



مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

الفقر المؤنث^{١٣} سماته وخصائصه في المجتمع السعودي

إعداد:
مركز إيفاد للدراسات والاستشارات

إصدارات
مؤسسة
الملك خالد
الخيرية



مؤسسة
الملك خالد الخيرية
King Khalid Foundation

الفقر المؤنث

سماته وخصائصه في المجتمع السعودي

إعداد

مركز إيضاد للدراسات والاستشارات

ح مؤسسة الملك خالد الخيرية، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مركز إيفاد للدراسات والاستشارات

الفقر المؤنث، سماته وخصائصه في المجتمع السعودي- /مركز إيفاد للدراسات والاستشارات، الرياض، ١٤٣٥هـ

٣٠٨ ص، ١٦،٥ × ٢٤ سم

ردمك: ٣-٥-٩٠١٥٢-٦٠٣-٩٧٨

١. المرأة - رعاية - السعودية ٢. الفقر - الجوانب الاجتماعية ٣. الفقر - السعودية

أ. العنوان

١٤٣٥/٧٣٥

ديوي: ٣٦١،٧٥

الطبعة الأولى

٢٠١٤هـ / ٢٠١٤م

جميع الحقوق الفكرية والطباعية محفوظة

لمؤسسة الملك خالد الخيرية



هاتف: ٠٠٩٦٦١١٢٠٢٠٢٠٢

فاكس: ٠٠٩٦٦١١٢٠٢٥٥٥٥

ص.ب: ٢٢ الرياض: ١١٣٣٣

www.kkf.org.sa

E-Mail: info@kkf.org.sa

 @KKFoundation

 Facebook.com/KKFoundation

 Youtube.com/kingkhalidfoundation

يمنع نسخ أو استعمال جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيها التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من مؤسسة الملك خالد الخيرية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«في الوقت الذي تشكّل فيه المرأة ثلثي القوى العاملة في العالم، فإنّ نصيبها من الدخل العالمي لا يتجاوز ١٠٪»

ولا تتعدّى فرصها العمليّة في الحياة ١٪؛ لذا، تكون هي الأفقر في العالم»

باربرا كونيل مديرة البنك الدوليّ عام ١٩٨٦م

فهرس المحتويات

الباب الأول:

١٩	الفصل الأول:
١٩	مدخل الدراسة
١٩	مقدمة
٢١	مشكلة الدراسة
٢١	أهمية الدراسة
٢٣	أهداف الدراسة
٢٣	تساؤلات الدراسة
٢٤	مفاهيم الدراسة
٣٥	الفصل الثاني: الفقر: نظريات وإحصائيات
٣٥	المبحث الأول: النظريات المفسرة للفقر
٤٦	المبحث الثاني: حجم مشكلة الفقر عالمياً
٦٦	المبحث الثالث: التجارب العالمية في مواجهة الفقر
٦٦	أولاً: التجربة الماليزية في مواجهة الفقر
٧٢	ثانياً: التجربة الصينية في مواجهة الفقر
٧٦	ثالثاً: التجربة السعودية في مواجهة الفقر
١٠٣	الفصل الثالث: الفقر المؤنث: نظرة شمولية
١٠٣	مقدمة
١٠٦	المبحث الأول: نظريات مفسرة للفقر المؤنث

- المبحث الثاني: واقع الفقر المؤنث ١١٨
- المبحث الثالث: أسباب الفقر المؤنث ١٤٦
- المبحث الرابع: آثار مشكلة الفقر المؤنث ١٤٨
- المبحث الخامس: توجهات في معالجة الفقر المؤنث ١٤٩

الباب الثاني:

- الفصل الأول: الإجراءات المنهجية ١٦٣
- الفصل الثاني: عرض نتائج الدراسة ١٧٧
- الفصل الثالث: مناقشة نتائج الدراسة ٢٦٧
- المراجع العربية ٢٩٣
- المراجع الإنجليزية ٢٩٧
- مواقع الإنترنت ٢٩٧
- ملحق الاستبانة ٢٩٩



فهرس الجداول

- (١-١) يوضح مؤشرات الفقر عالمياً ٥٢
- (٢-١) يوضح عدد أثرياء العالم وقيم ثرواتهم ٦٤
- (٣-١) يوضح حجم الإنفاق الاستثماري لخطط التنمية في السعودية ٧٧
- (٤-١) يوضح الملامح الأساسية للفقر البشري في السعودية ٧٨
- (٥-١) يوضح حجم الميزانية المخصصة للشؤون الاجتماعية ٨١
- (٦-١) يوضح الوضع الحالي للمساعدات في السعودية ٨٣
- (٧-١) يوضح المستفيدين من الضمان الاجتماعي في السعودية ٨٤
- (٨-١) يوضح توزيع الجمعيات الخيرية وعدد المستفيدين في المناطق السعودية ٨٥
- (٩-١) يوضح أعداد الفقراء المستفيدين من مجال الإسكان الشعبي في السعودية ٨٧
- (١٠-١) يوضح مؤشرات هدف خفض الفقر ٩٠
- (١١-١) يوضح مؤشرات خفض الجوع بين السكان ٩١
- (١٢-١) يوضح الجمعيات الخيرية التي اختيرت عن طريق العينة العشوائية، وحجم العينة النهائي الذي بلغ (٣٨٧٠) ١٦٩
- (١-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب المناطق ١٧٧
- (٢-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث العمر ١٧٩
- (٣-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث الحالة الاجتماعية ١٨٠
- (٤-٢) يوضح عدد أفراد الأسرة لمفردات الدراسة ١٨١
- (٥-٢) يوضح عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل ١٨٢
- (٦-٢) يوضح متوسط عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل ١٨٤
- (٧-٢) يوضح حياة الزوج ١٨٤

- ١٨٥ (٨-٢) يوضح الحالة الوظيفية للزوج.....
- ١٨٥ (٩-٢) يوضح وجود أطفال لدى مفردات الدراسة.....
- ١٨٦ (١٠-٢) يوضح عدد الأبناء من الذكور.....
- ١٨٧ (١١-٢) يوضح متوسط عدد الأبناء من الذكور.....
- ١٨٧ (١٢-٢) يوضح عدد الأبناء من الإناث.....
- ١٨٨ (١٣-٢) يوضح متوسط عدد الأبناء من الإناث.....
- ١٨٩ (١٤-٢) يوضح إذا كان الأبناء يعيشون مع الأم.....
- ١٨٩ (١٥-٢) يوضح الحالة الاجتماعية للأم ومعيشة الأطفال معها.....
- ١٩٠ (١٦-٢) يوضح إذا كان لدى مفردات الدراسة أطفال دون سنّ الثالثة.....
- ١٩١ (١٧-٢) يوضح المستوى التعليمي لمفردات الدراسة.....
- ١٩٣ (١٨-٢) يوضح توزيع تعليم مفردات الدراسة حسب مناطق المملكة.....
- ١٩٦ (١٩-٢) يوضح العلاقة بين تعليم مفردات الدراسة والدخل الشهري.....
- ١٩٧ (٢٠-٢) يوضح سبب عدم إكمال التعليم (أقل من الثانوي).....
- ١٩٩ (٢١-٢) يوضح من منع إكمال التعليم.....
- ٢٠٠ (٢٢-٢) يوضح أسباب منع الأسرة التعليم.....
- ٢٠١ (٢٣-٢) يوضح إذا كان أحد الأبناء ملتحقاً بالتعليم.....
- ٢٠١ (٢٤-٢) يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للأولاد.....
- ٢٠٢ (٢٥-٢) يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للبنات.....
- ٢٠٣ (٢٦-٢) يوضح حالة العمل.....
- ٢٠٤ (٢٧-٢) يوضح نوع العمل.....
- ٢٠٥ (٢٨-٢) يوضح خبرات العمل السابقة.....
- ٢٠٦ (٢٩-٢) يوضح سبب ترك العمل السابق.....
- ٢٠٨ (٣٠-٢) يوضح إذا مُنِع من الحصول على عمل.....
- ٢٠٨ (٣١-٢) يوضح من يمنع من الحصول على عمل.....
- ٢٠٩ (٣٢-٢) يوضح سبب المنع من الحصول على العمل.....
- ٢١٠ (٣٣-٢) يوضح توزيع نوع السكن حسب مناطق المملكة.....

- ٢١٢ يوضح توزيع نوع السكن حسب مناطق المملكة (٣٤-٢)
- ٢١٣ يوضح ملكية السكن (٣٥-٢)
- ٢١٤ يوضح توزيع ملكية السكن حسب مناطق السكن (٣٦-٢)
- ٢١٥ يوضح توزيع نوع السكن حسب ملكية السكن (٣٧-٢)
- ٢١٥ يوضح مَن يدفع إيجار المسكن (٣٨-٢)
- ٢١٦ يوضح مع مَن تعيش مفردات الدراسة (٣٩-٢)
- ٢١٧ يوضح مع مَن تعيش مفردات الدراسة (أخرى) (٤٠-٢)
- ٢١٨ يوضح عدد الأفراد في المنزل (٤١-٢)
- ٢١٩ يوضح متوسط عدد أفراد الأسرة (٤٢-٢)
- ٢١٩ يوضح عدد الغرف في المنزل (٤٣-٢)
- ٢٢٠ يوضح متوسط عدد الغرف في المنزل (٤٤-٢)
- ٢٢١ يوضح عدد دورات المياه في المنزل (٤٥-٢)
- ٢٢٢ يوضح متوسط دورات المياه في المنزل (٤٦-٢)
- ٢٢٢ يوضح مدى توافر التجهيزات في المنزل (٤٧-٢)
- ٢٢٤ يوضح مدى ملاءمة التجهيزات في المنزل (٤٨-٢)
- ٢٢٦ يوضح امتلاك مفردات الدراسة سيارة (٤٩-٢)
- ٢٢٧ يوضح الدخل الشهري للأسرة (٥٠-٢)
- ٢٢٨ يوضح توزيع الدخل الشهري للأسرة حسب مناطق المملكة (٥١-٢)
- ٢٣٠ يوضح المصدر الرئيس للدخل الشهري للأسرة (٥٢-٢)
- ٢٣١ يوضح العلاقة بين عدد أفراد الأسرة والدخل الشهري (٥٣-٢)
- ٢٣٢ يوضح مدى توافر دخل شهري مستقل (٥٤-٢)
- ٢٣٣ يوضح قيمة الدخل الشهري لمفردات الدراسة (٥٥-٢)
- ٢٣٣ يوضح توزيع الدخل الشهري لمفردات الدراسة حسب المناطق (٥٦-٢)
- ٢٣٦ يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي لمفردات الدراسة والدخل الشهري (٥٧-٢)
- ٢٣٧ يوضح مصادر الدخل الشهري لمفردات الدراسة (٥٨-٢)
- ٢٣٨ يوضح إذا كانت إحدى مفردات الدراسة تعيل أسرتها (٥٩-٢)

- ٢٣٩ يوضح مَن تعيله مفردات الدراسة (٦٠-٢)
- ٢٤٠ المعيشية..... (٦١-٢) يوضح المتوسطات الحسابية للمبالغ المصروفة شهرياً على الجوانب
- ٢٤٢ يوضح الجوانب المعيشية التي تشكل عبئاً على الأسرة (٦٢-٢)
- ٢٤٥ يوضح مدى توافر الغذاء الكافي للأسرة..... (٦٣-٢)
- ٢٤٦ يوضح هل تُتناول وجبة الإفطار..... (٦٤-٢)
- ٢٤٦ يوضح هل تُتناول وجبة الغداء..... (٦٥-٢)
- ٢٤٧ يوضح هل تُتناول وجبة العشاء..... (٦٦-٢)
- ٢٤٨ يوضح مدى تناول العناصر الغذائية..... (٦٧-٢)
- ٢٥١ يوضح الحالة الصحية لمفردات الدراسة (٦٨-٢)
- ٢٥٢ يوضح المتابعة الصحية..... (٦٩-٢)
- ٢٥٣ يوضح إذا كان أحد أفراد الأسرة مصاباً بمرض مزمن..... (٧٠-٢)
- ٢٥٣ يوضح توافر مستشفى حكوميّ في المنطقة..... (٧١-٢)
- ٢٥٤ يوضح توافر مركز صحيّ أوليّ في المنطقة..... (٧٢-٢)
- ٢٥٥ يوضح إذا كان يوجد إعاقة..... (٧٣-٢)
- ٢٥٥ يوضح توزيع إجابات مفردات الدراسة على الأسباب والعوامل المؤدية إلى الفقر (٧٤-٢)
- ٢٥٧ إلى الفقر (٧٥-٢) يوضح الفروق بين العمر والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر من وجهة نظر
- ٢٦٥ الأنثى الفقيرة..... (٧٦-٢) يوضح الفروق بين مستوى التعليم والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر من
- ٢٦٦ وجهة نظر الأنثى الفقيرة..... (٧٧-٢) يوضح الفروق بين العمل والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر من وجهة نظر
- ٢٦٦ الأنثى الفقيرة..... (٧٨-٢) يوضح ترتيب العوامل المؤدية إلى الفقر من وجهة نظر مفردات
- ٢٨٥ الدراسة.....



فهرس الأشكال

- (١-١) يوضح توزيع الفقر المؤنث في المجتمع الأمريكي..... ٣٠
- (٢-١) يوضح حلقة الفقر المفرغة..... ٤٦
- (٣-١) يوضح إجمالي مبالغ المستفيدين من الضمان الاجتماعي ومعاشاتهم لعام ١٤٣٠هـ / ١٤٣١هـ حسب مناطق المملكة..... ٨٤
- (١-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب المناطق..... ١٧٨
- (٢-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث العمر..... ١٨٠
- (٣-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث الحالة الاجتماعية..... ١٨١
- (٤-٢) يوضح عدد أفراد الأسرة لمفردات الدراسة..... ١٨٢
- (٥-٢) يوضح عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل..... ١٨٣
- (٦-٢) يوضح حياة الزوج..... ١٨٤
- (٧-٢) يوضح الحالة الوظيفية للزوج..... ١٨٦
- (٨-٢) يوضح وجود أطفال لدى مفردات الدراسة..... ١٨٥
- (٩-٢) يوضح عدد الأبناء من الذكور..... ١٨٦
- (١٠-٢) يوضح عدد الأبناء من الإناث..... ١٨٧
- (١١-٢) يوضح إذا كان الأبناء يعيشون مع الأم..... ١٨٩
- (١٢-٢) يوضح إذا كان لدى مفردات الدراسة أطفال دون سنّ الثالثة..... ١٩٠
- (١٣-٢) يوضح المستوى التعليمي لمفردات الدراسة..... ١٩٢
- (١٤-٢) يوضح سبب عدم إكمال التعليم (أقل من الثانوي)..... ١٩٨
- (١٥-٢) يوضح من منع من إكمال التعليم..... ١٩٩
- (١٦-٢) يوضح أسباب منع الأسرة التعليم..... ٢٠٠

- ٢٠١ يوضح إذا كان أحد الأبناء ملتحقاً بالتعليم (١٧-٢)
- ٢٠٢ يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للأولاد (١٨-٢)
- ٢٠٣ يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للبنات (١٩-٢)
- ٢٠٤ يوضح حالة العمل (٢٠-٢)
- ٢٠٥ يوضح نوع العمل (٢١-٢)
- ٢٠٦ يوضح خبرات العمل السابقة (٢٢-٢)
- ٢٠٧ يوضح سبب ترك العمل السابق (٢٣-٢)
- ٢٠٨ يوضح إذا مُنِع من الحصول على عمل (٢٤-٢)
- ٢٠٩ يوضح مَنْ يمنع من الحصول على عمل (٢٥-٢)
- ٢١٠ يوضح سبب المنع من الحصول على العمل (٢٦-٢)
- ٢١١ يوضح نوع السكن (٢٧-٢)
- ٢١٢ يوضح ملكية السكن (٢٨-٢)
- ٢١٦ يوضح مَنْ يدفع إيجار المسكن (٢٩-٢)
- ٢١٧ يوضح مع مَنْ تعيش مفردات الدراسة (٣٠-٢)
- ٢١٩ يوضح عدد الأفراد في المنزل (٣١-٢)
- ٢٢٠ يوضح عدد الغرف في المنزل (٣٢-٢)
- ٢٢١ يوضح عدد دورات المياه في المنزل (٣٣-٢)
- ٢٢٤ يوضح مدى توافر التجهيزات في المنزل (٣٤-٢)
- ٢٢٦ يوضح مدى ملاءمة التجهيزات في المنزل (٣٥-٢)
- ٢٢٧ يوضح امتلاك مفردات الدراسة سيارة (٣٦-٢)
- ٢٢٨ يوضح الدخل الشهري للأسرة (٣٧-٢)
- ٢٣٢ يوضح مدى توافر دخل شهري مستقل لمفردات الدراسة (٣٨-٢)
- ٢٣٣ يوضح قيمة الدخل الشهري لمفردات الدراسة (٣٩-٢)
- ٢٣٧ يوضح مصادر الدخل الشهري لمفردات الدراسة (٤٠-٢)
- ٢٣٨ يوضح إذا كانت إحدى المفردات تعيل أسرتها (٤١-٢)
- ٢٣٩ يوضح مَنْ تعيله مفردات الدراسة (٤٢-٢)

- (٤٣-٢) يوضح الجوانب المعيشية التي تشكل عبئاً على الأسرة ٢٤٤
- (٤٤-٢) يوضح مدى توافر الغذاء الكافي للأسرة..... ٢٤٥
- (٤٥-٢) يوضح هل تُتناول وجبة الإفطار..... ٢٤٦
- (٤٦-٢) يوضح هل تُتناول وجبة الغداء..... ٢٤٧
- (٤٧-٢) يوضح هل تُتناول وجبة العشاء..... ٢٤٨
- (٤٨-٢) يوضح مدى تناول العناصر الغذائية..... ٢٥٠
- (٤٩-٢) يوضح الحالة الصحية لمفردات الدراسة..... ٢٥٢
- (٥٠-٢) يوضح المتابعة الصحية..... ٢٥٢
- (٥١-٢) يوضح الإصابة بأمراض مزمنة..... ٢٥٣
- (٥٢-٢) يوضح توافر مستشفى حكوميّ في المنطقة..... ٢٥٤
- (٥٣-٢) يوضح توافر مركز صحيّ أوليّ في المنطقة..... ٢٥٥
- (٥٤-٢) يوضح إذا كان يوجد إعاقة..... ٢٥٦



الباب الأول

- الفصل الأول: مدخل الدراسة
- الفصل الثاني: الفقر: نظريات وإحصائيات
- الفصل الثالث: الفقر المؤنث: نظرة شمولية

الفصل الأول:

مدخل الدراسة

مقدمة:

يُعدّ وفاء الإنسان لأخيه الإنسان من أسمى المقاصد الإنسانية، ويتمثل هذا الوفاء في المحاولات المتكررة، وما تبعها من تجارب في مختلف المجالات، التي تهدف جميعها إلى رفع الثالوث الأكثر خطورة: الفقر، والجهل، والمرض.

وتعدّ مشكلة الفقر من المعضلات الأساسية التي تقف في وجه تنفيذ الخطط التنموية، والنهوض بالمجتمعات، ومن ثم، تتطلب إيجاد الحلول الكفيلة برفع مستوى معيشة الفقراء من أفراد المجتمع، ومساعدتهم على قهر المعوقات التي تحدّ من مساهمتهم المجتمعية، لا سيّما أنّ الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

ولمّا كانت المرأة نصف المجتمع، ولها طبيعتها المرتبطة بكونها أنثى، تلك الطبيعة التي حدّدت لها خصوصيتها، فقد وُجدت معضلات ومعوّقات ذات مصادر مختلفة تحكم حياتها، وتتحكّم فيها، وقد تحدّ من قدراتها، وإمكاناتها، ومشاركتها بوصفها عنصراً فاعلاً في المجتمع. ولعلّ من هذه العوائق ما يرتبط بالوضع المادي والاقتصادي للمرأة المتداخل مع متغيّرات ثقافية واجتماعية متعدّدة، يحول دون استفادتها ممّا يتاح لها من فرص حياتية متعددة ومتنوعة، أكّدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الدولية كلّها (www.en.wikipedia.org/wiki/Feminization).

لذا، كان ضرورياً تسليط الضوء على ما يُعرف بالفقر المؤنث الذي يرتبط بالمرأة بوصفها نوعاً، بما له من خصائص وسمات محدّدة. فللمرأة بوصفها نوعاً في مجتمعاتنا أدوار محدّدة، وتُمنح لها فرص حياتية محدودة، تجعل لمشكلاتها خصائص خاصة، ويأتي الفقر في مقدمة هذه المشكلات؛ فهو في الواقع يرتبط بإشكاليات مختلفة تكون أحد مسببات وقوعها في الفقر، ومنها: ما يُتاح لها من تعليم، ووظائف، وتكليفها أعباء لم تكن معدّة لها، وبعض هذه الإشكاليات مرتبط بالسياسات المجتمعية، في حين بعضها مرتبط بقيم وعادات اجتماعية تقلّص من دور المرأة في العملية الإنتاجية؛ ما قد يجعلها ضحية للفقر (www.islamonline.net).

وظاهرة الفقر المؤنث من الظواهر المنتشرة في كثير من المجتمعات، لا سيّما التي تواجه مشكلات اقتصادية، أو مجتمعية، أو سياسية؛ إذ في أغلب الأحوال تكون المرأة من الفئات الأكثر تأثراً بما ينتج عن هذه المشكلات من آثار. لقد لقيت هذه القضية، ولا تزال تلقي اهتماماً واسعاً في الغرب؛ إذ أصبحت القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي أحد التوجهات الحديثة في دراسات القضايا المجتمعية؛ لما تلعبه من دور في تحديد الكثير ممّا يُتاح من فرص حياتية للجنسين (Gelpi & Hartsock, 1984:205)

وانطلاقاً من هذا، فإنّ المرأة في المجتمع السعودي جزء من المجتمع، لها مشكلاتها وقضاياها المشتركة مع فئات المجتمع كافة، كما أنّ لها قضاياها النوعية والخاصة المرتبطة بكونها امرأة. ولعلّ الفقر في مقدمة تلك المشكلات. وما يلفت الانتباه التقصير في الأبحاث والدراسات التي تسعى إلى الوقوف على حجم الظاهرة في المجتمع السعودي، وتحديد المشكلات المرتبطة بالفقر، والخصائص والسمات المميزة للمرأة الفقيرة، على الرغم من أنّ وضع السياسات، ورسم الخطط التنموية يجب أن يكون مبنياً على حقائق وإحصائيات حقيقية، وذلك ما سعت هذه الدراسة إلى تحقيقه؛ إذ هدفت إلى تسليط الضوء على واقع الفقر المؤنث، وتحديد سماته وخصائصه من خلال محاولة معتمدة على استخدام الأسلوب والمنهج العلمي في التعرّف إلى واقع الفقر المؤنث في المجتمع السعودي؛ إذ يُتوقع أن تسهم هذه الدراسة بنتائجها المهمة والقيّمة في وصف واقع الفقر المؤنث، وما يتصف به من صفات، قد تكون بعضها مشتركة مع

صفات الفقر وسماته في أي مجتمع، وبعضها قد تكون خاصة بواقع الفقر المؤنث في مجتمعنا السعودي.

مشكلة الدراسة :

يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في «التعرف إلى واقع ظاهرة فقر المرأة (الفقر المؤنث)، والسمات والخصائص المرتبطة بالفقر المؤنث في المجتمع السعودي»؛ وذلك من أجل الوصول إلى حقائق علمية، يمكن الاستناد إليها في وضع الخطط والسياسات المتعلقة بتنمية المرأة السعودية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية في الأمور الآتية:

أولاً: تشكل المرأة جزءاً من المجتمع، بل هي نصف المجتمع؛ ومن ثم، فإن وجود مشكلات متعلقة بها يكون لها تأثير في نمو المجتمع وتقدمه، وتعدّ مشكلة الفقر إحدى هذه المشكلات المؤثرة في المرأة التي يجب العمل على تجنبها.

ثانياً: تعدّ هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تتناول قضية الفقر المؤنث بمنظور شمولي، إذ إنّ رسم السياسات والخطط الإستراتيجية يتطلب أن يكون مبنياً على معطيات وحقائق من الواقع؛ ومن ثم، فإنّ الحاجة ماسّة إلى الدراسات التي توضح نسبة فقر المرأة، ودرجته، والمشكلات المرتبطة بفقرها.

ثالثاً: تتميز هذه الدراسة بكونها الأولى من نوعها التي تحاول أن تتعرف إلى واقع فقر المرأة؛ كونه مرتبطاً بنوعها بوصفها أنثى، فهي محاولة جادّة للتعرف إلى مجموعة متداخلة من الخصائص والسمات المميزة للأنثى الفقيرة، التي تجعل من فقرها ظاهرة ذات خصائص محدّدة.

رابعاً: تعدّ مشكلة الفقر المعضلة الرئيسة، والسبب في كثير من المشكلات الأخرى، ومن ثم، فإنّ قصور التعامل مع تلك الإشكالية، وتناولها بالتوضيح، يسببان إشكاليات أخرى مترتبة عليها تؤثر في حياة المرأة، وتحدّ من قدراتها، وإمكاناتها.

خامساً: ستساعد هذه الدراسة الكثير من الجهات التي تقدم مساعدات للمرأة الفقيرة في تحديد الاحتياجات الحقيقية لها، وتوضيح سبب عوزها؛ ومن ثم، يتسنى تقديم الخدمات المناسبة بناءً على حاجاتها الفعلية.

سادساً: يوجد قصور واضح في الإحصائيات والأرقام التي توضح نسبة الفقر المؤنث في المجتمع، ومشكلات المرأة الفقيرة وخصائصها. وغياب تلك الحقائق العلمية سبب في انتشار التخمينات، سواء التي تضخم الواقع، أو التي تقلل من شأن إشكاليات قائمة؛ ومن ثم، فقد كان إجراء دراسة منهجية وعلمية تؤدي إلى الوصول إلى حقائق صادقة أمراً مهماً، يمكن الاعتماد عليه، والاعتداد به.

سابعاً: أصبحت المرأة السعودية، وما يرتبط بها من قضايا ومشكلات إحدى المواد التي تُتناول على الصعيد كلاً، وفي المجالات جميعها، وخاصة الإعلامية منها؛ فقد أصبح هناك تركيز على قضايا المرأة السعودية، ومشكلاتها، ونشر للأرقام والإحصائيات حولها التي في أغلبها ليست منطلقة من واقع، أو مبنية على دراسات علمية؛ ما سبب تضخيماً للواقع، أو تقليلاً مما هو موجود حقيقة. ولعلّ تلك المعضلة تجعل من الضروري إجراء دراسات تتناول واقع المرأة الفقيرة؛ بهدف سبره، والتعرّف إليه؛ من أجل الوصول إلى حقائق علمية يمكن الاستناد إليها عند تناول قضايا المرأة السعودية.

ثامناً: تمرّ المنطقة بتغيرات جذرية وواضحة تتطلب العمل على مواكبتها؛ بإحداث إصلاحات شاملة وكاملة، ومحاولة جادة لتحقيق مبادئ العدالة والمساواة، وتطبيق حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية، والمواثيق الدولية، وتماشى والدين الحنيف. وحتى يتسنى هذا، لا بدّ من وجود دراسات علمية ومنهجية توضح الوضع القائم للفئات المحرومة في المجتمع. والأنثى الفقيرة إحدى هذه الفئات التي يتعيّن علينا إيجاد إصلاح لوضعها؛ لأنّ في ذلك تأكيداً على حقوق المرأة في المجتمع السعودي.

أهداف الدراسة:

الهدف الأول: التعرف إلى السمات الخاصة بالأنثى الفقيرة.

الهدف الثاني: التعرف إلى الخصائص الديموغرافية للأنثى الفقيرة.

الهدف الثالث: التعرف إلى العوامل التي أدت إلى وجود ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي.

ولتحقيق هذا الهدف؛ سنحقق الأهداف الفرعية الآتية:

٣-١ التعرف إلى العوامل الاجتماعية التي أدت إلى وجود ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي.

٣-٢ التعرف إلى العوامل التنظيمية التي أدت إلى وجود ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي.

٣-٣ التعرف إلى العوامل الثقافية التي أدت إلى وجود ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي.

الهدف الرابع: الوصول إلى مقترحات تسهم في الحد من ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الأول: ما السمات الخاصة بالأنثى الفقيرة، من حيث:

- العمر
- الحالة الاجتماعية
- عدد أفراد الأسرة
- عدد الأبناء؟

التساؤل الثاني: ما خصائص الأنثى الفقيرة، من حيث:

- التعليم
- العمل
- الدخل الشهريّ
- الصحة
- السكن؟

التساؤل الثالث: ما اتجاه الأنثى الفقيرة نحو العوامل المؤدية إلى وجود الفقر المؤنث في المجتمع السعودي؟

وللإجابة عن هذا التساؤل سنجيب عن التساؤلات الفرعية الآتية:

- ٣-١ ما العوامل الاجتماعية التي أدت إلى وجود ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي؟
- ٣-٢ ما العوامل التنظيمية التي أدت إلى وجود ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي؟
- ٣-٣ ما العوامل الثقافية التي أدت إلى وجود ظاهرة الفقر المؤنث في المجتمع السعودي؟

مفاهيم الدراسة :

الفقر Poverty :

كان الفقر، وما زال أحد أكثر المشكلات المؤرّفة للمجتمعات؛ كونه المعيق الأول للتنمية؛ إذ إنه يحدّ من تقدم المجتمع، وتطوره، ويلقي بظلاله المعتمة على نواحي الحياة المختلفة. ومنذ القدم جرت محاولات متعدّدة لتعريف الفقر، وتحديد مفهومه الذي اختلف باختلاف العلماء المعرّفين له، وباختلاف توجهاتهم المعرفية، وتخصصاتهم العلمية.

وظلَّ الفقر المشكلة الأكثر إزعاجاً للحكومات، والدول، والمنظمات الدولية خلال القرن الماضي، والقرن الحالي، لا سيَّما بعد أن حدثت متابعات لتقدّم الدول في مكافحته، والحدّ من انتشاره. والفقر بوصفه ظاهرة اجتماعية اقتصادية المنشأ، يجعل الكثير ممن يعانونه عرضة لمشكلات أخرى كالجريمة، والجهل، والمرض؛ إذ تشكل هذه المشكلات زوايا في مربع الفقر. ويختلف تأثير فئات المجتمع بآثاره باختلافها، فنجد أنّ الأطفال، والنساء، والمسنين أكثر معاناة من آثار الفقر؛ لتأثرهم المباشر بما يترتب عليه من آثار سلبية.

وقد عرّف البنك الدولي الفقر بأنه: «عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة». ونجد من هذا التعريف أنه ربط الفقر بالمجتمع، ومن ثم، فإنّ ما يمكن تحديده أنّ حالة الفقر ستختلف باختلاف المجتمعات وأوضاعها الاقتصادية والحضارية؛ ومن ثم، قد يكون الفقر المؤدي إلى الوفاة في مجتمع ما هو ما يمثل الفقر، وفي مجتمع آخر قد يكون ما يشير إلى أنه فقر يُعدّ في آخر مستوى معيشة مرضياً.

ووفقاً لتقرير صندوق التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة، يوجد ٢, ١ بليون شخص في العالم دخلهم دون الدولار يومياً. ويوجد ٨٥٠ مليون شخصاً حول العالم ينامون وهم جياع (UNDP, 2008).

والفقر لا يشير فقط إلى نقص المال، بل يشمل النقص في نواح متعددة في الحياة كانهخفاض فرص التعليم، والثقافة، والتمكّن، ونقص الخدمات الصحية، وتوافر البيئة الخالية من التلوث، والموارد الحياتية المتعدّدة. ويختلف تأثير فئات المجتمع بالفقر حسب النوع الاجتماعي، أو الفئة العمرية، أو الظروف الصحية (UNDP, 2008).

وللفقر أبعاد متعدّدة؛ منها البعد السياسي، والبعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد الثقافي، وعادةً، فإنّ هذه الأبعاد تتفاعل وتتداخل مع بعضها بعضاً؛ لتجعل من الفقر معضلة تهدّد أمن المجتمع واستقراره.

ولكن بعد التفسير الخاص لأسباب الفقر، وتحديد شكله ووصفه، يتبين أنّ تلك المتغيرات المتعددة هي ما جعلت للفقر معاني متعددة ومختلفة. ولكن يظلّ الفقر

مشكلة اجتماعية عبر الأزمان تشكّل تحدياً كبيراً أمام الدول؛ لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المرجوة.

ويُعدّ الحدّ من الفقر هدفاً محورياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والفقر بمفهومه الواسع لا يقتصر على الحرمان الماديّ وحسب، بل له أبعاد عديدة من بينها الجوع، وانعدام المأوى الملائم، وعدم القدرة على توفير العلاج، والانقطاع عن الدراسة، وعدم معرفة القراءة والكتابة، وعدم وجود عمل. إلا أنّ الفقر بمفهومه الضيق يشير إلى فشل الأسرة في إشباع احتياجاتها الحياتية والمعيشية الأساسية المتمثلة في (المأكل، والمأوى، والملبس، والرعاية الصحيّة)، ويُعزى سببه إلى ضعف دخل الأسرة ومحدوديته (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ١٤٣١هـ).

وللفقر أنواع متعددة، كما أنّ له أسباباً متنوعة، فيوجد فقر الدخل، وفقر القدرات، والفقر المرتبط بالنوع الاجتماعيّ. كما يختلف الفقر باختلاف أسلوب قياسه، فيوجد الفقر النسبيّ، والفقر المطلق، والفقر المدقع.

وسنتناول تعريف كلّ نوع من أنواع الفقر:

أولاً: فقر الدخل Income Poverty :

ويشير إلى تحديد الفقر؛ اعتماداً على مستوى الدخل والاستهلاك الذي من خلاله يُصنّف الأفراد فقراء أو غير فقراء، وفي الأغلب يُربط عدد أفراد الأسرة مع حجم الدخل للأسرة، وبناءً عليه يُقاس وقوع الأسرة تحت الفقر أم لا. ومن الضروريّ التفريق بين خطّ الفقر الشديد (المدقع) الذي يعكس ميزانية الطعام، والملبس، والمسكن، وخطّ الفقر الثاني (العاديّ)، ويشمل احتياجات أخرى كالرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، والرعاية الشخصية، ومستلزمات المنزل (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢).

ثانياً: فقر القدرات (الفقر البشري) Human Poverty :

وهو عجز الناس (الشباب) عن امتلاك القدرات والمهارات البشرية اللازمة، لضمان حقهم في الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، شخصاً كان، أم أسرة، أم مجتمعاً محلياً (تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٢).

ثالثاً: الفقر المرتبط بالنوع الاجتماعي Gender Poverty :

ويشير إلى الفقر المرتبط بالنوع الاجتماعي للفرد (ذكر/أنثى)؛ إذ يشير إلى فقر الإناث أكثر من الذكور من حيث الدخل، ومن حيث القدرات اللازمة لضمان مستوى معيشي جيد؛ لقلة الفرص المتاحة لهنّ، ولكونهنّ من الفئات التي تكون ضحية، في حال وجود أزمات اجتماعية واقتصادية.

كما أنّ للفقر مستوياتٍ متعدّدة، منها:

الفقر المطلق Poverty Absolute :

يبيّن الفقر المطلق مستوى الحرمان الإنساني، أو عدم كفاية موارد العيش للإنسان في نطاق مجتمع أو جماعة، ويُحدّد إلى معيار واحد، يطلق عليه خط الفقر Poverty Line. ويُعرّف خطّ الفقر بطرائق متعددة، منها تعريفه بحدّ الكفاف؛ أي أقلّ مقدار ممكن من موارد العيش الضروريّة لبقاء الإنسان (الفرد) على قيد الحياة. ثم يُحوّل هذا المقدار إلى وحدات الدخل المالية اللازمة لشرائه؛ لتسهيل عمليات القياس والمقارنة. وقد عرّفت الأمم المتحدة هذا الحدّ بأنه مستوى دخل الفرد اليومي البالغ دولاراً واحداً، أو ما يعادله من العملات المحلية، حسب الأسعار الرسمية لصرف قيمة الدولار. بيد أنّ هذا التعريف لا يخلو من مشكلات، أهمها أنه لا يتضمن معياراً واحداً يسوّغ استعماله على مستوى العالم؛ بسبب اختلاف القيمة الشرائية للدولار ما بين دولة وأخرى (Al Amin, 2003).

الفقر النسبيّ أو (المقارن) Comparative Poverty :

لا يُقاس الفقر النسبيّ بمقدار مطلق، بل بمقدار نسبيّ؛ كأن يُقال إن الفقراء هم الـ ٢٠٪ الأقل دخلاً بين سكان المجتمع. ويشير الفقر النسبيّ إلى ذوي المكانة الدنيا في المجتمع التي يتكشف عنها توزيع الدخل على أساس فتويّ كالجنس، أو السنّ، أو العرق، أو العقيدة. وتشير كثير من البحوث الميدانية إلى أنّ النساء، وكبار السنّ، والأطفال، والمعاقين من أكثر الفئات المعرّضة للفقر النسبيّ، إذ إنّ ظروفها تجعل حصّتها من الدخل منخفضة مقارنة مع الفئات الأخرى.

الفقر المزمن والفقر العارض Chronic & Temporary Poverty :

يمتدّ الأول مدّة زمنية طويلة نسبياً (أكثر من خمس سنوات)، أو يكون فقراً تتوارثه الأجيال في أسرة واحدة. أما الفقر العارض فينجم عن ظروف محددة أو طارئة تؤثر في الوضع الاقتصاديّ (كوارث، وحروب، وأمراض، وحوادث، وأزمات اقتصادية) (www.arab-ency.com).

الفقر المؤنث Female Poverty :

يشير الفقر المؤنث إلى الأوضاع التي تكون فيها معدلات الفقر منتشرة بين الإناث، أكثر منها بين الذكور، وقد ظهر مفهوم الفقر المؤنث (Feminization of Poverty) في عام ١٩٧٠م على يد (ديانا بيرس Diana Pearce) لتصف الفقر على أنّه ظاهرة منتشرة بين النساء أكثر من الرجال، لا سيّما بين النساء غير العاملات، أو ربّات البيوت. ويشير إلى عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية كالطعام، والشراب، والملابس، والمسكن، إضافة إلى أنّ مفهوم الفقر المؤنث يتعدّى كونه مفهوماً يشير إلى الفقر المرتبط بشحّ الموارد المالية عند المرأة؛ ليعطي معانيّ أخرى مرتبطة بكونه ظاهرة لها أبعاد مختلفة ومتداخلة، تعكس وضع المرأة في المجتمع، وما يُتاح لها من فرص حياتية؛ إذ يشير في أحد معانيه إلى افتقار المرأة نتيجة انخفاض فرص تمكينها تمويماً، وانخفاض شمولها في خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى أنّ الفقر المؤنث بوصفه ظاهرة، يتجاوز حدّ تأثيرها في النساء، ليشمل الأطفال أيضاً بوصفهم معالين من قبل

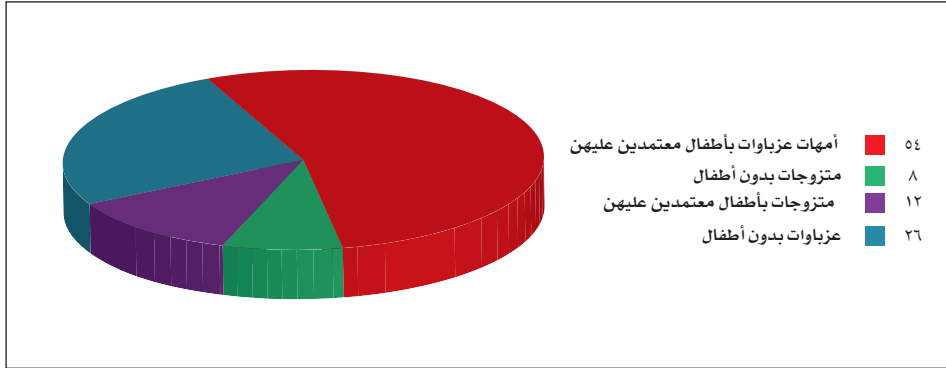
النساء، وتحت رعايتهنّ؛ ومن ثم، فإنّ فقرهنّ يمتدّ، ويلقي بظلاله على حياة الأطفال، ويؤثر في استفادتهم من فرص التنمية المتاحة في الحياة.

والواقع أنّ المرأة أكثر عرضة للفقر من الرجل. وقد أكّد هذا الكثير من التقارير، ومنها تقارير الأمم المتحدة، إذ أكّد تقرير التنمية للأمم المتحدة أنّ ما نسبته ٧٠٪ من الفقراء في العالم من النساء؛ إذ تعيش ٩٠٠ مليون امرأة في فقر مدقع. وفي الولايات المتحدة وحدها ٥٠٪ من النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال (www.mega.essays.com).

وقد لوحظ منذ عام ١٩٥٠م ارتفاع معدلات الفقر بين النساء في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك الكثير من الدراسات والأبحاث التي حاولت تشخيص أسباب انتشار ظاهرة الفقر المؤنث، وارتفاع معدلاتها. وفي عام ١٩٧٨م نشرت (ديانا بيرس Diana Pearce) بحثاً أكّدت فيه أنّ الفقر أصبح في الولايات المتحدة مؤنثاً (Feminized) فقد وجدت أنّ ثلثي من فوق سن السادسة عشرة من الفقراء هم من النساء (Loucks & Martin, 2007). وعلى الرغم من زيادة التحاق النساء بسوق العمل، إلا أنّ نسبة الفقر بين النساء في زيادة مستمرة؛ لانخفاض أجور النساء من جهة، وعملهنّ في وظائف ذات مؤهلات أقل؛ ومن ثم، تكون دخولهنّ منخفضة، ومن جهة أخرى غياب التشريعات الحكومية التي تحمي حقوق المرأة، لا سيّما عند تعرضها للطلاق (www.essays.com).

ووفق آخر الإحصائيات حول فقر النساء في الولايات المتحدة الأمريكية، توجد نسبة كبيرة من الفقر تنتشر بين النساء، وتختلف هذه النسب حسب ظروف النساء، وحسب العرق، ونحوه. ففي عام ٢٠٠٧م بلغ فقر الإناث في المجتمع الأمريكي ٨,١٣٪، في مقابل ١١,١٪ من الذكور الفقراء. كما أكّدت إحدى الدراسات أنّ أكثر من نصف النساء الفقيرات الأمريكيات ممّن تجاوزت أعمارهنّ السنة الثامنة عشرة، كنّ أمهات عزباوات إما بالطلاق، أو بالترمل، أو بغيرهما من ظروف، جعلتهنّ مستقلات ولديهنّ أطفال يعتمدون عليهنّ في المصروفات. كما تبين الإحصائيات والدراسات أنّ الفقر يزداد

بين النساء كلما تقدمن في العمر، إذ إن ١٣٪ مَن تجاوزن سنَّ الخامسة والسبعين من النساء في الولايات المتحدة فقيرات، في مقابل ٦٪ من الرجال للمرحلة العمرية نفسها.



Source: U.S.Census Bureau, current population survey.2008 annual social an economic supplement.

شكل رقم (١-١) توزيع الفقر المؤنث في المجتمع الأمريكي

وظاهرة الفقر المؤنث ليست مقتصرة فقط على الولايات المتحدة، فحتى في المملكة المتحدة، أكدت الدراسات أن النساء هناك أكثر عرضة للفقر من الرجال؛ لأسباب تعود إلى مشكلات مرتبطة بالنوع الاجتماعي، وما يحمله من تقليل لفرص المرأة؛ كونها أنثى (Wright, 1992). ومن ثم، يمكننا القول إن كل مجتمع يطمح إلى التمدن والتقدم والتحضر الاجتماعي، لا بد أن تحدث بين أفراد صراعات مختلفة، وتصاحبه مشكلات جمة أهمها مشكلة الفقر المؤنث، وهي من المشكلات التي طرأت على مجتمعنا بعد تغيير نمط العلاقات الاجتماعية فيه؛ إذ تُعدّ إفرازاً لمشكلات أخرى إذا ما وضعنا في الاعتبار أن نصيب المرأة السعودية في التنمية كان يشوبه نقص على الصُّعد كلاً، ومنها فرصها المحدودة في التعليم على نحو عام، والعالي منه على نحو خاص، وتقليص مساهمتها في سوق العمل؛ ما يجعلها - بلا شك - فريسة سريعة لأيّ ظرف اجتماعي أو اقتصادي يمرّ به المجتمع، أو تمرّ به هي بصفتها الشخصية؛ نتيجة ظرف اجتماعي. وعلى الرغم من

هذا، فإنه لا توجد إحصائيات رسمية تصف فقر المرأة السعودية على مستوى المجتمع كاملاً .

ومن ثم، يمكن أن نعرّف الفقر المؤنث السعودي بأنه: «الوضع الذي تكون فيه المرأة فقيرة؛ كونها امرأة (نوع اجتماعي)، وتتفاعل في ذلك عوامل عدّة ثقافية، واجتماعية، واقتصادية، وتنظيمية، وسياسية يتفاوت دورها بين الحدّ من قدرات المرأة، أو تهميشها كلياً تجعلها في آخر الأمر عرضة للفقر تحت أي ظرف يطرأ على حياتها.

النوع الاجتماعي Social Gender :

يُعدّ مفهوم الجندر أو النوع الاجتماعي مفهوماً حديثاً نسبياً؛ فقد بدأ تداوله منذ إعلان العام الدولي للمرأة عام ١٩٧٥م.

وتبع ذلك اهتمامات واسعة؛ لسدّ الفجوة القائمة بين النساء والرجال في المجالات كلّها التشريعية، والصحية، والتعليمية، والمهنية، والحياة السياسية، وغيرها من المجالات؛ من أجل تحقيق عدالة النوع الاجتماعي.

ويُعدّ مفهوم الجندر مفهوماً حديثاً من حيث اللفظ، وقديماً من حيث جذوره. وقد بُدئَ استخدامه ليعبر عن الدور والمكانة، وما يصاحبهما من خصائص اجتماعية، وثقافية، مبنية على أساس اختلاف الجنس (الذكورة/ الأنوثة) (حوسو، ٢٠٠٩).

يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار، والحقوق، والمسؤوليات الراجعة للنساء، والرجال، والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال، بل يشمل الطريقة التي تحدّد بها خصائصهم، وسلوكياتهم، وهوياتهم، من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي على نحو عامّ بحالات اللامساواة في النّفوذ، وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية، والدينية، والاقتصادية، والثقافية. ويمكن لتلك العلاقات والمسؤوليات أن تتغير، وستتغير حتماً عبر الزمن (Barker, 1993).

وعُرِّفَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ بطرق مختلفة، حسب اختلاف المجتمعات. وتشكّل العلاقات التي يتقاسمها النِّسَاءُ وَالرِّجَالُ ما يسمّى بعلاقات النوع الاجتماعي. وتشكّل علاقات النوع الاجتماعي مجموعة متنوعة من المؤسسات؛ مثل الأسرة، والنّظم القانونية، أو السوق. وتتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى ترابطية بين النساء والرجال، تميل إلى تكريس دونية النساء. وفي الأغلب، تُقبل تلك العلاقات الترابطية على أنها طبيعية، ولكنّها علاقات محدّدة اجتماعياً، ومتوطنة ثقافياً، وقابلة للتغير عبر الزمن. وتشكّل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في الوقت نفسه، وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة التي تشمل الطائفة، أو الطبقة، أو العمر، أو الحالة الاجتماعية، أو الموقع داخل الأسرة.

وتتحدّد الاختلافات بين الجنسين؛ مثل القدرة على الولادة وفق اعتبارات بيولوجية، تختلف عن أدوار النوع الاجتماعي المملاة اجتماعياً.

وبناءً على ما سبق ذكره؛ فإنّ أيّ تحليل مُراعٍ لمتطلبات النوع الاجتماعي، يعني الطريقة المنهجية في تناول تأثيرات التنمية المختلفة على النساء والرجال. ويتطلّب أيّ تحليل مُراعٍ لمتطلبات النوع الاجتماعي فصل البيانات حسب الجنس، وفهم كيفية تقسيم العمل ومكافأته. ويتعيّن أن يتمّ التحليل المراعي لمتطلبات النوع الاجتماعي في مراحل عملية التنمية كلّها، ويتعيّن على المرء أن يتساءل: كيف سيؤثر أي نشاط، أو قرار، أو مخطط معين بشكل مختلف في النساء والرجال؟ (جمعة، ٢٠٠٤).

لقد شهدت مقاربات المرأة، والنوع الاجتماعي في عملية التنمية تطوّراً على امتداد العقود الماضية. وقد استهدفت سياسات التنمية حتى بداية السبعينيّات من القرن الماضي احتياجات النساء الفقيرات بشكل كامل، في سياق أدوارهنّ زوجات وأمّهات. وأصبح التركيز فيما يُعرف الآن بمقاربة (الرفاه) موجّهاً نحو صحة الأم والطفل، ورعاية الأطفال، والتغذية. وكان يُفترض أنّ المنافع المتأتية من إستراتيجيات الاقتصاد الكليّ الموجهة نحو التحديث والنموّ، ستؤوّل إلى الفقراء، وأنّ النفع سيعود على النساء الفقيرات؛ بفعل تحسين المركز الاقتصادي لأزواجهنّ. وكانت النساء متلقيات سلبيات

للمنافع، وكانت خدمات المياه، والصرف الصحي تُحدّد في سياق الرعاية الصحية، وحفظ الصحة. وهي مسؤوليات كانت تعدّ من ضمن مسؤوليات النساء (المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٤).

وبدأً من سنوات السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، سعت مبادرة (المرأة في مسار التنمية) (WID) نحو إدراج النساء ضمن مسار التنمية القائم من خلال استهداف النساء أنفسهنّ، في أنشطة خاصة بالنساء في الأغلب. وكانت النساء عادة متلقيات سلبيات في مشاريع مقاربة (النساء في مسار التنمية) التي أكدت في الأغلب على جعل النساء منتجات، وأكثر فاعليّة على رفع مستوى دخولهنّ. وعلى الرغم من أنّ الكثير من مشاريع مقاربة (النساء في مسار التنمية) حسّنت مستوى خدمات الصحّة، والدخل، أو الموارد على الأمد القصير، إلا أنها لم تحوّل علاقات اللامساواة، وظلّ عدد كبير من تلك المشاريع يفتقر إلى الاستمرارية. وقد تمثلت إحدى النقائص الشائعة في مشاريع (النساء في مسار التنمية) في أنّ تلك المشاريع لم تأخذ في عين الاعتبار الأدوار المتعددة للنساء، أو أنها أساءت حساب عامل مرونة الوقت والعمل لدى المرأة.

وبدأً من أواخر الثمانينيات من القرن الماضي طوّرت مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية (GAD)، التي يتمثّل هدفها في إزالة حالات التفاوت في الموازنات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية بين النساء والرجال شرطاً مسبقاً نحو تنمية متمركزة حول الأفراد. ويستمدّ الجزء الأكبر من العمل المنجز اليوم المعلومة من تلك المقاربة. إلا أنه توجد عدة زوايا نظر في هذه المقاربة، ولا يتوافر أيّ مخطط جاهز لتحقيق المساواة والعدالة في إدارة الموارد المائية. ولا تزال مبادرة (المرأة في مسار التنمية والنوع الاجتماعي والتنمية) قيد الاستخدام في الوقت الحاليّ.

وقد حاولت في السنوات الأخيرة مقاربة حول (النوع الاجتماعي والتمكين) تحويل علاقات النوع الاجتماعي القائمة؛ من خلال التأكيد على التمكين الذاتي للمرأة (<http://www.nesasy.org>).

الفصل الثاني:

الفقر: نظريات وإحصائيات

- المبحث الأول: النظريات المفسرة للفقر
- المبحث الثاني: حجم مشكلة الفقر عالمياً
- المبحث الثالث: تجارب عالمية في مواجهة الفقر



المبحث الأول: النظريات المفسرة للفقر

المدخل السوسيولوجية المفسرة للفقر عالمياً:

حظي تعريف الفقر باهتمام بالغ في دراسات العلوم الاجتماعية، وخبراء التنمية؛ إذ صيغت تعريفات متعددة، يركز كل منها على جانب أو آخر من جوانب التخصص في العلم الاجتماعي. وليست مسألة تعريف الفقر - كما ينظر إليها - نوعاً من الترف العلمي، بل ربما ترجع أهميته إلى ارتباطه بمدخل الدراسات التنموية؛ لأن أيّ تنمية حقيقية ووطنية، إن لم تضع هؤلاء الفقراء في لبّ إستراتيجيتها، لن يكتب لها النجاح، ولن يكتب

لها الاستمرار. ومن هنا كان ضرورياً طرح بعض التعريفات بصورة تحليلية؛ في محاولة للخروج منها بتعريف إجرائي محدد.

غير أنّ مفهوم الفقر لا يرتبط فقط بالحرمان والعوز المادي فقط، بل هو ظاهرة مركبة تتضمن معايير متعددة كإنخفاض الدخل، وانتشار الأمية، وسوء التغذية، وتفشي البطالة وانتشار المرض، وعدم توافر المسكن اللائق. وفي هذا الإطار يقدم (مكنمارا) وصفاً نموذجياً للفقر بأنه: «تلك الأحوال المعيشية التي تكون نتيجة سوء التغذية، والجهل، والقدارة، وارتفاع وفيات الأطفال، وقصر العمر الافتراضي؛ ما يجعلها أدنى من المستوى المعهود بالحياة اللائقة». وتوحي كلمات (مكنمارا) بأن الفقر أكثر من كونه وضعاً اقتصادياً فقط، وما يؤكد ذلك ما ذهب إليه أحد الباحثين، بأنه على الرغم من أنّ الفقر يعبر عن بعض المؤشرات الاقتصادية؛ كإنخفاض معدل الدخل أو الثروة، وتدني المستويين الاجتماعي والاقتصادي، التي توصف بخط الفقر، إلا أنه عرض بنية اجتماعية واقتصادية متخلفة، وأنه يُعدّ الوسيلة الأساسية لتحليل قضية اللامساواة الاجتماعية، ومناقشتها؛ لذا، لا ينبغي أن نقرن ظاهرة الفقر بصورة دائمة بمضمونها الاقتصادي المادي فقط. فالواقع يشهد كما يذهب (فينون Vernon) أنّ مصطلح الفقر له مضامين متعدّدة؛ فهو فقر اقتصادي، وسيكولوجي، واجتماعي. وإن كان الاقتصاديون يستطيعون تحديد ما هو فقير، عمّا هو غير فقير بصورة أفضل (الصندوق الاجتماعي للتنمية، ٢٠٠٨م).

وهنا يذهب (مارك فريد Mark Fried) إلى أن الفقر حالة واقعية، لا وحدة تصويرية، وأنه يمثل مجموعة مشكلات غير مترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، واللامساواة في الرفاهية والهجرة، وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية؛ أي أنّ الفقر واقع اجتماعي يتطلب التفسير. في حين ذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء، هم أولئك الذين صنّفهم المجتمع ضمن الفقراء الذين صدرت من المجتمع ردود أفعال معينة تجاههم؛ أي أنّ ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع، وحالة اجتماعية لها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الاجتماعية (حشاد، ٢٠٠٦م).

والواقع أنّ الفقر ظاهرة اجتماعية معتلة، وهو في الوقت نفسه عاهة اجتماعية ترتبط بالظروف الاقتصادية السيئة للفقراء؛ وهذا ما دفع بعض الباحثين إلى الادّعاء بوجود ثقافة خاصة بالفقراء، وأنّ هذه الثقافة ما هي في الحقيقة إلا ثقافة فرعية تعكس كلاً من عمليتي التكيف، وردّ فعل الفقراء نحو مكانتهم الاجتماعية المتدنية، في نطاق المجتمعات الرأسمالية المتدرجة طبقيّاً ذات الاتجاهات الفردية العالية؛ ولذلك يرى آخرون أنّ ثقافة الفقر تخصّ كلّ جيل ينشأ ويوجد داخلها؛ إذ إنّ من الصعب أن يفلت من دائرتها، وأن يخرج منها؛ بسبب وجود حواجز ثقافية ضخمة تفصل بينه وبين الثقافة العامة للمجتمع.

وبذلك يكون لدينا واقعان؛ أحدهما: واقع فرعيّ تسوده ثقافة الفقر التي يمثلها الفقراء الذين يعانون الحرمان الاجتماعي والاقتصاديّ، وهذه الثقافة الفرعية لها سماتها الخاصة بها، والمنبثقة منها، والمرتبطة بها من دون سواها. وأمّا الواقع الآخر: فإنه يتمثل في واقع الطبقتين العليا والوسطى، وما يسودهما من قيم، ومعايير، وثقافة مغايرة، تتسم بالإرادة الحرة، والقدرة على فعل الأوضاع القائمة، وتغييرها؛ وهذا ما جعل البعض يؤكد على أنّ الفقر يعني أكثر من مجرد انخفاض الاستهلاك الفرديّ، بل أصبح طريقة حياة (Style of Life) تعيش في نطاقه جماعات من الأفراد ذات المستويات المعيشية الدنيا، التي لها قيم مختلفة عن قيم الأغنياء واتجاهاتهم. ولكننا نرى أنّ هذا الرأي لا يستند إلى أسس علمية دقيقة؛ لأن سلوك الفقراء، ما هو إلا ردّ فعل للظروف الاقتصادية التي يمرون بها، وأنا لو غيرنا من هذه الظروف لعدّل الفقراء سلوكهم، ولتلاءمت ثقافتهم مع الثقافة الكلية للمجتمع (حشاد، ٢٠٠٦م).

ويؤكد ذلك ما أثبتته إحدى الدراسات الأنثروبولوجية في أنّ الفقراء لا يختلفون في أهدافهم، ولا في قيمهم، ولا في اتجاهاتهم عن الثقافة العامة للمجتمع، وكل ما في الأمر أنهم يشعرون بالإحباط، ويمنعون من تحقيق أهدافهم، ومن ثم، فإنهم يسعون إلى تحقيق أهداف بديلة قد لا يفهمها، أو يقرّها أبناء الثقافة الرئيسة (شبرا، ٢٠٠٩م).

وفي ضوء اتساع الخلاف في وجهات النظر حول تعريف الفقر، ذهب أحد الباحثين إلى أن الفقر حالة بنائية ملازمة لأسلوب إنتاجي، من طابعه وجود التمايزات الخاصة التي تأتي من الملكية الخاصة، والتميز بين أنماط العمل اليدوية والعقلية، وتحديد الأمور بناء على هذا، ويفسر الفقر بما يتبع ذلك من تناقض في العلاقات الإنتاجية والتوزيعية، المرتبطة باستغلال طبقة باقي الطبقات التي لا تملك، وتكون مجبرة على بيع عملها.

من كل ما سبق، يتضح إلى أي مدى تباينت وجهات النظر، وتعددت الآراء حول تعريف مصطلح الفقر تعريفاً علمياً محدداً، على الرغم من سهولة إدراك الفقراء الواقع الأليم الذي يعيشون فيه؛ الأمر الذي يدفعنا إلى محاولة استخلاص تعريف إجرائي له، يأخذ في الاعتبار الأبعاد التاريخية، والاقتصادية، والاجتماعية المحددة للفقر، والعوامل الدينامية والبنائية التي تؤدي إلى الإفقار، والإبقاء عليه من دون تغيير جوهري، ومن الممكن عرض هذا التعريف على النحو الآتي:

«الفقر ظاهرة اجتماعية معتلة، تحول بين الأفراد وإشباع احتياجاتهم الأساسية من مأكّل، ومشرب، ومسكن، كما تحول بينهم وبين تحقيق تطلعاتهم ورغباتهم. لكنّ الفقر مفهوم نسبي؛ بمعنى أنه يتحدّد من خلال قياس دخل الفرد، ومستوى معيشتة؛ مقارنة بأوضاع الأفراد الآخرين، ودخلهم في مجتمع معين».

أهمّ المداخل السوسولوجية المفسّرة للفقر عالمياً:

لقد احتلت قضية تفسير الفقر اهتماماً كبيراً، على يد المتخصصين في العلم الاجتماعيّ في العصر الحديث، ولا سيّما على يد علماء بريطانيا وأمريكا؛ لذا، فقد شهد علم الاجتماع وغيره من التخصصات الاجتماعية اهتماماً كبيراً بالتنظير الجديد حول الفقراء الريفيين، الذين يتعرضون لصور من المحاصرة والاستغلال، إلا أنّ هذه المحاولات جاءت متفرقة، وتنتمي إلى تخصصات متنوعة؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة صياغة نظرية سوسولوجية مفسرة لأبعاد هذه الظاهرة، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الطابع الأمبريقيّ الذي غلب على الدراسات السوسولوجية المعاصرة، والانشغال الشديد

بالجزئيات والقضايا الفرعية، من دون الاهتمام بالعموميات والقضايا الأساسية، فضلاً عن عدم وجود أيِّ محاولة جادة لدراسة التراث المتوافر وتصنيفه حول ظاهرة الفقر الريفي. لكننا يمكن أن نميز هنا بين ثلاثة مداخل نظرية في تفسير هذه الظاهرة؛ وفقاً لمعطيات واقعنا الاجتماعي والأمبريقي على النحو الآتي:

١. المدخل الثقافي.

٢. المدخل الماركسيّ المحدث.

٣. مدخل إشباع الحاجات الإنسانية الأساسية.

لقد جاء هذا التصنيف الثلاثي ملائماً لفهم ظاهرة الفقر الريفيّ على نحو عام، ولإلقاء مزيد من الضوء على تفسير واقع الفقراء في العالم.

أولاً: المدخل الثقافي:

يرى أنصار المدخل الثقافيّ أن خصائص الفقر هي التي تفسر سلوك الفقراء، فهم كسالى مسؤولون عن واقعهم، ونحن لا نستطيع أن نغير من سلوكهم؛ لأسباب نفسية واجتماعية، حتى لو غيرنا الظروف البيئية التي يعيشونها. ويجمع بين الفقراء في العالم كلّ عناصر مشتركة تميزهم عن غيرهم؛ فهم يعيشون حياة واحدة متماثلة، ويعبرون عن حياتهم في أنماط سلوكية مشتركة تُعرف باسم ثقافة الفقراء أنفسهم، وهم لا يستطيعون مساعدة أنفسهم؛ ولذلك هم مسؤولون عن ظروف تخلفهم وفقدهم.

تُصنّف نظرية ثقافة الفقر من النظريات الاجتماعية التي تحاكي نظرية حلقة الفقر. ومؤسس هذه النظرية هو (أوسكار لويس Oscar Lewis) عام ١٩٥٩م، عندما درس خمس أسر فقيرة في (مكسيكو سيتي)، وقد اختارها من المكسيك؛ لأنّ السكان هناك أصليون، ومن ثم، لا يوجد لديهم تمييز عنصريّ أو عرقيّ مثلما هو في الولايات المتحدة الأمريكية. واستطاع أن يخلص منها إلى خصائص تمثل الأسرة الفقيرة، وتطبع أفرادها بهذه السمات والاتجاهات، التي تجعلهم جزءاً من منظومة الفقر.

فهي تفترض أنّ الفقراء كسالى، ويميلون إلى طلب المساعدة من الآخرين، وتخفض لديهم قيمة العمل، كما أن لديهم عقدة نقص (Inferiority) تجاه الأغنياء. ولديهم انخفاض في الانتماء الاجتماعي، والشعور بالاجتراب الاجتماعي، وأنهم هامشيون في بلدانهم، وأن المؤسسات والمنظمات المجتمعية لا تخدم مصالحهم وتتجاهلهم، وينقصهم الوعي والمعرفة، وليس لديهم الاطلاع على ما يدور في العالم من حولهم. ويرى أن هذه الأيديولوجية الفكرية تُورث للأبناء من خلال عملية التنشئة الاجتماعية؛ لذا، فإنّ أَسْر الفقراء تظلّ مستمرة ومنغمسة في ثقافة الفقر، وتقلها لأبنائها (Lewis, 1996).

ويرى أنّ الفقراء لهم خصائص ثقافية معينة تفصلهم عن باقي أفراد المجتمع، وتنتقل هذه الخصائص من جيل إلى جيل، وتحافظ على الطابع المميز لحياتهم. وقد حدّد لويس أبرز السمات التي تجمع الفقراء مثل عدم فعالية المشاركة، وعدم التكامل الاجتماعي، وزيادة الحرمان المادي، وكثرة حالات هجر الزوج والزوجة والأطفال، وضعف آليات الضبط، وعدم القدرة على تحقيق الإشباع المؤجل، وعدم التخطيط للمستقبل، وانتشار المرض (الصالح، ١٤٢٨هـ: ٩٧).

كما يرى (أوسكار لويس) ١٩٩٦م، أنّ ثقافة الفقر ما هي في الحقيقة إلا ثقافة فرعية، تظهر نتيجة لقوة ضغوط تلك التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية التي تقع في نطاق المجتمع، ويتصف بها أولئك الذين نشؤوا في عالم الطبقات الدنيا التي تشترك مع ثقافة المجتمع الأكبر. وهذه الثقافة وإن كانت تنتقل من جيل إلى آخر، فإنها تعيش في نطاق حاملها من دون أن يشعروا بها، وتقع عليهم من دون أن تثير تعجبهم أو اندهاشهم منها؛ لأنها تعيش معهم جزءاً أساسياً وضمنياً في حياتهم، سواء أشعروا بها أم لم يشعروا، وهذه الثقافة غير قابلة للتغيير، أو التبديل، أو التعديل، على الرغم من مرور الزمان والأيام على هؤلاء حاملها.

لكنّ التأكيد على أنّ مفهوم ثقافة الفقر يشير إلى درجة عالية من التجانس والاتفاق العام بين الفقراء، إنما هو تفسير قاصر، ويحتاج إلى إجراء مزيد من البحوث الإمبريقية.

وإذا كان أصحاب المدخل الثقافي في تفسير الفقر يرون أنّ سمات الفقر حتمية ولا أمل في تغييرها، فإنّ هذا يجعلهم متناسين الطروحات المختلفة حول تمايز أنشطة الفقر، وكذلك نضالهم المستمر لتقرير مصائرهم. كما أنّ الاحتكام إلى وجود خصائص مميزة لثقافة الفقر- كما أوضحنا سالفاً- حال دون فهم الديناميات الاجتماعية الحقيقية، ودون إدراك علاقات السيطرة التبعية التي أنتجها الواقع التاريخي المعاصر. ويؤكد ذلك ما أثبتته (مارلين قنواطي Kanawati) في دراسة حديثة لها، على أنّ الفقراء ليس لديهم ثقافة خاصة بهم، فالفقر هو حالة بنائية تنتج عن الأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والتاريخية، التي شكلت حياة هؤلاء الفقراء في العالم. كما أنّ قول (أوسكار لويس) أنّ الفقراء سيظلون فقراء، وأنّه توجد قوى ثقافية واجتماعية داخلية تشدّهم إلى حالة الفقر، تتناقض مع الخبرة التي عاشها ويعيشها المجتمع الأمريكي؛ إذ تتابع عليه موجات من المهاجرين الفقراء، ولكنهم لا يظلون في أسفل السلم الاجتماعي، بل يرتفع مستواهم، وتتحسن ظروفهم يوماً بعد يوم؛ أي أنّ الجوانب السلبية في حياة الفقراء يمكن أن تُعدّل وتُغيّر؛ إذا غيرنا المواقف التي يعيش فيها الفقراء، وعدّلنا الظروف السيئة التي يعيشونها، كما أنّ هذه النظرية تعمل على تزييف واقع الفقراء، والحيلولة دون اكتشاف العوامل والتناقضات البنائية الحقيقية التي تحدث الفقر، وتسببه (حمدي، ١٩٩٥م: ٨٣).

ثانياً: المدخل الماركسيّ المحدث:

ينطلق المدخل الماركسيّ المحدث من فكرة أساسية تشير إلى أنّ الفقر الجماهيريّ (Mass poverty) والتخلف، لا يمثلان الحالة الأصلية للمجتمع في العالم الثالث، بل نشأ الفقر وتطور من خلال أساليب الخضوع للنفوذ الرأسماليّ، بمعنى أنّه نشأ وتطور تاريخياً مع نشأة التقدم وتطوره في المراكز الرأسمالية المتقدمة، فالتخلف والتقدم بهذا المعنى وجهان لعملة تاريخية واحدة، بدأت مع بداية ولادة النظام العالميّ للرأسمالية (كسروان، ٢٠٠٣م: ٩٦).

وتعدّ إسهامات (جون فرانك) من أبرز إسهامات الماركسية المحدثّة في تفسير الفقر الجماهيريّ والتخلف؛ إذ رأى أنّ تقدم البلدان التابعة، وأنّ العلاقة بين الدولة المتقدمة (المراكز)، والدول المختلفة (الأطراف)، على المستويين العالميّ والقوميّ، تتمثل في امتصاص الأولى الفائض الاقتصاديّ، وتحويله إلى المراكز العالمية. ووفقاً لهذا الاعتقاد يرى (فرانك) أنّ أفقر فلاح أو ريفيّ في أبعد قرية من قرى الدول المتخلفة، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأكبر الرأسماليين في الدول الصناعية الأكثر تقدماً، ثمّ يشير (سيلسوفروتادوا) إلى أنّ الفقر في الهوامش يُعدّ في الأساس نتاجاً للاقتصاد العالميّ الذي تهيمن عليه الدول الغنية، إلاّ أنه لا يرتبط بصورة دائمة بالتخلف في البلدان النامية، على أنّه نتيجة للتطور في المراكز الرأسمالية، لكنه يربط بين العمليتين على أساس التأثير والتأثر المتبادل. كما أنه يعتقد أنّ ظروف نموّ الدول المتقدمة تختلف تماماً عن الظروف الحالية التي تمر بها الدول الهامشية (كسروان، ٢٠٠٣: ١٠٨).

إنّ فهم ظاهرتي الفقر والتخلف يجب أن يمتدّ إلى فهم العلاقة بين المراكز (البلاد المتقدمة)، والأطراف (البلدان المتخلفة)؛ إذ إنّ طبيعة هذه العلاقة غير متكافئة، وتكون موجهة دائماً لمصلحة المراكز، وتنشأ عن ذلك قضية التراكم الأوليّ التي تجري دائماً لمصلحة المركز، بوصفها صيفاً متجددة بشكل ثابت، تشكل مجالاً لنظرية التراكم على الصعيد العالميّ. وعلى هذا فإنه يرى أنّ العلاقة بين البلدان المتقدمة والمتخلفة تنتمي إلى منظومة عالمية واحدة، وتشكل كلاً متكاملًا مع السوق الرأسمالية العالمية.

إنّ العلاقات الدولية للمراكز خاضعة لمنطق احتياجات التراكم المتمركز على ذاته، في حين تعدّ عملية التراكم في الأطراف عملية تكييف لاحتياجات الدول. ومن ثم، نستخلص أنّ النظام الرأسماليّ يخلق نوعين من التوجهات؛ الأول: وهو رأسمالية المركز الدينامية، والثاني: رأسمالية الأطراف المجمدة أو المكبوحه. وكلا التوجهين بينهما ترابط هيكليّ. وهكذا يتضح أنّ أنصار مدخل الماركسية المحدثّة يؤكّدون أنّ الفقر الجماهيريّ ليس عملية متأصلة، أو سمة سلبية لهذه المجتمعات النامية، بل هو نتيجة لعملية تاريخية بنائية، تتمثل في امتصاص دول المركز ثروات الدول التابعة أو

المقهورة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٨م: ١٣).

ومن خلال هذا يتبين أنّ هذا المدخل يفيد كثيراً في تحليل ديناميات الفقر والتخلف في الواقع العربي وتشريحه، إلا أنه لم يسلم من النقد؛ إذ إنه ركز على العوامل الخارجية، وأغفل إلى حد كبير العوامل الداخلية في إحداث الفقر. بمعنى أنه يسلب ردّ فعل تلك المجتمعات على التغلغل الرأسماليّ، كما أنه افترض على نحو مبالغ فيه أنّ اقتصاديات العالم الثالث كان بإمكانها التطور لولا التغلغل الرأسماليّ المفروض من الخارج، إلى جانب إغفاله الأنساق الثقافية في العالم الثالث، التي تساعد على تكريس الفقر وانتشاره في الدول المختلفة.

ومع هذا تظلّ أهمية مدخل الماركسية المحدثة بوصفها أداة تحليلية مهمة في فهم ظاهرة الفقر الجماهيري وتفسيرها، الذي تعاني منه مجتمعات الدول النامية، وخاصة في موقفه من الفهم الشموليّ للواقع، والتحليل التاريخيّ للتخلف من خلال فهم المحتوى العالميّ للعلاقة الديليكتيكية بين الدول المتقدمة، وبلدان العالم الثالث.

ثالثاً: مدخل إشباع الحاجات الأساسية :

يرى أنصار هذا الاتجاه (Basic Needs Approach) أن الفقر الجماهيريّ يُعدّ تعبيراً عن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي أنتجت ظروف تاريخية ومعاصرة (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٨م).

لذا، فإنّ مواجهة الفقر والحدّ من آثاره، ومصاحبه الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، لن تصبح ذات نتائج حاسمة، ما لم تكن قد استُخدمت لمواجهتها أساليب فعالة، تقوم أساساً على مواجهة الحاجات الأساسية لجماهير الفقراء في أقصر وقت ممكن.

لكنّ مفهوم الحاجات يختلف من فرد إلى آخر، ومن ثقافة إلى أخرى، كما يختلف مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية عن مفهوم حاجات الكفاف (Subsistence Needs)، فحاجات الكفاف تعني توفير الحدّ الأدنى من السلع والخدمات التي تحفظ بقاء الكائن الإنسانيّ. أمّا مفهوم الحاجات الاجتماعية الإنسانية فإنه مفهوم ديناميّ متطوّر؛ بمعنى أنّ القدر اللازم من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الاجتماعية،

يزيد ويتنوع ويرتقي كلما حقق المجتمع نجاحاً في مجالات التنمية المختلفة. فقد تكون البداية هي توفير الحد الأدنى للكفاية، وهنا يتطابق المفهومان. ولكن لحظة تحقيق أهداف التنمية والتقدم الاقتصادي، يتمايز المفهومان.

وعلى هذا فإن أي سياسة للتنمية أو الاستثمار (Investment) يجب أن تحدّد في بداية انطلاقها مجموعة الحاجات الأساسية بمستوياتها المختلفة، سواء التي تتعلق بالمستوى الأكثر التزاماً، أو التي تلي المستوى الأول من الحاجات الأساسية. كما أنّ مواجهة الفقر الجماهيريّ تتمثل في الاتجاه العام الذي يقوم على خفض المستمر للتباين، وتقليل حدّة التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة في توزيع الثروة والدخل.

لكن لوحظ بعد مضي عقود متوالية على إستراتيجيات التنمية المخططة في بلدان العالم النامي بعد استقلالها، أنها لم تحقّق معدلات نموّ تمكنها من مواجهة مشكلة الفقر الجماهيريّ، بل كشف الواقع تزايد الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة بصفة أساسية؛ لأنّ الأغنياء أصبحوا أكثر ثراء، ثم أصبح الفقراء أيضاً في كثير من الدول النامية أكثر فقراً. ومن المحتمل أن ينتهي عقد التسعينيات في أكثر من (٤٠) دولة نامية بمستوى دخل للفرد يقلّ عمّا كان عند بدايته؛ لذا، أصبح مصطلح الدول النامية تهكمياً، فالكثير من الدول أصبحت متهالكة أكثر ممّا هي نامية (حمدي، ١٩٩٥، ٦٣).

ويحدّد البنك الدولي الفقراء في العالم بما لا يقلّ عن (١١١٥) مليون نسمة، وهو ما يقرب من ثلث جملة السكان في العالم النامي، ومن هؤلاء (٦٣٠) مليوناً يمثلون (١٨٪) من جملة عدد السكان في العالم النامي، يعيشون في فقر مدقع، إذ يقل دخل الفرد فيهم عن (٢٧٥) دولاراً سنوياً، وهو الحد الأدنى للفقر (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٧م: ١٢).

وهذا ما يبين أنّ معدلات الفقر ومظاهره تزداد بصورة تنذر بحدوث كارثة عالمية، تهدّد قيادات البلدان المتخلفة، وهي الدول التي فشلت في محاولة التقليل من مواجهة حدّ الفقر الذي يعاني منه، ويعيش في ظله أكثر من ثلث عدد سكانها؛ لذا، فقد أعلن (روبرت ماكنمارا) في حديثه السنويّ لمجلس المحافظين: «أنّ المهمة إذن أمام حكومات البلاد النامية، هي أن تعيد توجيه سياسة التنمية لديها؛ كي توجه هجوماً مباشراً ضد

البؤس الشخصي للقطاعات الأكثر حرماناً من سكانها، التي تتجاوز (٤٠٪)، وهو ما تستطيع الحكومات أن تفعله من دون أن تتخلى عن أهدافها في النمو الاقتصاديّ الشامل القوميّ، ولكنها يجب أن تكون على استعداد لأن تخصّ إقرار أهداف النموّ بأولوية أكبر من زاوية الاحتياجات البشرية الجوهرية مثل زاوية التغذية، والإسكان، والصحة، وتعليم القراءة والكتابة، والعمالة، حتى لو كان ذلك على حساب بعض الخفض في سرعة التقدم في قطاعات معينة ضيقة ومميزة تعود مزاياه إلى القلة. إنّ إعادة توجيه هذه السياسات الاجتماعية والاقتصادية هي مهمّة أساسية في المقام الأول» (حمدي، ١٩٩٥م: ٦٦).

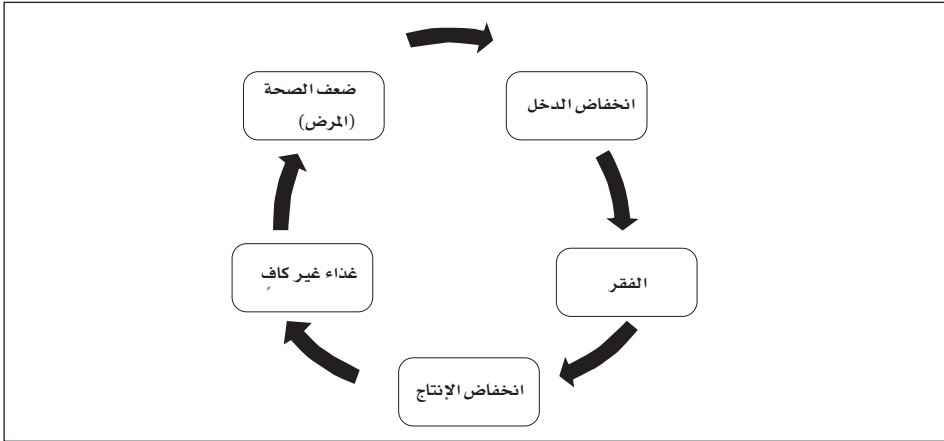
رابعاً: نظرية حلقة الفقر المفرغة Theory The Vicious Circle of Poverty :

تعدّ نظرية حلقة الفقر المفرغة نظرية اقتصادية؛ لتفسير الفقر، ظهرت في ستينيات القرن الماضي. وتطلق هذه النظرية من فكرة أنّ الفقر حلقة مفرغة يؤدي إليها تفاعل مجموعة من الأسباب والعوامل مع بعضها بعضاً؛ لتجعل الفقر حالة قائمة. وهذه النظرية يمكن استخدامها لتفسير الفقر على المستوى الوطنيّ أو القوميّ، وكذلك على المستوى الفرديّ، إذ إنها في كل الأحوال تقوم على أساس أنّ الفقر يؤدي إلى استمرار حالة الفقر.

وهذه الفكرة، من منظورها الاقتصاديّ، تفترض أنّ الفقر في الإنتاج يؤدي إلى ضعف الاقتصاد؛ ما يؤدي إلى ضعف في الأجور، ومن ثم، في الدخل.

أمّا على الصعيد الفرديّ فهي تفترض أنّ الشخص الفقير ليس لديه قدرة على إشباع حاجاته الأساسية، لا سيّما الطعام والشراب؛ وهذا يؤدي إلى ضعف صحته أو مرضه، ومن ثم، انخفاض إنتاجيته، فيظلّ في دائرة الفقر.

فالفقر له عوامل، وهو ينتج كذلك عن تفاعل عوامل متعددة تتداخل مع بعضها بعضاً في حلقة لا تنتهي.



شكل رقم (١-٢) حلقة الفقر المفرغة

وتجد هذه النظرية نقداً من بعض الباحثين؛ إذ يرون أنها تركز على عوامل محددة بوصفها أسباباً للفقر، مع أنه توجد عوامل أخرى تلعب دوراً في حدوث الفقر، ومنها أنها أغفلت أن الفقر حالة معقدة، لا يمكن بأي حال من الأحوال تقديم عامل على آخر، أو حتى إرجاعه إلى سبب محدد؛ لأن الفقر وفقاً لهذه النظرية دائرة لا حدود لها (www.home.swipnet.se/~w-18076/sida2ram.htm).

المبحث الثاني: حجم مشكلة الفقر عالمياً

يعيش نحو نصف سكان العالم البالغ عددهم ما يفوق السبع مليارات نسمة على أقل من دولارين يومياً للفرد الواحد. وهذا معيار الفقر المطلق العائد إلى نقص الدخل. ويعيش نحو خمس سكان العالم على أقل من دولار واحد يومياً للفرد، وهذا حد الفقر المدقع.

والواقع أنّ الفقر المرتبط بانخفاض الدخل هو أحد أوضاع الفقر، لا الأوضاع كلّها، فالفقراء تعوزهم الفرصة المناسبة، ويفتقدون الصوت المسموع، وهم معرّضون للعنف والمرض والكوارث الطبيعية، وتؤثر فيهم أكثر من غيرهم.

ويعيش ما يزيد على (٤٣٠) مليون شخص في بلدان تعاني ضائقة مالية، ويحتمل أن يزيد هذا العدد إلى خمسة أمثاله بحلول العام ٢٠٥٠م، ويبلغ عدد المصابين بمرض الإيدز (٣٦) مليوناً، وقد مات ما يزيد على (٢١) مليوناً بسبب هذا المرض منذ الثمانينيات، وتبلغ نسبة الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدارس ١١,٥٪ (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٧م: ٢١).

أمّا تقرير منظمة العمل الدولية (٢٠٠٧م)، فيورد الحقائق الآتية حول حجم الفقر عالمياً:

١. يبلغ عدد الفقراء في العالم حوالي أربعة مليارات شخص؛ أي نصف عدد سكان العالم تقريباً.
٢. يبلغ عدد الفقراء في البلاد العربية وحدها (٤٠) مليون شخص، يعيشون تحت خطّ الفقر.
٣. تعدّ إفريقيا ذات الثروات الطبيعية الهائلة والدفينة من أفقر القارات، ويتفشى فيها الإيدز إلى جانب الفقر، والجهل، والمرض؛ إذ تبلغ فيها نسبة المصابين بمرض الإيدز أعلى نسبة في العالم، فضلاً عن انتشار الفقر في معظم دولها، إن لم يكن فيها جميعها.
٤. تبلغ نسبة الفقراء في مصر ٧٠٪، وفي الأردنّ وغيرها من البلاد العربية تتجاوز الـ ٥٠٪، وفي المغرب وغيرها من الدول لا تزال أعداد كبيرة من الناس تعيش في بيوت من الصفيح، والخيش، والخيام البالية، بل في الكهوف أحياناً. والأسوأ من ذلك وجود أعداد كبيرة من المشرّدين الذين لا مأوى لهم، يبيتون على الأرصفة، أو في محطات المترو، أو بين القبور، أو في العراء في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، والهند، ومصر، ويُعرفون بعمّال التراحيل، وفي

بلدان أخرى كثيرة. ويُقدّر عدد المشردين في العالم بالملايين لا بالألوف؛ إذ يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها الملايين من الأمريكيين حياة التشرد.

٥. أصبح بعض الناس يموتون جوعاً في بعض البلاد، في حين لا يعتقدون، ولا يصدقون وجود هذا الوضع، وكان لدى الناس مفهوم ثابت، أن لا أحد يموت جوعاً في الدنيا، فحدث ذلك الآن.

٦. على الرغم من إسهام بعض الدول والمنظمات الدولية في تقديم المساعدات، والإعانات، والهبات، والتبرعات، والقروض، إلا أن بعض هذه المنظمات أسهمت في إيجاد الفقر، وتبيد الثروة، والتسبب في الأزمات المالية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي؛ نتيجة معالجته، ونصائحه، وتوجيهاته للدول المدينة؛ إذ تهدف هذه المنظمات إلى إفقار هذه الدول، وإبقائها تحت رحمة الديون، والقروض، والحاجة. إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تعدّ في الظاهر أكبر الدول في العالم، وتقدّم هبات وتبرعات، فقد دلّت الدراسات على أن كل دولار واحد تقدمه لهذه الدول، فإنه يعود عليها بدلاً منه أحد عشر دولاراً؛ نتيجة سياساتها، وطرقها الملتوية، وتقننها في الاستغلال. وقد وصف أحد العاملين في البنك الدوليّ الحلّول التي تقدّمها لهذه الدول من أجل التنمية، بأنها الدواء المسموم، ولا يزيد الطين إلا بلة؛ وهذا ما دفعه إلى الاستقالة من البنك.

٧. تؤدّي الحروب والصراعات الدولية التي تقوم بها بعض الدول المدّعية الحرّية، والداعية إلى المحافظة على حقوق الإنسان، وإنصاف المرأة، ورعاية الأطفال، إلى رفع نسبة الفقر، وإيجاد طبقة أخرى من الفقراء كانت تعيش أمنة مطمئنة تعيل نفسها. وليس أدلّ على ذلك ما يحدث في أفغانستان، والعراق، وفلسطين، والصومال وغيرها من البلاد. فقد أدّى الاحتلال العسكريّ الأمريكيّ لكل من أفغانستان، والعراق، وكذلك الاحتلال الصهيونيّ لفلسطين إلى انتشار الفقر، وزيادة نسبته، وإيجاد فقراء جدد، وإلى تدمير البيوت والممتلكات الأخرى،

وتدمير الحريات، وانتشار المرض والجهل، وزيادة عدد المساجين والأسرى والمعتقلين. وكذلك اضطر آلاف من الناس في هذه البلاد إلى ترك بيوتهم ومنازلهم، والهجرة بحثاً عن العمل والرزق، مع ما يواجهونه من مصير مجهول، وفرص عمل قد تكون غير متوافرة، وأصبح بعض الأغنياء فقراء بعد فقدان مصادر رزقهم.

٨. تفاقم الوضع الاقتصادي في بعض الدول التي فيها زلازل، وفيضانات، وهزات أرضية عنيفة، كما حدث في إندونيسيا، وبنجلادش، وما حدث مؤخراً في الصين؛ إذ نتجت عن ذلك مأس كثيرة من هدم البيوت، والموت، والفقر، وفقدان مصادر الرزق، والعمل، ومن ثم، زيادة عدد الفقراء والمحتاجين.

٩. يبلغ عدد الأسرى والمعتقلين في فلسطين وحدها (١٤٠٠٠) شخص، كما بلغ عدد السجناء في بريطانيا (٨٠,٠٠٠)، وما يتبع ذلك من فقدان أسر هؤلاء إلى معيولهم، وإلى من يقوم يرعاهم؛ ما يؤدي إلى فقر، وربما إلى انحراف، وتشرد. وتشير المعلومات الحديثة إلى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكبر سجّان في العالم؛ إذ يبلغ عدد السجناء ٣, ٢ مليون سجين، وهو رقم مفرع.

١٠. ازدياد عدد المتسولين، وانتشار هذه الظاهرة في معظم بلاد العالم، واتخاذ التسول أشكالاً كثيرة، ووجود عصابات تقوم بتنظيمه، وما تبع ذلك من استغلال للأطفال، والنساء للقيام بالتسول.

١١. إنّ المساعدات التي تُقدّم للأسر الفقيرة لا تكاد تكفي لدفع أجور السكن، وقد عبّر أحد المختصين الأمريكيين عن هذه المساعدات الشهرية التي تُقدّم للأسر الفقيرة، أنها تعادل ثمن حذاء رجل ثري، ومن ثم، فإن الهدف من هذه المساعدات الإبقاء على هذه الأسر حيّة، وعدم الوصول بها إلى الموت من الجوع، ومن ثم، فهي ليست ذات أثر يذكر في معالجة مشكلة الفقر. وفي المملكة العربية السعودية مثلاً، تبلغ المساعدة السنوية المقدمة للأسرة في حدّها الأقصى أربعة وثلاثين ألف ريال للأسرة ذات العدد الكبير، وهذا المبلغ

لا يوجد ما يثبت إن كان يكفي هذه الأسرة، أو يؤمن لها أجرة السكن، قياساً إلى مستوى الدخل هناك.

١٢. تشير التقديرات إلى أن ٢٠٪ فقط من سكان العالم يمكنهم القدرة على العيش، والعمل في أمان وطمأنينة في القرن الجديد، في حين أن نسبة الـ ٨٠٪ الباقية لن يمكنهم العيش إلا من خلال المساعدات، والتبرعات، وأعمال الخير، وأن نحو أربعة مليارات شخص يبحثون عن لقمة العيش من خلال ٦٪ فقط من ثروة العالم (منظمة العمل الدولية ٢٠٠٧م: ٣٤).

هذا هو الحال قبل حدوث الأزمة الاقتصادية الحالية الناجمة عن ارتفاع سعر النفط، ومن ثم، انخفاض قيمة الدولار، وارتفاع أسعار الموارد والحاجات جميعها، ولاسيما المواد الغذائية. هذا الارتفاع الفاحش وغير المسبوق، والمرشَّح للزيادة والاستمرار، سيؤدي إلى تفاقم مشكلة الفقر، وزيادة عدد الفقراء في العالم، إلى جانب المشكلات، والآفات، والنكسات الأخرى؛ من قتل، وتشريد، وانتحار، ورشوة، وفساد مالي وأخلاقي واجتماعي، وسطو مسلح، واعتداء على الأموال، والأرواح، والممتلكات الأخرى العامة، والخاصة. وقد تفاقمَت هذه الأزمة بسبب مشكلة الرهن العقاري، والعجز التجاري الأمريكي المتصاعد، إضافة إلى ارتفاع أسعار النفط. وقد تمكنت الولايات المتحدة من نقل هذه المشكلات إلى جميع دول العالم تقريباً، وفي فترة زمنية قصيرة بدأت الشركات العملاقة بالانهيار الواحدة تلو الأخرى، ومنها بنك (ليمان برذرز) الذي أعلن إفلاسه في ١٥/٩/٢٠٠٨م، وهو أكبر بنك هناك، فقد هبط سعر السهم الواحد من أسهمه في ذلك اليوم إلى ٩٢٪، وتوالى هبوط أسعار البنوك الكبيرة، وبدأت المشكلة تشمل الكثير من الشركات والبنوك، ولاسيما شركات صناعة السيارات التي وصل بها الحال إلى حافة الهاوية، وقد نتج من ذلك الاستغناء عن ملايين الوظائف؛ ما أدى ويؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، وازدياد عدد الفقراء والمحتاجين.

وعلى الرغم ممّا أعلنته حكومة الولايات المتحدة من خطط لإنقاذ الموقف، وتخصيص حوالي ٨٠٠ مليار لدعم هذه الشركات، وشراء بعض أسهمها أو أصولها، وعلى الرغم ممّا قامت به من استغلال، واستنزاف، وفرض إتاوات على دول الخليج،

والحصول منها على مليارات الدولارات، إلا أنّ الوضع بقي وسيبقى على ما هو عليه، وتفيد تقارير الخبراء بأن عام ٢٠٠٩م كان أسوأ من سابقه، وأنّ الكساد الاقتصادي والانكماش سيطال الكثير من الدول.

وتشير المعلومات الواردة عن الأوضاع في العالم إلى الآتي:

- وجود خمسة ملايين شخص حالياً في الولايات المتحدة الأمريكية عاطلين عن العمل، يتلقون مساعدة من الدولة.
- طلبت شركة ساب السويدية للسيارات، المملوكة لجنرال موتورز مساعدتها العاجلة؛ حتى لا تعلن إفلاسها.
- طلبت شركة أوبل للسيارات دعماً حكومياً قيمته مليارات دولار؛ حتى تستطيع الاستمرار في عملها.
- استغنت الكثير من الشركات والبنوك عن آلاف الموظفين، والمتوقع استمرار ذلك من شركات أخرى، وفي مختلف البلاد.
- أعلن عن إفلاس عدد من الشركات والبنوك في الغرب.
- أعلنت بعض الدول أنها تعاني من الركود الاقتصادي، وفي مقدمتها بريطانيا.
- أعلنت اليابان أنها تواجه أسوأ أزمة اقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية.
- أعلن البنك الدولي عن توقعات سيئة اقتصادية، واجتماعية في كثير من دول العالم.
- طلبت شركة جنرال موتورز من كندا مبلغ سبعة مليارات دولار؛ لدعم موقفها المالي.
- أعلنت بعض الدول الأوروبية عن إفلاسها، وطلبت عملية إنقاذ لها، ومنها اليونان، وإيرلندا، وإسبانيا، وإيطاليا. وما زالت منطقة اليورو الأوروبية تعاني أزمات، وانهيارات مالية متتالية.

خريطة الفقر في العالم:

يقدّم المشهد الآتي عرضاً سريعاً لحالة العالم، وأهم مؤشرات الفقر فيه، وهو مستمدّ من تقارير البنك الدولي، والأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨م: ١٣-١٤):

جدول رقم (١-١) يوضح مؤشرات الفقر عالمياً

القارة	عدد السكان	معدل زيادة السكان	العمر المتوقع عند الوفاة	وفيات الرضع	نصيب الفرد من الدخل القومي	عدد المصابين بالايذ
إفريقيا	٧٠٠ مليون	٢,٤٪	٤٧ سنة	١٠٠٠/٩٢	\$٤٨٠ عام ٢٠٠٠م	٢٥ مليوناً
شرق آسيا	١,٩ مليار	١,٩٪	٦٩ سنة	١٠٠٠/٣٥	\$١٠٦٠ عام ٢٠٠٠م	٦٠٠ ألف
جنوب آسيا	١,٤ بليون	١,٩٪	٦٣ سنة	١٠٠٠/٧٤	\$٤٦٠ عام ٢٠٠٠م	٥,٨ مليون
أوروبا وآسيا الوسطى	٥٠٠ مليون	٠,١٪	٦٩ سنة	١٠٠٠/٢١	\$٢٠١٠ عام ٢٠٠٠م	٧٠٠ ألف
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٣٠٠ مليون	١,٩٪	٦٩ سنة	١٠٠٠/٤٤	\$٢٠٤٠ عام ٢٠٠٠م	٤٠٠ ألف

وقد أظهرت دراسة لمنظمة العمل الدولية، أنّ البلدان العربية في آسيا شهدت ارتفاعاً مُطلقاً ونسبياً في عدد العمّال الفقراء العرب العاملين بدولار أمريكي واحد، أو بدولارين في اليوم الواحد، بين الأعوام ١٩٩٠م و٢٠٠٥م، وأنّ الدول العربية ستشهد هذا الارتفاع حتى سنة ٢٠١٥م، على نقيض الاتجاه السائد في أجزاء أخرى من العالم، خاصة آسيا (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧م: ٤٢).

ووفقاً لتقرير المنظمة (تحقيق العمل اللائق في آسيا): فإنّ عدد العمّال الفقراء العرب العاملين بدولار أمريكي واحد يومياً قد ارتفع من (٨٧١ ألفاً) عام ١٩٩٠م، إلى (مليون و٦٧٣ ألفاً) عام ٢٠٠٠م، ثمّ إلى (مليون و٩٣٢ ألفاً) عام ٢٠٠٥م (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧م).

وتوقّعت الدراسة أن يصل الرقم إلى (مليونين و٣٩٧ ألفاً) في عام ٢٠١٥م، كما سجّل الفقراء العرب العاملون بدولارين يومياً ارتفاعاً كبيراً أيضاً، عندما قفزت الأرقام من (٦ ملايين و٧٤٩ ألفاً) عام ١٩٩٠م، إلى (١٠ ملايين و٣٠٦ آلاف) عام ٢٠٠٠م، ثمّ إلى

(١٢ مليوناً و٩٥٠ ألفاً) عام ٢٠٠٥م. وتوقّعت الدراسة أن يصل الرقم إلى (١٥ مليوناً و٥٦١ ألفاً) عام ٢٠١٥م (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧م).

وعرّفت منظمة العمل الدولية مُصطلح (الفقراء العاملين) بأنهم: أشخاص يعيشون في أسر يعيش أفرادها تحت خط الفقر الفردي، المُتمثّل في دولار واحد يومياً، ممّن لا يستطيعون ببساطة -على الرغم من عملهم مقابل أجر- كسب ما يكفي لانتشال أنفسهم وأسْرهم من الفقر، وممّن لا يعتمدون على حماية اجتماعية فعّالة من خلال حُطط مُنظمة من أي نوع كانت، أو على أيّ شبكة للسلامة الاجتماعية. وتصف الدراسة (الفقراء العاملين) بأنهم مُجبرون على العمل الذي يكون شاقاً في الأغلب، ساعات طويلة، في أماكن عمل ذات معايير ضعيفة للسلامة والصحة؛ من أجل أن يبقوا هم وأسْرهم على قيد الحياة، وعليهم أن يستمروا في العمل حتى خلال فترات اعتلال الصحة أو الشيخوخة، حتى وإن كان العمل المُتاح لهم ذا إنتاجية ضعيفة، ويدرّ على نحو عام أجوراً مُتدنيّة كثيراً (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٧م).

وتؤكّد الدراسة أنّ المشكلة في هذا الصنف من العاملين، ليست مشكلة انعدام النشاط الاقتصادي، بقدر ما هي الطبيعة الإنتاجية الضعيفة لهذا النشاط؛ بسبب الافتقار للتدريب المهني، وظروف العمل السيئة عامة، والأجور المُتدنيّة.

وبلغت نسبة الفقراء العرب العاملين بدولار واحد في سوق العمل الإجمالية، في البلدان العربية في آسيا ٤,٧ ٪ عام ١٩٩٠م، لترتفع إلى ٥,٦ ٪ عام ٢٠٠٥م، في حين توقّعت الدراسة أن تنخفض النسبة إلى ٥,١ ٪ عام ٢٠١٥م (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٨م: ٢٣).

أمّا نسبة الفقراء العرب العاملين بدولارين من إجمالي العمالة، فقد بلغت ٣٦,٥ ٪ عام ١٩٩٠م، و٣٦,٧ ٪ عام ٢٠٠٠م، و٣٥,٣ ٪ عام ٢٠٠٥م، في حين توقّعت الدراسة أن تبلغ النسبة ٣٣,٢ ٪ عام ٢٠١٥م (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من تزايد نسبة العمّال الفقراء في البلدان العربية الآسيوية، فقد أحرزت آسيا في مجملها تقدماً ملحوظاً، نحو تحقيق الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية،

المُتمثِّل في تقليص نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خطَّ الفقر الفردي (دولار واحد في اليوم) إلى النصف. فقد تمكَّنت آسيا من حذف (١٨٩ مليون) عامل فقير يعيش بدولار واحد بين الأعوام ١٩٩٠م و٢٠٠٥م. كما تمكَّنت من تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون بأقلَّ من دولار واحد في اليوم، إلى ما يقرب من ربع مليار بين الأعوام ١٩٩٠م و٢٠٠١م (المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٨).

وبهذه النتائج تكون مناطق شرق آسيا، وكذلك جنوب شرق آسيا، والمحيط الهادي قد حققت الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠٠٥م، من حيث تقليص نسبة الفقراء العاملين الذين يعيشون بأقلَّ من دولار واحد في اليوم، إلى أكثر من النصف. بيد أنَّ الدول العربية شهدت ارتفاعاً مطلقاً ونسبياً معاً في عدد الفقراء العاملين بين الأعوام ١٩٩٠م و٢٠٠٥م، وسيواصل هذا الارتفاع حتى سنة ٢٠١٥م، على عكس الاتجاه الذي تشهده الأجزاء الأخرى من آسيا. ويستأثر جنوب آسيا بأكبر عدد، وأعلى نسبة من العمال الفقراء (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٧م).

وسجَّل شرق آسيا أكبر نسب الانخفاض، عندما ساهمت الصين والهند بشكل كبير في هذا التراجع. ففي الصين، بين عامي ١٩٩٠م و٢٠٠١م، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خطَّ الفقر من ٣٣٪ إلى ١٦٪، في حين كان الانخفاض في الهند من ٤٢٪ إلى ٣٥٪ بين الأعوام ١٩٩٣م و١٩٩٩م. لكن على الرغم من ذلك، مازالت آسيا موطناً لستة من كل عشرة أشخاص من أفقر الناس، أو ما يزيد على (٦٠٠ مليون) شخص. وإذا رُفِعَ خطُّ الفقر إلى دولارين في اليوم؛ فإنَّ آسيا تستأثر بحوالي (٩،٩ مليار) شخص فقير، أو نحو ثلاثة أرباع فقراء العالم، وهذا يعني أن العدد المُطلق للفقراء أكبر بكثير في آسيا منه في إفريقيا (تقرير البنك الدولي، ٢٠٠٧م).

وفي الواقع، ارتفع عدد الفقراء العاملين الذين يعيشون بدولارين في اليوم في جنوب آسيا، إلى ما يقرب من ١٠٨ ملايين بين الأعوام ١٩٩٠م و٢٠٠٥م، وتُسهَم الهند بأكبر الأعداد. وتتضاعف نسبة الفقراء العاملين ثلاث مرَّات على الأقل، عندما يُرْفَعُ خطُّ الفقر من دولار في اليوم، إلى دولارين في اليوم. والتفاوت كبير بشكل خاص في الدول

العربية، وجنوب شرق آسيا، والمحيط الهادي. وإذا استندنا إلى عتبة دولارين في اليوم، فإن منطقة شرق آسيا وحدها هي التي ستخفّض نسبة الفقراء العاملين إلى النصف بحلول ٢٠١٥م.

إنّ كلمات (الفقر)، و(هوة الفقر والثراء)، و(مكافحة الفقر)، تعبيرات لا ينقطع ذكرها؛ كون الهدف الأول من أهداف مؤتمرات التنمية الاجتماعية هو: (مكافحة الفقر عالمياً). وكلمة الفقر ليست فقط كلمة اعتيادية للتعبير عن نقص في الدخل اليومي لفريق من البشر، بل تعنى بلغة الأرقام، وكما تذكرها تقارير المنظمات الدولية الرسمية ما يأتي:

أولاً: أنّ خمس عشرة في المئة على الأقل من (الأسرة البشرية)؛ أي نحو تسعمئة مليون إنسان، يعانون الجوع باستمرار. ومعروف أنّ المليارات تُنفق سنوياً لإتلاف فائض ضخم من محاصيل زراعية وغذائية في الشمال، وأنّ عشرات المليارات تُنفق لدعم المزارعين، والهدف هو ألا ترتفع أسعار المنتجات الزراعية الأوروبية مثلاً؛ كي لا تنافسها منتجات زراعية مستوردة من الجنوب، أو كي لا تواجه منافسة عند تصديرها إلى عقر دار المنتجين، وأسواقهم في الجنوب.

ثانياً: أنّ ربع البشرية؛ أي نحو مليار ومئتي مليون إنسان، يعيشون بدخل وسطيّ دون الدولار الواحد يومياً، وهو ما تسميه الأمم المتحدة (الفقر المطلق)، وأنّ نصف البشرية؛ أي نحو ثلاثة مليارات إنسان، يعيشون بدخل وسطيّ دون الدولارين يومياً؛ أي في (فقر نسبيّ). وبالمقابل، واستناداً إلى الأرقام المنشورة في آخر تقرير عن (التطور البشريّ)، صدر في أثناء انعقاد المؤتمر، يبلغ متوسط الثروة التي يملكها كل فرد من بين مئتي فرد يحتلون رأس قائمة أصحاب المليارات، ما يعادل خمسين مليار دولار؛ أي ما يعادل الثروة التي يملكها ٢٠٥ ملايين إنسان من سكان البلدان الأفقر من سواها في العالم، وعددها ٤٨ بلداً.

ثالثاً: أنّ تعبير مكافحة الفقر ممّا يتردّد ذكره تحت هذا العنوان مثلاً: زيادة (المساعدات الإنمائية) من جانب الدول الصناعية للدول النامية، وإلغاء قسم من

(الديون الخارجية) المتراكمة، وإعادة جدولة قسم آخر منها. وينبغي هنا تأكيد عدة نقاط:

١. (المساعدات الإنمائية) عبارة عن (قروض مالية) إنمائية، سواء في ذلك (الرسمية) من جانب دول الشمال لدول الجنوب، أو (الخاصة) من جانب مصارف مالية، وجهات تمويل أخرى خاصة في الشمال، وتسمى مساعدات إنمائية؛ لأنّ خدماتها؛ أي الرسوم والفوائد الربوية عليها، وطوال فترة تسديدها، ذات شروط متساهلة، مقارنة مع القروض (الاقتصادية) الاعتيادية في ميادين استثمارية واستهلاكية.
٢. تراكم هذه الديون وخدماتها في خمسة عقود مضت، هو ما تمثله (أزمة الديون)، أو أعباء الديون على الدول النامية، حتى أصبح المستحقّ من (الخدمات) فقط -دون أصل القرض نفسه- يعادل حالياً ما يصل إلى ثمانين في المئة من الدخل الاجتماعيّ، في الدول الشديدة الفقر. وإلى نسبة عالية من عائدات الدول النامية الأقل فقراً، فلا يبقى ما يكفي لتمويل إجراءات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والصحية، والتعليمية.
٣. حجم هذه الخدمات المتزايد وفق معادلة (الفوائد المركبة) -وهي أحد محاور إعادة جدولة الديون- بات يعادل في هذه الأثناء أضعاف حجم القروض الأصلية، كما بات حجم التسديد السنويّ للتقديم المتراكم، أكبر من حجم ما تحصل عليه الدول النامية من قروض جديدة، هذا إضافة إلى ارتفاع أسعار منتجات الشمال، وانخفاض أسعار منتجات الجنوب في حركة التبادل التجاريّ؛ ما أدّى إلى انعكاس (حصيلة) حركة الأموال منذ أواسط الثمانينيات الميلادية، لتصبح من الجنوب الفقير إلى الشمال الثريّ.
٤. حتى هذه القروض (الإنمائية) تمتنع دول الشمال عن تنفيذ التزامها الرسميّ منذ أربعين عاماً تقريباً، بأن تزيدها إلى معدل سبعة في الألف من الناتج الاجتماعيّ. وقد رُفض في جنيف أيضاً إدراج هذا الهدف في الوثيقة الختامية،

وعلى النقيض من ذلك، ذكرت التقارير الحديثة في أثناء مؤتمر جنيف، أن مستوى القروض الإنمائية هبط الآن إلى ما كان عليه في الخمسينيات الميلادية. رابعاً: لا ينبغي عند الإشارة إلى هوة الفقر والثراء، التهوين من شأن ما يعنيه الحديث المتكرر عن ازدياد عمقها واتساعها، وقد بات ضرورياً في هذه الأثناء الحديث عن العنصر الزمني في هذا الموضوع، فعملية الازدياد لم تعد تجري بمقياس زمني في حدود عقد أو عقود من السنوات، كما كان في حقبة الحرب الباردة، بل تُقاس بفترات زمنية وجيزة نسبياً. وهذا ما ترمز إليه الثغرة الإضافية التي بدأ يصنعها تطور التقنية الشبكية، التي انتشر نتيجتها تعبير (الهوة الرقمية). ويتبين خطر مفعولها من جانبين:

١. يمثل الأول حجمها عند مقارنة عدد أصحاب الوصلات الشبكية^(١) عالمياً، فنسبة ٩٥٪ من أصل خمسة مليارات نسمة يسكنون في الجنوب، لم تصل الوصلة الشبكية إليهم، مقابل وصولها إلى ما يتراوح بين ٣٠٪ في الحد الأدنى، ونحو ٦٠٪ كما في أمريكا الشمالية، من أصل مليار نسمة تقريباً يقطنون في الشمال. ويعنى ذلك أن حوالي ٩٥-٩٧٪ من سائر الوصلات الشبكية في العالم، انتشر في الشمال حتى الآن.

٢. ويمثل الجانب الثاني من خطر الهوة الرقمية أو الهوة التقنية الشبكية، في أنه لا يُتَظَر أن يتبدل الوضع الخطير المذكور في المستقبل القريب عند ملاحظة المعطيات الأساسية الحالية كتوافر الشبكة الهاتفية: إذ لا تصل في القارة الإفريقية إلى أكثر من واحد في المئة من السكان، وبتكاليف تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ دولاراً في الشهر؛ أي ما يعادل متوسط الدخل الفردي مدة شهرين في البلدان الفقيرة، ومعظمها في القارة الإفريقية (حشاد، ٢٠٠٦م: ١٣٨).

وفي ضوء ما سبق يمكننا أن نلخص أبرز أسباب الفقر في العالم في ما يأتي:

١. ظاهرة العولمة: ففي الوقت الذي رفعت فيه الدول الغربية شعار العولمة، مبشرة بعهد جديد، يخفف من معاناة الفقراء، ارتفعت الأصوات منذرة بدور هذه الظاهرة في

(١) يقصد بها شبكات الهاتف والإنترنت.

نشر الفقر، وتدمير اقتصاد الدول النامية. والكلام هنا ليس لمعارضى العولمة، ولا لعامة الخلق الذين يردّدون الشعارات الكلامية، بل للخبراء والمختصين.

فهذا جورج سروس أحد أقطاب الاقتصاد العالميّ الجديد يقول: «لقد أدت العولمة إلى انتقال رؤوس الأموال من الأطراف، ويعني (البلدان النامية) إلى المركز؛ أي (الدول الغربية)»، وهذا يعني باختصار أن العولمة حوّلت فتات ما كان يقات عليه الفقراء، إلى مواثد المتخمين (مختار، ١٩٩٤م: ١٧٧).

ويتفق مع هذه المقولة؛ كون الأزمة المالية التي وقعت في شرق آسيا عامي ٩٧م و٩٨م، التي كانت من أولى نتائج ظاهرة العولمة، أدت إلى عواقب اجتماعية مدمرة.

ففي إندونيسيا حيث انخفض عدد الفقراء من (٥٨ مليون نسمة إلى ٢٢ مليوناً) ما بين عامي ١٩٧٠م - ١٩٩٥م، وأدت الأزمات المالية إلى زيادة مهولة في عدد السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر، إذ وصلوا إلى حوالي (٣٦ مليوناً). لكنّ الصين التي ظلت متحفظة على ظاهرة العولمة، استطاعت أن تبقى في منأى عن الأزمة، وحافظت على نموّها الاقتصاديّ؛ ما ساعد على تقليص عدد سكان المناطق الريفية من (٢٨٠ مليوناً) نسمة عام ١٩٩٠م، إلى (٧٥ مليوناً) عام ١٩٩٩م (عمر، ب.ت: ٦٧).

ومن أسوأ نتائج سياسة العولمة التغيرات الكبيرة التي قوّضت التنمية الاجتماعية، ومن أمثلتها؛ ما حصل في أوروبا الشرقية، ووسط آسيا، إذ أنشأت المؤسسات العتيقة للاقتصاد ذات التخطيط المركزي - التي كانت توفر في السابق الرعاية الصحية طوال العمر - مؤسسات جديدة أكثر ملاءمة للسوق الحرّة، وأدى الانخفاض الكبير في الأجور الفعلية المترتب على ذلك الذي وصل إلى ٧٧٪ في أذربيجان على سبيل المثال، إلى زيادة كبيرة في معدلات الفقر في تلك البلدان، وأصبحت نسبة ٣٢٪ من السكان في تلك المناطق تعيش الآن في حالة من الفقر، بعد أن كانت ٤٪ فقط عام ١٩٨٨م.

٢. تجاهل الدول الصناعية الكبرى ظاهرة الاحتباس الحراريّ: إذ لا تزال الدول الأغنى في العالم تمتنع عن توقيع أيّ اتفاقيات للحدّ من انبعاث الغازات السامة من مصانع التكنولوجيا التي تمتلكها، ويدقّ الخبراء في هذا المجال ناقوس الخطر، ويعلنون

أنه إذا لم تُبذل جهود كبيرة في هذا المجال؛ فإنّ كوكب الأرض ربما يُصاب بشيخوخة مبكرة؛ نتيجة لظاهرة الاحتباس الحراريّ الناجم عن تضرر طبقة الأوزون.

وتأتي النتائج مروّعة على لسان علماء المناخ؛ إذ إنهم يؤكدون أنّ الكوارث الطبيعية التي تلحق بالكوكب اليوم، ما هي إلا نتيجة من نتائج استهتار الدول الصناعية وعدم مبالاتها، ومن ضمن هذه الكوارث: الزلازل، والأعاصير، والفيضانات، والجفاف، والتصحر، وكلّها ظواهر تؤدي إلى إفقار الشعوب، وتشيدها.

٣. هيمنة القطب الواحد: منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية - الرقم واحد على لائحة الدول الغنية - على قيادة العالم، تفاقمت معضلة الفقر، فالسعي إلى تأكيد السيطرة على العالم، وبسط النفوذ، قادا في كثير من الأحيان إلى إفقار الدول في أثناء ترويضها.

فالعقوبات الاقتصادية، وغزو الدول واحتلالها لملاحقة المارقين، وتأييد سياسة الاحتلال سعياً وراء السيطرة على المواقع الإستراتيجية في العالم، كلّها أمور أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر، وحوّلت شعوباً كانت في الأصل غنية، إلى حالة من الفقر الشديد.

ففي فلسطين، وليبيا، والعراق، كانت الشعوب المتضرر الأول من هذه السياسات. وفي أفغانستان تردّت الأوضاع التي لم تكن جيدة في الأصل، إلى درجة تصل إلى حد الكارثة الإنسانية. ويشير المراقبون إلى أنّ الوضع مهدّد بالتردي، وقائمة الدول مرشحة للزيادة، إذا لم ترتدع الأطماع السياسية، أو يتحرك العالم لكبح جماح القطب الواحد الساعي، إلى السيطرة على العالم.

٤. نتائج وتبعات عهد الاستعمار: إذ يشير المهتمون بظاهرة الفقر في العالم، إلى أنّ السبب الذي جعل كل ما سبق يصل بالشعوب إلى حافة الهاوية، هو أنّ هذه الشعوب كانت قد استُنزفت خيراتها خلال عقود من الاستعمار، تعرّضت فيها لنهب جلّ ممتلكاتها. وعلى الرغم من مناداة الدول الغربية بالعدالة، واحترام حقوق الإنسان التي من أهمّها احترام الممتلكات، لم يُسمع صوت واحد يطالب بدفع تعويضات لهذه الدول التي

تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى ما هو لها، ويرجعون السبب إلى شدة ضعف الضعيف وقوة القوي.

أما أسباب الفقر في الدول العربية، فيمكن تلخيصها في العوامل الآتية:

الأسباب الاقتصادية للفقر:

على المستوى الوطني:

عادة ما يكون الفقر على مستوى الدولة مصحوباً بانخفاض في الدخل الفردي، وعدم المساواة في توزيعه. ويمكن تقسيم الأسباب الاقتصادية إلى مباشرة وغير مباشرة (مصطفى ومراد، ٢٠٠٩):

- أ. المباشرة: تلك العوامل ذات الأثر المباشر على متوسط الدخل المتولد على المستوى الوطني، وعلى نمط توزيع الدخل في الاقتصاد.
- ب. غير المباشرة: هي التي تعمل من خلال الآثار المباشرة. وتتمثل في أربعة أسباب:

- انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي.
- انخفاض إنتاجية العمال.
- ارتفاع معدل أعباء الإعالة.
- عدم المساواة في توزيع الدخل.

وسنحاول التطرق إلى هذه الأسباب بشيء من التفصيل. وبالنسبة إلى السبب الأول، المتمثل في انخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي، الذي يؤدي إلى انخفاض في الإنتاج، وتوليد الدخل، ومن ثم، ارتفاع في الفقر، فعلى سبيل المثال، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٧٠م-١٩٩٩م، كان متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سالباً بنسبة بسيطة في الجزائر، وبلغ ١,٥ ٪ في المغرب، و٢,٣ ٪ في تونس، ونتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة من

١٢٪ عام ١٩٩٠م، إلى ٨، ١٨٪ عام ٢٠٠٠م، متراوحاً ما بين ٥، ١٪ في تونس، و٣٠٪ في الجزائر، وكان الفقر واسع الانتشار خلال التسعينيات، فقد ازدادت حالات تفشي الفقر فعلاً في كل من الجزائر والمغرب، في حين تجمدت على حالها في تونس.

والعوامل التي يقوم عليها هذا السبب المباشر هي: ارتفاع معدل النمو السكاني، وعدم سلامة سياسات الاقتصاد الكلي، والعوامل الخارجية التي تؤثر في إمكانية الحصول على الموارد على مستوى الدولة. وهذه العوامل الخارجية هي:

- تدهور شروط التجارة، والمعوقات الشرعية للانخراط في الاقتصاد العالمي، والحروب، ونقص التعاون الإقليمي والدولي، وكذلك عدم سلامة السياسات الحكومية (السياسة النقدية والمالية مثلاً).

أمّا السبب الثاني: فيمكن إرجاعه إلى انخفاض إنتاجية العمالة، وتبين النظرية النيوكلاسيكية وجود علاقة نسبية بين الإنتاجية الحديثة للعمال والأجور، وتتأثر إنتاجية العمال بثلاثة عوامل هي:

- إمكانية الحصول على التعليم.
- إمكانية الحصول على الخدمات الصحية.
- إمكانية الحصول على الأصول والائتمان.

السبب الثالث: يتمثل في معدل عبء الإعاقة، الذي يشير إلى عدد الأفراد الذين يعولهم كل عامل في المتوسط. وهناك علاقة مباشرة بين قيمة معدل عبء الإعاقة في الدولة، ومستوى الفقر فيها، بافتراض ثبات إنتاجية العمل. ويتأثر هذا المعدل بأربعة أسباب غير مباشرة للفقر وهي:

- معدل مشاركة القوى العاملة.
- مشاركة المرأة في القوى العاملة.
- البطالة.
- توزيع الدخل، الذي يتأثر بدوره بسببين غير مباشرين هما:

- عدم المساواة في توزيع الأصول المادية، والمالية بين السكان.
- عدم كفاية التحويلات إلى الفقراء.

وتميل الدراسات التي مؤلتها الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى أنّ التنمية الريفية، وسوق العمل، والتعليم..... الخلسبب الرئيس للفقير في منطقة الوطن العربي، ومن أهمها الاعتقاد السائد بأنّ الفقر من مكونات البنى، والعمليات الاجتماعية، والاقتصادية التي تسهم في خلق الثروة، وهي ذاتها التي تسهم أيضاً في إنتاج الفقر.

إضافة إلى كل ما سبق يمكننا إدراج الأسباب الآتية:

- التصحيح الهيكلّي الذي كان أمراً لا مفرّ منه، إذ إنّ صانعي السياسات الاقتصادية طبقوا مختلف السياسات الانكماشية النموذجية، ومنها (تخفيض الأجور الدنيا الفعلية، وتخفيض سعر الصرف، وزيادة معدلات الفائدة الحقيقية)، مع خصخصة الشركات التي يملكها القطاع العام، وتحسين كفاءة الخدمات العامة.
- وضع الحرب الذي عايشه الوطن العربي كلّ، أو جزء منه، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فالخوف من الحروب قد سوّغ مستويات عالية جداً من الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الاقتصادية، والبنى التحتية المدنية، والاستثمار المنتج.
- النموّ السكاني: ففي الدول العربية أعلى معدلات نموّ سكاني في العالم، ويؤثر نمو السكان في توزيع الأرض (في حالة عدم توافر الظروف الملائمة)، فهي ليست مشكلة في حد ذاتها، وتقرض ضغوطاً على الإنفاق الاجتماعي.
- وتؤثر الاتجاهات الاقتصادية في الفقر من خلال الأسواق، وأهمها بالنسبة إلى الفقراء سوق العمل، وأسواق السلع التي ينتجها الفقراء ويستهلكونها.
- إنّ ضعف خصوبة الأرض، وصغر أحجام الحيازات الزراعية، مسؤولان أيضاً عن فقر الفلاحين، إضافة إلى المستوى غير الكافي للموارد البشرية، إذ يُقال إنّ الفقر ناجم عن إنتاجية عمل منخفضة.

- الارتفاع المتسارع في استثمار الثروة النفطية يؤدي إلى انهيار أسعار النفط؛ ومن ثم، تراجع وتيرة التنمية في الوطن العربي، وهو الشيء الذي أثر في الاستثمار، والأيدي العاملة.
- الأزمات المالية تؤدي إلى تعميق الفقر، وتجعل عدم مساواة الدخل أكثر سوءاً، وذلك بطرائق عديدة هي:
 - جعل النشاط الاقتصادي أكثر ضعفاً.
 - تغيير الأسعار النسبية (انخفاض قيمة العملة).
 - خفض الإنفاق المالي.
- معظم رأس المال الدوليّ يتجمع في أماكن محددة، مثل الاقتصاد الغربيّ والأمريكّي، وهذه مشكلة كبيرة في كيفية إعادة توزيع الأموال. كما أنّ حركة انتقال الأموال السريعة، باتت تتحكم بها شركات محدودة في العالم، تستحوذ على كل الودائع.
- من الأسباب غير الظاهرة للعيان، نقص المساعدات الدولية، أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها توزيع غير عادل للأموال.
- ومن أكثر العوامل خفاءً، تفتير البلدان النامية التي يعتمد اقتصادها بصورة خاصة على المنتج الزراعيّ، وبعض الصناعات التحويلية، والحماية الجمركية التي تمارسها البلدان الغنية في وجه صادرات البلدان النامية، ولا سيّما الدعم الماليّ الذي تقدّمه لفلاحيها؛ حتى ينافس منتجهم الزراعي صادرات تلك البلدان، وقد بلغ مقدار هذا الدعم رقماً مهولاً، يعادل المليار دولار يومياً، فضلاً عن عرقلة التبادل بين بلدان الجنوب مع بعضها بعضاً، وكذا التلاعب بأسعار الموادّ الأولية التي لا تستطيع الدول النامية التحكم فيها.
- ولا تحلّ مشكلة الفقراء -الذين هم تحت خط الفقر، ودخلهم أقل من دولارين يومياً، حسب تقديرات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي)، والذين يبلغ عددهم نحو ملياري نسمة من إجمالي (٦) مليارات نسمة من عدد سكان العالم؛ أي بمقدار ثلث

(٣/١) سكان العالم - إلا بإحدى طرق العلاج المثلى، وهي إخراج ٥, ٢٪ من أموال أثرياء العالم لمصلحة الفقراء؛ فهي للمسلمين تعدّ زكاة مال، أما لغير المسلمين فتعدّ تبرعات (كسروان، ٢٠٠٣م: ١٤٢).

وسوف يؤدي هذا إلى القضاء على الفقر عالمياً؛ وذلك بنص حديث الرسول ﷺ: «إنَّ اللهَ فرضَ على أغنياءِ المسلمينَ في أموالهمَ بقدرِ الذي يسعُ فقراءَهم، ولنَّ يُجهدَ (يشقَّ عليهم) الفقراءُ إذا جاعوا وَعَرُوا (عدم الكسوة) إلا بما يصنعُ أغنياءُهم، ألا وإنَّ اللهَ يُحاسبُهم حساباً شديداً، ويُعذبُهم عذاباً أليماً» (رواه الطبراني) (القرضاوي، ١٩٨٠م، ١٦٣).

وهذه هي الإحصائيات لعام ٢٠٠٧م، تؤكد صحة حديث الرسول ﷺ على النحو الآتي:

جدول رقم (١-٢) يوضح عدد أثرياء العالم وقيم ثرواتهم

مسلسل	المكان الجغرافي	عدد الأثرياء بالمليون	قيمة الثروات بالمليار دولار
(١)	قارة أمريكا الشمالية	٣,٣٠٠	١١٧٠٠
(٢)	قارة أوروبا	٣,١٠٠	١٠٦٠٠
(٣)	قارة آسيا	٢,٨٠٠	٩٥٠٠
(٤)	قارة أمريكا اللاتينية	٠٠,٤٠٠	٦٢٠٠
(٥)	الشرق الأوسط	٠٠,٤٠٠	١٧٠٠ (العرب على الأقل ١٥٠٠)
(٦)	قارة إفريقيا	٠٠,١٠٠	١٠٠٠
الإجمالي		١٠,١٠٠	٤٠٧,٧٠٠ مليار دولار (٤٠,٧٠٠ تريليون دولار)

زكاة المال أو تبرعات الأثرياء بشكل كامل:

- ٤٠٧,٧٠٠ مليار دولار \times ٥, ٢٪ = ١٠١٧ مليار دولار.
- متوسط دخل الفقراء سنوياً الذين هم تحت خط الفقر:
- ١٠١٧ مليار دولار \div ٢ مليار نسمة (تحت خط الفقر) = ٥٠٨ دولارات سنوياً.
- متوسط دخل الفقير يومياً = ٥٠٨ دولار \div ٣٥٥ يوماً في السنة الهجرية = ١,٤٣ دولار يومياً.

ماذا لو أضفنا أيضاً زكاة الركاز ٢٠٪ على كل ما يخرج من باطن الأرض، مثل البترول

والذهب... إلخ؟

مثال توضيحي:

- على سبيل المثال، الإنتاج العالمي من البترول (الزيت الخام فقط) لعام ٢٠٠٧م يقدر بحوالي ٣٥٢, ٢٩ مليار برميل بسعر ١٠٠ دولار للبرميل، (متوسط السعر خلال العام) = ٢٠٠, ٢٩٣٥ مليار دولار.
- إذن زكاة الركاز (الزيت الخام) = $20\% \times 2935,200 = 587,037$ مليار دولار.
- إذن نصيب الفقير في العالم سنوياً = $587,037 \div 2 = 293,518,5$ مليار نسمة = ٢٩٣, ٥٢ دولاراً.
- إذن نصيب الفقير الواحد يومياً = $293,518,5 \div 355 = 827,939$ يوماً = ٠, ٨٢ دولار.
- نضيف إلى ذلك نصيب الفقير من زكاة أثرياء العالم = $827,939 + 1,43 = 2,25$ دولار في اليوم.

ماذا لو أضفنا إلى ذلك باقي زكاة الركاز على كل ما يخرج من باطن الأرض؟

- لو أضفنا إلى هؤلاء الأثرياء من يملكون مقدار الزكاة السنوي، وهو الفائض عن الحاجة مدة عام بما يوازي ٨٥ جراماً ذهباً $2,5 \times 5\%$ لزيد دخل الفقراء أكثر وأكثر، ولا سيما المسلمين.
 - ولو أضفنا إلى ذلك زكاة الزروع، وهي ٥% من حصاد الأرض المزروعة على كل محصول.
 - ولو أضفنا إلى ذلك دخل هؤلاء الأفراد اليومي، لزيد أكثر من ٣ دولارات يومياً، ومن ثم، سيقتضى على الفقر عالمياً.
- ونقول أيضاً: يُفَضَّلُ كما قال علماء المسلمين أن يُحَجَزَ جزء من أموال الزكاة، وتُتَفَنَّدَ مشاريع صغيرة للفقراء، ومن ثم، يُحوَّلَ الفقراء إلى منتجين، وبعد عدة سنوات، سوف يتحول الفقراء جميعاً إلى منتجين.

أما أثرياء المسلمين وغيرهم في الدول العربية :

- فإنَّ الإحصائيات تفيد بأن عدد أثرياء العرب نحو ٣٥٠ ألف شخص؛ يملكون أكثر من ١٥٠٠ مليار دولار، ومنهم من يملك وحده أكثر من ٢٠ مليار دولار.
 - وإنَّ ثلث سكان العرب نحو ٩٦ مليون نسمة (الذين هم تحت خطَّ الفقر؛ أي دخلهم اليومي أقل من ٢ دولارين) من إجمالي ٢٨٨ مليون نسمة، عدد سكان العرب.
 - زكاة المال = ١٥٠٠ مليار دولار \times ٢,٥% = ٣٧,٥٠٠ مليار دولار.
 - نصيب الفقير = ٣٧,٥٠٠ مليار دولار \div ٩٦ مليون نسمة = ٣٩٠ دولاراً سنوياً.
 - نصيب الفقير الواحد يومياً = ٣٩٠ \div ٣٥٥ يوماً في السنة الهجرية = ١,١ دولار.
- فلوأنَّ أثرياء الدول العربية الإسلامية أخرجوا أموال الزكاة هذه، إلى جانب الإضافات الأربعة السابقة؛ لأصبح الفقراء في الدول العربية أغنياء. وسوف تفيض الزكاة وتنتقل إلى باقي فقراء الدول الإسلامية في العالم كلِّه؛ كما حدث في عهد خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز، عندما جمع الزكاة ووزَّعها على فقراء المسلمين، حتى لم يجد فقيراً واحداً في جميع الدول الإسلامية.



المبحث الثالث: التجارب العالمية في مواجهة الفقر

أولاً: التجربة الماليزية في مواجهة الفقر:

استطاعت ماليزيا أن تثبت للعالم كلِّه أنَّ المسلمين قادرون على تحقيق نهضة اقتصادية واعدة؛ إذا ما امتلكوا زمام أمورهم. وعلى الرغم من تعدد الانتماءات العرقية، فقد تغلبت على كل الصعاب عن طريق استخدام الشريعة الإسلامية في حلِّ المشكلات جميعها، فاستطاعت أن تهزم الفقر، وتقدم نموذجاً إسلامياً فريداً يُحتذى به.

ماليزيا التي تبلغ مساحتها (٧٥٨, ٣٢٩) كيلومتراً مربعاً، في منطقتين يفصل بينهما البحر الصيني الجنوبي مسافة (٥٣١, ١) كيلومتراً، وتحده ماليزيا الشرقية من الشمال جزر الفلبين، ومن الجنوب ولاية (كاليمنتان) الإندونيسية، أما ماليزيا الغربية فيحدها من الشرق البحر الصيني الجنوبي، ومن الغرب مضيق (مالاكا)، ثم جزيرة (سومطرة) الإندونيسية، أما من الشمال فـ (تايلاند) ومن الجنوب جزيرة (سنغافورة) (www.malaysiaayah.com).

ويبلغ عدد سكان ماليزيا (٢٢٠, ٨٨٥, ٢١) نسمة حسب إحصائيات عام ١٩٩٢م، ويتألفون من مجموعات متعددة، فالمسلمون يشكلون ٥٦٪ منهم، والصينيون البوذيون ٣٢٪، والهندوس ١٠٪، والنصارى ومجموعات محلية ٢٪، وأغلب المسلمين من المالاييين، أما الصينيون فبوذيون، والهندود هندوس، وقليل من الصينيين والهندود مسلمون.

كيف هزمت ماليزيا الفقر؟

تعدّ تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب التي كلّلت بالنجاح على مستوى العالم الإسلامي، الذي يعيش ٣٧٪ من سكانه تحت خطّ الفقر، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (١٩٧٠ - ٢٠٠٠م) تخفيض معدل الفقر من ٤٠, ٥٢٪ إلى ٥, ٥٪، وهو ما يعني أنّ عدد الأسر الفقيرة تناقص في نهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عمّا كان عليه الحال في عقد السبعينيات (مرجع سابق).

وكان من المتوقع أنه باستمرار جهود الحكومة في محاربة الفقر على الوتيرة نفسها، وصول معدل الفقر بحلول العام ٢٠٠٥م إلى نحو ٥, ٠٪، ويكون الفقر المدقع قد قضى عليه قضاء تاماً.

واللافت في تجربة ماليزيا أنّ الحكومة وجّهت برامج تقليل الفقر التي نُفّذت لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكوّنة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج وسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الاقتصادي، إذ كان التفاوت الكبير في الدخل، وعدم العدالة في توزيع الثروة سبباً في وقوع اشتباكات دامية بين المالاييين (يشكلون الأغلبية بنسبة ٥٥٪) والصينيين (يشكلون الأقلية بنسبة ٢٥٪) في مايو ١٩٦٩م.

وبذلك ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليل التوترات العرقية، وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي، الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا وازدهارها الاقتصادي.

فلسفة مكافحة الفقر في التجربة الماليزية :

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن «النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل»، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين، في تحسين نوعية حياتهم، شاملة توفير الضروريات من الغذاء، والعلاج، والأمن، وأن يكون الفقراء، والعاطلون عن العمل، والمرضى، والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع، والأقاليم الأقل نمواً، أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي .

ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة دافعه الأول؛ أن العلاقة بين زيادة النمو، وتقليل الفقر طردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل، أسهم بفاعلية في عملية تسريع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادتها.

وفي دول جنوب شرق آسيا بصورة عامة، وماليزيا بصورة خاصة، أدت زيادة النمو بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة ٣٪ أو أكثر، وهي أعلى زيادة تحققت بين الدول النامية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٢٠٠٧م).

وقد تُرجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي (١٩٧١-١٩٩٠م)، التي وضعت بسبب الاشتباكات العرقية الدامية في ١٦ مايو ١٩٦٥م، وركزت على هدفين؛ الأول: تقليل الفقر، والثاني: إعادة هيكلة المجتمع.

وحددت هذه السياسة إستراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي، ورأس المال المادي، ورفع مستويات تدريب العمالة، وزيادة الرفاهية العامة.

ورُكِّز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، وكانت هناك مجموعات كثيرة من السكان الفقراء في الريف والحضر محلّ عناية خاصة، بوصفها الأشد فقراً.

كما تزايد الاهتمام القوميّ بمشكلة الفقر في عام ١٩٧٤م، عقب احتياجات طلابية؛ نتيجة تدهور أوضاع صغار مزارعي المطاط؛ بسبب انخفاض الأسعار، وزيادة تكلفة الإنتاج. واستمرّ هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية للتنمية، حتى إنه عدّل تعريف خطّ فقر الدخل عام ١٩٨٦م في النصف الثاني من الخطة الخمسية الخامسة (١٩٨٤-١٩٩٠م)، ليأخذ في حسابه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء، ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية، وصافي التحويلات المالية؛ كي يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر، ونوعية الاحتياجات الأساسية (الغذاء، والمسكن، والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية، والصحة، والتعليم، والمواصلات)، وفرص المساهمة الإيجابية المتاحة أمام الفقراء، ومحدودي الدخل في عملية التنمية الاقتصادية. من جهة أخرى تبنّيت إستراتيجية لتوزيع الدخل في السياسات، والخطط التنموية المشار إليها كلّها، هدفت إلى مكافحة الفقر المدقع، وإعادة هيكلة العمالة، وزيادة تنمية الأعمال التجارية والصناعية للأغلبية الفقيرة من السكان الأصليين؛ ما أفضى إلى نتائج مهمة، منها انخفاض معدلات الفقر، وتناقص فوارق الدخل بين المجموعات السكانية المختلفة. في الوقت نفسه تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء؛ عن طريق تأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، إذ يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة نحو ٦٥٨ دولاراً أمريكياً في الشهر، وتؤخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعاقين من الأطفال، ومن يعول الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري.

كما أنّ الدولة الماليزية شجعت المواطنين المسلمين (أفراداً وشركات) على دفع الزكاة لمصلحة صندوق جمع الزكاة القوميّ، الذي يُدار بوساطة إدارة الشؤون الإسلامية، في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل.

دعم الفقراء:

وقد نفذت الحكومة في إطار فلسفتها، وسياساتها لمواجهة الفقر برامج محددة، أبرزها:

١. برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل بالنسبة إلى الفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة إلى المناطق الفقيرة ذات الأولوية؛ بهدف تحسين نوعية الحياة، ودعم الحاجات جميعها.
٢. برنامج أمانة أسهم البومبيترا: وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً من دون فوائد للفقراء من السكان الأصليين (البومبيترا)، وبمدد سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً بعض هذه القروض في شراء أسهم بوساطة المؤسسة نفسها.
٣. برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض من دون فوائد للفقراء، وتقديم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج من دون فوائد؛ من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة، ومشروعات الأعمال الصغيرة.
٤. منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين ١٣٠ - ٢٦٠ دولاراً أمريكياً، لمن يعول أسرة وهو معاق، أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة.
٥. تقديم قروض من دون فوائد؛ لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. وأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في ١٩٩٧م، تتحدد اعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنوياً، إلى جانب اعتمادات مالية أخرى، على الرغم من تخفيض الإنفاق الحكومي، عقب الأزمة المالية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي؛ لمصلحة مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء.

٦. توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية، والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمدارس، والخدمات الصحية، والكهرباء. ونجحت أيضاً في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة في الحضر، في إطار إستراتيجية ٢٠٢٠م.
٧. دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء، والأدوية المنقذة للحياة، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية، والعيادات الخاصة، جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف، والمناطق النائية، وتقديم خدمات أفضل ومجانية، إلى جانب الرعاية الصحية للنساء الحوامل.
٨. القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء؛ مثل إقامة المدارس الدينية من خلال العون الشعبي، وتسهم في دعم قاعدة خدمات التعليم، وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

مؤشر خط الفقر في التجربة الماليزية:

يعبّر مؤشر دخل الفقر عن الدخل الضروري لتوفير الحد الأدنى من غذاء، يُبقي على الصحة الجيدة للأفراد، ويلبي الحاجة الأساسية من الملابس والمأوى، ويستخدم هذا المؤشر لقياس مدى الفقر، إذ يُصنّف الفقراء ضمن الذين تقلّ دخولهم عن دخل خطّ الفقر، في حين أنّ الأشدّ فقراً، هم الذين تصل دخولهم إلى أقلّ من نصف دخل خطّ الفقر.

واستناداً إلى دخل خطّ الفقر في ماليزيا الذي يُقدَّر بنحو ١٥٦ دولاراً أمريكياً للأسرة الواحدة في الشهر، فإنّ مدى الفقر في المدة ١٩٩٠ - ١٩٩٥م، من ٩,٥٪ إلى ١,٨٪ (www.malaysia.com).

وسجّل مدى الفقر المدقع انخفاضاً من ٣,٩٪ في ١٩٩٠م إلى ٢,١٪ في ١٩٩٥، كما انخفض الفقر في المناطق الريفية من ١٥,٦٪ إلى ١٣,٢٪ للمدة نفسها. ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أنّ ٩٤٪ من الفقراء في ماليزيا يُتاح لأطفالهم التعليم

الأساسي مجاناً، ويستفيد ٧٢٪ من الفقراء من خدمات الكهرباء، و٦٥٪ منهم يحصل على مياه نقية. وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى ٧٤ سنة بدلاً من ٦٩ سنة، وهذه النسب جميعها كبيرة مقارنة بالدول النامية ذات الدخل المتوسطة.

ثانياً: التجربة الصينية في مواجهة الفقر؛

إن الناظر لتجربة الصين صاحبة أعظم إنجاز في مكافحة الفقر، يصيبه العجب مما تحقق هناك! فوفقاً لبيانات البنك الدولي، نجد أنّ عدد الفقراء الذين يعيشون بأقلّ من دولار واحد للفرد يومياً، قد انخفض من ٦٣٤ مليون نسمة في عام ١٩٨١م، إلى ٣٧٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٠م، ثم إلى ١٢٨ مليون نسمة فقط في عام ٢٠٠٤م؛ أي أنّ نسبة الانخفاض قد بلغت ٣، ٤٩٥٪ ما بين عام ١٩٨١م و٢٠٠٤م، ونحو ٢، ٢٩٢٪ خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٤م). وهي نسب كبيرة جداً فعلاً. بل إنه عند مقارنة نسب الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد للفرد في اليوم إلى إجمالي السكان، نجد أنها قد شهدت انخفاضاً كبيراً كذلك، من ٣٢٪ في عام ١٩٩٠م إلى ٩، ٩٪ فقط عام ٢٠٠٤م! إنّ هذه الأرقام تدفعنا إلى التساؤل: لماذا نجحت الصين في تخفيض أعداد الفقراء فيها بهذا القدر الهائل، في الوقت الذي فشل فيه العالم الإسلامي في القيام بذلك؟ أو بعبارة أخرى: ما هي العوامل التي دفعت الصين إلى النجاح في تخفيض أعداد الفقراء إلى هذه المستويات المنخفضة؟ في الواقع، لقد حاولت الصين الخروج من أزمة النموور الآسيوية التي عصفت باقتصاديات الدول المصنعة حديثاً في جنوب شرق آسيا، فتبنّت العمل برؤية مخالفة للأجندة الغربية التي تحاول التركيز على واقعها الداخلي. وبدلاً من التركيز الشديد على إعطاء الأولوية للعقبات أمام دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد، سعت الصين إلى بلورة إستراتيجية وطنية، كان من أهم محاورها: تحقيق معدلات نمو مرتفعة. بدأت الصين في تحقيق إنجازاتها الاقتصادية الهائلة منذ عام ١٩٧٨م، إذ وصل معدل النمو السنوي في هذه المرحلة إلى ٩٪، وفي عام ١٩٩٢م بلغت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٨، ١٢٪. وفي المتوسط بلغ النمو الذي حققه الاقتصاد الصيني نحو ٨، ٩٪ سنوياً خلال المدة (١٩٨٣-٢٠٠٤م).

لقد نافست الصين الدول الصناعية الكبرى في الإنتاج الصناعي، وما زاد من سخونة هذه المنافسة إغراق المنتجات الصينية لأسواق العالم؛ إذ باتت أرصفة الشانزلزيه في باريس مفروشة بالمنتجات الصينية ولعب الأطفال، وكذلك أرصفة ميدان العتبة في القاهرة. وتعدّ الصين آخر فصل في قصة النموّ التي لا يستطيع أحد تجاهلها، منذ أن أصبحت رابع أكبر اقتصاد في العالم في وقت مبكر من هذا العام. ولقد كان لمهارة الشركات الصينية في التصنيع تأثيراً مزدوجاً، إذ أفادت سكان الدول الغنية بتوفير سلع تنخفض أسعارها باطراد، في حين أضرت المنافسين في الدول الصناعية. ومع النموّ المطلق السنوي في الواردات الصينية التي تتميز عن مثيلتها في كل أوروبا، فإنّ الصين تزداد أهميتها بالنسبة إلى العالم؛ بوصفها قاطرة نموّ أكثر من كل دول أوروبا.

وإذا ما استمرت بالنمو بتقديرات متحفظة تبلغ ٨٪ سنوياً، فسوف تكتسح وارداتها الواردات الأوروبية بحلول نهاية عام ٢٠١٠م. ولا يعود نجاح الصين إلى موقعها المتميز أو مواردها الطبيعية، بل يعزوه صندوق النقد الدولي إلى الاستثمار في رأس المال الماديّ والبشريّ، مع تزايد الكفاءة مؤخراً؛ ما أدّى إلى تفوّق الصين والدول الآسيوية لتقفز بعيداً عن أمريكا اللاتينية وإفريقيا من منظور التنمية (مينكيس، ٢٠٠٦م: ٩٩).

لا يكفي قيام الدولة بتحقيق معدل كبير للنموّ الاقتصاديّ؛ لكي تحقق نجاحاً كبيراً في قضية محاربة الفقر فيها، بل يجب أن يصاحب ذلك ويدعمه انتهاج سياسات توزيعية جادة، من شأنها ضبط العلاقة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع في جني آثار النموّ المتحقق، وذلك يضع النظام الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والسياسيّ في الصين قضية العدالة في توزيع الدخل، ومكافحة الفقر، في مكانة متقدمة في جدول أولوياته. ويعتمد في ذلك على تمكين السكان من الحصول على فرص العمل، وكسب العيش بكرامة بصورة دائمة تضمن الحد الأدنى من حياة كريمة، وبعيدة عن الفقر المدقع على الأقل. كما يعتمد النظام في تحقيق ذلك على سياسة دعم السلع والخدمات الاجتماعية، وسياسة التحويلات الاجتماعية.

لقد شنّ الحزب الحاكم خلال المدة من ١٩٩٥ م وحتى ٢٠٠٢ م حملة كبيرة على الفساد في الدولة، بل وشهدت هذه الفترة محاكمة أيّ مسؤول مهما كان منصبه الحزبيّ أو السياسيّ أو التنفيذيّ. كما شهدت تلك المرحلة أيضاً حملة قومية لمحاربة الفساد الحكوميّ، طالت عدداً من المسؤولين رفيعي المستوى. فقد أسفرت هذه الحملة عن إقالة عدد كبير من كبار رجال الدولة، منهم وزير العدل، وعدد من نواب المحافظين، وبعض العمدة في الأقاليم، ومسؤول أمنيّ كبير. وحرّمت تلك الحملة على كبار رجال الإدارة الحكومية، والمؤسسات العسكرية القيام بأنشطة تجارية؛ لمنع الربح عن طريق استغلال المنصب، وسمحت لقوى وجماعات من خارج الحزب الحاكم بالتعبير عن نفسها من وقت لآخر؛ وبذلك فقد نجحت الدولة في وقف تزواج المصالح بين رجال الأعمال، ورجال البيروقراطية في الصين، وهو ما يُعدّ أحد أهم إنجازات الصين في محاربة الفساد.

وقد ساند الرئيس الصينيّ (جيانج زيمين) هذه الحملة بنفسه، كما لاقت دعماً أيضاً من رئيس الوزراء، وذلك في إطار سياسة تطوير البناء الحزبيّ، وتحسين طبيعة عمله. ويمكن القول إن هذه السياسات حققت غرضها في بناء حكومة نظيفة، وهو الأمر الذي أسهم في التقدم الكبير الذي حققته الصين. وحققت وزارة الرقابة الصينية على مدى خمس سنوات من ١٩٩٥ م وحتى ١٩٩٩ م إنجازات كبرى في مجال محاربة الفساد، إذ تعاملت مع أكثر من ٨٠ ألف حالة اقتصادية، وأقامت عقوبات تأديبية وإدارية على نحو ٧٠ ألف حالة؛ وهو ما أدّى إلى تعرّض الدولة لخسارة قُدّرت بنحو ٣٨٠٥ ملايين يوان (٨, ٤ مليار دولار). ويُطبّق مبدأ الثواب والعقاب بشكل جادّ وفوريّ داخل المجتمع، فقد حوكم بعض المسؤولين الحكوميين بتهم الفساد والرشوة، وحصلوا على أحكام بالسجن والإعدام في بعض الحالات (مينكيس، ٢٠٠٦ م).

في حين تُمنَح الحوافز، ويُرقّى الأكفيا الذين يحققون معدلات مرتفعة في تنفيذ خطط الحكومة وأهدافها، وبالطبع فإنّ هذه الحكومات شكّلت رادعاً قوياً أمام كل من تُسوّل له نفسه القيام بأعمال فساد، وبذلك ضُرب الفساد في مقتل. كما أنّ سياسة الأكفيا من شأنها توفير حوافز قوية أمام أفراد المجتمع جميعهم؛ لبذل المزيد من الجهد في سبيل تنمية مجتمعهم وتطويره.

تشير الكثير من الدراسات إلى تنامي القدرات الصينية التكنولوجية؛ وذلك من خلال الالتزام بسياسة واضحة تشجع نقل التكنولوجيا وإنتاجها. ففي عام ١٩٩٢م أنشئت ٣٢ منطقة لتنمية الاقتصاد والتكنولوجيا، و٥٢ منطقة لصناعة التكنولوجيا المتطورة. كما توجد في الصين آلاف الشركات الأجنبية والمشاركة التي تنقل التكنولوجيا إلى البلاد. وقد بدأ دخول الصين إلى مجال التكنولوجيا رفيعة المستوى في عام ١٩٨٨م؛ بإنشاء منطقة للتكنولوجيا المتطورة في بكين، وكان لها إنجاز رائع. ففي عام ١٩٨٨م كان نصيبها من دخل تجارة الصناعة التكنولوجية ٤, ٥١ مليار يوان، وقدمت للنتائج القومي الإجمالي ٧, ١٥ مليار يوان. وفي عام ١٩٩٧م أنشئت ٥٣ منطقة للتكنولوجيا رفيعة المستوى.

ويُعدّ إنشاء هذه المناطق دليلاً على اقتحام الصين الثورة التكنولوجية الكونية الجديدة. وقد تطوّرت هذه المناطق وفقاً لنموذج وادي السليكون في الولايات المتحدة. وفي نهاية عام ١٩٩٨م بلغ عدد مؤسسات التكنولوجيا عالية المستوى المسجلة في هذه المناطق ما يزيد على ١٥٠٠ مؤسسة، يعمل فيها ١, ٥ مليون عامل. هذا فضلاً عن الحفاظ على الاستقلال القومي؛ وذلك برفض القولية الغربية، ومحاولة الحفاظ على الهوية الوطنية قدر الإمكان، طوال مدة سنوات الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها الصين. وبعد، فهناك الكثير مما يمكن لنا اقتباسه من التجربة الصينية؛ حتى نستطيع تحقيق قدر معقول في مكافحة الفقر، الذي بدأ يستشري في أوصال مجتمعاتنا الإسلامية الآن، بشكل لم يسبق له مثيل. إنّ الحكمة هي ضالة المؤمن، أينما وجدها فهو أولى بها. فليس معنى أننا فشلنا في تحقيق مكانة متميزة بين دول العالم، ألا نستفيد من التجارب الناجحة لبعض الدول، أو أن نظلّ نبكي على اللبن المسكوب، بل علينا أن نشمّر، ونجتهد، وندرس تلك التجارب الناجحة؛ للاستفادة منها، ومحاولة محاكاتها، وتطبيق أبعادها في ضوء ضوابط الشريعة الإسلامية، وبعد توظيفها لكي تتلاءم مع ظروفنا، وتتواءم مع هويتنا. وإذا كانت الصين، البلد الذي يعيش فيه ما يزيد على المليار نسمة قد نجحت في محاربة الفقر، وتقليص أعداد الفقراء إلى هذه الدرجة، فلا بدّ لنا من محاولة محاكاة هذه التجربة التنموية الرائدة، التي اعتمدت على الكثافة السكانية، واتخذت منها سبيلاً

للنمو الاقتصادي، بدلاً من البكاء والعيول على أن هذه الزيادة هي سبب كل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد (مينكيس، ٢٠٠٦م).

ثالثاً: التجربة السعودية في مواجهة الفقر:

تعدّ الرعاية الاجتماعية من أقدم التنظيمات والتشريعات في المجتمع السعودي، التي كانت نتيجة لظروف حياة المجتمع، وطبيعته، وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، والثقافية، والصحية؛ لذلك تعدّدت الدراسات التي تناولت التغيير الاجتماعي، وتأثيره بشكل عام في السعودية، ومنها: الفوزان عام ١٩٩٩، والقعيب عام ١٩٩٩، والعبد الله عام ١٩٩٩، والشريف عام ٢٠٠٣، وعرابي عام ٢٠٠٣. إذ ركز بعضها على دراسة التطور، والنمو في المجتمع في المجالات الاجتماعية، ودراسات أخرى، ومنها دراسة الشريف التي ركزت على النمو الحضري، في حين ركزت دراستان هما: دراسة العبد الله، وعرابي على تأثير التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي.

أمّا مشكلة الفقر، فهي من المشكلات الأولى التي واجهتها الحكومة السعودية منذ تأسيس المملكة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز عام ١٣٥١هـ؛ إذ كان معظم أفراد المجتمع يعيشون في فقر مدقع. ومع تدفق النفط تغيرت الحال، وارتفعت دخول أفراد المجتمع، وارتفعت أعداد الأغنياء، كما أن الحكومة تولت تقديم الكثير من خدمات الرعاية، سواء أكانت صحية، أم تعليمية، أم سكنية، أم غيرها من خدمات لأفراد المجتمع كافة، من دون استثناء؛ وهذا أدى إلى تحسن أوضاع أفراد المجتمع.

وقد شهدت فترة التسعينيات الهجرية بداية إقرار خطط التنمية، التي هدفت إلى رفع مستوى معيشة المواطن، وتحقيق المعايير العالمية في التنمية الاقتصادية والبشرية على حد سواء. وسعت الحكومة السعودية إلى الاستفادة من عائدات النفط في تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين، ورفع مستوى معيشتهم من مستويات الفقر، إلى مستويات الرفاه الاقتصادي.

وتعدّ مرحلة التنمية المخططة من أهم المراحل التي مرّ بها المجتمع؛ إذ إنّ التنمية بمفهومها الشامل في السعودية، ودور الحكومة المباشر الموجه لعملية التنمية من

خلال خطط التنمية الطموحة التي هدفت منذ بدايتها عام ١٩٧٠م/١٣٩٠هـ - ولا يزال المجتمع في تطور وفقاً لخطط التنمية - إلى التركيز على الاستثمار في بناء الأرض والإنسان، حتى استطاعت أن تحوّل مجتمعا من تقليدي إلى حضريّ مواكب للتطورات الاجتماعية، والاقتصادية. ويبرز ذلك من خلال معرفة حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاعي التنمية البشرية، والتنمية الاجتماعية، وتطورهما، وهو يُعدّ مؤشراً حقيقياً يعكس أهمية التنمية الاجتماعية من ناحية، كما يعكس أهمية الاستثمار في العنصر البشري، الذي يعوّل عليه في زيادة المستوى الإنتاجي للفرد والمجتمع وتطويره، ومن ثم، تحسين ظروف المواطن، ورفع مستوى معيشته من ناحية أخرى. ويوضح الجدول رقم (٣-١) حجم الإنفاق الاستثماري لخطط التنمية على قطاعات التنمية الاجتماعية.

الجدول رقم (٣-١) يوضح حجم الإنفاق الاستثماري لخطط التنمية في السعودية

اجمالي القطاعين		التنمية الاجتماعية		التنمية البشرية		الخطة الخمسية
بالمئة من الخطة	بليون ريال	بالمئة من الخطة	بليون ريال	بالمئة من الخطة	بليون ريال	
٢٠,٩	١٠,٥	١٠,٢	٢,٥	٢٠,٦	٧	الأولى ١٩٧٥/١٩٧٠
٢٢	٧٨,٦	٨	٢٧,٦	١٤	٥١	الثانية ١٩٨٠/١٩٧٥
٢٨,٢	١٧٦,٢	٩,٨	٦١,٢	١٨,٤	١١٥	الثالثة ١٩٨٥/١٩٨٠
٥٠,٧	١٧٧	١٧,٧	٦١,٩	٣٣	١١٥,١	الرابعة ١٩٩٠/١٩٨٥
٦٨	٢٣٢,٦	٢٠	٦٨	٤٨	١٦٤,٦	الخامسة ١٩٩٥/١٩٩٠
٧٢,٣	٣٠٤,١	٢٠,٨	٨٧,٥	٥١,٥	٢١٦,٦	السادسة ٢٠٠٠/١٩٩٥
٧٦,٣	٣٧٣,٧	١٩,٦	٩٥,٨	٥٦,٧	٢٧٦,٩	السابعة ٢٠٠٥/٢٠٠٠
٧٣,٦	٦٣٥,٩	١٨,٠	١٥٥,٩	٥٥,٦	٤٨٠,٠	الثامنة ٢٠١٠/٢٠٠٥

(وزارة التخطيط، الخطة الخمسية الثامنة ٢٠٠٥-٢٠١٠)

وقد أسهمت خطط التنمية في تغييرات كبيرة في البناء الاجتماعي، وتطورت في قطاعات الرعاية الاجتماعية المختلفة (التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وقطاع الخدمات الاجتماعية). وتطوّر المدن والزيادة الحضرية، وتوزّع أبناء المجتمع في أنحاء السعودية وفقاً لفرص العمل، وظهور منظومة جديدة من المهن والأعمال، وأصبحت الدولة المشغل الرئيس لأفراد المجتمع في قطاعاتها المختلفة، وغيرها من

مظاهر التغير والتطور الاجتماعي. كما أشار التقرير السكاني للأمم المتحدة إلى زيادة معدلات توقعات الحياة للفرد السعودي، إذ قفز سن الحياة من ٦٧,٦ سنة، إلى ٦٩,٢ سنة عام ١٩٩٥م، ثم إلى سن (٧٠,٥) عام ٢٠٠٠م، وقد وصل معدل سن الحياة إلى (٧٢,٧ سنة) في نهاية عام ٢٠١٠م. وقد حدّد دليل التنمية البشرية في الوطن العربي مستوى الفقر البشري في السعودية ضمن تحديده هذا المؤشر في الدول العربية جميعها. ويعتمد الدليل مؤشرات عدة لاحتساب مستوى الفقر البشري؛ للدلالة على الحرمان البشري. وذلك عن طريق عناصر ثلاثة رئيسة، هي:

أ. مسألة البقاء، وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة.

ب. المعرفة.

ج. العيش في مستوى معيشة لائق من حيث؛ توفير الخدمات الاقتصادية على نحو عام.

وقد جاء وضع الملامح الأساسية للفقر البشري ومستواه في السعودية، وفق هذا المؤشر، في مستوى جيد مقارنة مع الوضع العربي على نحو عام، كما هو مبين في الجدول رقم (٤-١).

الجدول رقم (٤-١) يوضح الملامح الأساسية للفقر البشري في السعودية

النسبة المئوية	المؤشرات
١٦,٩	قيمة مؤشر الفقر البشري
٦,٤	الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (نسبة مئوية من مجموع السكان)
٢٣,٧	معدلات الأمية بين البالغين
٥	السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة
١٤	أطفال دون الخامسة يعانون نقصاً في الوزن

(كسروان، ٢٠٠٢م: ٢٥٥)

أمّا مستوى دخل الفرد السعودي، فقد بلغ عام ١٩٧٥ ما قيمته ٤٨٠٠ ريال، وارتفع عام ١٩٧٩ مع زيادة عوائد النفط إلى الضعف تقريباً، وبلغ ٨٢٠٠ ريال. وحدّد البنك

الدوليّ متوسط دخل الفرد السعوديّ عام ١٩٨٢ بـ ١٦٠٠٠ ريال، أمّا في عام ٢٠٠٧، فقد بلغ متوسط دخل الفرد السعودي في العام ٢٧٢٧٦ ريالاً.

تحليل التدابير المجتمعية لمواجهة الفقر، ومناقشتها:

يُقصد بمفهوم التدابير، الجهود والإجراءات التي تقوم بها؛ لمواجهة قضية، أو ظاهرة، أو مشكلة معينة للقضاء عليها، أو التخفيف من آثارها. والتدابير المجتمعية هي مجموعة الإجراءات التي يتخذها المجتمع بمؤسساته المختلفة؛ لمواجهة مشكلاته الاجتماعية، سواء أكانت هذه التدابير في شكل تشريعات، أم منظمات، أم خدمات مباشرة للمتضررين من تلك المشكلات؛ سعياً إلى تحقيق التوافق الاجتماعيّ السليم، والمحافظة على الأمن الاجتماعيّ بمفهومه الشامل.

ونلاحظ أنّ الحكومة السعودية، ولا سيّما في سنواتها الأخيرة، اتخذت عدداً من التدابير المجتمعية، لمواجهة ظواهر ومشكلات اجتماعية مختلفة، منها ما يصيب قطاعاً كبيراً من المجتمع، ومنها ما يتخصص في فئة معينة، لها ظروفها وخصائصها التي تحتاج إلى مثل هذه التدابير. ومن التدابير المجتمعية التي اتخذتها الحكومة السعودية للقضاء على بعض الظواهر الاجتماعية المستحدثة، أو لتقديم المساعدة للفئات المحتاجة ما يأتي:

١. إنشاء المجلس الأعلى لشؤون المعوّقين عام ٢٠٠٠م
٢. إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية السجناء، والمفرج عنهم، وأسْرهم عام ٢٠٠١م
٣. إنشاء المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام عام ٢٠٠٣م
٤. إنشاء اللجنة الوطنية لرعاية كبار السن عام ٢٠٠٣م
٥. إنشاء صندوق لمساعدة الفقراء ٢٠٠٣م
٦. إنشاء إدارة عامة مختصة بالإسكان الشعبي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٣م (مجلة العمل، ٢٠٠٣: ٤).

وكل هذه اللجان والهيئات، قُصِدَ منها تخفيف تداعيات المشكلات الاجتماعية على الفئات المشمولة برعاية تلك الفئة لدى كل هيئة أو لجنة، ورسم الخطط والإستراتيجيات اللازمة للتعامل معها، وإعانة المتضررين منها على التخفيف من آثارها.

ويُقصد بالتدابير المجتمعية هنا :

الجهود، والخدمات، والتشريعات التي قامت بها المؤسسات المسؤولة عن توفير الإعانات الاجتماعية، والمساعدات، والمعاشات من الضمان الاجتماعي، والقروض، والخدمات الإسكانية في السعودية الموجهة إلى الفئات المستحقة لها في ضوء لوائحها وأنظمتها.

وتعدّ الرعاية من المظاهر التي تدلّ على العمق التاريخي للتدابير المجتمعية؛ لمواجهة ظاهرة الفقر التي سبقت نشأة وزارة العمل، والشؤون الاجتماعية عام ١٩٦١م، فهي أول أساليب الرعاية المؤسسية الحكومية في السعودية بصورة عامة، ويمكن إرجاع بدايتها إلى عام ١٩٢٧م حينما صدر أول نظام مقنّن لتوزيع الصدقات، والإعانات في عهد الملك عبد العزيز. كما صدر عام ١٩٥٤م أمر ملكي بإنشاء (صندوق البرّ في الرياض) الذي وجه الملك سعود بإنشائه، وتكليف الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض برئاسته. فقد تولى الصندوق مساعدة المحتاجين والفقراء من أفراد المجتمع (الباز، ٢٠٠١م: ٢١).

أما التدابير المجتمعية الحالية، فيمكن تقسيمها وفق ما يأتي:

١. نظام الإعانات:

تمثل الإعانات المقدمة إلى المستفيدين من خدمات الشؤون الاجتماعية رافداً مهماً من روافد الرعاية الاجتماعية، التي يحتاج إليها هؤلاء المستفيدون من خلال قنوات متعددة.

ومن أنواع الإعانات:

- أ. إعانات أسر المعاقين: تُصَرَف هذه الإعانات بمنح أولياء أمور المعاقين الذين يتعدّر قبولهم في مراكز التأهيل، أو الذين يرغب أولياء أمورهم في رعايتهم، إعانة سنوية وفق شروط محددة، وتقارير طبية.
- ب. إعانات الأسر الحاضنة للأيتام: هذه الإعانات تُصَرَف للأسر التي تقوم تحضن الأيتام، وترعاهم نيابة عن الوزارة، إذ تصرف على النحو الآتي: ١٠٠٠ ريال شهرياً لمن هم دون السادسة من العمر، و١٢٠٠ ريال شهرياً لمن هم فوق السادسة من العمر.
- ج. إعانة انتهاء فترة الحضانة: تُصَرَف لكل أسرة إعانة عند انتهاء مدة حضانة الطفل مجهول الأبوين.
- د. الإعانة المدرسية: تُقدّم الإعانة المدرسية إلى الأسر التي ترعى واحداً أو أكثر من الأيتام، أو ذوي الظروف الخاصة، ومَن في حكمهم.
- هـ. إعانة الزواج: إذ تُمنَح الفتاة إعانة مقدارها ٢٠,٠٠٠ ريال، وتُصَرَف لكل فتاة من منسوبات دور التربية الاجتماعية، سواء أزوجت في أثناء إقامتها في الدار، أم بعد تخرجها. كما يشمل ذلك طلاب التربية الاجتماعية من الأيتام، ومَن في حكمهم من ذوي الظروف الخاصة.
- و. إعانة كراسي المعاقين، وتعديل سياراتهم.
- ز. إعانات الجمعيات الخيرية، المتمثلة في إعانة تأسيس، وإعانة سنوية.

الجدول رقم (١-٥) يوضح حجم الميزانية المخصصة للشؤون الاجتماعية

اتجاه التغيير	نسبة الزيادة	المخصصات المالية	السنة
+		١٨,٧٣٥,٨٠٠	ما قبل خطط التنمية
-	٢٠,٢٩	٢٢,٥٣٨,٠٠٠	خطة التنمية الأولى ١٩٧٥/١٩٧٠
+	٨٨٠,٩٥	٢٢١,٠٨٧,٠٠٠	خطة التنمية الثانية
+	١٢٨٤,٠	٣,٠٥٩,٨٤٧,٠٠٠	خطة التنمية الثالثة

-	٤٧٧,٤٥-	٥٢٩,٨٨٨,٠٠٠	خطة التنمية الرابعة
+	٥٢١,٧٧	٣,٢٩٤,٧١٠,٠٠٠	خطة التنمية الخامسة
+	١٣,٤٣	٣,٧٣٧,٠٥٨,٠٠٠	خطة التنمية السادسة
-	٣٩,٢٧-	٢,٢٦٩,٥٨٩,٠٠٠	خطة التنمية السابعة
		١٣,١٥٣,٤٥٢,٨٠٠	الإجمالي

(تطوّر الخدمات الاجتماعية والعمالية في المملكة العربية السعودية ٢٠٠٠، ص ٦٥)

وفي ضوء الجدول رقم (١-٥)، نلاحظ زيادة في نموّ مخصصات الشؤون الاجتماعية، ومن ثم، إيجابية اتجاهات التغيير للمخصصات المقدمة إلى قطاع الخدمات الاجتماعية عبر سنوات خطط التنمية، عدا خطة التنمية الرابعة (١٩٨٥/١٩٩٠)، التي شهدت انخفاضاً كبيراً في مخصصات الشؤون الاجتماعية. وقد كان من أسباب ذلك الظروف الاقتصادية التي عاشتها الدول النفطية؛ بسبب انخفاض أسعار النفط في تلك المدة إلى أقلّ معدلاتها.

ومن المعروف أن السعودية تعتمد كلياً على النفط في توفير ميزانيتها. وهذا الأمر انعكس على قطاع الشؤون الاجتماعية، وهو أسلوب -كما تشير الدراسات- تطبقه الدول النامية في الأغلب؛ لأن قطاع الشؤون الاجتماعية يُعدّ من أكثر المجالات تضرراً بانخفاض ميزانيات الدول، في حين العكس صحيح في القطاعات الاقتصادية والعسكرية التي لها الأولوية في تلك الميزانيات.

٢. نظام الضمان الاجتماعي؛

يُعدّ الضمان الاجتماعي خطّ الدفاع للتصدي للفقر، ومواجهته؛ لذلك نلاحظ قدم الضمان الاجتماعي في المجتمع السعودي؛ إذ أنشئت عام ١٩٦٢ مصلحة الضمان الاجتماعي التي تولّت ابتداءً من العام المالي ١٩٦٢/١٩٦٣ تنفيذ الضمان؛ لتنظيم مساعدة الفئات الفقيرة المحتاجة من الأسر، والأفراد، ورعايتهم المستمرة ضد الحاجة والعوز، ولتكفل لهم حدّاً أدنى من العيش الكريم، وتوفر لهم حياة كريمة. وفي عام ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، أصبح مسمّى (مصلحة الضمان الاجتماعي) و(وكالة وزارة

العمل والشؤون الاجتماعية لشؤون الضمان الاجتماعي). وقد صنّف خدماته إلى نوعين من الإعانات، هما:

أ. المعاشات: وتشمل: العجز الكلي، والشيخوخة، والأيتام، ومجهولي الأب، والنساء اللاتي لا معيل لهنّ.

ب. المساعدات: وتشمل: العجز المؤقت، وأسّر السجناء، والمصابين بحوادث فردية، والمساعدات العاجلة، والمهجورات بلا معيل، ومن لهم ظروف تستدعي المساعدة.

وقد بدأ الضمان الاجتماعي تقديم خدماته للمستفيدين في بداياته الأولى عبر ثمانية وعشرين مكتباً، أمّا الآن فتقدّم هذه الخدمات عبر ٩١ مكتباً.

وقد مرّت مخصصات الضمان الاجتماعي، وإعاناته من معاشات، ومساعدات بعدة مراحل من الزيادات التي بدأت عام ١٣٩٤هـ، وكان آخرها عام ١٤٢٩هـ. ويشير الجدول رقم (٦-١) إلى الوضع الحالي للمساعدات.

الجدول رقم (٦-١) يوضح الوضع الحالي للمساعدات في السعودية

المخصصات سنوياً بالريال	العدد
١٠٣٤٠	١
١٣٧٥٠	٢
١٧١٦٠	٣
٢٠٥٧٠	٤
٢٣٩٨٠	٥
٢٧٣٩٠	٦
٣٠٨٠٠	٧
٣٤٢١٠	٨

(وزارة الشؤون الاجتماعية، ٢٠١٠)

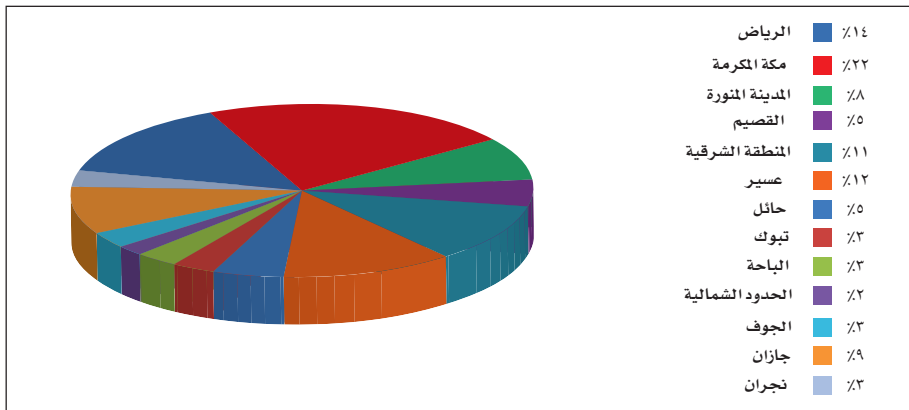
يحظى قطاع الضمان الاجتماعي بنوع من الدعم والاهتمام من الحكومة، وقد تجلّى هذا الدعم بزيادة اعتمادات الضمان الاجتماعي عاماً بعد عام؛ بما يحقق خدمة للمستفيدين كافة من هذا القطاع، خاصة أنّ أغلب المستفيدين من قطاع الشؤون

الاجتماعية، هم من المستفيدين من الضمان الاجتماعي على وجه التحديد، كما هو مبين في الجدول رقم (٧-١).

الجدول رقم (٧-١) يوضح المستفيدين من الضمان الاجتماعي في السعودية

المنطقة	المعاشات		المساعدات		الإجمالي	
	مبالغ	حالات	مبالغ	حالات	مبالغ	حالات
الرياض	١٣٦١٣٢٢٢٥٢	٩٩١٣٨	٤٤٥٨٣٩٨٠٦	٣١٤٥٠	١٨٠٧١٦٢٠٥٩	١٣٠٥٨٨
مكة المكرمة	١٩٨٨٣٢٧٠٧٣	١٣٨٦٢١	٧١٥١٠٩١١٦	٥٠٦٣٢	٢٧٠٣٤٣٦١٨٩	١٨٩٢٥٣
المدينة المنورة	٧٦٢٠٨٢١٧٤	٤٧١٦٧	٢٨٦٩١٨٧٦٢	١٩٩١٠	١٠٤٩٠٠٠٩٣٦	٦٧٠٧٧
القصيم	٤٥٨٦٢٩٢١٩	٢٩٣٤٢	١٤٦١١٧٧٧٠	٩٧٠٩	٦٠٤٧٤٦٩٨٩	٣٩٠٥١
المنطقة الشرقية	١٠٥٣٢٨٦٣٢١	٧٣٥١٥	٤١٥٠٦٠٠٦٦	٢٨٩٦٠	١٤٦٨٣٤٦٢٨٧	١٠٢٤٧٥
عسير	١٢٢٤٨٩٨٩٠٥	٨١٤٣٣	٣٨٣٣٠٥٦٢٦	٢٦٩١٢	١٦٠٨٢٠٤٥٣١	١٠٨٣٤٥
حائل	٤٩٧٦٨٣٢٥٢	٢٩٧٧٢	١٨٦٥٠٥٥٦٨	١٣٥٣٩	٦٨٤١٨٨٨٢٠	٤٣٣١١
تبوك	٢٩٠٣٣٤٨٤٤	٢٠١٢٦	١٣٦١٩٨١٩١	٩٧٠٦	٤٢٦٥٣٣٠٣٥	٢٩٨٣٢
الباحة	٢٩٧٢٥١٩٥٩	٢٠٦٧٠	١١٢١٩٢٨٩٨	٩٦٣٨	٤٠٩٤٤٤٨٥٧	٣٠٣٠٨
الحدود الشمالية	١٧٧٨٢٥٩٩١	١٠٥٤٥	٨٣٢٨١٧٨٩	٥٢٥٣	٢٦١١٠٧٧٨٠	١٥٧٩٨
الجوف	٢٠٩٥٥٥٤٩٨	١٤٨٨٥	١٣٩٦٤٥٨٢٠	٩٧٥٤	٣٤٩٢٠١٣١٨	٢٤٦٣٩
جازان	٩٦٠٠٢٥٨٧٨	٦٠٣٤٦	٢٧٤٩١١١٣٦	١٩٢٥٠	١٢٣٤٩٣٧٠١٤	٧٩٥٩٦
نجران	٢٧٤٢٨٦٦٧٧	١٧٤٣٩	١٦٢٥٠٦٠٢١	١١١٠٨	٤٣٦٧٩٢٦٩٨	٢٨٥٤٧
الإجمالي	٩٥٥٥٥١٠٠٤٤	٦٤٢٩٩٩	٣٤٨٧٥٩٢٥٦٩	٢٤٥٨٢١	١٣٠٤٣١٠٢٦١٣	٨٨٨٨٢٠

لعام ١٤٣٠هـ / ١٤٣١هـ، (وزارة الشؤون الاجتماعية، ١٤٣١هـ).



شكل رقم (٣-١) إجمالي مبالغ المستفيدين من الضمان الاجتماعي ومعاشاتهم لعام

١٤٣٠هـ / ١٤٣١هـ حسب مناطق المملكة

٣. مساعدات الجمعيات الخيرية:

تعدّ الجمعيات الخيرية من أقدم التدابير المجتمعية في المجتمع لمواجهة ظاهرة الفقر، إذ تعود نشأة أول جمعية خيرية إلى عام ١٩٥٤ في مدينة الرياض. ويبلغ عدد الجمعيات الخيرية حتى عام ٢٠١٠م، ٤٥٠ جمعية تتوزع في مختلف مناطق السعودية. والجدول رقم (٨-١) يوضح توزيع الجمعيات حسب المناطق، وأعداد المستفيدين في تلك المناطق، إذ اتضح اتساع حجم منظومة العمل الخيري في السعودية، وإذ لا تخلو أي منطقة من مناطق السعودية من جمعيات خيرية.

وتقدّم الجمعيات الخيرية عدداً من الخدمات التمويلية والخدمية للفقراء، ولعلّ من أهمها برنامج تقديم المساعدات المتنوعة، وتشمل أنواع المساعدات النقدية، والعينية، والطارئة، والموسمية، لفئات الشيوخ العجزة، والأرامل، والأيتام، والمطلقات، والمرضى، والمعسرين (المدينين)، وراغبي الزواج، وأسّر السجناء، والمعاقين، وخدمات الإيواء الطارئة، إضافة إلى الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية، التي نلاحظ فيها تذبذب اتجاه النموّ في أعداد الفقراء؛ نتيجة الطبيعة الخيرية لعمل تلك الجمعيات، واعتمادها على التبرعات والهبات التي قد تتأثر بوضع المجتمع، وظروفه.

الجدول رقم (٨-١) يوضح توزيع الجمعيات الخيرية وعدد المستفيدين في المناطق السعودية

م	المنطقة	العدد	عدد المستفيدين
١	الرياض	٧٥	٤٢٤١٥
٢	مكة المكرمة	٩١	٦٢٠٤٥
٣	القصيم	٤٢	١٥٩٨١
٤	المدينة المنورة	٣٣	١٧٦٢٨
٥	الشرقية	٤٤	٢٦١٩٢
٦	تبوك	١٦	٩٢٩٣
٧	عسير	٥١	٢٦٣٥٢
٨	الجوف	٧	٦٧١٠
٩	الباحة	١٨	١١٩٥٠
١٠	الحدود الشمالية	٧	٢٩٦٦

١٥٠٥٤	٢٤	جازان	١١
١٥٢٢٧	٣٦	حائل	١٢
٥١٠٠	٦	نجران	١٣
٢٥٧٩٢٣	٤٥٠		الإجماليّ

(وزارة الشؤون الاجتماعية، دليل الجمعيات الخيرية ٢٠١٠)

٤. نظام الإسكان:

يُعدّ موضوع الإسكان من أهمّ الموضوعات التي تدور مناقشتها بين مختلف فئات المجتمع السعوديّ، لا سيّما في ظلّ الظروف الاقتصادية الحالية؛ إذ إنّ الإسكان من أكثر الحاجات الرئيسة الأولية للفرد. ولأهمية ذلك فقد وُضعت قضية الإسكان في فترة مستقلة للتعرف إلى التدابير المجتمعية لهذه القضية.

وقد أشارت بعض الدراسات، ومنها دراسة مختار (عام ١٩٩٤م)، إلى أنّ الأغلب غير راضين عن مساكنهم التي يعيشون فيها في مناطق مختلفة في المجتمع السعوديّ، إمّا لعدم المسكن، أو لعدم توافر الشروط الصحية لتلك المساكن. واتفق معه عجوبة (عام ١٩٩١م)، على عدم رغبة أفراد المجتمع في الاستمرار في مساكنهم، ومطالبتهم بتغييرها.

كما تعدّ مشكلة الإسكان من المشكلات الأولى التي حرصت الدولة على مواجهتها، لأسباب قد تتعلق بفشل التوطين في تحقيق أهدافه، أو لضمان الاستقرار والأمن في المجتمع.

وقد بدأ ذلك مع إنشاء صندوق التنمية العقارية عام ١٩٧٤م الذي يعطي المواطنين -بمختلف فئاتهم- قروصاً ميسّرة طويلة الأجل من دون فوائد؛ لمساعدتهم على توفير سكن مناسب، من دون النظر إلى مستواهم الاقتصاديّ.

كما يقدم بنك التسليف السعوديّ الذي أُسس عام ١٩٧١م بعض المساعدات إلى الأسر الفقيرة، في مجال تقديم إعانات لها؛ للقيام بترميم منازلها.

كما أنّ بعض المؤسسات والجمعيات الخيرية أخذت أيضاً تهتمّ بمجال الإسكان الشعبيّ، ومن ذلك مؤسسة الأمير الملك عبد الله لوالديه للإسكان التنمويّ، التي أنشئت

في عام (٢٠٠٢م)، وبدأت على الرغم من حداثة تأسيسها بتنفيذ مشروعات إسكانية في عدد من القرى بعد إجراء الدراسات المسحية في مناطق حائل، وعسير، وجازان، وتبوك، والأحساء، ومكة المكرمة، بلغ عددها ١٢ قرية. ومشروع الأمير سلمان للإسكان الخيري (عام ١٩٩٩م)، وجمعية الأمير محمد بن ناصر للإسكان الخيري في منطقة جازان (عام ٢٠٠٢م). وإن كانت لا توجد هناك تقارير منشورة توضح حجم منجزاتها، إلا أنه من الطبيعي أن تعدّ ضمن التدابير المجتمعية لمواجهة ظاهرة الفقر، وهي تسهم في معالجته؛ من خلال التركيز على جانب معيّن له، وهو الإسكان الشعبي.

ومن المؤسسات الخيرية التي أنجزت بعض المشروعات الإسكانية للفقراء:

مؤسسة الأمير سلطان الخيرية في الرياض (عام ١٩٩٧م)، التي أنشأت وحدات سكنية صغيرة وُزعت على الفقراء في كل من منطقة عسير، ومنطقة تبوك، والمدينة المنورة. والجدول رقم (١-٩) يوضح عدد الفقراء الذين قُدِّمَتْ إليهم المساعدات من الجمعيات، والمؤسسات الخيرية في مجال الإسكان الشعبي. ويتضح فيه أنّ اتجاه التغيير متذبذب؛ أي أنّ أعداد المستفيدين تزداد ثم تنخفض، إلا أنها قد تكون أفضل حالاً من إعانات الإسكان الشعبي التي تقدمها الحكومة، كما يظهر من الجدول:

الجدول رقم (١-٩) يوضح أعداد الفقراء المستفيدين من مجال الإسكان

الشعبي في السعودية

السنة	١٩٨٥/١٩٨٠	١٩٩٠/١٩٨٥	١٩٩٥/١٩٩٠	٢٠٠٠/١٩٩٥	٢٠٠٢/٢٠٠٠	الإجمالي	اتجاه التغيير
عدد المستفيدين	٢٢٤٢	٩١٢١	٨,٤١١	٣١,٢١٠	١١,١٥١	٤٤,١٣٥	+
نسبة النمو (بالمئة)		٨٣,٢٨٢	٧,٧٨-	٢٧,٠٦	١٥,٥٩-		-

ومن التدابير المجتمعية الحديثة، تأسيس صندوق لمعالجة الفقر، الذي جاء إثر الزيارة المفاجئة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله إلى بعض الأحياء الفقيرة جداً في مدينة الرياض في رمضان (عام ٢٠٠٢م)، وقد كانت بمنزلة الصدمة حول وضع الأسر الفقيرة في المجتمع، وبداية توجيه حملة لإعانة تلك الأسر، وتشرف على الصندوق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ويُدعم من الحكومة، إضافة إلى قبوله

التبرعات والهبات من رجال الأعمال، والمؤسسات الخيرية. والتدبير الأخير هو تأسيس إدارة للإسكان الشعبي تابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تتولى مهمات التخطيط والتنفيذ لعمليات الإسكان الشعبي، إذ جاء هذا النقل وفق نظام مجلس الوزراء الصادر عام ٢٠٠٣م الذي ألغى بموجبه وزارة الأشغال العامة والإسكان، ووُزعت مهماتها السابقة على الوزارات الأخرى. وفي عام ٢٠١١م استُحدثت وزارة جديدة للإسكان، أوكلت إليها جميع المهام التي كانت مكلفة بها الهيئة العامة للإسكان، ووُضع من أولوياتها حل مشكلة الإسكان في المملكة العربية السعودية.

التدابير الحكومية السعودية في مواجهة الفقر وفقاً لأهداف التنمية الألفية :

شهدت تسعينيات القرن الماضي مساعي دولية، تمثلت في عقد قمم ومؤتمرات هدفت إلى تحقيق أهداف تنمية بعيدة المدى، وتحقيق مفهوم الشراكة المحلية والدولية في تنمية البشرية؛ من خلال رؤى تنمية متماثلة ومتجانسة. إذ جاء (إعلان الألفية) في سبتمبر من عام ٢٠٠٠م؛ ليمثل نقطة تحوّل في التعامل مع قضايا ومشكلات حدّت من تقدم المجتمعات؛ ليمثل تحدياً جديداً للمجتمعات؛ لمواجهة مشكلاتها، ودفعها لإحراز تقدّم ملموس في تحقيق مفاهيم تنمية بشرية واقتصادية على حد سواء.

فقد اتُّفق على ثمانية أهداف عامة يجب على الحكومات أن تسعى إلى تحقيقها، وتقديم تقارير دورية حول ما أُحرز في سبيل ذلك؛ حتى يمكن الوصول إليها، وتحقيق نتائجها بحلول عام ٢٠١٥م. وقد تمثلت تلك الأهداف فيما يأتي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع.
- تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة.
- خفض معدل وفيات الأطفال.
- تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).

- مكافحة فيروس نقص المناعة البشريّ المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والأمراض الأخرى.
 - ضمان الاستدامة البيئية.
 - تطوير شراكة عالمية للتنمية.
- وينبثق من هذه الأهداف العامة (٢١) هدفاً فرعياً محدداً يجب بلوغها بحلول عام ٢٠١٥م. ووضِع لكل هدف محدّد عدد من المؤشرات؛ لرصد التقدم المحرز، وقياس تنفيذ تلك الأهداف، وبلغت (٥٨) مؤشراً.

على أن توجد متابعة وطنية ودولية للتقدم في تحقيق أهداف الألفية. ونظراً لحرص المملكة على تبني الرؤى الدولية في هذا المجال؛ فقد أصدرت المملكة تقارير وطنية توضح التقدم في تحقيق أهداف الألفية التنموية. فقد صدر التقرير الأول في عام ٢٠٠٢م، والتقرير الثاني في عام ٢٠٠٦م، والثالث في عام ٢٠٠٨م، والرابع في عام ٢٠٠٩م، والخامس في عام ٢٠١٠م. إذ تتولى وزارة الاقتصاد والتخطيط - بالتعاون الوثيق مع الأجهزة الحكومية المعنية، ودعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية الاجتماعية في الأمم المتحدة - إصدار التقارير.

وقد حققت المملكة نتائج مرموقة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الآتية:

- القضاء على الفقر المدقع.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع.
- ضمان حصول الأطفال جميعهم من البنين والبنات على التعليم الابتدائي.
- إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والمتوسط، والثانوي، والجامعيّ.
- تخفيض الوفيات دون سن الخامسة من العمر.
- تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية.
- تخفيض معدل وفيات الأمهات في أثناء الولادة.
- تخفيض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشريّ المكتسب (الإيدز).

- تعميم إتاحة علاج فيروس نقص المناعة البشريّ المكتسب (الإيدز) لكل من يحتاج إليه.
 - تخفيض معدل انتشار الملاريا، والأمراض الأخرى.
 - خفض عدد الذين لا تتوافر لهم سبل الاستفادة الدائمة من مياه الشرب الآمنة، وخدمات الصرف الصحيّ الأساسية.
 - تحسين حياة القاطنين في الأماكن العشوائية.
- ولتحقيق أهداف الألفية، سعت المملكة إلى دمج أهدافها مع أهداف الخطط التنموية الثامنة والتاسعة، إضافة إلى المواءمة بين أهداف الألفية والأهداف التنموية بعيدة المدى.

منجزات المملكة في تحقيق هدف القضاء على الفقر المدقع والجوع:

تمثل الهدف (الأول) في تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، إلى النصف بين عامي ١٤١٠هـ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠م و٢٠١٥م).

جدول رقم (١-١٠) يوضح مؤشرات هدف خفض الفقر

١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	١٤٢٦هـ (٢٠٠٥)	١٤٢٥هـ (٢٠٠٤)	مؤشرات الهدف
٠,٨	-	-	-	١,٦٣	نسبة الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن دولارين في اليوم (تعادل القوة الشرائية) (%). (*) (**)
-	-	-	-	-	نسبة فجوة الفقر المدقع
-	-	-	-	-	نصيب خمس السكان الأكثر فقراً من الاستهلاك الوطني (%)

(*) قُدِّرَ خط الفقر المدقع في المملكة في اليوم بنحو دولارين في اليوم للفرد

(**) تتكون الأسرة السعودية في المتوسط من (٦) أفراد

تمثل الهدف المحدد (الثاني) في تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف بين عامي ١٤١٠هـ و١٤٣٦هـ (١٩٩٠م و٢٠١٥م).

جدول رقم (١-١١) يوضح مؤشرات خفض الجوع بين السكان

١٤٣٠هـ (٢٠٠٩)	١٤٢٩هـ (٢٠٠٨)	١٤٢٨هـ (٢٠٠٧)	١٤٢٧هـ (٢٠٠٦)	مؤشرات الهدف
٥,٢٩	٥,٢٥	٥,٦	٦,٤	نقص الوزن المعتدل بين الأطفال دون سن الخامسة (%)
-	-	-	-	نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من السرعات الحرارية (%)

وصف الوضع الراهن للفقر في المملكة :

تبدو ظاهرة الفقر في المملكة العربية السعودية محدودة، وتتركز في جيوب محددة، وليست حالة عامة منتشرة، خاصة مع التطور في خدمات التعليم، والخدمات الصحية، وخدمات الرعاية والأمان الاجتماعي؛ إذ تُؤمَّن بصورة واسعة وعادلة في أرجاء المملكة جميعها، وبما يضمن وصولها إلى الفئات المستهدفة والمحتاجة إليها جميعها. ومع ذلك فإنَّ محدودية ظاهرة الفقر لا يعني عدم الاهتمام بها، على العكس، إذ يوجد تدابير حكومية ومجتمعية على حد سواء؛ للحد منها والقضاء عليها.

وفي إطار الجهود الهادفة إلى استئصال الفقر بمستوياته جميعها، أعدت المملكة الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي. وقد حققت هذه الإستراتيجية التي تتبناها وزارة الشؤون الاجتماعية الكثير من الأهداف؛ إذ تميزت بالشمول خاصة في نظرتها لمشكلة الفقر وآليات علاجه. ووفق هذه الإستراتيجية خُفِّضت معدلات الفقر بمفهوميه: الضيق والواسع؛ من خلال تحسين مستويات معيشة الفقراء عن طريق العمل على: زيادة دخولهم، وتوفير الخدمات الأساسية لهم، ورفع مستوياتهم الصحية والتعليمية، وتطوير قدراتهم ومهاراتهم، إضافة إلى تمكينهم اقتصادياً؛ للإسهام بفعالية في عملية التنمية. وجدير أن نذكر أن اهتمام الإستراتيجية لا يقتصر على علاج ظاهرة الفقر فحسب، بل شمل المحافظة على المستوى المعيشي لباقي المواطنين، وخدمة متوسطي الدخل، وتجنبيهم الوقوع في دائرة الفقر.

ونتيجة للجهود المبذولة في القضاء على الفقر، أوضحت البيانات المتوافرة لدى الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعي، أنَّ نسبة الأسر السعودية التي تعيش تحت خط

الفقر المدقع (فقر الغذاء) بلغت في عام ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م) نحو (٦٣, ١٪)، وانخفضت في عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) إلى نحو (٠٨, ٠٪)، بانخفاض قدره (٥٠٪)؛ وبذلك فإنَّ المملكة حققت هدف الألفية الخاص بالقضاء على فقر الغذاء قبل موعده المحدد في عام ١٤٣٦هـ (٢٠١٥م). علماً بأنه قد حُدِّد الفقر بدولارين في المملكة، في حين حُدِّد وفقاً لأهداف الألفية دولار واحد (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠).

ملامح الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعيّ؛

أ. مرتكزات الإستراتيجية:

- إتاحة الفرصة للفقراء لتكوين أصولهم المادية والبشرية، وتعزيزها من خلال توفير الوظائف، والائتمان، وفرص التعليم، والتدريب، والخدمات الصحية، وتحسين إمكاناتهم؛ للوصول إلى الأسواق؛ لتسويق منتجاتهم.
- تعزيز قدرات الفئات الفقيرة من المجتمع على المشاركة بفعالية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.
- تحسين المستوى المعيشي للفقراء من خلال تخفيض فرص تعرضهم للمخاطر، مثل اعتلال الصحة، والصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات السوق، والكوارث الطبيعية، إضافة إلى مساعدتهم في حال وقوع تلك الكوارث والصدمات.

ب. محاور الإستراتيجية:

١. النمو الاقتصادي المتوازن.
٢. التمكين الاقتصادي للفقراء وتشغيلهم.
٣. تنمية القدرات ورأس المال البشريّ.
٤. توسيع شبكة الأمان الاجتماعيّ.
- تأهيل البنية المؤسسية والإدارة الجيدة.

خدمات الرعاية الاجتماعية :

وفقاً لأطر العمل التي حدّتها الإستراتيجية الوطنية للإنماء الاجتماعية، تُقدّم مجموعة واسعة متنوعة من خدمات الرعاية الاجتماعية، والدعم الاجتماعي والاقتصادي للفقراء، والفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛ من خلال برامج الشؤون الاجتماعية، والجمعيات الأهلية. ومن أهم الخطوات التي اتخذتها الدولة لتحقيق الهدف الألفي المحدد رقم (١)، (٢)، (٣) ما يأتي:

أولاً: استحداث (برنامج الدعم التكميلي) لسدّ الفجوة بين الدخل الفعلي (للأسر والأفراد والفقراء فقراً مدقماً)، وخطّ الفقر، حسب دراسات خطوط الفقر المتحركة المعتمدة رسمياً في المملكة، بحدود دعم يبلغ (٢٦٤) مليون ريال سنوياً.

ثانياً: دعم الصندوق الخيري الاجتماعي بمبلغ (٣٠٠) مليون ريال سنوياً؛ للعمل على الحدّ من الفقر، ودعم تحقيق الأهداف الآتية:

- تقديم قروض حسنة للمحتاجين القادرين على العمل؛ لإقامة مشروعات استثمارية صغيرة.
- الإسهام في تنمية قدرات المحتاج من خلال التوجيه والتدريب.
- الإسهام في إيجاد فرص عمل للمحتاجين العاطلين عن العمل كلياً أو جزئياً.
- تطوير برامج الأسر المنتجة الموجهة لفئات المحتاجين ودعمها.
- الإسهام في إيجاد حاضنات للأعمال الصغيرة.
- رفع مستوى الوعي لدى المحتاجين بالفرص التدريبية، والوظيفية المتاحة، والمناسبة لقدراتهم.
- تنمية المشاركة الاجتماعية في مجال مكافحة الحاجة.
- مساعدة الجهات المختصة في التعرف إلى متطلبات المحتاجين من الخدمات الصحية، والتعليمية، والإسكانية، والاجتماعية وغيرها.
- تفعيل دور الجهات الخيرية في مساعدة المحتاجين؛ ليساعدوا أنفسهم.
- العمل مع الجهات المعنية لتيسير الإجراءات المتعلقة بمصلحة المحتاجين.

ثالثاً: زيادة المخصصات المقدمة للأيتام، وذوي الظروف الخاصة، ومَن في حكمهم بمبلغ (٨٢) مليون ريال سنوياً، وتشمل إعانات الأسر الحاضنة، والإعانات المدرسية، ومكافأة نهاية الحضانة، وإعانات الزواج، ومكافآت المقيمين في دور رعاية الأيتام.

رابعاً: إقامة برنامج باسم (المساعدات الطارئة) للأسر الواقعة تحت خط الفقر المطلق، التي تتعرض لحالات طارئة حرجة تتسبب في زيادة معاناتها، أو تعرضها لمشكلات؛ مثل وفاة المعيل، أو سجنه، أو مرضه، أو مرض الأبناء، أو حوادث الحريق في المنزل، أو الكوارث الطبيعية ونحوها، على أن تُحدَّد سقوف هذه المساعدات حسب الحالة، ودرجة المعاناة.

خامساً: زيادة مخصصات الجمعيات الخيرية من (١٠٠) مليون ريال إلى (٣٠٠) مليون ريال سنوياً.

سادساً: تخصيص مبلغ (١٠) بلايين ريال لبرنامج الإسكان التنموي، في مناطق المملكة للفقراء الذين لا يملكون منازل خاصة بهم.

سابعاً: زيادة الإعانات المخصصة للمعاقين، ومرضى الفشل الكلوي، والسرطان، وتكسّر الدم، وغيرها من الأمراض المعوّقة، زيدت في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) إلى (٢٣٨٢) مليون ريال، بعد أن كانت تبلغ في السابق (٥٧٠) مليون ريال.

ثامناً: زيادة الحد الأعلى لمخصصات الضمان الاجتماعي للأسرة من (٢، ١٦) ألف ريال، إلى (٢، ٣٤) ألف ريال في السنة، الأمر الذي نتج منه ارتفاع مخصصات الضمان الاجتماعي في عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩م)، إلى مبلغ (١٣) بليون ريال.

تاسعاً: صدور الكثير من القرارات؛ لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة خلال عام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م)، منها ما يأتي:

١. تتحمل الدولة مدة ثلاث سنوات (٥٠٪) من (رسوم جوازات السفر، ورخص السير، ونقل الملكية، وتجديد رخص الإقامة للعمالة المنزلية).

٢. إضافة بدل غلاء معيشة إلى رواتب موظفي الدولة، ومستخدميها ومتقاعديها، بنسبة (٥٪)، كل سنة مدة ثلاث سنوات ابتداءً من ١/٢/١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
 ٣. استمرار دعم السلع الأساسية؛ للتخفيض من حدة ارتفاع أسعارها، ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات من تاريخ ١٩/١/١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
 ٤. منع أي نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية؛ لمنع الاحتكار.
 ٥. الإسراع في استكمال مشروع نظام السياسة التموينية.
 ٦. تكثيف جهود مراقبة الأسعار.
 ٧. استمرار مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسعير الأدوية وتسجيلها، والإسراع في إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الصحي على المواطنين.
- عاشراً: تتولى الدولة تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المباشرة للفئات المحتاجة؛ من خلال مجموعة من المؤسسات المتخصصة العائدة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي توفر الخدمات الآتية:
- خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة من المعاقين، إذ بلغ عدد المستفيدين (٤٤٥، ٢٠٥) فرداً، وتتنوع هذه الإعاقات بين الإعاقات الجسدية، والحسية، والنفسية، والمرضية المركبة. وقد بلغت المبالغ المعتمدة لهذه الفئات في عام ١٤٣١هـ/٢٠٠٩م ما مجموعه بليوناً ريالاً.
 - خدمات دور الحضانه الاجتماعية، ودور التربية الاجتماعية للبنات، ودور التربية الاجتماعية للبنين، ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين، ودور الرعاية الاجتماعية للمسنين، إذ بلغ مجموع المستفيدين من هذه الخدمات والبرامج (٢٠٥٦) فرداً عام ٣٠/١٤٣١هـ/٢٠٠٩م.
- أحد عشر: تتولى الدولة أيضاً تقديم خدمات الضمان الاجتماعي؛ من خلال مجموعة من المؤسسات المتخصصة، التي توفر الخدمات الآتية للضمان الاجتماعي. وقد بلغ

مجموع ما أُنفق خلال عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) نحو (١٥) بليون ريال على المعاشات، والمساعدات، والبرامج المساندة التي يقدمها الضمان الاجتماعي:

- المعاشات الضمانية الشهرية التي تُصَرَفُ للأيتام، ومَن بلغ سنَّ الشيخوخة، والعاجزين عن العمل، والمرأة التي لا معيل لها، والأسرة غير المعالة، ومجهولي الأبوين، إذ يُصَرَفُ للفرد الواحد سنوياً (١٠٣٤٠) ريالاً، ويزيد المعاش بمعدل (٣٤١٠) ريالاً لكل فرد إضافي، ويحد أقصى (٣٤٢١٠) ريالاً للأسرة المكونة من ثمانية أفراد.
- برنامج المساعدات الضمانية الذي يهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لمن دخولهم منخفضة، على ألا تتجاوز المساعدة مبلغ ثلاثين ألف ريال لكل حالة، وفق ضوابط محددة لطريقة صرفها.
- برنامج المشاريع الإنتاجية الذي يهدف إلى تأهيل مَن يمكن تأهيلهم من المستفيدين من الضمان الاجتماعي، وجعلهم -من خلال بناء المهارة أو توفير الوسيلة- دافعين للزكاة بدلاً من متلقيها، وقد بلغ عدد المشاريع المتوقع تقديمها للمستفيدين والمستفيدات (٨١٥) مشروعاً فردياً، و(٦) مشاريع جماعية، في مختلف مناطق المملكة.
- برنامج الحقيبة والزي المدرسي الذي يُقدَّم لأبناء المستفيدين الذين مازالوا يواصلون تعليمهم، في مراحل التعليم العام، ولم يتجاوزوا سنَّ (١٨) عاماً؛ لمساعدتهم على توفير مستلزماتهم المدرسية.
- برنامج تسديد جزء من فواتير الكهرباء؛ إذ يسدّد الضمان الاجتماعي جزءاً من فاتورة الكهرباء، حسب عدد أفراد الأسرة المشمولين بالمعاش، ويُصَرَفُ شهرياً ما يقرب من (٢٠ إلى ٣٠) مليون ريال.
- برنامج الفرش والتأثيث الذي يهدف إلى تهيئة البيئة المناسبة؛ لتوفير حياة أفضل؛ من خلال تحسين ظروف مساكن المستفيدين، بالتعاون مع الجهات ذات

العلاقة في القطاعين العام والخاص؛ من أجل الشراكة الاجتماعية. وقد أُقِرَّ هذا العام برنامج شامل بمبلغ (١٠٠) مليون ريال.

• برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، الذي يهدف إلى مساعدة المستفيدين في توفير احتياجاتهم من المواد الغذائية، ويَصْرِفُ شهرياً مبلغاً قدره (١٠٠) مليون ريال.

• برنامج الدعم التكميلي الذي يهدف إلى سدّ الفجوة بين الدخل الفعلي للأسر، والأفراد الفقراء فقراً مدقماً، وخط الفقر، وصرف حتى عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) نحو (١٠٥٦) مليون ريال.

ثاني عشر: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور في توفير الخدمات الاجتماعية. فالجمعيات الخيرية الأهلية تقوم بدور أساسي وواسع في توفير خدمات الرعاية، والدعم الاجتماعي للفقراء، والفئات المحتاجة. فقد بلغ إجمالي عدد الجمعيات الخيرية عام ١٤٣١/٣٠هـ/٢٠٠٩م (٥٧١) جمعية. منها (٣٩) جمعية نسائية. وتنتشر الجمعيات الأهلية في مناطق المملكة جميعها، وتغطي برامجها مجالات واسعة ومتنوعة منها: رعاية الأمومة والطفولة، ورعاية المسنين، ورعاية الأيتام، ورعاية العجزة، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومكافحة الأمية، وتأهيل النساء بمهن ونشاطات مختارة، وتقديم خدمات صحية. ويجري في المناطق -التي لا تصل إليها خدمات مراكز التنمية الاجتماعية التابعة للدولة- تشكيل لجان محلية تتولى تحقيق الأهداف الاجتماعية المحلية. وتشير البيانات المتاحة إلى أنّ مجموع اللجان الأهلية بلغ عام ١٤٣١/٣٠هـ (٢٠٠٩) (٣٥٧) لجنة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠).

التوجهات المستقبلية لتحقيق الهدف:

تنوي المملكة العربية السعودية تحقيق الهدف العام الأول قبل موعده عام ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م الذي حددته الأمم المتحدة. فمن المخطط إنجاز الأهداف المحددة جميعها؛ بهدف القضاء على الفقر المدقع والجوع خلال خطة التنمية التاسعة ١٤٣١هـ-١٤٣٥هـ (٢٠١٠م-٢٠١٤م). وبما أنّ النمو هو شرط ضروري لاستدامة التقدم

في إنجاز الهدف العام الأول بأهدافه المحددة، ومؤشراته جميعها، فلقد خُطِّط أن يُزداد دخل الفرد السعودي بمعدل نموّ سنويّ متوسط قدره (٩, ٢٪) سنويّاً خلال خطة التنمية التاسعة. ولضمان المشاركة المنصفة في ثمار النموّ ومكاسبه للفئات الفقيرة، والفئات المعرّضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، من المقرر تعميق الاستفادة من القناتين الآتيتين:

- خدمات الرعاية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعية.
- فرص العمل المجزية للقادرين على العمل جميعهم، والراغبين فيه.

وبناء عليه، سيجري التوظيف المكثف لنظم الرعاية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي؛ لتقليص جيوب الفقر، وحماية الأسر المعرضة للكوارث الاقتصادية والاجتماعية بكل قنواتها وأدواتها، من إعانات نقدية وعينية، ودعم أسعار السلع والخدمات المعيشية الضرورية، ومن ضمنها المسكن، ودور رعاية اجتماعية، وتمكين الأسر المحتاجة من ممارسة أعمال مجزية. كما سيجري الاستمرار في توفير إسناد قويّ للجهود الهادفة إلى تنمية قدرات القوى العاملة الوطنية، وتوفير فرص عمل كافية وملائمة من حيث الأجر، وتحقيق مستوى تنافسي للعمالة الوطنية تجاه التوظيف الكامل لقوة العمل الوطنية، إضافة إلى توسيع خدمات سوق العمل وتطويره (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠).

أهداف محدّدة ذات علاقة بالهدف الألفي الأول

منتقاة من خطة التنمية التاسعة ٣١/٣٠هـ - ٣٥/٣٦هـ (٢٠١٠ - ٢٠١٤):

في مجال الرعاية الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي:

- مواصلة صرف الإعانات للحالات المحتاجة للإعانة، وهي: الأسر ذات الاحتياجات الخاصة، والأطفال المشلولون، والأسر الحاضنة والبديلة، وزواج المقيمين في الدور والمؤسسات الاجتماعية، والمشروعات الفردية للمعاقين، ومعاشات الضمان الاجتماعي ومساعداته.

- مساعدة مستفيدي الضمان الاجتماعي في المجالات الآتية: تحمّل جزء من نفقات العلاج الطبيّ ومصاريفه، وتخفيض تكاليف شراء المواد الاستهلاكية الأساسية، وتسديد جزء من فاتورتي الكهرباء والماء، وترميم المنازل وفرشها وتأثيثها، وتوفير حقيبة مدرسية، وزيّ مدرسي لكل طالب وطالبة، من أبناء مستفيدي الضمان الاجتماعيّ في كلّ عام دراسيّ.
- العناية الشخصية للمقيمين داخل الفروع الإيوائية القائمة، وغير القادرين على خدمة أنفسهم، والمعاقين، والأطفال المشلولين، والمسنّين، وأطفال دور الحضانة الاجتماعية.
- التوسّع في توفير مؤسسات الرعاية الاجتماعية في مناطق المملكة المحتاجة لمثل هذه الخدمات: إحداث ١٤ داراً للتوجيه الاجتماعي، و١٢ مؤسسة لرعاية الفتيات، و٦ دور للملاحظة الاجتماعية، و٨ قري للأطفال الأيتام، و٤ دور للتربية الاجتماعية للبنين، و٧ دور ضيافة للبنات، و٥ دور للرعاية الاجتماعية للمسنين، و٢١ وحدة للحماية الاجتماعية (من العنف الأسري)، و١٠ مراكز للتأهيل الشامل، و١٥ مكتباً للضمان الاجتماعيّ، و٦ مراكز تنمية جديدة.
- مواصلة صرف إعانات التنمية المحلية ودعمها؛ للاستمرار في تقديم الأنشطة والبرامج الخاصة بالتنمية المحلية.
- تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية جديدة ودعمها.
- تشجيع تأسيس جمعيات خيرية أهلية جديدة ودعمها.
- تمكين الأسر المحتاجة من ممارسة عمل مُجزٍ من خلال:
- توفير قدر كافٍ من فرص العمل المجزي للأفراد من الأسر المحتاجة.
- تحويل نسبة متزايدة من الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة.
- العمل على تمليك أكبر عدد ممكن من الأسر المحتاجة مشروعات صغيرة.

في مجال تشغيل قوة العمل الوطنية:

- رفع مستوى تأهيل قوة العمل الوطنية علمياً وعملياً؛ لتلبية متطلبات التحوّل إلى مجتمع المعرفة.
- تحسين إنتاجية العمالة الوطنية؛ لزيادة قدرتها على المنافسة المتكافئة في سوق العمل.
- تحقيق التوازن النسبي في هيكل الأجور والتوظيف في سوق العمل.
- زيادة معدلات المشاركة في سوق العمل، ودعم فرص التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية.
- ضبط الاستقدام وترشيده، بما يمكن من خفض معدلات البطالة.
- تحسين خدمات سوق العمل وتوسعتها؛ لتلبية متطلبات العولمة، ولتعزيز فرص التكامل الخليجيّ.

التحديات أمام تحقيق الهدف:

يتمثل التحدي الرئيس في القضاء على الفقر المدقع والجوع؛ في كونه حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي أنّ التقدم في تحقيق هذا الهدف، يتطلب تقدماً موازياً في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين: الكليّ والقطاعيّ؛ ومن ثم، فإن تنمية الدخل بصورة عامة، ولشرائح ذوي الدخل المنخفض بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع، وخاصة النساء والشباب، مع ما يتطلبه ذلك من تأهيل القوى البشرية، ومحو الأمية، وتحسين المستوى التعليميّ، إضافة إلى توفير الرعاية الصحية والاجتماعية، والخدمات العامة، وغيرها تشكل مدخلات الحلّ الجذريّ والدائم لقضية الفقر. وفي هذا الإطار تُعنى الأهداف والاستثمارات والبرامج المعتمدة في خطة التنمية التاسعة بمعالجة هذه التحديات؛ وصولاً إلى تحقيق تنمية مستدامة، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتوسيع خياراتهم.

البيئة المساندة لتحقيق الهدف:

توفر عملية التخطيط للتنمية التي تنتهجها المملكة إطاراً صالحاً لدراسة جميع العوامل المؤثرة في الوضع المعيشي للسكان، وتحليلها، وتقويمها، كما أنّ خطة التنمية التاسعة تمثل برنامجاً مرحلياً متكاملًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تدرج في سُلّم أولوياتها القضايا التي تتقاطع مع ظاهرة الفقر، وتؤثر فيها، مثل تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، والتنمية المتوازنة بين المناطق، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع القاعدة الاقتصادية وغيرها. وهذا ما يعزز من كفاءة السياسات، ويحسن من ظروف تحقيق الأهداف ذات الصلة بقضية مستوى المعيشة بصورة عامة، وظاهرة الفقر بصورة خاصة (وزارة الاقتصاد والتخطيط، ٢٠١٠).



الفصل الثالث:

الفقر المؤنث: نظرة شمولية

- مقدمة
- المبحث الأول: نظريات مفسرة للفقر المؤنث
- المبحث الثاني: مقاييس الفقر المؤنث
- المبحث الثالث: أسباب الفقر المؤنث وآثاره
- المبحث الرابع: توجهات في معالجة الفقر المؤنث

مقدمة:

يُعدّ تأنيث الفقر إحدى الآليات الاجتماعية لتكريس الفقر، وتآنيثه. وتآنيث البطالة ظاهرة عالمية تشهدها كل المجتمعات -حتى الغربية منها- بسبب العولمة، ولكنها تكتسب أبعاداً خاصة في الدول العربية. وتآنيث الفقر هو النتاج الطبيعي لما يسمى (تآنيث البطالة)؛ أي فرض وضعيّة البطالة على المرأة، وعدم نيلها الوظيفة نفسها، كما يحصل عليها الرجل عند المستوى التعليمي نفسه، وعدم حصولها على الأجر نفسه عن العمل نفسه، وانحصار دورها في تربية الأطفال، والعمل المنزليّ من دون

مقابل. ويُفصّد بتأنيث الفقر جعل الفقر ظاهرة أنثوية، وتزايد نسبة النساء الفقيرات بصورة تشير إلى فجوة مع الذكور. وفي المجتمعات العربية تختلف وجهات النظر بشأن وضعية المرأة بوجه عام، وبشأن خروجها إلى العمل، يختلط فيها الرأي الديني بنمط التقاليد التي تختلف من البدو إلى الحضر، ومن الريف إلى المدينة. وتشير الإحصائيات المتعلقة بعمالة المرأة في المنطقة العربية، إلى أنّ هذه المنطقة أكثر مناطق العالم من حيث معدل بطالة الإناث، وأنّ مشاركة المرأة في قوة العمل مازالت أدنى المعدلات العالمية، على الرغم من تزايد مشاركة المرأة في أسواق العمل خلال السنوات العشر الماضية. ويوجد فجوة كبيرة بين معدل النشاط الاقتصادي للمرأة العربية، ومعدل النشاط الاقتصادي للرجل، وفجوة كبيرة بين دخل الإناث ودخل الذكور، وفجوة كبيرة بين بطالة المرأة، وبطالة الرجل.

وهناك فجوات أخرى على أساس النوع الاجتماعي في مجال الصحة، والتعليم، والنشاط الاقتصادي، والدخل. وتوجد تباينات واسعة بين الدول العربية في عدد النساء الفقيرات مقابل كل ١٠٠ رجل فقير، إذ تصل في سوريا إلى حدّها الأقصى بمعدل ٢٧١ امرأة فقيرة في مقابل كل ١٠٠ رجل فقير، وهي نسبة تشير إلى تركيز الفقر في الإناث أكثر من مرتين ونصف المرة مقارنة بالرجال. أمّا أقلّ الدول العربية من ناحية فقر المرأة إلى فقر الرجل فهي الإمارات، وهي الدولة العربية الوحيدة التي بلغت فيها أعداد النساء الفقيرات ٨٣ امرأة إلى كل ١٠٠ رجل، أمّا الدول العربية الباقية، فتراوحت ما بين ١٢٠ و١٦٠ امرأة فقيرة لكل ١٠٠ رجل فقير في كل من الكويت، والسودان، وعمان، والسعودية، وما بين ١٦١ و٢٠٠ امرأة فقيرة لكل ١٠٠ رجل في الأردن، والجزائر، والبحرين، وتونس، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن (حمدي، ٢٠٠٥: ٩٣).

ويمثل إخراج المرأة من الفقر أحد العوامل التي تساعد على تخفيف حدة الفقر الاجتماعي، فالمرأة أحياناً تكون مسؤولة مسؤولية تامة عن الأسرة حين تفرض عليها عوامل التمرّل، أو الطلاق، أو هجرة الأب، أو بطالته، أو مرضه، وتحمل مسؤولية الأسرة كلّها، وعندئذ يتحدّد مستوى الأسرة، ونمط معيشتها بمستوى دخل الزوجة. وعلى الأرجح فإنّ الدخول التي تحققها النساء الفقيرات اللاتي يمكنهنّ التحكم فيها تستخدم في

تحسين التغذية، والرعاية الصحية، والتعليم، وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية للأسرة، بدرجة أكبر من الدخل التي يحققها الرجال ويتحكمون فيها. وبصورة عامة تعاني الأسر التي تعولها امرأة في الدول العربية جميعها معاناة أكثر، وهو ما يظهر في أكثر من مؤشر؛ فأطفال مثل هذه الأسر عادة ما يتركون التعليم والعمل، وترتفع نسبة الأمية بينهم، كما أنّ الأسر التي تعولها نساء تعتمد أكثر على المعاشات والتحويلات؛ ومن ثم، تكون أكثر تأثراً بارتفاع الأسعار، وانخفاض الدعم، والقيمة الحقيقية للإعانات والتحويلات.

لقد أكدت الدراسات التي استندت إليها الإستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة في اليمن، أنّ الرجال والنساء يستفيدون من التنمية بنسب متفاوتة، ويعيشون تجربة الفقر بصورة مختلفة؛ بسبب أدوارهم الاجتماعية المختلفة، والقيود والمحددات المفروضة عليهم: خياراتهم، وحياتهم، ودوافعهم، وحاجاتهم، وقدراتهم في الوصول إلى الموارد، والسيطرة عليها، والتحكم فيها. وفي دراسة عن الفقراء في مصر وُجد أنّ مقياس فجوة الفقر - التي تقيس الفرق بين إنفاق الفقراء وخط الفقر - هي دائماً الأعلى بين الأسر التي تعولها إناث، مقارنة بالأسر التي يعولها ذكور، وذلك في المناطق جميعها؛ ما يدلّ على أنّ الأسر الفقيرة التي تعولها إناث، تعاني معاناة أكثر من الأسر التي يعولها ذكور. وكشف تقرير الفريق الوطني لمكافحة الفقر في فلسطين عن أنّ وضع الأسرة التي ترأسها نساء تعاني من الفقر الشديد؛ أي أنها غير قادرة على تلبية الحد الأدنى من احتياجاتها الأساسية. وأظهر التقرير أنّ نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء يزيد بنحو ٣٠٪ عن الأسر التي يعيها رجل (مصطفى، ٢٠٠٧م، ٦٧).

وفي الواقع توجد مساواة كبيرة في التعليم بين الجنسين في عدد من الدول العربية، وتتجه الدول العربية جميعها نحو تحقيق هذه المساواة، وفي بعض الدول العربية تزداد معدلات قيد الإناث على معدلات قيد الذكور في بعض المراحل، وتمثل دول الخليج نموذجاً مهماً في هذا السياق، بالنظر إلى تزايد معدلات القيد في بعض دولها للإناث أكثر من

الذكور، لا سيّما في التعليم العالي^(١)، وعلى الرغم من أنّ ذلك قلّل الفجوة النوعية في التعليم، فإنه لم يؤثر كثيراً في تقليص الفجوة النوعية، وفي المشاركة الاقتصادية والسياسية بشكلٍ موازٍ، فليست هناك مساواة نوعية في العلاقة بين التعليم وسوق العمل، إذ تتدخل اعتبارات ثقافية ليست لها علاقة بالكفاءة أو التحصيل العلميّ. وما زالت المرأة العربية محرومة من بعض الوظائف والأعمال، التي لم يثبت عدم استعدادها لها كونها امرأة.

ولا يمكن فصل شروط الفقر العامة، عن علاقات القوى الثقافية والاجتماعية التي تقع تحت وطأتها المرأة بصورة خاصة. فكلاهما يتشابكان ليوّجدا الخبرة النوعية للنساء الفقيرات، وفي هذه الخبرة لا يقتصر الفقر على قلة الموارد وحسب، بل على الإحساس المتزايد بالعجز الشخصيّ إزاء المجتمع، وتطلّ المرأة مهددة بالسقوط في قاع العمل الهامشيّ (خدمة المنازل، وبائعات في أسواق الريف وضواحي المدن، ودلّالات، وعاملات نظافة.....) إلخ غيرها من فئات الأعمال الصغيرة الهامشية.



المبحث الأول: نظريات مفسّرة للفقر المؤنث

الرؤى النظرية المختلفة حول تفسير الفقر المؤنث:

تعدّدت الرؤى النظرية لتفسير أسباب الفقر بصورة عامة، وفقر النساء بصورة خاصة، واختلفت باختلاف الانحيازات الاجتماعية، والانتماءات الأيديولوجية للباحثين والمحليين، إضافة إلى الخلط، ودرجة التداخل بين الفقر، وعدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعيّ.

(١) يجب ملاحظة أن ذلك لا يدل على أن فرص التعليم العالي أعلى للفتاة الخليجية، فهي في الأغلب تحدث في تخصصات معينة قد لا يحتاج إليه سوق العمل؛ ما يجعلها تعاني من مشكلة البطالة بصورة أكبر من نظيرها الشاب بعد تخرجها؛ إذ ما زالت هناك تخصصات لا يُسمح للفتيات بالالتحاق بها، على أنه يشغلّ أجنب في مثل هذه التخصصات.

أولاً: النظريات الاقتصادية لتفسير الفقر المؤنث:

نظرية الحلقة المفرغة للفقر، بوصفها تفسيراً اقتصادياً من المنظور الأنثوي:

تقوم هذه النظرية على أنّ المجتمعات المتخلفة توجد فيها مجموعة دائرية من العوامل التي ترتبط ببعضها بعضاً، وتتفاعل مع بعضها بعضاً بطريقة دائرية، على نحو من شأنه الإبقاء على التخلف في الدول المتخلفة بصورة مستمرة، والإبقاء على انخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الفقيرة، ومن خلال هذه العلاقة الدائرية بين مظاهر التخلف يمكننا أن نعدّ خصائص التخلف -نتيجة للفقر وانخفاض المستويات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد الفقيرة- سبباً له في الوقت نفسه، وتوجد أمثلة كثيرة لحلقات الفقر منها:

أ. الحلقة الرئيسة للفقر:

وتقضي بأنّ انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، يقود إلى انخفاض مستوى الصحة؛ ومن ثم، يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية، لا سيّما لدى المرأة التي ينتج عنها انخفاض في مستوى الدخل القومي الحقيقي؛ أي أنّ هذه الحلقة بدأت بالفقر، وانتهت بالفقر.

ب. الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى الصحي:

وتبدأ حيث تنتهي، تبدأ بانخفاض المستوى الصحي، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى المقدرة على العمل، ثم انخفاض مستوى الإنتاجية، فيؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي؛ ما يؤثر في مستوى التغذية، فتصل إلى انخفاض المستوى الصحي مرة أخرى، وهذا يؤثر أكثر في المرأة.

ج. الحلقة المتعلقة بانخفاض المستوى التعليمي:

وهي تبدأ بانخفاض المستوى التعليمي؛ ما يؤدي إلى انخفاض مستوى المهارات الفنية والكفاءات؛ ومن ثم، انخفاض مستوى الدخل، ثم تعود مرة أخرى إلى انخفاض المستوى التعليمي مرة أخرى.

د. حلقات الفقر المفرغة الخاصة بتكوين رؤوس الأموال، وتتمثل في حلقتين للفقر، هما:

- حلقات الفقر الخاصة بعرض رؤوس الأموال، التي تبدأ بانخفاض مستوى الادخار؛ بسبب انخفاض الدخل الحقيقيّ الراجع إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، الذي يرجع بدوره إلى انخفاض مستوى رؤوس الأموال، الأمر الذي يسبب انخفاضاً في معدل نمو الإنتاج؛ ما يؤدي إلى انخفاض الدخل، الذي يسبب انخفاضاً في مستوى الادخار.
- حلقة الفقر الخاصة بالطلب على رؤوس الأموال، التي تبدأ بانخفاض الحافز على الاستثمار (الطلب على الاستثمار)؛ بسبب انخفاض القوة الشرائية للسكان، الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، الذي يحدث نتيجة لانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية؛ بسبب انخفاض رؤوس الأموال المستخدمة في الإنتاج، وهذا يرجع إلى انخفاض مستوى الاستثمار؛ نتيجة انخفاض الحافز للاستثمار. (دينا، ١٩٩٨: ١٦٣).

وقد اعتمدت هذه النظرية على التحليل الاقتصاديّ التقليديّ، الذي يقوم على التوازن التلقائيّ، إلا أن هذا النوع من التوازن يعمل على بقاء البلاد المتخلفة في قبضة التخلف بصورة مستمرة، فأيّ سياسة تنمية تحاول الخروج من التخلف، ستواجه بقوى أخرى تعمل في الاتجاه المضاد، من شأنها أن تقيّد الوضع إلى مستوى التوازن السابق.

وقد وُجّهت لهذه النظرية الكثير من الانتقادات، إذ أشار (ميردال) إلى أنه يمكن الخروج من حلقة الفقر عن طريق الحركة التراكمية، فكما تتجه العملية التراكمية بسرعة متزايدة إلى الأسفل، وتسبب زيادة في الفقر، فيمكن أيضاً أن تتجه بسرعة متزايدة إلى الأعلى، وتسبب خروجاً من الفقر، ومزيداً من الغنى. كما وُجّهت إليها أيضاً اعتراضات؛ كونها لا يمكن الاعتماد عليها في تفسير الفقر؛ إذ إنها أهملت الجانب التاريخيّ للمشكلة، واعتمدت على وجود علاقات دائرية بين مجموعة من العوامل من دون تحليلها، ودراسة مختلف العلاقات التي تؤثر فيها، كما لم تهتم بمعرفة حجم كل من هذه العوامل، ومن

ثم، مدى أهميتها الإستراتيجية. كما أنّ المشكلة الاقتصادية الخاصة بالدول المتخلفة، ليست من البساطة والسهولة بحيث يمكن من خلال التأثير على أحد العوامل، أن تتحقق التنمية الاقتصادية عن طريق التراكم إلى الأعلى.

ثانياً: النظريات الاجتماعية لتفسير الفقر المؤث:

تعددت الاجتهادات في تفسير الفقر بوجه عام، وفقر النساء بوجه خاص من وجهة النظر الاجتماعية، ويمكن تركيزها في أربعة اجتهادات أساسية هي:

أولاً: تفسير الفقر من منظور الملامح الفطرية:

ويردّ هذا الاتجاه -ذو الطابع العنصريّ المكرس لخدمة الطبقة العليا- الفقر إلى جوانب قصور فطرية في الفرد؛ مثل نسبة الذكاء العام، وبعض الاستعدادات الوراثية الأخرى، ويدخل تحت هذا المنحى الاتجاهات الوظيفية المختلفة، ويتمثل التحليل الوظيفي لعدم المساواة في عدد من القضايا، في مقدمتها:

- تباين أنصبة الأشخاص المختلفين في الاستعدادات الفطرية والمهارات المكتسبة (الذكاء، والدافعية، والطموح، والإبداع، والمثابرة، والخبرة... إلخ)
 - تفاوت أهمية الأدوار والمهام الاجتماعية التي يقتضيها تسيير النسق الاجتماعي، وتحقيق استقراره.
 - حق الأشخاص الموهوبين من حيث: الاستعدادات الفطرية، والمهارات المكتسبة، في أن يشغلوا الوظائف الأرقى، ويحصلوا على دخول مادية وغير مادية أكبر، في حين تبقى الوظائف الأدنى، والدخول الأدنى لذوي العطاء المتواضع.
- (عبدالسلام، ٢٠٠٦م، ٣٧).

بناءً على هذا، يُقال إن الفقر هو النصيب العادل للفقراء، إن محاولة التمرد على هذا القانون الطبيعي -التي تتمثل في تطبع بعض أفراد الطبقات الدنيا إلى امتيازات الطبقات العليا- هي من أهم مصادر التوتر في النسق الاجتماعي، بل يذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بتمايز أنصبة الجماعات السلالية المختلفة، ويضعونها في سلسلة مراتب

من الأعلى إلى الأدنى، ويرون أنّ سياسات الرعاية الاجتماعية المختلفة وإجراءاتها، لن تتجح في القضاء على الفقر، بل إنها ربما تمثل عقبة في طرق التخلص من الفقر. وهذه النظرية العنصرية البعيدة تماماً عن إدراك العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية؛ لتوليد الفقر، وتوسيع نطاقه، تخلو من أيّ مصداقية، ولا تتمتع بأيّ قيمة أو ثقل في الوقت الراهن، وهي تعدّ فعلاً من مخلفات العصور الإقطاعية، والنزاعات العنصرية المقبّطة.

ثانياً: تفسير الفقر لخصائص فردية مكتسبة (ثقافية وقيمية)؛

تعد الرؤية القائمة على ردّ الفقر إلى خصائص فردية مكتسبة (ثقافية وقيمية)، من أكثر الرؤى شيوعاً، إذ تروّج لها النظم الرأسمالية، والمدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة والقديمة، وتنظر إلى الفقر على أنه نتيجة لجوانب قصور مكتسبة ناتجة عن أوضاع اجتماعية، تجعل الأفراد يعجزون عن العمل بكفاءة في المجتمع الحديث.

ويركز أنصار هذه الرؤية في تفسير الفقر على التنشئة الاجتماعية، في سياق ما يسمونه حضارة الفقر. ومن السياقات التي يكتسب فيها الأفراد تلك الملامح، الأسر التي تعاني من الحرمان، وتفتقر إلى الرعاية الوالدية السليمة، وتتسم بتدني الطموح، فحين يصل أطفالها إلى سنّ الشباب، تكون قدراتهم متواضعة، وطموحهم منخفضاً، واستعدادهم لقبول الفقر والعيش فيه كبيراً. ومن أهم خصائص هذه المرحلة أنها تُتوارث من جيل لجيل؛ من خلال التنشئة الاجتماعية، وتعيد إنتاج نفسها؛ أي تضمن استمرارها، وتحقق لنفسها قدراً من الاستقلال والتأثير، يقترب عند البعض من الحتمية الاجتماعية، كما أنها تعيد إنتاج الفقراء. ومن هنا فإن كسر حلقة الفقر يقتضي تعديلات جوهرية في نسق القيم، والدافعية، والتصورات، وأنماط السلوك، وغيرها. (عبدالسلام، ٢٠٠٦م).

ويذهب البعض إلى أن هذه الرؤية تنطوي على نقاط ضعف وقصور عديدة، منها: أنها لم تقدم شواهد مقنعة تقوم على تعريفات إجرائية للمفاهيم الأساسية فيها تدعم دعواها المختلفة، والثانية: أن دراسات جادة كثيرة قد انتهت إلى نتائج تناقض ما تقول

به. كما يشار إلى أنه إذا كان الفقر يعيد إنتاج نفسه بصورة مستمرة في مناطق أو أحياء بعينها، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى الأسرة، فبعض الأسر تنزل إلى منطقة الفقر بعد ثراء، والبعض يتجاوز الفقر إلى الثراء، فالعلاقة بين الأسر، والمعيشة، والفقر، ليست علاقة حتمية.

وهذه النظرية بدورها مكرسة لتسوية الفقر، ولتبرئة النظم الاجتماعية والاقتصادية التي تتطوي على تفاوت طبقي، وانعدام العدالة، من المسؤولية عن انتشار الفقر حتى في المجتمعات الغنية في مجملها، وهي في الأساس نوع من الدفاع عن النظام الرأسمالي الكلاسيكي؛ بإعفائه من المسؤولية عن انتشار الفقر، على الرغم من أن كل الشواهد تشير بشكل قاطع إلى مسؤوليته عن ذلك، خاصة في النظم الرأسمالية التي لا توجد فيها آليات فعالة لإعادة توزيع الدخل؛ لتحقيق قدر أكبر من العدالة، ومكافحة الفقر.

ثالثاً: تفسير الفقر في ضوء الخصائص المجتمعية الطارئة:

تعد الرؤية القائمة على تفسير الفقر في ضوء الخصائص المجتمعية الطارئة، من الاجتهادات الشائعة في تفسير إنتاج الفقر، وإعادة إنتاجه، وتردُّ الفقر إلى أوضاع وظروف اجتماعية طارئة، ليست من طبيعة النسق الاجتماعي. ومن أبرز الظروف الاجتماعية التي تنتج الفقر - كما يرى أنصار هذا الاتجاه - طبيعة سوق العمل في العصر الحديث؛ إذ يؤدي التقدم العلمي، والتكنولوجي، والتطور التنظيمي المطرد إلى أوضاع غير مواتية بالنسبة على الفقراء؛ مثل تزايد الاعتماد على الآلة، ومن ثم، الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين، وأيضاً التناقص المستمر للطلب على الأيدي العاملة المتدنية المهارة؛ نتيجة الارتفاع المطرد في المواصفات المطلوبة؛ لشغل معظم فرص العمل. وهذه النظرية بدورها تتسم بأنها تسويغية للفقر، وهي جزء من منظومة الأفكار الرأسمالية التي تتفادى النظر إلى الفقر على أنه نتيجة حتمية للنظام الاجتماعي، والاقتصادي الرأسمالي، ولكل المجتمعات التطبيقية السابقة عليه، بل تراه نتيجة لتحولات طارئة، ولعدم توافق الأفراد مع هذه التحولات.

ويدخل في هذا الاتجاه أيضاً، النظرة إلى الفقر في المجتمع الحديث على أنه نتيجة عدم المساواة المترتبة على بروز النخب والصفوات الاجتماعية، التي تحرص على الاستحواذ على خيرات المجتمع المادية وغير المادية؛ الأمر الذي يوجد صراعاً بينها وبين غيرها من النخب الأخرى في المجتمع، أو نجاحها في الاتفاق مع غيرها من النخب على اقتسامها، ويؤدي ذلك إلى تهميش القطاعات العريضة من المواطنين، وحرمانهم من حقهم ونصيبهم العادل من تلك الخيرات، ووقوعهم في دائرة الفقر. ويرى البعض من أنصار هذا الاتجاه أن سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة إلى تحسين أحوال الفقراء - من خلال المساعدات، أو إعانات البطالة، وغيرها - تؤدي إلى نتائج سلبية؛ إذ تغري بعض من يتلقونها بالاعتماد المتزايد عليها، ومن ثم، فلا يعملون على تحسينها. (عبد السلام، ٢٠٠٦م: ٤٢).

رابعاً: تفسير الفقر كونه جزءاً من طبيعة النسق الاجتماعي:

يرى البعض في الفقر جزءاً من طبيعة نوع من الأنساق الاجتماعية، وهو النسق الرأسمالي. فالفقر ليس أمراً طارئاً ولا ناتجاً عارضاً، فهناك قوى اجتماعية لها مصلحة في وجود الفقر. والفقر ليس نتيجة يؤسف لها للصراع على الثروة، بل هو شرط ضروري لاستئثار تلك القوى الاجتماعية بالجانب الأكبر من الثروة. وقد حلّ هذا الاتجاه في التفسير عدداً من القضايا الرئيسية، وخاصة التمييز بين القهر والاستغلال الاقتصادي، إذ ربط بين تحقيق الرفاهية المادية لجماعة من الناس، وحرمان جماعة أو جماعات أخرى منها ارتباطاً وثيقاً، وتنطوي هذه العلاقة على الاستبعاد القسري للجماعات المقهورة من فرص الإشباع المادي. أمّا الاستغلال الاقتصادي فإنه يتمثل في توقف تحقق رفاهية جماعة ما على استحواذها على ثمار عمل جماعة أخرى، لا حرمانها من فرص تحصيل الرفاهية. والفارق بين القهر الاستغلالي، والقهر غير الاستغلالي، يكمن في أنه بالنسبة إلى الحالة الأولى، من يقهر يحتاج إلى جهد المقهور، في حين أنه في الحالة الأخرى، لا يتطلب الأمر ذلك، وربما يكفي استبعاد المقهور من مجال الصراع على الموارد. (دينا، ١٩٩٨م: ١٦٣).

والفقر وفقاً لهذا الرأي نتيجة حتمية للانقسام الطبقي والاستغلال. والتراكم الذي يحققه صاحب رأس المال لا يحدث بفعل المنافسة الحرة بين طرفين غير مقيدين، بقدر ما يتحقق بآليات غير اقتصادية: (القهر، والابتزاز، وتزييف الوعي، وغيرها) ويترتب على هذا الاجتهاد في تفسير الفقر، أنه لا جدوى من إجراءات الرعاية الاجتماعية في القضاء على ظاهرة الفقر، فالمطلوب هو القضاء على الاستغلال والإفقار، بالقضاء على مصدرها، وهو تسلط البرجوازية في إطار النظام الرأسمالي المنتج للفقر.

ولا شك في أنّ هذه الاجتهادات السالفة جميعها قد انطلقت من تصورات أيديولوجية، وهو أمر طبيعي؛ لأنه لا يوجد مفكر غير منحاز أيديولوجياً، ويتوقف الأمر في تبني أيّ تفسير لنشوء الفقر واتساع نطاقه، على الإطار المرجعيّ من المبادئ التي تحكم كل باحث، وعلى انحيازاته الطبقية، وعلى تصوراته آليات تحقيق التقدم الاقتصادي، والاجتماعي. وعلى الرغم من كلّ هذا، فإنّ تفسير الفقر على أنه جزء من طبيعة النسق الاجتماعيّ الطبقيّ، أو أحد نواتجه الحتمية، يبدو أمراً أكثر مصداقية، بعيداً عن التفسيرات المتعلقة بالظروف الطارئة، أو بالسّمات الشخصية التي يمكنها تقديم بعض التفسيرات الجزئية والشخصية، لكنها لا ترقى إلى تقديم تفسيرات لظاهرة اجتماعية هائلة بحجم الفقر المنتشر في طول الدنيا وعرضها في بلدان فقيرة، وأخرى متوسطة، أو مرتفعة الدخل.

خامساً: ثقافة الفقر:

تعدّ نظرية ثقافة الفقر من النظريات ذات النظرة السلبية للفقر، وتظنر هذه النظرية إلى الفقراء بوصفهم ذوي صفات منخفضة وواهنة، ولهم صفاتهم الخاصة، وهي جميعها صفات سلبية، انتقلت عبر الأجيال من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. ويُعدّ (أوسكار لويس Oscar Lewis) أول من استخدم مصطلح ثقافة الفقر. ومن صفاتهم المميزة:

- يتسمون باللامعيارية.
- لا يؤيدون أخلاق العمل.

- يتسمون بالإيمان بالقدرية، وبأن وضعهم لا دخل لهم به.
- أنّ ما يحصل من نجاح، بسبب الحظ والنصيب.
- أنهم لا يتسمون بالفعالية.
- أنهم أشخاص من دون قيمة.
- تنقصهم القدرة على التخطيط.
- لا يستطيعون السيطرة على إشباع حاجاتهم ورغباتهم.
- لا يملكون القدرة على إعداد أنفسهم لشغل وظائف.
- لا يبذلون تضحيات من أجل الآخرين.
- يفتقرون إلى السلوكيات الضرورية للحركة الصاعدة في السلم الاجتماعيّ.
- الفقير دُرباً أسرياً ليكون فقيراً.

فمن الملاحظ أن الصفات التي نسبها (لويس) إلى الفقراء هي مجملها أعراض سيكولوجية اجتماعية لها ميزة الثبات النسبيّ، وتنتقل عبر التنشئة الاجتماعية، وهذا يعني فشل أيّ سياسة لمكافحة الفقر، إذا لم تكن تتعامل مع هذا النقص السيكولوجيّ الاجتماعيّ الذي يعانيه الفقراء. ومن ثم، لا يمكن حلّ مشكلة الفقر، إلا إذا أُبعد أبناء الفقراء الذين يمثلون جيل المستقبل، عن ثقافة والديهم التي ينتمون إليها (زيتون، ٢٠٠٠م).

وهذه النظرية تعدّ من النظريات المتطرفة في النظر إلى مشكلة الفقر، ولكن يبدو أنّ أشخاصاً يؤمنون بها، وحاولوا اختبارها. والواقع أنّ الأسرة الفقيرة تفتقر إلى سبل النهوض والحراك الاجتماعيّ، ونتيجة لوضع الفقر، فإنّ أبناءها يُحرّمون من التعليم والرعاية الصحية، ومن ثم، يكونون أضعف، وأكثر عرضة للفقر.

والأنثى الفقيرة هي الأكثر عرضة للفقر، لا سيّما مع وجود نظرة تقلل من دور المرأة في الحياة الاجتماعية، وقدراتها، وإمكاناتها، وحتى قدرتها على تحمل المسؤولية. ومن ثم، يمكن تفسير الفقر المؤنث على أنه جزء من ثقافة تؤمن بها، وتتوارثها الإناث الفقيرات.

ثالثاً: النظريات النسوية لتفسير الفقر:

تتعدّد النظريات النسوية المفسرة للفقر، ولكل نظرية توجهها الفكري والسياسي. ويمكن تصنيفها في النظريات الآتية:

١. النظرية النسوية الليبرالية Liberal Feminism Theory:

ترى النظرية النسوية الليبرالية أنّ سبب الفقر المؤنث؛ نتيجة التمييز الذي يحصل بين الجنسين في العمل، وقبلها في المؤسسات التعليمية والإعلام.

وأنّ تبعية المرأة ناتجة عن مجموعة من العوائق التقليدية والقانونية، التي تحول دون دخول المرأة في الحيز العام، ونجاحها في حيز الرجل؛ لأن المجتمع يعتقد أنّ قدرات المرأة العقلية والجسدية أقلّ شأنًا من قدرات الرجل (حوسو، ٢٠٠٩).

وقد أكدت رائدة الفكر الليبرالي (بيتي فريدان Betty Friedan) أن الدور الجندريّ للأنثى يحدّ من قدراتها، ويحصر دورها في أدوار تقليدية؛ إذ يؤكد أنها مجبولة بصفات تحصر دورها وقدراتها في كونها زوجة وأمّاً، وهذا نتيجة الحرمان من التعليم الذي يحدّ من فرصها في الحصول على عمل، ويجعلها أقلّ دخلاً من الرجل، وأكثر فقراً (العزيمي، ٢٠٠٥).

٢. النظرية النسوية الماركسية Marxist Feminism Theory:

تركز النظرية الماركسية على أنّ الطبيعة الإنسانية لها أساس بيولوجي، وتكمن في قدرة الفرد على الممارسة، واستغلال الطبيعة بوعي، بما يخدم غايات كل منهما. وأنّ مفهوم الطبقة هو المحدّد لطبيعة الجنسين، وخصائصهما، وأدوارهما. وأنّ التغيرات الحديثة أدت إلى تكريس دور المرأة في إنجاب الذريّة للرجل، في الوقت الذي سيطر فيه هو على مصادر الثروة والاقتصاد. وجعلها تابعة له وخاضعة له، وقبلت سيطرته عليها؛ حتى توفر سبل المعيشة لها. ومن ثم، فإنّ فقدانها الرجل يجعلها عرضة للفقر في حال فقدت مساعده ودعمه (حوسو، ٢٠٠٩).

وقد رأت النسوية الماركسية أنّ النساء تُعدُّ لتقمص الأدوار التي يطلبها منها المجتمع، وذلك يتحقق حين يُكَيَّفَنَ مع الزواج التقليديّ، وفصلهنّ عن الذكور تماماً. وحين يُرَبِّي الذكور بطريقة مختلفة، فإن النساء والرجال نتيجة ذلك يخلقون المجتمع الذي يشكلهم. ومن هنا تنادي النسوية الماركسية بضرورة النظر إلى طبيعة العمل الذي تؤديه النساء، وعلاقاتهنّ الاجتماعية التي تشكل أفكارهنّ، وتحدد وعيهنّ. فالمرأة تعاني اغتراباً، وتعمل كآلة ينحصر دورها في الإنجاب وخدمة الزوج. ولن ينتهي شعورها، ويتحسن وضعها الاقتصادي، إلا في حال استطاعت تحقيق ذاتها؛ من خلال قيامها بأعمال ذات فائدة وقيمة للمجتمع كاملاً (العزيمي، ٢٠٠٥).

وترى النظرية الماركسية عن غيرها من النظريات النسوية أنّ سبب الفقر المؤنث هو الاضطهاد الطبقيّ بين الجنسين. فالاضطهاد الطبقيّ في ظلّ النظام الرأسماليّ يضع المرأة في مواقع عمل دونية وأجور ضئيلة. وبعدها قوة عمل يُستعان بها عند الحاجة، أو في حالة الأعمال المتدنية الأجر. فهذا التقسيم الطبقيّ هو سبب قمع المرأة، وجعلها ضحية للفقر (حوسو، ٢٠٠٩).

٣. نظرية الصراع Conflict Theory:

الافتراض الأساسيّ لهذه النظرية على أنّ المجتمع يقوم على أساس الصراع على السيادة والقوة. وهذا الصراع يظهر بين الطبقات الاجتماعية المتنافسة للسيطرة على وسائل الإنتاج، وامتلاك مصادر الإنتاج أيضاً. وهذا الأمر جعل بقاء المرأة في البيت من ضروريات حياة الرجل وعمله في ظلّ المجتمع الرأسماليّ. فأصبحت تعيش في ظلّ حكم استبداديّ، وعجزت عن التحرر من هذا الوضع، إلا إذا كانت لها مشاركة كبيرة وفعالة في الإنتاج الاقتصاديّ.

ووفقاً لهذه النظرية، فإن مشكلات المرأة الاقتصادية التي تواجهها هي سبب اعتمادها على الرجل، وهي السبب في مكانتها المتدنية. ولا يمكن تغيير ذلك إلا إذا شاركت المرأة الرجل في المجال الاقتصاديّ.

كما أكد على المطالبة بأجور للعمل المنزلي عام ١٩٧٠م، وإعطاء النساء أجوراً مقابل العمل المنزلي، بما يتضمنه من أعمال منزلية ورعاية للأطفال؛ كونه غير مقيم وغير مرئي، ولا تُعوّض النساء عنه، على الرغم من أهميته في الناتج المحلي.

كما طوِّب بالأجور المتكافئة للأعمال التي يقوم بها كلا الجنسين، فالمرأة تقوم بالعمل نفسه، ومع ذلك تتقاضى أجراً أقل، على الرغم من أنّ القيمة الاجتماعية للعمل لا تتغير (حوسو، ٢٠٠٩).

٤. النظرية النسوية الراديكالية Radical Feminism Theory:

بدأت النظرية النسوية الراديكالية ما بين عام ١٩٦٠م و١٩٧٠م. وكان من أهم المبادئ التي نبهت لها، أنّ عدم المساواة بين الجنسين لا يعود إلى الفروق بين الجنسين، ولا يعود إلى الفروق البيولوجية، بل إلى الأدوار المتعلقة بالإنجاب التي أدت إلى تقسيم العمل بينهما، وإلى وجود التمييز القائم على أساس الجنس.

ولدى النسوية الراديكالية إيمان بأنّ الرجال هم المسؤولون عن استغلال النساء؛ لأنهم ينتفعون من ذلك من خلال النظام الأبوي (Patriarchy System) الذي يسود فيه الرجال على النساء. وتركز الراديكالية على العائلة مصدراً أساسياً وأولياً لاضطهاد المرأة؛ لأنّ الرجال يعتمدون على النساء من خلال العمل المنزلي الذي تقوم به، وأنّ سبب الفقر المؤنث هو هذا النظام الذي يعطي تملك القوة للرجال، والانتفاع من ضعف النساء في أثناء فترتي الحمل والإنجاب، وأن المجتمعات التي يسيطر فيها الرجل، تُقصى من خلالها الأنثى بشكل كبير؛ ما يجعلها فقيرة تحت أي ظرف (العيزي، ٢٠٠٥).

ومن خلال تلك النظريات، نخلص إلى وجود شبه اتفاق بين النظريات النسوية في النظر إلى الفقر المؤنث، على أنه نتيجة قمع مستمر من النظام الاجتماعي؛ بسبب سيطرة الرجل على الموارد الاقتصادية، وهو ما يجعلها ضحية لأيّ تغير اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي، وهي أول من يقع في الفقر نتيجة أيّ عامل من العوامل السابقة. وأنّ الحلّ لمشكلة الفقر المؤنث تكمن في تمكين المرأة، وتحقيق مفهوم العدالة والمساواة بين الجنسين. وإن كان يوجد تحفظ على تطرف بعض هذه النظريات النسوية، ولكنها

- بصورة عامة- متكاملة مع بعضها بعضاً، وتؤكد وجود تمييز ضد المرأة عبر العصور، وباختلاف وجهات النظر. ولكن أصبح من غير المعقول أن يستمرّ هذا التمييز الذي يجعل من المرأة ضحية لأيّ ظرف طارئ، ونتيجة لتوجهات الذكور في المجتمع؛ كونهم الجانب الأقوى.



المبحث الثاني: واقع الفقر المؤنث

إذا كان الفقر مشكلة منتشرة في أنحاء العالم جميعه، حتى في المجتمعات الغربية الرأسمالية الغنية، فهذا واقع لا يماري فيه أحد. وحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإنّ عدد من يعيشون في فقر مدقع على نطاق العالم، بأقل من دولار واحد في اليوم، يتجاوز ٣, ١ مليون نسمة. وتحمل المرأة خاصة في البلدان النامية نصيباً مجحفاً من عبء الفقر. ومن المعتقد بوجه عامّ، أن أغلب الفقراء في العالم من النساء (٦٠ إلى ٧٠ في المائة).

تقارير الأمم المتحدة تشير أيضاً إلى أنه لا توجد في أي منطقة من العالم النامي مساواة للمرأة بالرجل في الحقوق القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية. ومع أنّ العقدين الأخيرين شهدا إحراز بعض التقدم في كثير من أنحاء العالم، في إزالة التفاوت بين الجنسين في الالتحاق بالدراسة والحالة الصحية، فإنه لا يزال يوجد فجوات كبيرة بينهما في بعض البلدان، ولا بدّ من بذل جهود إضافية؛ لتغيير المعتقدات والقوالب النمطية الثقافية، التي كثيراً ما تؤدي -مقترنة بالفقر- إلى تثبيت وضعيّة المرأة الدونية داخل المجتمع.

ويعتقد البعض أنّ عالمنا العربي والإسلامي لا تنتشر فيه ظاهرة فقر المرأة، ولكن التقارير الدولية تؤكد أنّ نسبة النساء اللائي يعانين الفقر، هي الأعلى بين نساء العالم العربيّ والإسلاميّ.

وأكدت التقارير أيضاً أنّ ظاهرة الفقر بين النساء منتشرة في أنحاء العالم العربي جميعه، وليست مقتصرة على دول فقيرة أو غنية، وهو يشكل تحدياً أساسياً للمنطقة العربية. وإذا كان على المستوى العالمي يوجد مقياس معيّن للفقر، وهو دولار واحد في اليوم للفرد، فإنّ الدول العربية لا تستخدم هذا المقياس، بل اعتمدت خطّ الفقر الوطني، إذ إنّ نسبة الفقر تتراوح ما بين ١٧ إلى ٢٣ بالمئة من عدد السكان (الصالح، ٢٥:١٤٠هـ: ١٢٣). ومشكلة الفقر تظهر بصورة واضحة في ست دول عربية هي: اليمن، والصومال، وجيبوتي، وجزر القمر، وموريتانيا، والسودان، إذ إنّ نسبة الفقر في هذه الدول تصل إلى ٥٠ بالمئة، حسب مقياس الفقر العالمي.

ولا يمكن تحديد خط الفقر من دون اتفاق العاملين، والمؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدنيّ كلّها، على تحديد تلك المعايير والأسس، وتحديد خطّ محوريّ وأساسيّ يُبنى عليه؛ لتحديد من هو الفقير، والمعوز، والمفتقر إلى الخدمات الأساسية؛ كالعمل والسكن؛ لسدّ احتياجاته المهمة من العيش الكريم.

والمعونة ليست حلاً لمشكلة الفقر، ولا بدّ من توفير فرص التدريب والتأهيل لهؤلاء الأفراد؛ حتى يكون لهم مصدر رزق ثابت، يمكن الاعتماد عليه في حياتهم. وللنساء تأثيرات على النساء تتجاوز الجانب الاقتصاديّ، لتطال جوانب أخرى كثيرة، وتشير الأبحاث والتقارير إلى أنّ المرأة التي تعيش في فقر، كثيراً ما تُحرم من الحصول على الموارد الحيوية؛ مثل خدمات التأمين الصحيّ والاجتماعيّ، وتملك العقارات والأراضي، والميراث... إلخ ما يُقدّر ما تقوم به من عمل، ولا تكافأ عليه، إضافة إلى عدم إيلاء الأولوية لاحتياجاتها الصحية، والغذائية، إضافة إلى النقص في مجال التعليم.

بل ويزداد التحامل على المرأة وفقاً لدرجة الفقر. وعندما تنحصر المرأة في دائرة الفقر تصبح أكثر ضعفاً؛ بسبب التفاوت في الحصول على الموارد الإنتاجية، وفي التحكم في العمل الذي تؤدّيه، والدخل الذي تحصل عليه، ولا يتعدى اشتراكها في اتخاذ القرارات في بيتها ومجتمعها المحلي الحد الأدنى.

وتؤكد الإحصائيات العالمية أنّ ٧٠٪ من فقراء العالم من النساء، وهنّ نصف سكان العالم، ويحصلن على عُشر الدخل العالمي فقط، ويمتلكن ١٪ من ثروات العالم، وهنّ ٧٥٪ من اللاجئين والمهاجرين؛ بسبب الحروب، والفقر، وانتهاك حقوق الإنسان (الصالح، ١٤٢٥هـ).

وللفقر تداعيات خطيرة على المرأة العربية والمسلمة، فأغلب الفتيات الجانحات، والنساء المرتكبات الجرائم في البلاد العربية، ينتمين إلى أسر فقيرة، إضافة إلى وجود أعداد كبيرة من الفتيات الجانحات يتجهن إلى ممارسة التسول، ومن ثم، الانحراف إلى طريق الجريمة، وكثير من نزيلات السجون هنّ من مرتكبات جرائم السرقة؛ كونهن في حاجة ضرورية إلى المال.

وعلى الرغم من عدم وجود مؤشرات إحصائية تقبس الفقر بين النساء في المنطقة العربية، فإن الدلائل والمؤشرات الأخرى المرتبطة بالفقر؛ مثل: معدلات الأمية، ونسبة المساهمة في قوة العمل، تشير إلى عمق الفجوة.

ونتيجة لعمق هذه المشكلة في العالم العربي، هبّت الكثير من النساء للعمل في المجال الخيري التطوعي لمساعدة الفقراء، وخاصة النساء منهن، على التغلب على ما يسببه الفقر لهنّ من مشكلات.

ويتمثل النشاط الأهلي للنساء في أنماط متعددة، من أقدمها وأكثرها شيوعاً الجمعيات الخيرية النسائية، وهي الجمعيات التي ترتبط بالبرّ والإحسان، ومن ثم، تحاول ترميم العيوب وإصلاحها، ومعالجة المشكلات من موقفٍ إصلاحيّ، وهي أكثر أصناف الجمعيات رواجاً وعراقاً. وهي تارة جمعيات خيرية مختلطة تسهم فيها نساء، وتارة أخرى جمعيات خيرية نسائية لا تعمل فيها إلا نساء.

وكان أبرز ملامح التوجه الخيريّ في بلادنا العربية على مدار قرن ونصف القرن تقريباً، هو دعم الفقراء ومساندتهم، فالجمعيات الخيرية قديمة ومستمرة في مصر والمنطقة العربية كلّها، إلا أنّ الجديد في فكر هذه الجمعيات طرح فكرة التمكين التي تستهدف توسيع خيارات الناس؛ بتوفير قدرات ومهارات لهم، تجعلهم معتمدين على

أنفسهم، في مقابل العمل الخيريّ التقليديّ، الذي يعتمد على علاقة مباشرة بين مانحٍ ومتلقٍ.

وهذا الاتجاه الجديد في العمل الخيريّ ليس فقط اقتراباً تنموياً حديثاً، بل هو يتعامل مع أسباب ظاهرة الفقر التي تتمثل في انخفاض الدخل، وغياب التعليم، وعدم توافر فرص العمل، وما يحيط بكل ذلك ممّا يعرف بثقافة الفقر.

وقد سجّلت الجمعيات الأهلية مؤشرات إيجابية على محور مكافحة الفقر، تتمثل في التوجه نحو تسجيل جمعيات تنشط في مجالات التنمية. ففي مصر عام ٢٠٠٤م سجّلت (٦٦٠) جمعية أهلية جديدة تنشط في مجال العمل التنمويّ، من أهمها جمعيات تدريب، وتأهيل، وتقديم قروض صغيرة ومشروعات صغيرة، والعشرات منها تتوجه نحو تمكين المرأة الفقيرة، ومحو أميتها، وتأهيلها؛ للاستفادة من القروض الصغيرة، وأخرى تنشط في مجال النهوض بالتعليم، وفي مجال البيئة، واتجهت عشرات من هذه الجمعيات نحو التوعية، والدفاع عن الحقوق السياسية، والمدنية، والاقتصادية، والاجتماعية (عبد السلام، ٢٠٠٦م: ٣٦).

وفي مجال مواجهة تحدي الفقر، كانت هناك تحولات جوهرية في منهجية عمل كثير من الجمعيات الخيرية التقليدية التي تقوم عليها النساء، التي توجّه خدماتها بصورة أساسية إلى النساء أيضاً، فبعد أن كانت تعتمد أسلوب البرّ والإحسان؛ أي العلاقة المادية المباشرة بين الجهة المانحة، والنساء المتلقيات، اتجهت إلى منهجية تطوير اعتماد النساء الفقيرات على الذات؛ من خلال القروض الدوارة، والتدريب، والتأهيل.

أنواع الفقر بوجه عام، والفقر المؤنث بوجه خاص:

تختلف مقاييس الفقر المؤنث على المستوى الفرديّ، عنها على المستوى الكلي (فقر الشعوب).

أولاً: على المستوي الكلي: تُستخدم المؤشرات الآتية لقياس فقر النساء:

١. متوسط نصيب الفرد من الغذاء:

ويقصد به متوسط ما يحصل عليه الفرد من الحبوب الغذائية، وغيرها من المواد الغذائية الزراعية، والصناعية، والتخليقية خلال سنة معينة، ويُحسب هذا المتوسط على النحو الآتي:

حجم المواد الغذائية المستهلكة

عدد السكان

ولاستخدام هذا الرقم، يلزم تحديد حدّ أدنى من الاحتياجات الغذائية لا ينبغي أن يقل عنه هذا الرقم في المتوسط. كما يُعاب على هذا المؤشر عدم الاهتمام بنوعية الغذاء، فضلاً عن أنّ المتوسط لا يعبر بالضرورة عن الأحوال الفردية للفقراء نتيجة سوء التوزيع (عبدالسلام، ٢٠٠٦م).

٢. متوسط نصيب الفرد من البروتينات والسعرات الحرارية:

وهو عبارة عمّا يحصل عليه الفرد من غذاء ناتج عن مصدر بروتين؛ كونه أفضل من النشويات، أو من طاقة حرارية ناتجة عن الغذاء؛ وفقاً للمعايير المحددة بوساطة منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (عبدالسلام، ٢٠٠٦م).

ولاستخدام هذا المقياس، يلزم التعرف إلى الحدّ الأدنى من البروتين، والسعرات الحرارية اللازمة للإبقاء على حياة الإنسان.

٣. احتياطي المياه:

ويُقصد بذلك حجم المخزون الإستراتيجي من المياه الموجودة لدى الدولة، عن طريق معرفة العمر الاحتياطي للمياه الجوفية، أو مياه الآبار، وكذلك مقدار المياه المحجوزة خلف السدود، إن وجدت.

ولاستخدام هذا المقياس، يلزم التعرف إلى متوسط الاحتياجات من المياه كل عام، ومقارنته بكميات المياه المتاحة في المدة نفسها؛ للتعرف إلى حقيقة عجز المياه على المستوى القومي (عبد السلام، ٢٠٠٦م).

٤. الفجوة الإسكانية:

وهي الفرق بين العرض والطلب الكلي على المساكن، بمختلف مستوياتها الاقتصادية، والمتوسطة، والفاخرة.

وتستخدم الأمم المتحدة مقياس نسبة الإنشاءات السكنية إلى إجمالي الإنشاءات المدنية، بوصفه معياراً للحكم على درجة فقر الدولة أو غناها (عبد السلام، ٢٠٠٦م).

٥. فجوة الكساء:

وهي عبارة عن الفرق بين المتاح من الملابس الجاهزة، والأقمشة، والغزل المنتج محلياً، والمستورد من الخارج، والاحتياجات اللازمة لأبناء دولة معينة خلال مدة سنة. ويمكن حساب متوسط نصيب الفرد من إنتاج الغزل، والنسيج، والملابس الجاهزة، سواء المنتجة محلياً أم المستوردة من الخارج، ثم مقارنة النتيجة المتحققة بالمتوسطات المناظرة في الدول المتقدمة، مع ملاحظة عدم وجود دراسات حتى الآن، توضح مقدار الحد الأدنى اللازم من الكساء للأفراد في المجتمع في المتوسط.

٦. نسبة السكان تحت خط الفقر:

تصدر منظمة الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي) تقريراً عن التنمية البشرية، يحدد نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر المحدد بنحو ٢٠٠ دولار للفرد سنوياً.

ثانياً: على المستوى الفردي:

تُستخدم المؤشرات الآتية؛ لقياس الفقر على المستوى الفردي (العفيفي، ١٩٩٦م: ٤٨):

١. متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي:

ويُحَسَب هذا المقياس؛ بقسمة الدخل القومي على عدد السكان خلال مدة زمنية محددة، تكون في الأغلب سنة كاملة. ويحسب البنك الدولي هذا الرقم بالدولار الأمريكي، على أساس القوة الشرائية للعملة. ولا يخفى أنّ هذا الرقم يُعدّ مضللاً؛ لاعتماده على المتوسط العام، الذي لا يعكس حقيقة دخل كل فرد في المجتمع، ومن ثم، تتأثر نتيجته بسوء التوزيع في الدخل القومي.

٢. متوسط نصيب الفرد من الثروة أو الملكية:

وقد لجأ بعض خبراء البنك الدولي إلى حساب هذا المقياس عن طريق تقدير قيمة الثروة الموجودة في الدولة، سواء في ذلك الثروة الطبيعية، أو الثروة البشرية، أو الأصول الإنتاجية. وبعد ذلك تُقسَم قيمة هذه الثروات على عدد السكان؛ للوصول إلى نصيب الفرد من الثروة في المتوسط.

ويُلاحظ أنّ هذا المقياس يفترض أنّ الموارد المادية والبشرية، أو عناصر الثروة جميعها تُستغلّ، ولا توجد موارد معطلة. وبناء على ذلك يمكن أن يكون متوسط نصيب الفرد من الثروة مرتفعاً، على الرغم من أنّ معظم الموارد معطلة، أو في حالة بطالة جزئية. ومن ثم، يكون هذا المقياس غير معبّر بدقة عن مستوى الفقر أو الغنى للفرد.

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن تعديل هذا المقياس؛ باستبعاد الأصول غير المنتجة، أو عناصر الثروة غير المستغلة جزئياً أو كلياً، على أساس أنّ العناصر المستغلة فعلاً، هي التي ينتج عنها دخل يمكن عن طريقه إشباع الحاجات الأساسية للفرد.

٣. نصيب الفرد من الخدمات الاجتماعية:

ويقصد بهذه الخدمات الصحة، ومياه الشرب النقية، والتعليم، وغيرها؛ وذلك باستخدام مؤشرات نصيب الفرد من نفقات الرعاية الصحية في الموازنة العامة للدولة كل عام، وكذلك نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم، ونصيب الفرد من مياه الشرب

النقية، ومن الصرف الصحي، ومن التأمينات الاجتماعية، والصحية، والمعاشات، وإعانات البطالة.

حجم مشكلة الفقر المؤنث (عالمياً، وإقليمياً ومحلياً) :

من أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من مشكلة الفقر فئة النساء، إذ يشكلن أغلب الحالات المتقدمة للجمعيات، والمكاتب الخيرية، والضمان الاجتماعي، وغيرها من مراكز المساعدات، والإعانات الاجتماعية، ومصادرها. وفي مجتمعنا السعودي ثقلاً، إن لم تنعدم، الدراسات والأبحاث عن المرأة الفقيرة، وما ينتج من فقرها من مشكلات اجتماعية على مختلف الصعد.

وتشير الدراسات الغربية إلى أن المرأة في بريطانيا مثلاً ظلت على مدى القرن الماضي أكثر فقراً من الرجل. وفي بداية هذا القرن كانت نسبة ٦١٪ من إجمالي الكبار الذين يحصلون على إعانات فقر من النساء. وفي الوقت الحالي تبلغ نسبة النساء من إجمالي الكبار المتلقين الدخل في بريطانيا ٥٩٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تمثل النساء أغلب الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر، وتمثل الفجوة الأجرية بين الرجال والنساء مشكلة دائمة للنساء، على الرغم من ضيق هذه الفجوة في الآونة الأخيرة. وتشكل نسبة النساء الفقيرات في العالم، قياساً إلى الفقراء بصورة عامة في العالم، ٧٠٪ من بين ١,٣ مليون فقير، أمّا النساء العاملات على وجه الخصوص، فيمثلن نحو ٦٠٪ من ٥٥٠ مليوناً من العمال الفقراء، وهناك الكثير من الظواهر التي تؤكد أنه في ظل النظام العالمي الجديد، وفي ظل العولمة، والتعديل الهيكلي، وغيره من الأسباب، فإن ظاهرة فقر المرأة في ازدياد مستمر، ومن المتوقع أن تزيد أعداد النساء الفقيرات زيادة كبيرة في السنوات المقبلة، وتُعدّ النساء في المنطقة العربية أفقر من الرجال عندما يُنظر إلى الفقر على أنه مفهوم القدرات الإنسانية، التي تُعدّ من المؤشرات المهمة لفقر المرأة، حسب تقارير الأمم المتحدة، التي لا تُعدّ مؤشرات، بل تُعدّ ضمن دائرة الفقر في الوطن العربي بوجه عام، وللنساء فيه بوجه خاص، إما سبباً للفقر، أو نتيجة له، سواء المتعلق بتلك المؤشرات من النواحي الصحية، أو التعليمية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو

الثقافية. أما ما يمكن أن نعدّه مؤشراً مباشراً لفقر المرأة، فهو مقدار، أو حجم، أو أعداد النساء الفقيرات العربيات المتلقيات إعانات شبكات الضمان الاجتماعي المختلفة، قياساً لأعداد الرجال في المجتمع، وهو ما لم نصل إليه (وليم، ٢٠٠٩م: ١٢٩).

إن فقر النساء يعد إشكالية تدرج تحتها منظومة من المشكلات الفرعية المتنوعة؛ فالمرأة بصفتها محور الحياة الأسرية، والأسرة محور الحياة الاجتماعية؛ فإن أي قضية تمسها، أو تؤثر في عطاؤها، وأدوارها الاجتماعية، ستؤثر نتيجة ذلك في حياتها الزوجية، والأسرية، وتنشئة أبنائها، وسيكلف المجتمع كثيراً في الإنفاق على تبعات تلك الآثار، في وقت هو أحوج ما يكون إلى أن ينفقها على مقومات تنمية البلاد، وتطويرها، وتقدمها.

إن ترؤس بعض النساء العربيات بعض الأسر، الذي قد يعدّه بعض المحللين ظاهرة من ظواهر تأثير الفقر، هو مسألة خلافية؛ فالأسر التي تترأسها نساء تمثل أقلية كبيرة في البلدان العربية؛ إذ تبلغ ١٥-٢٠٪. ولا يرتفع احتمال الفقر بوجه عام في الأسر التي تترأسها نساء في مصر؛ إذ تشير نتائج بعض المسوح إلى أن تلك الأسر تحصل في المتوسط على دخل للفرد أعلى؛ بسبب هجرة معيّلها إلى البلدان النفطية، وتظهر نتيجة مشابهة في مسح مستوى المعيشة الذي أجري في المغرب عام ١٩٩١م، وفي تونس لا تزيد نسبة الفقر بين الأسر التي تترأسها نساء، وفي اليمن تقل نسبة الأسر التي تترأسها نساء قليلاً بين الفقراء (٣٪)، عن غير الفقراء (٤٪). أما في الأردن فإن معدل الفقر بين الأسر التي تترأسها نساء يبدو أعلى عن باقي الأسر. وفي غزة والضفة الغربية، تعدّ الأسر التي تترأسها نساء من الأفقر والأكثر تعرضاً لمخاطر الإفقار في المجتمع كلّه (الخولي، ١٩٩٨م: ١٤٧).

لم يكن لفقر المرأة بصفته المفردة خصوصيته البارزة للعيان، قبل التغيرات الاقتصادية الحديثة للمجتمع السعودي، منذ استقرار الأحوال السياسية، واكتشاف النفط، وما لحق به من تطورات، وتغيرات في البيئة الاجتماعية للمجتمع من عادات، وتقاليده، وقيم، وأنماط سلوكية، ووسائل معيشية، إذ كان الفقر في السابق يعمّ المجتمع المحلي، أو المجتمع الريفي، أو المجتمع القبلي، أو مجتمع الجيرة في المدن الصغيرة

بوجه عام، ولا يتضح فيه فقر أي فرد من أفراد الأسرة، على حساب الأفراد الآخرين؛ لانتمائهم في الأغلب إلى مجتمعات متجانسة. كذلك كان للنظام الغالب على الأسرة -وهو نظام الأسرة المركبة أو الممتدة- دور في تغطية الفروقات، وإشباع الاحتياجات، وحل المشكلات الخاصة بأفراد الأسرة؛ إذ كانت المصلحة الجماعية هي السائدة والغالبة على المصلحة الفردية. وبعد التغيرات الحضارية الشاملة السريعة التي شهدتها المجتمع السعودي، حدثت تطورات كبيرة وسريعة لأغلب أجهزة الخدمات التعليمية، والصحية، والاجتماعية، والإسكانية، وغيرها، وتفتت الأسرة الكبيرة أو الممتدة إلى أسر نووية صغيرة، واتجهت المؤسسات الاجتماعية المختلفة إلى تلبية حاجات الأفراد، وفرضت هذه التحولات أيضاً تنظيم برامج ضخمة، وشبكات أمان متعددة.

واستطاعت المرأة التي استفادت من فرص التعليم والعمل المتاح، أن تساند نفسها إلى حد ما في حال الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بقيت المرأة الفقيرة غير المتعلمة في البيئة البدوية والريفية متضررة من فقدانها الدور الذي كانت تلعبه في الإنتاج بصورته التقليدية، في مرحلة ما قبل التغيرات الحديثة، في حال مواجهتها الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ومن أهم مؤشرات وقع الفقر على كاهل المرأة، أكثر من وقعه على كاهل الرجل في بعض المجتمعات العربية والإسلامية ما يأتي:

أولاً: زيادة أعداد النساء المستفيدات من مخصصات الضمان الاجتماعي، سواء المعاشات أو المساعدات الاجتماعية؛

فقد دلت تقارير الجمعيات الخيرية الرجالية والنسائية على أنّ النساء والأيتام، هم أكثر الفئات المستفيدة من مساعدات تلك الجمعيات وإعاناتها؛ لما تحتاج إليه المرأة بصورة دائمة من الإنفاق على صغارها، وتحمل عبء مسؤولياتهم، في حال ترملها، أو طلاقها، أو هجرها. ويمكن رصد بعض المشكلات المصاحبة لفقر المرأة في المجتمع السعودي، التي قد تشترك فيها مع نساء أخريات في المجتمع؛ بحكم الجنس، ومع فقراء

رجال؛ بحكم الشريحة الاجتماعية، أو الفئة الاجتماعية؛ أي الفئة الفقيرة في المجتمع على النحو الآتي (الصالح، ١٤٢٥هـ):

١. المرض:

يرتبط المرض، وخاصة بعض أنواعه بحالة الفقر التي تكون عليها الأسرة والمجتمع؛ وذلك لقلّة الموارد من جهة، ولضعف الوعي من جهة أخرى، ولقصور التغذية من جهة ثالثة، أو لما ينشأ عنه من ظروف، ويتصل بها من ملاسبات تؤدي كلّها إلى انعدام الصحة وقائياً وعلاجياً.

وقد توصلت إحدى الدراسات المحلية إلى عدة مؤشرات تدل على تدني المستوى الصحي للأسر الفقيرة، في الأحياء الشعبية من مدينة الرياض، منها تدني مستوى النظافة الشخصية، وتدني مستوى النظافة العامة، وإهمال صحة البيئة، ونوعية الغذاء غير الجيدة، وإهمال طرق الوقاية من الأمراض المعدية، وإهمال رعاية الأمومة والطفولة، وعدم توافر الملف الصحي العائلي لبعض الأسر، والاعتماد على الرضاعة الاصطناعية، مع إهمال طرق النظافة، والتعقيم، واستمرار الرضاعة الاصطناعية إلى ما بعد سن الرابعة، وسوء استخدام الأدوية وحفظها، وخاصة المضادات الحيوية، وإهمال طرق تجنب الحوادث المنزلية، وعدم الإلمام بأساسيات الإسعافات الأولية.

والإشكالية في مرض المرأة الفقيرة في الوقت الحاضر، ليس في الحصول على العلاج؛ لأنّ العلاج في المجتمع السعودي مجانيّ للمواطنين والمواطنات جميعهم، ولكن ينقص المرأة الوعي المطلوب بالطريقة الصحيحة للعلاج، ولتنفيذ تعليمات أخذ الدواء؛ وذلك لارتباط فقر المرأة في الأغلب بأبيّتها، وضعف وعيها، وإدراكها أهمية تلك التعليمات.

٢. التفكك الأسري:

ويُقصد به هنا تداخل روابط البناء الأسريّ، وضعف التفاعلات الاجتماعية بين أفراد الأسرة، واضطراب توقعات أدوارهم، والشعور بالاعتراب، وانعدام الأمن، والرغبة

في التحلل من القيود الأسرية، والاتجاه نحو الجماعات الخارجية؛ لضعف التماسك الداخلي.

وقد أظهرت نتائج إحدى الدراسات، أن التماسك الأسري يتأثر إيجاباً بكل من درجة التزام الأسرة الديني، وبعده من متغيرات الوضع الاقتصادي للأسرة؛ مثل دخل الأسرة، ومستوى الحي الذي تقيم فيه، ومستوى تعليم الوالد، وعمل الأب، ووضع الأسرة المهني، وعلاقات القرابة القوية. كما أظهرت تحليلات التباين للدراسة نفسها، أن التماسك الأسري يتأثر بصفة سلبية ودالة إحصائياً بكل من عدد زوجات الأب، وسابق زواج أحد الوالدين، وغياب الوالدين أو أحدهما، وسابق طلاق الوالدين أو أحدهما، وإصابة الوالد، أو الوالدة، أو أحد الأبناء بمرض ذي طبيعة حسية، أو عقلية، أو نفسية.

ومن مظاهر التفكك الأسري في المجتمع السعودي ما يأتي:

أ. العنف الأسري:

المتمثل في الإيذاء، والعدوان، والإكراه، والحرمان الذي يقع في إطار العائلة من قبل أحد أفرادها؛ بما له من سلطة أو ولاية. وفي المجتمع السعودي لا توجد إحصائيات محددة عن العنف ضد المرأة تحديداً، إلا أنه ظهرت بعض الدراسات التي تؤكد حدوث العنف والإيذاء ضد الأطفال في المجتمع السعودي. ولكن رصدت الكثير من الجمعيات النسائية الخيرية في المجتمع السعودي، ووسائل الإعلام المختلفة، وأقسام الطوارئ في بعض المستشفيات، حالات متعددة لأنواع من العنف العائلي ضد المرأة، سواء من قبل الزوج، أم الأب، أم الأخ، أم غيرهم، منها العنف الجسدي بالضرب والإيذاء، والعنف اللفظي بالشتيم والإهانة، والعنف النفسي المتمثل في التهديد، والتحقير، والتشكيك، وما إلى ذلك.

ب. الطلاق:

ارتفعت معدلات الطلاق في المجتمع السعودي في الآونة الأخيرة إلى الحد الذي بلغت فيه ١٢٧٧٥ حالة سنوياً، وبلغت نسبة عقود الطلاق إلى الزواج ٢١٪، وهي نسبة كبيرة ومقلقة. وقد كانت هذه النسبة تبلغ ٤، ١٣٪ في سنة ١٤٠٥ هـ (١٩٨٤ م). والبعض

يعزو ذلك إلى ضغوط الحياة المعيشية المعاصرة، وتنوعها، وتفاوتها، وما صاحبها من مخاوف واعية، وغير واعية، خاصة فيما يتعلق ببعض الأسر التي شهدت تغيرات لم تكن مهياة لها؛ وهو ما جعل ذلك ينعكس بصورة أو بأخرى على بعض مظاهر التفكك الأسري، ومنها الطلاق (الصالح، ٢٥هـ١٤١٤).

ثانياً: قضايا المرأة الفقيرة مع القضاء والمحاكم:

إذا كانت المرأة بوجه عام، تعاني في المجتمع في كثير من الأحيان من تعقيد إجراءات المحاكم، وطولها، فإن المرأة الفقيرة تتحمل تلك المعاناة بدرجات مضاعفة من حيث: ارتباط فقر المرأة بأمتيتها، وضعف إدراكها متطلبات التقاضي، وجهلها في كثير من الأحيان بحقوقها الشرعية والقانونية، يقابله عدم وجود المساندة الفاعلة في الأنظمة القضائية لمصلحة المرأة بوجه عام، والمرأة الفقيرة بوجه خاص، وضعف آليات تطبيق الأحكام ومتابعتها. ومن أكثر قضايا المرأة في المحاكم: الخلع، والهجر، والإرث، والعنف، والنفقة، والتعنت في الطلاق، والولاية، وغيرها.

ثالثاً: شروط تعسفية:

ومن قضايا المرأة الفقيرة مع لوائح شبكات الأمان الحكومية، وغير الحكومية، وأنظمتها في المجتمع، وجود بنود تقف عثرة بين المرأة والاستفادة المطلوبة من الضمان الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، تُستبعد المرأة الفقيرة ذات الأبناء الكبار العاملين الذين قد يكون لهم حياتهم الأسرية المستقلة، ولا يستطيعون الإنفاق على أكثر من أسرة. كما تُستبعد المرأة العاملة، أو يقل مخصصها، حتى إن كانت تعمل بأجر زهيد لا يفي بتأمين أوجه الإنفاق الضرورية والمتعددة في العصر الحاضر، من غذاء، وسكن، وكهرباء، وماء، وهاتف، وملبس، وتعليم، وعلاج، في الوقت الذي يستمر الإنفاق فيه على المرأة المطلقة ذات الظروف الجيدة والميسورة بين أهلها، سواء أكان لديها أطفال أم لا. كما يستمر الإنفاق على يتيم الأب، حتى إن كانت أحوال أسرته جيدة، ولا تستحق الإعانة؛ وذلك لغياب دراسة الحالة التي تمكن من اتخاذ القرار بناء على الظروف الواقعية المشاهدة للأسرة. وإذا كان الأمر كذلك مع المرأة الصغيرة أو متوسطة العمر،

فإنه في حال المرأة المسنة والمعاقة أشد وقعاً، وأكثر إيلاًماً؛ إذ يستلزم الأمر حضورهنّ بأنفسهنّ إلى مكاتب الضمان الاجتماعيّ، والتردد للبحث، ولاستيفاء الأوراق الثبوتية اللازمة، وكان من الأجدر استثناء تلك الفئة من الحضور، والقيام بزيارتهم، وإجراء الأبحاث لهمّ في مواقع سكنهم. وإذا كان للمرأة الفقيرة معاش تقاعد، فيقارن بين هذا المعاش، ومعاش الضمان، حسب عدد أفراد الأسرة، وأيهما أكبر تستفيد منه المرأة، ولا يمكنها الجمع بينهما، ولها مع نظام التقاعد أيضاً الكثير من الصعوبات، والمتطلبات، والإثباتات، مع أن هذا الأخير جزء مقتطع من راتب المعيل قبل وفاته، وهو حقّ لورثته من بعده. أما بالنسبة للجمعيات الخيرية فيوجد جمعيات خيرية تشترط أيضاً شروطاً كثيرة؛ لتقرير حقّ المرأة في طلب المساعدة، منها: عدم وجود أولاد كبار حتى لو كانوا عاقين ولا يربطهم بأهمّ أيّ صلة إنفاق، أو غيره. كذلك لا تُمنح المساعدة في حال وجود زوج، حتى وإن كان هذا الزوج لا ينفق عليها، وله زوجات متعدّدات، ولم يحقق في تعددهن شروط العدل والاستطاعة، والأمثلة على ذلك كثيرة.

رابعاً: الفقر بوصفه عاملاً مسبباً للعنف ضد المرأة:

يتفاعل كل من الفقر والعنف ضد المرأة في مركب دائري من السببية، فالفقر يمكن أن يكون عاملاً أساسياً في العنف ضد المرأة، والعكس صحيح. وهكذا فإنّ دور الفقر في العنف ضد المرأة قضية مهمة، خضعت لكثير من المناقشات من جانب الباحثين في التنمية والحركات النسوية (Feminist). ويوجد بعض المهتمين بقضايا التنمية والمرأة، يحذرون من الربط بين العنف الأسريّ، والعنف ضد المرأة، فليست كل السيدات الفقيرات يتعرضن للعنف الأسريّ، وليست كل السيدات اللاتي يعشن في الفقر يتعرضن للإيذاء.

والعنف ضد المرأة ليس محصوراً في العنف الأسريّ، بل لديه أشكال أخرى عديدة، والأكثر من هذا، فإنّ الفقر يزيد من تعرّض السيدات للعنف من خلال تعرّضهنّ لمواقف العنف، وتقليل قدرتهنّ على تجنبه، ويمكن أن يكنّ من الجماعة الاجتماعية نفسها، أو جماعات اجتماعية مختلفة، فالعاملات الإناث يمكن أن يتعرضن للعنف من خلال

الموظفين أو المديرين الذكور. وفي دراسة للبنك الدولي (٢٠٠٠م)، اكتشف الباحثون أنّ المرأة الفقيرة تقرر أنّ العنف عامل أساس ومرتببط بالفقر الذي يعيش فيه، وعلى الرغم من قيام كل من الرجل والمرأة من الفقراء بالبحث عن العمل والمساعدة، إلا أنّ كلاً منهما أشار إلى أنّ المرأة تواجه خطر التعرض للعنف؛ لأنها أكثر عرضة للإيذاء، والتحرش الجنسي من جانب الرجل.

وللتركيز على العنف الأسريّ، يوجد الكثير من الشواهد التي تبرهن على أنه في حال تعرض دور الرجل التقليدي في كسب الرزق، أو رجولته للتهديد، ستنشأ مخاوف نتيجة ذلك، تتمثل في قيام الرجل بأعمال عنف ضد المرأة؛ بسبب الفقر الذي يعيشه، ويمكن أن تسبب البطالة شعور الزوج بأنه ليس رجلاً؛ بسبب عدم قدرته على إشباع حاجات أسرته، ومن ثم، قيامه بضرب زوجته؛ ليظهر أمام أسرته أنه لا يزال قوياً.

وفي المواقف الطارئة، فإنّ فقر المرأة، لا سيّما عند قيامها برعاية أطفالها، وتحمل مسؤولياتهم، إضافة إلى عدم وجود حماية من جانب الرجل، ما يعرضها لمواقف العنف الذي قد يُمارس ضدها. وهناك أمثلة كثيرة توضح لنا الدور الرئيسي للفقر، وعلاقته بالعنف الذي يُمارس ضد المرأة، ويشمل الاتجار بالنساء (الدعارة) في أوروبا الشرقية، وأوضاع الإناث في العمل في باكستان، ومصانع السجاد في نيبال، وتعرض البنات للتحرش الجنسي؛ للحفاظ على أعمالهنّ (مراقبة حقوق الإنسان في آسيا ٢٠٠٠م).

خامساً: العنف ضد المرأة بوصفه عاملاً أساسياً في الفقر:

إذا كان الفقر يلعب دوراً رئيساً في العنف ضد المرأة، فهو عامل رئيس في فقر المرأة، والفقر بوجه عام، وهذا ربما يكون أكثر وضوحاً، لو استُخدم مفهوم الفقر الإنسانيّ الذي وضعه البرنامج الإنمائيّ للأمم المتحدة، المعتمد على جهود الباحثين أمثال (أمرتيا سن Amartya Sen)، ووفقاً لهذا التعريف، فإنّ الفقر يعني: «غياب الفرص والاختيارات الأساسية للتنمية البشرية، التي تشمل العيش في حياة صحية خالية من الأمراض، وإعطاء الفرصة للإبداع، والتمتع بمستويات معيشية مرتفعة، والعيش في مناخ تسوده الحرية، والكرامة، واحترام الذات والآخرين».

وبناءً على هذا التعريف، يوجد عدد من الشواهد تبرهن على أنّ عنف الذكور، يسهم في إيجاد الظروف التي تساعد على إحداث الفقر الإنساني للمرأة، وذلك على أساس أنّ إلحاق الأذى، وما يترتب عليه من اعتلال الصحة، والموت بسبب العنف الذي يمارس ضد المرأة، يمنع ملايين النساء من العيش في جوّ تسوده الصحة الجيدة، والعيش مدة طويلة. ويستخدم الرجال كلاً من العنف والتهديد؛ لإنكار الفرص للمرأة، وتقييد الاختيارات والحرية على مستويات عدة، فالعنف ضدّ المرأة يدمر كرامتها واحترامها لذاتها. وأخيراً يمكن للعنف ضدّ المرأة أن يمنعها من التمتع بحياة معيشية مناسبة.

وتبدو العلاقة بين العنف ضد المرأة، والفقر الإنساني أكثر وضوحاً، وهكذا فإنه لو استخدمنا التعريف المادي للفقر الذي يتعلق بالاستهلاك والإنفاق، فإنّ العنف ضدّ المرأة لا يزال يلعب دوراً في خلق الفقر، وزيادة معدلاته. ومن أجل إيضاح كيف أنّ العنف ضدّ المرأة يساعد على خلق ظروف الفقر، فمن المفيد أن نفكر في هذه العملية التي تشمل ثلاثة مستويات، وهي: الفرد، والمنزل، والمجتمع.

وبالنسبة إلى المرأة، فإنّ العنف ضدها يتفاعل في حلقة مفرغة مع الاعتماد الاقتصادي، فالعنف يساعد على تعميق اعتماد المرأة الاقتصادي على الرجل، وهو ما يجعلها عاجزة عن مقاومة هذا العنف، وهذا بدوره يزيد من اعتماد المرأة على الرجل اقتصادياً. وعلى مستوى المنزل، فإنّ العنف ضدّ المرأة يقيد من اختياراتها، ويحدّ من إنتاجها وقدرتها على المساومة بفاعلية مع الرجل، وكلّ ذلك يضعف من صحة المرأة، وصحة أطفالها. فالفقر على مستوى المنزل تكون له عواقب أكثر، لو نظرنا إلى ما وراء الأفراد والمنزل، وانتقلنا إلى المجتمع على نحو أكبر، إذ نجد أنّ العنف ضد المرأة يعوق من فرص التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والبشرية، وهذا ما لا يلاحظه صانعو السياسات، وخبراء التنمية.

إنّ تحليل العوامل - التي يسهم من خلالها العنف ضد المرأة في إيجاد الفقر - تعدّ معقدة لسببين؛ الأول: العلاقة بين الفقر، والإنسان، والعنف ضد المرأة التي يمكن النظر إليها من منظورات مختلفة وعديدة، فعلى سبيل المثال تعدّ قضايا الصحة، والتنمية

الاجتماعية والاقتصادية متداخلة، ومتشابكة، ولا يمكن الفصل بينهما، أما السبب الثاني: فهو أنّ العنف ضد المرأة يعمل على دفع معدلات الفقر، ويجعله أكثر، سواء أكان ذلك بالطرق المباشرة، أم غير المباشرة.

لقد قدّر الباحثون في تشيلي في العام ١٩٩٧م أنّ معدل المال المهدور بالنسبة إلى المرأة التي لا تبحث عن العمل؛ خوفاً من تعرضها للعنف الأسريّ يقدر بـ ٢, ١ مليار دولار أمريكيّ، ووجدوا أيضاً في سان ديغو عاصمة البلاد أنّ المرأة التي تعمل وتعرض للعنف، تحصل على مال أقل من النساء اللاتي لا يتعرضن لإيذاء.

وفي أحوال أخرى، فإنّ العنف ضدّ المرأة قد يمنعها من التحكم في حقوقها، وحاجاتها الشخصية. ففي جنوب آسيا، تُمنع المرأة من الاحتفاظ بحقوقها المادية الموروثة؛ مثل الأرض. أو تُجبر على التنازل عنها للرجل؛ خوفاً من تعرضها للتهديد من جانب أعضاء الأسرة، من الذكور، والإخوة، أو الأزواج. ووفقاً لتقرير (أوكسفام) في الهند، يوجد أمثلة عديدة على طرد السيدات من منازلهن، بعد وفاة أزواجهن وممتلكاتهن، في حال بقين أحياء. وبالنظر إلى جوانب أخرى من العنف ضد المرأة، فإنّ له نتائج اقتصادية واجتماعية سلبية تتمثل في انتشار الأمية، وارتفاع نسبة تسرب الفتيات من التعليم، وفقدان المرأة مكانتها الاجتماعية، واحترامها ذاتها، ومن ثم، ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع.

ويحاول بعض الباحثين تقدير تكاليف العنف ضد المرأة على المجتمعات؛ من خلال الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بصورة ضيقة، في حين أنّ البعض الآخر، يحاول أن يلقي صورة أكثر وضوحاً واتساعاً؛ من خلال التعرّف إلى أثر العنف ضد المرأة في تقويض التنمية، والنظر إليه على أنه عائق في طريق التغيير الاجتماعيّ الإيجابيّ (Positive Social Change).

على الرغم من أنه يبدو ليس مهماً حساب التكلفة الاقتصادية لمعاناة المرأة، نتيجة العنف الذي يمارس ضدها، إلا أنّ هذا يُعدّ إستراتيجية لها فائدة؛ لما تقدمه من مساعدة لصناع السياسة؛ ليكونوا أكثر إدراكاً لبيان تأثير العنف الأسريّ، ومحاولة التصدي له.

فالتفكير في العنف ضد المرأة في ضوء الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية، يظهر لنا تأثيره في قطاعات المجتمع كلاً، لا على المرأة فقط، التي تعدّ الضحية الأولى لهذه الظاهرة. فالكثير من الدراسات التي أُجريت لتقدير هذه التكاليف، تساعدنا على تغيير رؤيتنا لهذه القضية.

إنّ معظم الدراسات والبحوث التي أُجريت حتى الآن؛ لحساب التكلفة العامة، كانت تركز على العنف الأسريّ، وكانت حدودها الدول الغنية؛ مثل أمريكا، وكندا، ونيوزيلندا، على الرغم من وجود دراسات أُجريت في أمريكا اللاتينية، وتختلف تقديرات تكلفة العنف الأسريّ حسب الأشياء المشمولة. ففي دراسة أُجريت على إحدى مناطق لندن، قُدّرت تكلفة التعامل مع العنف الأسريّ في هذه المنطقة في عام ١٩٩٦ بـ ٥ ملايين و١٣٠ ألف جنيه إسترليني (حوالي ٨ ملايين ٧٠٨ آلاف دولار أمريكيّ) (Wably, 2004).

وركزت هذه الدراسة فقط على التكاليف المباشرة لشكل واحد فقط من العنف ضد المرأة، فالتكاليف العامة المباشرة، تشمل نفقات مرتبطة مباشرة بالعنف؛ مثل العلاج الطبيّ، والاستشارة النفسية، وخدمات الشرطة، والعدالة الجنائية، وتوفير مسكن للمرأة وأطفالها. وهكذا يمكن حساب هذه التكاليف في الدول التي توجد فيها هذه الخدمات (Wably, 2004).

وتوجد تكاليف أخرى غير مباشرة اجتماعية واقتصادية نتيجة للعنف ضد المرأة ومنها (Wably, 2004, Day & others, 2005):

- انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وانخفاض الدخل، وتغيّب المرأة عن العمل... الخن انخفاض دخل المرأة يعني انخفاضاً في الإنفاق، وانخفاضاً في الطلب على السلع الاقتصادية.
- يوجد أيضاً تأثيرات بين الأجيال؛ مثل تأثير العنف الأسريّ على مستقبل الأطفال. والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية غير المباشرة من الصعب قياسها، لكنّ الأصعب من ذلك هو معرفة تكاليف الفرص الضائعة - التي تسهم في التنمية البشرية - الناجمة عن العنف ضدّ المرأة، فالرجل الذي يؤذي المرأة، يضعف من رأس المال البشريّ لدى

الأمم التي تعتمد عليه، ومن ثم، يعرّض التنمية البشرية للخطر، ووفقاً لـ (نوفيب Novib)، عندما يعجز الأفراد عن إشباع إمكانياتهم؛ فإن الدولة تنهار اجتماعياً واقتصادياً، وهذه قضية تنموية.

وسنحاول بصورة مختصرة أن نوضح، كيف أنّ العنف ضد المرأة يضعف التنمية أو يقوّضها، والتغيير الاجتماعي الإيجابي.

وفقاً لمركز جنوب إفريقيا لدراسة العنف والإصلاح، فإنّ العنف ضدّ المرأة، ومرض الإيدز من الأوبئة التي تتداخل مع بعضها بعضاً في حياة المرأة (مركز دراسة العنف والإصلاح ٢٠٠١م). فالمرأة التي تعيش داخل علاقات اجتماعية تتسم بالعنف، وتخضع أيضاً للتهديد المستمر بالعنف، تكون أقلّ قدرة على رفض الجنس غير المرغوب، حتى لو كانت في حالة شكّ من أن الشخص الذي يريد ممارسة الجنس معها، لديه مرض مُعدٍ. ففي زامبيا أصبحت المعدلات المرتفعة من العنف الجنسي، والإكراه ضدّ الفتيات عاملاً مميزاً في انتقال عدوى مرض نقص المناعة (الإيدز) (مراقبة حقوق الإنسان ٢٠٠١م)، وتقدر منظمة الصحة الهندية أنّ أكثر من ٦٠٪ من العاملات في الدعارة في بومباي مصابات بمرض الإيدز، وكثير منهن قدامن من دولة نيبال.

إنّ ظهور مرض الإيدز أصبح ذا قوة محرّكة جديدة للعنف ضد المرأة، ولا سيّما الإيذاء الجنسي للفتيات. فعلى سبيل المثال، في بومباي تُطلق التحذيرات في أماكن الدعارة من خطر الإصابة بعدوى مرض الإيدز؛ الأمر الذي دفع زبائن هذه الأماكن إلى البحث عن فتيات لم يسبق لهن ممارسة الجنس، وخاليات من عدوى مرض الإيدز؛ خوفاً من انتقال العدوى إليهم (مراقبة حقوق الإنسان، آسيا ٢٠٠٠م). وفي بعض الأجزاء من إفريقيا، يوجد اعتقاد منتشر أنّ ممارسة الجنس مع الفتاة العذراء يحمي الرجال من الإيدز. ووفقاً لـ (اليونيسيف)، فإنّ ما يُطلق عليه هناك (الجنس النظيف) يُمارَس في غرب كينيا، وزيمبابوي، وأجزاء من غانا، مع فتيات في أعمار ٨ سنوات؛ لضمان عذريتهنّ، وخلوهنّ من المرض (اليونيسيف ٢٠٠٠م).

وفي دراسة تناولت هشاشة الأوضاع الاقتصادية للنساء، وتأثر المرأة بصورة أكبر من الرجل بالتغيرات الاقتصادية، والتميز الذي يقلل من فرص مشاركتهن في التنمية، وعدم قدرة القطاع الخاص على استيعاب العمالة النسائية بأعدادها المتنامية، إضافة إلى ظاهرة الإعالة النسائية في محيط أكثر الفئات معاناة من الناحية الاقتصادية، وهم سكان العشش.

في البداية تطرقت الدراسة إلى تعريف النساء المعيلات للأسر؛ إذ أوضحت وجود خلط في التعريف بين مفهوم (رئاسة الأسرة)، ومفهوم (إعالة الأسرة)، الذي يعني إسناد مسؤولية تدير الدخل، والإنفاق على الأسرة إلى الرجل الذي يتخذ القرارات المنظمة حياة الأسرة، ومصالحها، ولا يُشترط أن يقوم الرجل فعلاً بهذه المهام، فقد تُسبب رئاسة الأسرة إلى الابن الأكبر. ووفقاً للدراسة التي أجريت على النساء المعيلات لأسرهن اللائي يتولين بصورة دائمة مهمة الإنفاق على أعضاء الأسرة، ورعايتهن اجتماعياً واقتصادياً، وتشمل الدراسة شرائح من الأرامل، والمطلقات، والمهجورات، وزوجات أزواج مرضى، أو المعاقين، أو العاطلين، أو الذين يرفضون الإنفاق على أسرهم، أو المسجونين، أو المرأة غير المؤهلة. وقد كشفت الدراسة ارتفاع نسبة الأسر التي تعولها نساء في العشوائيات إلى أكثر من ضعف النسبة المعبر عنها، كما أن أفراد المرأة غير المؤهلة نفسياً، واجتماعياً، واقتصادياً، بعبء رعاية الأسرة في المناطق العشوائية، يشكل سبباً أساسياً لما تعانيه هذه الفئة من أشكال المعاناة الاقتصادية والاجتماعية. وأكدت الدراسة أن النساء الأرامل يشكلن نسبة ٤٨، ٦٪ من الأسر التي تعولها نساء في العشوائيات، في حين تأتي المطلقات في المرتبة الثانية بنسبة ٢٣، ٣٪. وقالت الدراسة إن تدني أوضاع النساء المعيلات لأسرهن أسهم في ارتفاع نسبة الأمية بينهن، لتصل إلى ٨٥، ٢٪ في مقابل ٦١٪ للرجال الذين يعولون أسرهم، إضافة إلى نقص المهارات التي يمكن أن تسهم في وجود فرص عمل، يمكن أن تحقق لها ولأسرتها دخلاً ثابتاً أو كافياً؛ ولهذا تتركز عمالتها في القطاع غير الرسمي، إذ تشكل نسبة العاملات كباثعات الخضراوات أو البقالة ٤٦، ٩٪ من إجمالي العاملات، يليها العمل في مجال الخدمة في البيوت ٢٧، ٢٪، ثم تأتي بعدها أعمال أخرى كالخياطة، أو عاملات النظافة من دون

عقود في محلات أو مؤسسات. ويوجد ١١, ٨٪ منهن غير عاملات يعتمدن في تدبير احتياجات الأسرة على معاش زوج متوفى، أو معاشات الضمان الاجتماعي، أو مساعدات أهل الخير والجمعيات الأهلية.

وأظهرت نتائج الدراسة أنّ ٥٦, ٤٪ من النساء المعيلات للأسر، لا يصل دخلهنّ الشهريّ إلى ٢٠٠ جنيه مقابل ٣١٪ للرجال، في حين سجّلت الأسر التي يعولها رجل نسباً مرتفعة في فئات الدخل الأعلى، لتصل إلى ٦٨, ٨٪ للرجال، و٤٣, ٦٪ للنساء. كما أنّ فرص الجمع بين أكثر من عمل؛ بهدف زيادة الدخل، جاءت لمصلحة الرجال عنها للسيدات؛ نظراً لقيام المرأة بالجمع بين عبء العمل ورعاية الأسرة، وتستكمل الأسرة التي تعولها نساء دخلها عن طريق عمل الأبناء؛ إذ ترتفع نسبة الاعتماد على عملهم إلى ٣٠٪ في مقابل نسبة ١٩, ٢٪ فقط للأسر التي يعولها رجل. وقالت الدراسة: إن ٨٧, ٧٪ من النساء المعيلات للأسر اضطررن للعمل بعد الظروف الاقتصادية القاهرة؛ من أجل إيجاد دخل يحميهنّ وأبناءهنّ من الفقر والجوع، إضافة إلى انتشار أمراض الروماتيزم، والعظام، والحساسية، والضغط، والسكر بين النساء المعيلات لأسرهنّ. وأبرزت الدراسة أنّ هذه الشريحة من النساء لا تملك القدرة على حماية أسرهنّ، أو مساعدتها على الخروج من دائرة الفقر؛ نظراً لهشاشة أوضاعهنّ، وضخامة المشكلات التي يواجهنها، إضافة إلى عدم الوعي بالحقوق، وإجراءات الحصول عليها؛ مثل الحصول على نفقة لها ولأولادها بعد الطلاق، أو طرق الحصول على قرض صغير لمشروع يساهم في تدبير الحد الأدنى لمعاشها وأولادها (مصطفى، ٢٠٠٧م، ٢٨-٣٠).

وحول المواجهة ونوعية الخدمات المتاحة، قالت الدراسة: إنه على الرغم من عدم تحديد موقع المرأة من قضية الفقر، إلا أن زيادة تسرّب الإناث من المدارس، تؤدي إلى زيادة معدلات أمية المرأة، خاصة في ظل وجود علاقة قوية بين الأمية والزواج المبكر، وارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع، وبين تأنيث الفقر الذي يرتبط بارتفاع معدلات الخصوبة، المرتبطة بدورها بالمفاهيم الثقافية لدور المرأة المرتبط بنوع جنسها.

وأشارت الدراسة إلى أن الخطة الخمسية للنهوض بالمرأة المصرية ٢٠٠٧-٢٠١٢م التي طرحها المجلس القومي للمرأة في مؤتمر المرأة الأخير، يحتلّ فيه برنامج مكافحة الفقر، والتمكين الاقتصادي المرتبة الثالثة، وتوجّه له ١٤٪ من إجماليّ استثمارات الخطة. إضافة إلى مشروع المرأة المعيلة، الذي يهتمّ بنسبة عالية من الأسر المصرية، بالتعاون مع الجمعيات الأهلية، وهو من البرامج الناجحة التي ساعدت المرأة الفقيرة.

وطالبت الدراسة بزيادة مشروعات تحسين أوضاع الفتيات من النساء، لاسيما المعيلات أسرهن، والتوسع في البرامج كبرنامج الصندوق المصريّ السويسريّ للتنمية، ومشروع شروق، ومشروع المرأة المعيلة للمجلس القومي للمرأة، مؤكدة أنّ هذه المشروعات نجحت في تحسين مستوى المرأة الفقيرة، وفي تعزيز قدرات النساء، وخلق الاحترام المتزايد للذات، واتخاذ القرارات المصيرية في حياتهن وحياة الأبناء، وتقليل صور العنف الممارس ضدهنّ، لاسيما العنف المنزليّ.

وأكدت الدراسة ضرورة تقديم برنامج عمل يخفف من حدة فقر المرأة، وأن تتلخص معالم البرنامج في أن يكون التخفيف من حدة الفقر جزئيّة، في سياسات كليّة، والاعتناع بأنّ تأنيث الفقر يضرّ بتحقيق التنمية البشرية المستدامة، وأن يأخذ البرنامج في اعتباره المتغيرات التي تزيد من ضعف المرأة الفقيرة، وأن يعطي اهتماماً أكبر للنساء اللائي يعشن في فقر مدقع، والنساء المعيلات لأسر. واختتمت الدراسة بالتأكيد على أنّ ارتباط قضية الإعاقة النسائية بقضايا الفقر، والتمييز، ومكانة المرأة في المجتمع، يستدعي توجيه اهتمام مضاعف لحلّ هذه القضايا، في إطار إستراتيجية متكاملة، والوعي بأنّ مواجهة الفقر لا تصلح إلا عن طريق تنمية تعالج الأسباب الحقيقية له؛ من أجل مواجهة الآثار السيئة على فاعلية الإستراتيجيات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر.

وفي فلسطين، فإنّ المرأة الفلسطينية تعاني من معضلة مزدوجة، إضافة إلى الاحتلال وظلمه وبطشه، تعاني أيضاً من الموروث الاجتماعي، والعادات والتقاليد التي تزيد من الأعباء الملقاة على عاتقها. وفيما يتعلق بالنقطة الأولى؛ أي الاحتلال الإسرائيلي، فغنّي عن القول ما يقوم به من تدمير ممنهج للاقتصاد الفلسطيني عبر

سياسة الحصار والإغلاق؛ الأمر الذي أدى إلى تضرر القطاعات الاقتصادية كلّها بشكل مباشر وكبير؛ نتيجة لمنع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج، وعدم تمكن العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أماكن عملها.

وكما تشير الإحصائيات، فقد دفعت الظروف الاقتصادية الصعبة النساء إلى التوجه إلى سوق العمل، إذ بلغت نسبة المشاركات منهن في القوى العاملة أعلى معدل لها في عام ٢٠٠٧م، بواقع ٦,١٦٪ مقارنة مع ٣,١٠٪ فقط في عام ٢٠٠١م (وليم، ٢٠٠٩م: ١٦٣).

ولكن تدور مخاوف من أن هذا الدور الإنتاجي لا يأتي بمردود اجتماعي إيجابي، بل على العكس يزيد من الأعباء الملقاة على كاهل المرأة، فمن ناحية، تأخذ النساء دوراً أكبر في توفير لقمة العيش لأسرهنّ وعائلاتهنّ، ويتوقع منهنّ أن يذهبن للبحث عن كوابونات الإعاشة أو التموين، والعمل في أية مهنة مهما قل شأنها ودخلها؛ من أجل توفير عيش الكفاف لأسرهنّ. ومن ناحية أخرى، لا يحصلنّ في المقابل على أيّ تقدير مجتمعيّ لهذا الدور، ولا أيّ اعتراف بأهميته.

أما وفيما يخصّ النقطة الثانية، فلا شك في أن ما تحمله النظرة الموروثة من مواقف ضد المرأة، تختصر أدوارها الاجتماعية على الولادة، أو أنها زوجة، أو خادمة، أو غير ذلك من الأدوار النمطية التي تسجنها داخل إطار المنزل من ناحية، وترى فيها جسداً فقط مسخراً من أجل الرجل من ناحية أخرى، مستبعدة عنها صفات التفكير، والإبداع، وتحمل المسؤولية.

والملاحظ أنّ المرأة الفلسطينية تكون عادة ضحية لظروف العمل غير اللائق، سواء من حيث درجة الرضا عن العمل، أو تحقيقه للنماء الشخصي، ورفاه المجتمع مثل؛ رفاه الشخص وأسرته، إذ نلاحظ في كثير من الحالات إجحافاً بحق المرأة من حيث غياب الحماية القانونية (الصحة، والبطالة، والتعويض)، إضافة إلى الإجحاف وعدم المساواة، سواء في الأجور، أو شروط العمل، أو ظروف التشغيل، وكذلك عن التمثيل في النقابات العمالية أو غيرها من أشكال التمثيل، والاشتراك في صنع القرار، وإمكانية التقدم المهني، أو تطوير المهارات، والوضع الاجتماعي المتصل بوظيفة ما؛ لتكون كل هذه المعايير متضمنة في العمل.

وكما تشير إحصائية لجهاز الإحصاء الفلسطيني، بالتعاون مع الائتلاف الوطني للنداء العالمي لمكافحة الفقر، إلى أن نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة متقاربة مع الأردن، التي تعدّ نسبة مشاركة متدنية؛ إذ إن النسبة في الأردن تصل إلى ٨، ١٣٪، أمّا في ما يتعلق بالبطالة في الأراضي الفلسطينية، فهي تعدّ مرتفعة بشكل كبير مقارنة بدول المنطقة؛ فقد وصلت نسبة البطالة إلى ٥، ٢١٪، بواقع ٧، ١٧٪ في الضفة الغربية و٧، ٢٩٪ في قطاع غزة. كما وصلت نسبة البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة إلى ٠، ١٩٪ مقابل ١، ٢٢٪ من بين الرجال (وليم، ٢٠٠٩م).

وأظهرت النتائج أن معدل البطالة بين الإناث اللواتي لم ينهين أي سنة دراسية أدنى من الفئات الأخرى بواقع ٣، ٢٪، بينما بلغت نسبة البطالة ١، ٣٣٪ لمن أنهين ١٣ سنة دراسية فأكثر، مقارنة مع (٨، ١٩٪) للذكور، بينما بلغت أعلى نسبة بطالة بين الذكور الذين أنهوا ١-٦ سنوات دراسية (٩، ٣٢٪) (وليم، ٢٠٠٩م).

إنّ هذا الأمر الذي يتطلب العمل فوراً، وعلى الصعيد كلّها؛ لتقليص الهوة بين العاملين والعاملات فيما يخصّ الأجور والإجازات، والتركيز على تطبيق قانون العمل، في ما يخصّ فترات الرضاعة، وإجازة الأمومة، وضمان وجود عقود عمل مكتوبة بين الأطراف المتعاقدة في المنشآت الصناعية، وضمان توفير قسائم رواتب لدى العاملين بشكل دوريّ، وبذل جهود تفتيش أكبر في أماكن العمل.

وفي اليمن، يشير المسح الوطني لظاهرة الفقر لعام ١٩٩٩م إلى أن نسبة الأسر التي تعيلها نساء قد بلغت ٧، ١١٪ مقابل ٢، ٨٨٪ من الأسر التي يعيلها الرجال. وبالنظر إلى الفقر بخطيه الأعلى والأدنى، فهي أكبر أوساط الأسر التي تعيلها النساء، من تلك التي يعيلها الرجال ويعود ذلك إلى:

- محدودية قدرات النساء.
- انخفاض مشاركتهن الاقتصادية،
- تهमيش عملهن في الإنتاج، ولا سيّما في الريف.

إضافة إلى معاناة النساء من الحرمان في كثير من الجوانب؛ إذ تعدّ النساء أقل حظاً في الحصول على الخدمات، وتتفاقم مشكلات المرأة بسبب ارتفاع نسبة الأمية في أوساطهنّ، ويلعب البعد الاجتماعي، والموروث الثقافي، والعادات، والتقاليد التي تنظر بدونية إلى المرأة دوراً مهماً في ارتفاع نسبة الفقر بخطيه الأعلى والأدنى بالنسبة إلى النساء، ويزداد الأمر سوءاً بالنسبة للنساء الريفيات؛ إذ إنّ ظروفهن تجعلهن فقيرات بصورة أكبر (www.shareah.com).

وتُظهر البيانات اتساع الفجوة بين الريف والحضر في خدمات المياه، والصرف الصحيّ، والكهرباء، ومعدلات الالتحاق بالتعليم، والخدمات الصحية، وغيرها من المجالات، ومؤشرات التنمية البشرية؛ وهذا يعني في المحصلة النهائية ارتفاع نسبة الفقر في المناطق الريفية، وفي أوساط الإناث الريفية بصورة أكبر من الحضر.

ومعروف أنه يوجد علاقة بين اللامساواة أو التفاوت من جهة، والفقر من جهة أخرى، فالفرص غير المتكافئة للحصول على الأصول الإنتاجية والخدمات الاجتماعية، ووجود تمييز بين الفئات الاجتماعية، تؤدي إلى خلق الفوارق بين قطاعات المجتمع، ومن ثم، وقوع بعضها في دائرة الفقر. كما أنّ التحيز في توجيه النفقات العامة للحكومة في الجانب التنمويّ لمناطق دون أخرى، وفئات دون أخرى، يسهم في زيادة الفقر، ويكرّس التفاوت بين قطاعات المجتمع.

ويُلاحظ تدني المؤشرات التي استُعرضت في إطار الريف عن الحضر، وبالنسبة إلى النساء مقارنة بالرجال في كل من الريف والحضر؛ لذلك تعدّ حالة الحرمان التي تعاني منها النساء أكثر من الرجال، والريف أكثر من الحضر، هذا الحرمان بمكوناته المختلفة وآلياته، يمثل أحد أهم أسباب الوقوع في الفقر، ومن أسباب استمرار حالة الفقر مدد أطول، كما تعدّ معوّقا من معوقات مكافحة الفقر.

وفي تحليل للتفاوت في نسب معدل الالتحاق للتعليم الأساسي للأسر الفقيرة بين الذكور والإناث، وفي نسبة الأمية والعمالة بأجر ثابت، والعمالة لحسابهم الخاص على مستوى المحافظات، فإننا نجد أنّ معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسيّ مثلا في كلّ من محافظات

صنعا ٨, ٦٨٪ للذكور مقابل ٧, ٢٠٪ للإناث، وتعز ٥, ٨٠٪ للذكور و٩, ٥٠٪ للإناث، وفي محافظة أبين ٧, ٧٣٪ للذكور مقابل ٩, ٤٦٪ للإناث، وفي محافظة حضرموت ٤, ٧٣٪ للذكور مقابل ٩, ٥٨٪ للإناث، وكذلك محافظتي المهرة والضالع (www.shareah.com).

ويلاحظ من خلال استعراض تلك النسب في مجال الالتحاق بالتعليم الأساسي، بين الذكور والإناث على مستوى المحافظات، أنّ نسبة الالتحاق في المحافظات الجنوبية، أو ما كان يُسمّى باليمن الجنوبيّ سابقاً، هي أعلى من المحافظات الشمالية، ما عدا أمانة العاصمة، سواء للذكور أو للإناث.

ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع الوعي بأهمية التعليم في المحافظات الجنوبية بالنسبة للجنسين، إضافة إلى انفتاح تلك المحافظات على الخارج بمرحلة سابقة؛ ما يعني تأثرها بالخارج، أو انفتاحها الخارجي، فضلاً عن انخفاض الكثافة السكانية لتلك المحافظات.

وإذا ما نظرنا إلى التفاوت في معدلات الالتحاق بين الذكور والإناث، فعلى مستوى الريف، فإنّ الفرق شاسع، وتزداد الفجوة بين الإناث مقارنة بالذكور، على الرغم من التحسن من سنة إلى أخرى، فقد بلغت نسبة الالتحاق للذكور في الريف ٤, ٦٧٪ حسب تعداد ٩٤م، وبلغت نسبة الالتحاق للإناث في الريف ٣, ٢٧٪ للعام نفسه، ثم ارتفعت لتصل إلى ٣, ٧٢٪ للذكور عام ٩٩م، مقارنة بنسبة ٥, ٣١٪ للإناث للعام نفسه. وباستعراض حالة الالتحاق بالتعليم الأساسي للأسر الفقيرة وغير الفقيرة؛ فإننا نجد أنّ نسبة الالتحاق بالتعليم الأساسي للأسر الفقيرة من سن ٧-١٥ سنة للذكور قد بلغت ٤, ٧٣٪، مقابل ١٧, ٥٪ للإناث. في حين بلغت نسبة الالتحاق لأبناء الأسر غير الفقيرة من سن ٧-١٥ سنة للذكور، مقابل ٨, ٥٨٪ للإناث. وإذا وُجدت فروق بين النسبة العامة، ونسبة الالتحاق من سنة ٧-١٥ سنة للأسر الفقيرة وغير الفقيرة؛ فإنّ هذا يرجع إلى أنّ قيد الطالب وتسجيله يتأخر عن السن المحدد للالتحاق بالتعليم الأساسي من سن ٦-٧ للأسر الفقيرة بلغ ٨, ٣٢٪ للذكور، مقابل ٧, ٢٦٪ للإناث، وللأسر غير الفقيرة ٠, ٤٢٪ للذكور، مقابل ٠, ٣٢٪ للإناث، وهذا يوضح الفارق (وليم، ٢٠٠٩م).

ويبرز التفاوت والحرمان بصورة كبيرة في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي على مستوى الأسر الفقيرة، وخاصة الإناث في محافظات حجة، وصعدة، والجوف، إذ بلغت النسب، ١٩،٠٪، ١٥،٠٪، ١٧،٠٪ على التوالي. وهذا يُظهر سوء الحالة التعليمية، وخاصة في أوساط الإناث، ويعني هذا أيضاً أنّ قطاعات واسعة من السكان يعانون الفقر، وسوف يعانون مستقبلاً من الفقر، الذي يحدّ من قدرة كثير من الأسر على إرسال أبنائها إلى المدرسة؛ أي عدم القدرة على الالتحاق ابتداءً، أو التسرب، أو الانقطاع، وإنّ الإناث بوجه عام، والريفيات بوجه خاص، أكثر حرماناً. وهذا يعني أيضاً، أنّ التوسع في الخدمات التعليمية هو لمصلحة الذكور، وأنه يوجد تمييز ضدّ تعليم الإناث الريفيات.

وعلى الرغم ممّا يلعبه الفقر من دور في عدم قدرة الأسر الفقيرة على إلحاق أبنائها بالتعليم الأساسي، لا سيّما الإناث، فإنّه لا يمكن تفسير انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي في الريف، وفي أوساط الإناث، على أساس عامل واحد، وهو الفقر فقط، إذ توجد عوامل أخرى تسهم في تدني معدلات الالتحاق، كوجود محافظات تُصنّف على أنها محافظات فقيرة، مثل محافظة تعز، وتبلغ فيها نسبة الأسر الفقيرة ٩، ٣٢٪ من إجمالي عدد الأسر فيها، ومحافظة إبّ بنسبة ٣، ٢٨٪ من إجمالي عدد الأسر، ولكنها بالنسبة لمعدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، تعدّ من المحافظات التي ترتفع فيها معدلات الالتحاق، سواء بالنسبة للذكور أم الإناث؛ إذ بلغت نسبة الالتحاق في محافظة تعز ٥، ٨٠٪ للذكور، مقابل ٩، ٥٠٪ للإناث، وفي محافظة إبّ بلغت نسبة الالتحاق ٢، ٧٧٪ للذكور، مقابل ٦، ٤١٪ للإناث (وليم، ٢٠٠٩م).

وفي اليمن محافظات أخرى تُصنّف ضمن المجموعة الأقلّ فقراً، أو التي ينتشر فيها الفقر بدرجة أقل؛ مثل محافظة صعدة، والمحويت، فقد بلغت نسبة الأسر الفقيرة فيها ٢، ٢٣٪ من إجمالي عدد الأسر الفقيرة لكلا المحافظتين، ولكننا نجد أنّ نسب الالتحاق بالتعليم الأساسي في لكلا المحافظتين ٦، ٥٨٪ للذكور، مقابل ٤، ١٥٪ للإناث في محافظة صعدة. وبلغت ٧، ٧٠٪ للذكور، مقابل ٤، ٣٢٪ للإناث بالنسبة إلى محافظة المحويت (وليم، ٢٠٠٩م).

إن هذا التفاوت، وتلك الفجوة التي تظهر في معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، خاصة في أوساط الإناث، وبين الريف والحضر على مستوى المحافظات، تدلّ على أنّ الفقر التعليمي، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، لا يرتبط بالفقر فقط، أو أنّ الفقر هو العامل الوحيد، ولكنها ترتبط أيضاً بعوامل أخرى، اجتماعية وثقافية تتعلق بالوعي الاجتماعي بأهمية التعليم، ومدى قابلية الوسط الاجتماعي على توفير المناخ الملائم لسيادة القيم المشجعة للتعليم، كما ترتبط من ناحية أخرى بتاريخ دخول التعليم إلى كل محافظة ومديرية، وقد وُجِدَت محافظات تعدّ فقيرة، ولكنها حققت نسباً مرتفعة، بالنسبة إلى معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، إضافة إلى محافظات ينتشر فيها الفقر بدرجة أقلّ، ولكنّ معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي لا تزال متدنية، على الرغم من استمرار الفجوة بين الذكور والإناث، لمصلحة الذكور.

ويعني هذا أن العلاقة بين تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، والفقر، ليست العلاقة الوحيدة، بل توجد علاقة لذلك بعوامل أخرى اجتماعية، وثقافية، إلى جانب عامل الفقر. أمّا فيما يتعلق بفجوة النوع الاجتماعي الخاص بقيد الإناث، فالفجوة لا تزال كبيرة، وتصل في بعض المحافظات إلى أربعة أضعاف، ويعود السبب في ذلك إلى تأثير العوامل الاجتماعية، والثقافية إلى جانب الفقر، مثل إقصاء الإناث من التعليم، وسيادة ممارسات اجتماعية تقليدية تقلل من أهمية تعليم الإناث، وقصر مجالهن على البيت والإنجاب، وإجبارهنّ على الزواج المبكر، وهذا يظهر في المحافظات الأكثر تقليدية في التركيبة الاجتماعية.

وإذا كانت مشكلة الفقر في اليمن بهذه الصورة التي تعكسها البيانات والأرقام والإحصائيات، وتبرزها الدراسات المختلفة؛ من خلال تحليلها مشكلة الفقر بوجه عام، فإنّ هذه البيانات والأرقام والإحصائيات تبرز أنّ مشكلة الفقر بصورة أكبر في أوساط النساء، أو الفقر الواقع على النساء، وهو الذي لم يظهر بشكل واضح في دراسات الفقر؛ الأمر الذي أدى إلى عدم انعكاس ذلك بشكل واضح في الخطط، والإستراتيجيات، والبرامج التي تسعى إلى مكافحة الفقر، والتخفيف منه.



المبحث الثالث: أسباب الفقر المؤنث

يمكن بيان الأسباب التي تؤدي إلى حدوث مشكلة الفقر المؤنث فيما يأتي:

١. قلة الحيلة، وضعف القدرات أو المواهب البدنية والفكرية:

إنّ الفقير هو المحروم الذي لا يجد حيلة، ولا يهتدي سبيلاً؛ لعجزه عن الحصول على الدخل اللازم لإشباع احتياجاته؛ ومن ثم، فإنه يستحق نصيباً من الزكاة؛ لأنّ الفقر خارج عن إرادته، بعكس التخلف الذي ينطوي على القعود عن العمل، أو عدم السعي لطلب الرزق، وهو ما يحرمه الإسلام؛ ولذلك يكون حق الفقراء أزلياً ومقررراً لهم؛ كفاية لمعيشتهم في أموال الأغنياء.

ويرى البعض أنّ سبب الفقر لدى المرأة هو بسبب ضعف قدراتها الفطرية؛ إذ إنّ خصائصها تجعلها غير قادرة على خوض مجالات العمل جميعها، وهذا يحدّ من فرصها، إضافة إلى عدم توافر الفرص لها لتطوير قدراتها وإمكاناتها، ما يجعلها غير قادرة على الابتكار والإبداع، ومن ثم، تكون عرضة للفقر، وضحية لأيّ مشكلة تمرّ بها، أو حتى يمرّ بها المجتمع كلّ، وذلك كلّه ناجم عمّا تتعرض له المرأة من تهيمش واضح، وتمييز في التعليم والتنمية.

٢. سوء التوزيع:

ويُقصد بذلك التفاوت بين الثروات، أو بين الدخل في المجتمعات، وكما يرى ابن خلدون: «تجد أهل هذه الأمصار ضعفاء الأحوال، متقاربين في الفقر والخصاصة، فهناك من يمتلك القصور، ومن يسكن الأكواخ» ويفسر ابن خلدون ذلك بأنّ صاحب الجاه أو المركز الاجتماعي يحصل على أموال وأعمال غيره، من دون أن يبذل في مقابلها عوضاً مالياً؛ ما يؤدّي إلى تراكم ما لديه من ثروة جاءت له من جهد غيره، وعمله، وماله، أو في حالة فقدان الجاه، يصير الحال إلى الفقر والخصاصة، ولا تسرع إليهم ثروة، بل يرمقون العيش ترميقاً، ويدافعون ضرورة الفقر مدافعة.

ويرتبط سوء التوزيع بالاحتكار والظلم، وسيطرة حفنة من المرابين على المصارف، وأسواق المال، والنقد، وتسلبهم بالصراع الاقتصادي على المرافق، ووسائل المعيشة، والإنتاج جميعها؛ ما يؤدي إلى صعوبة مقاومتهم، وإصلاح الأحوال المعيشية للفقراء.

ولعل هذا التفاوت أو سوء التوزيع، هو ما جعل بعض المفكرين يرون أن الفقر لا يقبل المحو من الوجود، ما دام أنه لا يمكن اتحاد أسباب الرزق، أو اتحاد القوى، أو اتحاد الأجواء المادية والفكرية التي يعيش في ظلها الناس، وهو ما لا يحدث في الواقع العملي، وإذا اتحدت القوى الإنتاجية، فلا يمكن أن تتحد أسباب الثروة.

ويُعدّ سوء التوزيع دليلاً على وجود الظلم في المجتمع؛ ما يؤدي إلى شيوع الفقر بوجه عام؛ لقوله تعالى في ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا﴾ (النمل: ٥٢).

٣. تغيير بناء الأسرة:

التغيير العام الذي طرأ على بنية الأسرة وحولها، من نمط العائلة إلى نمط الأسرة النووية، الذي أفقد المرأة مورداً مهماً كانت تناله من أفراد الأسرة الممتدة. وقد أدى استقلال الأبناء عن أسرهم الكبيرة إلى نشوء حالات جديدة، أسهمت في تفكك الأسرة، وكان من نتائج هذا التفكك الأسري غياب التضامن الذي كان موجوداً داخل الأسرة الكبيرة؛ إذ تخلى كثير من الأبناء عن القيام بواجباتهم الأساسية في رعاية ذويهم عند الكبر، أو العجز، أو المرض، إضافة إلى ذلك، تخلى كثير من الإخوة عن القيام بواجباتهم تجاه أخواتهم المطلقات أو الأرمال، اللواتي يجدن أنفسهن مسؤولات عن إعالة أنفسهن، وفي أحيان كثيرة إعالة أبنائهن (القاطرجي، ٢٠٠٦).

٤. تغيير ظروف المرأة:

التغيير الذي طرأ على ظروف المرأة المعيشية نتيجة غياب الزوج، إما بسبب السفر، أو بسبب الحروب، أو هجرة الكثير من أرباب العائلات الذكور، إضافة إلى تزايد معدل الجريمة، أو هروب بعض الأزواج من زوجاتهم وأولادهم؛ بسبب تفاقم عجزهم عن توفير الحد الأدنى للمعيشة، وتركهم البيت مُدداً غير محددة.

ولقد تفاعلت كل هذه الظواهر مع الظواهر التقليدية كالطلاق، داخل إطار العائلة النووية؛ لتنتج ما يمكن تسميته بظاهرة (الفقر المؤنث)، وهي حالة تواجه فيها الزوجة وأولادها القاصرون مصيرهم تحت مسؤولية الزوجة (القاطرجي، ٢٠٠٦).

٥. فرص التعليم المتاحة :

عانت المرأة على مرّ العصور من التمييز ضدها في إتاحة فرص التعليم، وفي تلقيها التعليم النظامي؛ ما جعلها تدخل متأخرة إلى سوق العمل، إضافة إلى تقليص مجالات تعليم المرأة، وحصرها في مجالات محددة، ووجود نقص كبير فيما يتاح لها من تدريب وصقل للمهارات، وهذا بدوره يؤثر في ما يُتاح لها من فرص عمل، وعلى ما يُمنح لها من أجر، ويجعل فرصتها للمنافسة في سوق العمل ضئيلة، وهنا تقع فريسة للبطالة، وهذا أحد الأسباب التي تؤدي إلى فقرها، وعوزها.



المبحث الرابع: آثار مشكلة الفقر المؤنث

يترتب على مشكلة الفقر المؤنث بعض الآثار الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية الآتية:

أولاً: الآثار المترتبة على الفقر المؤنث:

على المستوى الفردي:

يؤدي الفقر المؤنث إلى العجز عن إشباع احتياجات المرأة، ومن تعولهم من الطعام، والشراب، والدواء، والكساء، والمسكن، والإحساس بالمعاناة، وعدم القدرة على العمل بإنتاجية مرتفعة، إذ إن سوء الأحوال المعيشية يؤدي إلى ضعف الإنتاجية، وضعف القدرة على الإنفاق على التعليم، أو العلاج، أو المواصلات، أو المياه النقية، أو الكهرباء والإنارة، أو الطاقة، وغيرها من سبل تيسير الحياة على الناس.

ويؤدى الفقر المؤنث إلى أن تكون المرأة تحت ضغوط نفسية شديدة، وتتدهور حالتها النفسية؛ ما يفقدها الكثير من قدراتها وإمكاناتها.

كما يؤدى الفقر المؤنث إلى جنوح الأفراد إلى الجرائم الاجتماعية المترتبة على انعدام الدخل، أو عدم كفايته مثل، اللجوء إلى التسول، أو البحث عن الدخل غير المشروع؛ مثل تجارة المخدرات، والبغاء.

على المستوى المجتمعي:

يؤدى الفقر على نحو عام إلى ضعف مستوى النشاط الاقتصادي، وركود السلع في الأسواق، وانخفاض الدخل القومي تبعاً لذلك، إضافة إلى عدم وجود مدخرات، وعدم وجود موارد مالية كافية لتمويل الاستثمارات القومية، ويؤدى هذا بدوره إلى اضطرار الدولة للاستدانة من الداخل ومن الخارج؛ ومن ثم، زيادة أعباء المديونية، وخدمة الدين العام الداخلي، والدين العام الخارجي. وينعكس ذلك على قيمة العملة الوطنية، وانخفاض القوة الشرائية لها، وارتفاع الأسعار محلياً؛ ما يؤدى كذلك إلى زيادة معاناة الفقراء من النساء.

كما يؤدى الفقر المؤنث إلى زيادة البطالة، وانتشار الجرائم بين النساء في المجتمع، ووقوعها ضحية للعنف، أو وسيلة للتجار بالمخدرات، واستغلالها في أعمال لا أخلاقية، وغير مشروعة.



المبحث الخامس: توجهات في معالجة الفقر المؤنث

منهج الإسلام في علاج الفقر المؤنث:

نقصد بهذا المنهج أنّ الفرد يجد ضماناً من الدولة، وهي المسؤولة عنه، وتتنظر إليه، وتعرف مكانه، وتحسّ بجأته وعجزه، ولكن قبل أن تقدم الدولة الدعم والرعاية،

فهي تنظر إلى أنّ المنهج ليس مطلقاً، ولكنه محدّد بعدة ضوابط واعتبارات؛ ذلك أنّ الشريعة الإسلامية تدعو إلى العمل والكسب الحلال الذي يغني الفرد عن سؤال الناس، فإذا احتاج المساعدة، قدّمت له بضوابط، كما يجب على الدولة مساعدة الفرد على الاستفادة من قدراته ومهاراته، وتهيئة سبل العمل والكسب له، فإذا عجز، كان على الدولة كفالته من بيت المال.

وننتقل من الإجمال إلى التفصيل فيما يأتي:

أولاً: الاكتفاء الذاتي للنساء الفقيرات:

الأصل أنّ الإنسان يكفي نفسه بنفسه بأن يكّد ويكدح، ويحصل على كفايته من عمل يمينه، وعرق جبينه، ولا يلجأ إلى سؤال الناس، يقول تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠)، ويقول سبحانه: ﴿وَالْآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ (المزمل: ٢٠)، ويقول سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ. وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (الملك: ١٥).

وقد ورد في الحديث الشريف عن المقدم -رضي الله عنه- أن النبي ﷺ قال:

«ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده». فالعمل من أهم ما دعا إليه الإسلام، وعده من أهم وسائل الكسب، وقال ﷺ أيضاً في الدعوة إلى العمل: «لوقامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع أن يغرسها فليفعل».

فالإسلام ينقّر الناس من الكسل، وطلب الإحسان، والشفقة، ويدعو إلى العمل، والجد، والاجتهاد، والتعفف عن السؤال. فعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما أنّ رسول الله ﷺ قال: «لا تلحوا في المسألة، فوالله لا يسألني أحد منكم شيئاً فتخرج له مسألته مني شيئاً وأنا له كاره فيبارك له فيما أعطيته»، وحذّر الرسول ﷺ من سؤال الناس إذ قال: «ما فتح عبد باب مسألة إلا زاده الله بها فقراً»، كما روى ابن الجوزي

عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أنه لقي قوماً لا يعملون فقال: ما أنتم؟ قالوا متوكلون. فقال: كذبتم. وإنما المتوكل رجل ألقى حبة في الأرض ثم توكل على الله.

لذلك فإن سؤال الناس أو «الدولة» العون والمساعدة أمر غير مرغوب فيه، ما دام الإنسان قادراً على العمل والاكتساب.

ثانياً: طلب النساء الفقيرات المساعدة:

عندما تتقدم المرأة الفقيرة بطلب المساعدة: لإحساسها باحتياجها إلى المعونة، فإن الدولة لا تقدم المساعدة والرعاية من دون دراسة وضع المرأة، وحالتها؛ لتقرير مدى احتياجها المساعدة. ويمكن أن تتخذ من موقف الرسول ﷺ من أبي بشر قبضة بن المخارق، عندما طلب مدد العون، صورة لدراسة الحالة والقواعد التي يجب أن تقوم عليها، والأسس التي عليها تتقرر المساعدة.

فعن أبي بشر قبضة بن المخارق -رضي الله عنه- قال: «تحملت حمالة فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها، ثم قال: يا قبضة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمل فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قوماً من عيش، أو قال: سداداً من عيش، ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه.

ثالثاً: مساعدة المرأة الفقيرة على الاستفادة من قدراتها؛ للتغلب على

مشكلاتها:

يقوم المنهج الإسلامي على مساعدة المرأة الفقيرة في الاستفادة من قدراتها، وإمكاناتها الذاتية؛ للتغلب على ما نزل من ضائقة مالية، أو فقر وفاقة؛ من خلال مشروع أو عمل تؤديه، بدلاً من الاعتماد على الإحسان أو الصدقة.

وما يؤكد ذلك، ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك -رضي الله عنه-: أن رجلاً من الأنصار أتى النبي ﷺ يسأله، فقال له: «أما في بيتك شيء؟ قال: بلى، جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه، وقعب نشرب فيه الماء. قال: اتنتي بهما. فأخذهما رسول الله ﷺ بيده

وقال: من يشتري هذين؟ قال رجل: أنا آخذهما بدرهم. قال رسول الله ﷺ: بدرهمين، فأعطاهما إياه، فأخذ الدرهمين، فأعطاهما الأنصاري، وقال له: اشتر بأحدهما طعاماً، فأنبذه إلى أهلِكَ، واشتر بالآخر قدوماً فأتني به. فأتاه فيه رسول الله ﷺ عوداً بيده الكريمة، ثم قال له: اذهب فاحتطب وبع، ولا أرينك خمسة عشر يوماً، ففعل فجاء، وقد أصاب عشرة دراهم، فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً، فقال رسول الله ﷺ: هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاث: لذي فقر مدقع، أو لذي غرم مفظع، أو لذي دم موجع». (أبو داود، الحديث رقم ١١٢٣٧).

رابعاً: تهيئة الدولة سبل العمل والكسب للأفراد:

لما كان العمل مشروعاً، والتسول محظوراً في المنهج الإسلامي، وأن الأصل هو السعي إلى الكسب والاجتهاد في سبيل الحصول على الرزق؛ لذلك كان من المسلم به أن تقوم الدولة الإسلامية بتسهيل سبل العمل والكسب للأفراد، وإيجاد العمل للمتطلين، وإقامة المشروعات النافعة لتشغيل الأفراد، وفي ذلك تقوم الدولة بإقراض الأفراد من بيت المال، وقد صرح بهذا الإمام أبو يوسف -رحمه الله- فقال: «إنَّ صاحب الأرض الخراجية إذا عجز عن زراعة أرضه لفقره، دفع إليه كفايته من بيت المال قرضاً ليصلح ويستغل أرضه».

خامساً: كفاية الدولة الأفراد من بيت المال:

إذا لم تفِ الإجراءات والتنظيمات السابقة في سدِّ حاجة المجتمع، لا سيَّما من النساء، وإخراجهنَّ من الضائقة التي ألمَّت بهنَّ، تولت الدولة كفالتهنَّ؛ وذلك انطلاقاً من التوجيه النبوي الكريم: «ما من مؤمن إلا وأنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إن شئتم ﴿النِّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ (الأحزاب: ٦). فأيما مؤمن مات وترك مالا فيرثه عصبته، ومن ترك ديناً أو عيلاً فعلي». وكفاية الدولة لرعاياها الفقراء من النساء لا تقتصر على المسلمين، بل تشمل غير المسلمين أيضاً، إذا كانوا فقراء يستحقون العون، فقد روى أبو يوسف أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- رأى يهودياً متقدماً في السن

فاقد البصر يسأل الناس، فطلب من خازن بيت المال إعفاءه من الجزية، وإعطاءه وأمثاله من بيت المال ما يغنيهم عن السؤال.

لذلك وجب على الدولة كفالة رعاياها المحتاجين من بيت المال قدر حاجتهم، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«والمحتاجون إذا لم تكنهم الزكاة، أعطوا من بيت المال على وجه التقديم على غيرهم من وجوه الصرف». (العوضي، ١٩٩٨م: ١٢٧).

تجربة (بنك جرامين) من خلال مبدأ التمويل المصغر (Microfinance): لمواجهة الفقر المؤنث:

إنّ عملية تمويل الفقراء، أي التمويل المصغر، هي عملية في غاية البساطة، وأعطت ثمارها في الكثير من المناطق الفقيرة في العالم، وهي عملية إتاحة الفرصة للناس المحتاجين والفقراء حول العالم، إلى دفع أنفسهم من حلقة الفقر التي يعيشونها؛ بربط مهاراتهم التقليدية الخاصة بمنطقتهم، بالكثير من الأشخاص في أقصى درجات الفقر، ومعظمهم من النساء؛ وذلك بمنحهم قروضاً صغيرة جداً لا تتجاوز ٢٠٠ دولار في أغلب الأحوال، إضافة إلى خدمات مالية أخرى، وتقديم الدعم من جمعيات محلية تسمى هيئات التمويل المصغر؛ من أجل الانطلاق، والتأسيس، أو توسيع مشروع صغير للاكتفاء الذاتي، ومفتاح نجاح فكرة التمويل المصغر يكمن في دوران القرش - وعادة لا يتجاوز ٦ أشهر إلى سنة - وإعادة دورانه، وإقراضه مرة أخرى، وهذا ما يضاعف قيمة كل دولار، ويسهم في محاربة الفقر في العالم، ويغير مجرى الحياة في المجتمعات. وهكذا بدأت فكرة بنك القرية.

أما عن نظام (بنك جرامين) في مواجهة فقر النساء، فيتلخص فيما يأتي (World Bank, 1998: 33):

في حالة وفاة المقترض، فإنّ نظام جرامين لا يطالب أهل المقترض بدفع التزامات المتوفى، بل يوجد نظام تأمين يؤمن المبلغ كاملاً، وليس هناك أيّ التزامات تتعدى إلى أهل المتوفى. والفكرة الإبداعية الجنونية في (بنك جرامين) هي أنه حتى المتشردين

والمسؤولين يحظون بالاهتمام اللازم، إذ يقوم البنك بعمليات لإقناعهم بالانضمام إلى برنامج (بنك جرامين)، ويشرحون لهم كيف أنه بإمكانهم أن يصبحوا مندوبي مبيعات، ويستغلوا تلك العادة في التجوال، وطرق الأبواب؛ بأن يحملوا معهم البضائع ويبيعوها، ويحصلوا على عوائد عن المبيعات، أو بعرضها في الأماكن العامة، بالنسبة إلى أولئك الذين يتخذون لأنفسهم أماكن قادرة. إن فكرة (جرامين) هي أن ترفيهم إلى مستوى حياة الكرامة، وأن يتعدوا شيئاً فشيئاً عن عادة التسوّل.

يشجع (بنك جرامين) المقرضين على أن يضعوا لأنفسهم أهدافاً لحياتهم الاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وهي ما تُسمّى في نظام جرامين بالقرارات الـ ١٦. ومن بينها مع الدوري -وهي عادة في بنغلادش تُعطي فيها المرأة مبلغاً معيناً للرجل الذي تزوجها- وضمان التعليم لأولادهم، والإرضاع الصحي، وغرس الأشجار، وتناول الأطعمة النباتية الصحية، واستعمال الماء الصالح للشرب... إلخ.

في نظام (جرامين) يُنظر إلى الشخص الفقير لكونه إنساناً، إذا ما أخذنا بذرة من شجرة عظيمة مثمرة، وغرسناها في وعاء صغير جداً، فإنها لا شك سوف تعطينا شجرة صغيرة الحجم، وهذا ليس لأنّ البذرة غير صالحة -لأنّ البذرة لم يكن فيها خلل في الأصل- بل فقط لأنّ البذرة حُرمت من البيئة الحقيقية لنموها الطبيعي، إنّ كون الناس فقراء لأنهم اجتماعياً حُرّموا من الأسس الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية اللازمة لنموهم، أعطوا فقط وعاء صغيراً لينمو فيه.

إن جهود (جرامين) هي تحريكهم من ذلك الوعاء الصغير إلى التربة الحقيقية الطبيعية للمجتمع. وإذا تمكنا من النجاح بالقيام بذلك؛ فلن يوجد إنسان فقير في العالم (World Bank, 1998)

إنّ (بنك جرامين) لم يكتفِ فقط بالتركيز على ضرورة إنقاذ النساء من وطأة الفقر، بل ذهب إلى غير ما هو مضمّن، ولو بأدنى درجة كانت، إذ مدّ ذراع خدماته التمويلية إلى قطاعاتٍ منبوذة مثل قطاع (الشحادين)؛ نعم (الشحادون) في شوارع بنغلاديش! وهذا أمرٌ لا يصدق، ولو حدث! وفي هذا الصدد يقول البنك: «من بين (الشحادين) من هو

مُعاق، أو أعمى، أو متخلف عقلياً، مثلما أنّ من بينهم من هو ذو صحةٍ معتلّةٍ تبنّى (بنك جرامين) برنامجاً خاصاً أسماه برنامج الأعضاء الذين هم تحت وطأة المعاناة، وقد ضمّ هذا البرنامج نحو ١٠٥,٥٠٧ عضواً. راجع موقع البنك الإلكتروني - ولنا أن نضيف أيضاً، أنّ البنك سلّف هؤلاء الأعضاء الخاصين من النساء، من قطاع (الشحادين)، ما يقرب من المليون دولار حتى الآن، مشفوعةً بالإعفاء من الفوائد، هذا إضافة إلى منحهم حق التمتع بفوائد التأمين على الحياة كبقية أعضاء البنك. ما لا شك فيه أنّ ذلك عملٌ غير مسبوق، خاصة لفئة النساء.

ومن ضمن الأعمال الضرورية لما يقوم به البنك، نضيف تمويل البنك للإسكان، والتعليم، بل وتقديمه المنح الدراسية. وكذلك، اقتحم البنك مجالات اقتصادية حيوية أخرى ومتعددة. ولكن ما يستحق الإضاءة، أنّ البنك أعلن أنّ ٦٥٪ من أعضائه من النساء قد اجتازوا خط الفقر.

هذا النوع من المشاريع؛ أي مشاريع التمويل الأصغر، التي تحفر مجرى عميقاً للتحويل في البلدان الفقيرة والنامية، لا تنطبق عليها، ولا تتوافر فيها المواصفات والشروط المعتمدة للنجاح، حسب ما هو متعارف عليه في أدب المؤسسات الرأسمالية الدولية؛ مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. فالتجربة في بنغلاديش باعتمادها على الناس الفقراء، يعني أنها بدأت بصعودها من القاعدة إلى القمة، وذلك على عكس سياسات مؤسسات التمويل الدولية، التي تعتقد أن تلعب بيروقراطية الدولة وجهازها الدور الرئيس في سياسات التمويل، وعمليات التحويل الاقتصادي، وكأنّ بيروقراطيي الدولة، وإداريي تلك المنظمات الدولية، هم المعنيون بالبرامج التمويلية، كيف لا؟ إذ إن ما نسبته ٢٥٪ من أي قرض أو منحة تمويلية، تأتي من المنظمات الدولية؛ لأجل ما يسمى بالتنمية، يذهب نفقات إدارية وامتيازات لشرائح البيروقراطيين، وفرق الإداريين الدوليين.

إن التمويل الأصغر، وبفرضه معدلاً منخفضاً من الفوائد، كما هو الحال في تجربة (بنك جرامين)، أسقط كل الحجج التي تدبج لتزيين محاسن اللجوء إلى قروض

المؤسسات الدولية، التي كثيراً ما تحبس الدول وشعوبها في دوامة تسديد فوائد القروض فقط، ولمدد طويلة، من دون أن تنقص الديون الأصلية نفسها، وتبقى معلقة فوق رؤوس الأجيال كسيوفٍ لعينة، لا يسقط واجب سدادها إلا بمعجزة سماوية. وفي الأغلب الأعم، ما يترتب على تحقق تلك المعجزة الكثير من التنازلات السياسية، بل والسيادية.

إن الاستغلال الأمثل لوسيلة التمويل الأصغر قد يخلق بديلاً نافعاً للفقراء، ومن ثم، للدول نفسها، مبتعداً بها عن مأزق الارتقاء في أحضان التبعية.

وعلى مستوى آخر، فإن تجربة بنغلاديش في تبنيها له، يؤكد الاقتصاديون أنها قد دفعت بالتمويل الأصغر إلى آفاق جديدة، إلى الحد الذي حتم إعادة النظر في تعريف مفاهيم أساسية كبيرة؛ مثل مفهوم التنمية، والفقر، والقضايا المتعلقة بالنمو البشري والسكاني، وكذلك الخصخصة. كما أن التجربة نفسها، دفعت أيضاً بمفهوم التمويل الأصغر إلى درجات أعلى؛ كون حصول الفقراء عليه، وتمتع صغار المنتجين به، يجب أن يكف عن كونه امتيازاً، ليصبح حقاً من حقوق الإنسان.

إن النظر إلى التمويل الأصغر من هذه الزاوية تحديداً، هو الذي حتم إعادة النظر في تعريف تلك المفاهيم. ومن الجانب الآخر، كانت تلك هي القناعة التي شكّلت رؤى الاقتصادي د. يونس، وكانت الدافع الأساسي لإسهامه في سياق تلك التجربة. وفي كل ذلك، نلمس انعكاساً واضحاً لتأثير حركة الحقوق المدنية الأمريكية على أفكار د. يونس، وقناعاته التي عاصرها وهي في أوج صعودها، وفي أنضر أيامها، وذلك خلال وجوده في ستينيات القرن المنصرم في الولايات المتحدة، وهي الحركة التي قادتها مجموعات الأمريكيين السود، والأقليات الأخرى في المجتمع الأمريكي، التي كان من أبرز قادتها (مارتن لوثر كنج). ولا بد من الإشارة إلى الاستخلاصات التي تبنت من عرض تجربة محاربة فقر النساء في بنغلاديش، وهي أربعة استخلاصات:

أولاً: انفتح باب الأمل واسعاً وبما يشبه التأكيد، أن محاربة الفقر ممكنة، على الرغم من كل ذلك الغموض (الأكاديمي) الذي تحفل به أدبيات التنمية التي تتبناها المنظمات

الدولية؛ مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وحتى المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

ثانياً: من الممكن أن يلعب الناس في البلدان النامية دوراً فاعلاً في محاولات محاربة الفقر؛ إذا أُشركوا على أساس أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية في إنجاز مهمة إنهاء الفقر، واجتثائه خاصة مع النساء.

ثالثاً: من المهم جداً العمل على تقليص التدخل الحكومي إن لم يكن إبعاده كاملاً؛ خشية التوظيف السياسي الضار، وإعطاء الفرصة الأكبر للاتحادات والجمعيات التي يمكن أن ينتظم تحتها صغار المنتجين، والحرفيين، والحرفيين الذين هم معنيون، في الأصل، بسياسات التمويل الأصغر.

رابعاً: إن الوعي المكتسب نتيجة اتساع تبني سياسة التمويل الأصغر في الكثير من أنحاء العالم؛ بفضل نجاح تجربة (بنك جرامين) في بنغلاديش، قد أسهم، وإلى حد كبير، في بلورة رأي عام وترسيخه؛ للتعامل مع حق الحصول، والاستفادة من التمويل الأصغر؛ بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، وليس امتيازاً بأي حال من الأحوال.

وقد أشادت لجنة جائزة نوبل بالفكرة في يوم ١٣ أكتوبر ٢٠٠٦م إذ أوردت:

«إن لجنة نوبل النرويجية قد قررت منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦م مناصفةً، وبالتساوي لمحمد يونس، و(بنك جرامين)؛ وذلك لجهودهما في خلق تنمية اقتصادية واجتماعية من القاعدة. إن السلام المستدام لا يمكن تحقيقه ما لم تجد مجموعات كبيرة من السكان طرقاً لتخطي الفقر. إن التمويل الأصغر هو واحدٌ من تلك الطرق، ثم إن التنمية من القاعدة، هي الأخرى تخدم تقدم الديمقراطية، وحقوق الإنسان».

لابد أن تنطلق كل رؤية بشرية حاضرة ومستقبلية لأي أمر من الأمور، من استشعار هدف وجودنا على هذه البسيطة، الذي بيّنه لنا جل وعلا في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات: ٥٦). وترتكز على هذا التصور ارتكازاً يقظاً دائماً في كل الأوقات والأحوال؛ من خلال التشريعات الربانية في القرآن الكريم، وسنة النبي

محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وخلفائه من بعده، ومن سار على هديهم امتثالاً، واتباعاً، وقياساً، واجتهاداً. ثم لا بد بعد ذلك من استشعارنا جمعياً لمسؤوليتنا الوطنية والاجتماعية تجاه بلادنا، ومجتمعاتنا، وأسرنا، وأنفسنا، والسعي الجاد إلى تفعيل ذلك بشتى السبل.

إنّ التدخل الملائم لتخفيف حالة فقر النساء في مجتمعنا، يجب أن يسير في اتجاهين مهمين: اتجاه بعيد المدى من خلال خطط التنمية الوطنية، واتجاه قصير المدى من خلال خطط متوسطة وقصيرة.

وفيما يأتي أهم المقترحات في هذا الشأن:

١. تنظيم برامج مكثفة لتوعية المرأة بحقوقها الشرعية وواجباتها تجاه نفسها، وأسرتها، ومجتمعها؛ من خلال المدارس، والجامعات، والجمعيات الخيرية، ووسائل الإعلام المختلفة.
٢. تنظيم برامج مكثفة لتوعية المرأة بمسؤوليتها الأسرية والوطنية، وأهمية دورها في تنمية بلادها وتطورها.
٣. تبني برامج تدريب حكومية وأهلية تتوافق مع احتياجات سوق العمل؛ لتدريب النساء على مجالات عمل جديدة ونافعة؛ كالتدريب الفني للتشغيل والصيانة؛ لتتنفع بها وتنفع المؤسسات النسائية.
٤. تنمية روح المبادرة لدى الشرائح الفقيرة بشتى الوسائل؛ من خلال دعم المشروعات الصغيرة، وإيجاد فرص عمل ذاتية لهم تحولهم إلى قوى منتجة بالقروض الميسرة الحسنة من البنوك، والجمعيات، والمؤسسات الخاصة.
٥. التخفيف من تيار الهجرة للمدن الكبيرة؛ من خلال الاهتمام بالمشاريع الصغيرة في القرى والحضر، خاصة المشاريع الزراعية، والحيوانية، والصناعات الغذائية، والتقليدية، وما إلى ذلك.

٦. الاهتمام بالمراكز الاستشارية الأسرية؛ لتوعية المقبلين على الزواج بمسؤولياتهم المشتركة، ولدعم المتزوجين، ومساندتهم في حل مشكلاتهم وتعاملاتهم مع أبنائهم وأسرهم والآخرين.
٧. العناية بالفئات الخاصة من المسنات، وذوات الاحتياجات الخاصة، والمنحرفات ومساندتهن، والاهتمام باحتياجاتهن، ومشكلاتهن، وتنظيم الخدمات والبرامج التي يمكن أن يستفدن منها.



الباب الثاني

- الفصل الأول: الإجراءات المنهجية
- الفصل الثاني: عرض نتائج الدراسة
- الفصل الثالث: مناقشة نتائج الدراسات والتوصيات

الفصل الأول:

الإجراءات المنهجية

مقدمة:

تعتمد الثقة بنتائج الدراسات على المنهجية المتبعة لإجراء الدراسة وإنجازها، ومن ثم، كلما كانت المنهجية قوية من الناحية العلمية، فإن النتائج المتحصل عليها يمكن الثقة بها، والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات؛ لأنها دراسات ذات قيمة علمية تحقق الهدف من إجرائها. والدراسة الحالية سعت إلى الوصول إلى مستوى عالٍ من المنهجية العلمية، التي سنتناولها في السطور الآتية:

نوع الدراسة:

توصف هذه الدراسة على أنها من الدراسات الوصفية التحليلية، التي تسعى إلى وصف الظواهر الاجتماعية، وتحليلها، وربط الأسباب بالمسببات، وربط كيفية تفاعلات متغيراتها مع بعضها بعضاً؛ لتظهر بشكلها الحالي، واعتماداً على ربطها بمرجع نظري، يساعد في عملية تفسير الحقائق، وتنظيمها بصورة علمية.

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي (Social Survey Method) بأسلوب العينة. ومنهج المسح الاجتماعي يُعدّ من المناهج الكمية التي تسمح بالحصول على أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن مجتمع ما، وتحليلها إحصائياً؛ باستخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي؛ ما يتيح المجال لتحديد خصائص مجتمع الدراسة، وسماته

المميزة له، والمشاركة ما بين أفرادهِ (التير، ١٩٨٩: ٥٩). وكذلك يسمح بفهم الظاهرة محلّ الدراسة، وتفسير مشكلة الدراسة، انطلاقاً منها فيما بعد؛ لإيجاد الحلول الناجعة للتعامل معها، ومواجهتها.

والمسح الاجتماعي هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معيّن، أو عينة منه؛ عن طريق استخدام استمارات البحث أو المقابلات، ولا تتميز المسوح الاجتماعية فقط بإمكان تطبيقها على جماهير كثيرة متنوعة، بل يتميز أيضاً بالنطاق العريض من البيانات التي تتضمنها، كما أنّ المسوح نوعان: مسوح شاملة، ومسوح بالعينة (غيث، ١٩٩٣: ٤٤٥-٤٤٦؛ محمد، ١٩٩٥: ١٧٨-١٨٢).

وتقوم فكرة المسح الاجتماعي على توجيه أسئلة (موحدة) لعدد كبير نسبياً من السكان؛ لمعرفة توزيع خصائصهم، واستجاباتهم، وآرائهم، واتجاهاتهم، ومعارفهم بشأن الأبعاد المجتمعية المراد دراستها. ولعلّ من الأبعاد المهمة في المسح الاجتماعيّ (Social Survey) كما في الإجراءات البحثية الأخرى في العلوم الاجتماعية - هو ذلك البعد الذي يتعلق بالوحدات المختارة للدراسة، تلك الوحدات التي تعتمد على الإطار النظري للبحث المحدد، التي قد تكون فرداً، أو جماعة، أو تنظيمًا، التي توجب على الباحث أن يُعنى بفحص كل وحدة من الوحدات التي سيغطيها المسح، ودراستها؛ حتى تكون محملة بالخصائص، والأبعاد، أو المؤشرات المراد دراستها، أو قادرة على أن تعكس هذه الخصائص.

وتتفق معظم تعريفات المسح الاجتماعيّ على أنه:

١. الدراسة العلمية للظواهر الموجودة في جماعة معينة، وفي مكان معين.
٢. وأنه ينصبّ على الوقت الحاضر؛ إذ إنه يتناول أشياء موجودة فعلاً، وقت إجراء المسح، وليست ماضية.
٣. وأنه يتعلق بالجانب العمليّ؛ إذ يحاول الكشف عن الأوضاع القائمة؛ لمحاولة النهوض بها، ووضع خطة أو برنامج للإصلاح الاجتماعيّ.

ويمكن تلخيص أهم صفات أو خصائص المسح الاجتماعي في النقاط الآتية:

١. دراسة الواقع الاجتماعي خلال فترة زمنية محددة، غالباً ما تكون الحاضر؛ أي الواقع الاجتماعي عند جمع البيانات.
٢. جمع بيانات متعددة، ومتنوعة، وكثيرة عن الظاهرة الاجتماعية الواحدة بطريقة منظمة.
٣. تُجمع البيانات عادة عن طريق استمارة مقابلة، أو استمارة استبانة.
٤. يمكن أن تختبر الدراسة صحة فروض.
٥. تستند الدراسة عادة إلى قاعدة نظرية واضحة (التير، ١٩٨٩: ٥٩).

ويستخدم المسح الاجتماعي في البحوث والدراسات الكمية ذات المدى أو المجال الواسع، من الناحية البشرية أو الجغرافية، وتهدف المسوح الاجتماعية عادة إلى وصف خصائص الجماعات المختلفة من الناس، والتعرف إلى مشاعرهم، واتجاهاتهم حول المسائل المختلفة. ويتطلب إجراء المسح الاجتماعي تدريب الباحثين على كيفية تصميم الاستبانة، وإجراء المقابلات (لظفي، ١٩٩٥: ٤٨ - ٤٩).

ومن أهم مميزات استخدام المسح الاجتماعي، انخفاض تكلفة البحث في حالة استخدام أسلوب العينة. ومن عيوب المسح الاجتماعي، أنّ الخطأ في اختيار العينة يؤدي إلى عدم دقة النتائج، إضافة إلى خط التحيز، سواء أكان تحيزاً من قبل الباحث، أم المبحوث، كما أنّ المسح الاجتماعي يتطلب كثيراً من الجهود والخبرات الفنية، ونظراً لأنّ المسح الاجتماعي يركز على دراسة الحاضر؛ فإنه لا يصلح في الدراسات التطويرية التي تعتمد على الربط بين الماضي والحاضر. (لظفي، ١٩٩٥: ٥٠).

ونظراً لأنّ الدراسة الحالية سعت إلى الكشف عن خصائص الفقر المؤنث، وسماته في المملكة العربية السعودية؛ فقد كان منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة هو الأسلوب العلمي المناسب؛ للوصول إلى حقائق ونتائج فيما يتعلق بهذه الظاهرة.

فكبر مجتمع الدراسة، جعل من المناسب اختيار عينة ممثلة لمفرداته، تمكّن من فهم خصائصه؛ من خلال هذه العينة.

مجتمع الدراسة، وعيّنته :

أولاً: مجتمع الدراسة :

يُعرف مجتمع الدراسة (Population Study) بأنه ذلك المجتمع الذي يسعى الباحث فيه إلى إجراء الدراسة على أفرادهِ؛ أيّ أن كلّ فرد أو وحدة تقع ضمن حدود ذلك المجتمع، يُعدّ ضمناً من مكونات ذلك المجتمع، وتتحدد طبيعة مجتمع الدراسة بناءً على مشكلة الدراسة (الضحيان، ١٤٢٠: ١٥-١٦).

كما يشير مجتمع الدراسة المستهدف (Target Populatio) إلى ذلك المجتمع الذي سوف تُعمّم عليه نتائج الدراسة (الضحيان، ١٤٢٠: ٢٠)؛ أي أنه المجتمع الذي سوف تُختار منه العينة.

وفي هذه الدراسة، تمثل الأنثى التي تعيش ظروف الفقر في المملكة العربية السعودية مجتمع الدراسة الحالية؛ إذ اختيرت عينة من مجموع المستفيدات من مساعدات الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية؛ ليمثّلن مجتمع الدراسة، ومن ثم، يمكن تعميم النتائج على الأنثى السعودية الفقيرة.

ثانياً: عينة الدراسة :

تميّز مجتمع الدراسة الحالية بكبر حجمه؛ إذ إنّ كل أنثى فقيرة تستفيد من مساعدات الجمعيات الخيرية المنتشرة في مناطق المملكة جميعها، ومدنها، ومحافظاتها، تمثل مفردة تشملها الدراسة، ومن ثم، كان مجتمع الدراسة كبيراً جداً؛ ما يجعل من الصعب جداً حصره؛ إذ بلغ عدد الأسر المستفيدة من الجمعيات الخيرية في مناطق المملكة جميعها، وقت إجراء الدراسة، ٩٢٣، ٢٥٧ أسرة.

أمّا المتوسط الحسابي للأسر المستفيدة لكل منطقة، فكان:

٩٢٣، ٢٥٧/١٣ = ٢، ١٩٨٤٠ أسرة.

ومن ثم، يمكن أن نحدّد خصائص مجتمع الدراسة الحالية بأنه:

١. مجتمع دراسة كبير.

٢. متوزع على نطاق جغرافي كبير.

وبما أنّ الهدف هو اختيار المرأة الممثلة للأسرة المستفيدة من خدمات الجمعية الخيرية - ونظراً لهذا الاتساع الكبير في حجم مجتمع الدراسة، وتوزع النطاق الجغرافي له - فقد كان من المناسب أن تُختار عينة (Sample) ممثلة له.

وفي الواقع يوجد عدد كبير من أنواع العينات التي يمكن الاختيار فيما بينها؛ بناءً على طبيعة مجتمع الدراسة وخصائصه. ونظراً لأنّ الهدف هو الوصول إلى الأنثى المستفيدة من خدمات الجمعيات الخيرية في هذا النطاق الجغرافي الواسع، فقد كانت أفضل نوع عينة يمكن تطبيقها هي العينة العشوائية العنقودية (Clusterrandom Sampling).

والعينة العنقودية هي عبارة عن مجموعة من العينات العشوائية البسيطة أو المنتظمة؛ لاختيار مفردات مجتمع دراسة واحد، على الأثقل عن مرحلتين؛ أي أنها متعددة المراحل، وهي تتناسب مع مجتمع الدراسة الكبير، الموزع على نطاق جغرافي واسع.

ومن مميزاتهما (الضحيان، ١٤٢٠: ١١٣-١١٤):

- أنها تتعامل مع كل المجتمعات المتجانسة، بغض النظر عن كونها صغيرة أو كبيرة، ولكنّ الشرط هو أن يكون مجتمع الدراسة موزعاً في أكثر من مكان جغرافي (ينطبق على الدراسة الحالية).
- أنّ جميع المجتمعات الفرعية المكونة لمجتمع الدراسة الأصلي تتشابه في الخصائص العامة بصورة كبيرة (ينطبق على الدراسة الحالية).
- يتعامل هذا النوع من العينات مع مجتمعات كبيرة جداً تصل إلى مئات الألوف، وأحياناً الملايين، وفي الوقت نفسه تستخدم إجراءات تسهل على الباحثين

اختيار مفردات الدراسة، كما أنّ كلّ مرحلة من مراحلها تعتمد على العشوائية التي تزيد من قوتها (ينطبق على الدراسة الحالية).

- تتكون العينة العشوائية العنقودية من مجموعة من العينات الفرعية، التي يشترط أن تكون متشابهة فيما بينها؛ فالتجانس هو السمة الرئيسة لمفردات مجتمع الدراسة كافة (ينطبق على الدراسة الحالية).

وسنوضح فيما يأتي خطوات اختيار عينة الدراسة الحالية:

المرحلة الأولى:

جرى حصر شامل للجمعيات الخيرية جميعها، وأعداد المستفيدين منها في مناطق المملكة العربية السعودية جميعها، البالغ عددها ١٣ منطقة إدارية؛ إذ بلغ عدد الأسر المستفيدة للمناطق جميعها ٩٢٣, ٢٥٧ أسرة.

المرحلة الثانية:

اختيرت عشوائياً ثلاث محافظات، في كل منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية الإدارية.

المرحلة الثالثة:

اختيرت بطريقة العينة العشوائية أيضاً جمعية واحدة من المحافظات التي اختيرت في المرحلة السابقة.

المرحلة الرابعة:

جرى حصر شامل للمستفيدات من الإناث كافة، في كل جمعية من الجمعيات التي اختيرت، وقت جمع بيانات الدراسة.

وبذلك وصلنا إلى مفردة الدراسة المكونة للمجتمع الأصلي للدراسة الذي عممت عليه هذه الدراسة.

والجدول رقم (١-١٢) يوضح الجمعيات الخيرية التي اختيرت عن طريق العينة العشوائية، وحجم العينة النهائي الذي بلغ (٣٨٧٠):

المنطقة	الجمعيات	الكلي	%١,٥
الرياض	جمعية النهضة، وجمعية وادي الدواسر الخيرية، وجمعية البر في الدوادمي	٤٢٤١٥	٦٣٦
مكة المكرمة	الجمعية النسائية الخيرية في جدة، وجمعية فتاة ثقيف في الطائف، وجمعية البر في الليث	٦٢٠٤٥	٩٣٠
المدينة المنورة	جمعية طيبة النسائية في المدينة، وجمعية البر في المهد، وجمعية البر في خيبر	١٧٦٣٨	٢٦٥
الشرقية	جمعية فتاة الخليج في الخبر، وجمعية البر في الأحساء، وجمعية البر النسائية في حضر الباطن	٢٦١٩٢	٣٩٣
القصيم	جمعية الملك عبدالعزيز في بريدة، وجمعية البر في عقلة الصقور، وجمعية البر الخيرية في البصر	١٥٩٨١	٢٤٠
عسير	جمعية الجنوب النسائية في أبها، وجمعية البر في محايل عسير، وجمعية البر في تثلث	٢٦٣٥٢	٣٩٥
تبوك	جمعية الملك خالد النسائية في تبوك، وجمعية البر في الخبراء	٩٢٩٣	١٤٠
حائل	جمعية البر في حائل، وجمعية البر النسائية في أجا	١٥٢٢٧	٢٢٨
الحدود الشمالية	جمعية الأمير عبدالعزيز بن مساعد، وجمعية البر في قرية بن شريم	٣٩٦٦	٦٠
جيزان	جمعية الملك فهد النسائية في جيزان، وجمعية البر في الشقيق	١٥٠٥٤	٢٢٦
نجران	جمعية البر في نجران، وجمعية البر في ثار	٥١٠٠	٧٧
الباحة	جمعية البر في الباحة، وجمعية البر في العقيق	١١٩٥٠	١٧٩
الجوف	جمعية البر في الجوف، وجمعية الملك عبدالعزيز النسائية	٦٧١٠	١٠٠
المجموع		٢٥٧٩٢٣	٣٨٧٠

أداة الدراسة:

تختلف الأدوات التي يستخدمها الباحثون في جمع البيانات، باختلاف طبيعة المنهج، وطبيعة المشكلات، وطبيعة المبحوثين؛ أي أنّ الأداة المناسبة لجمع البيانات تتحدد وفقاً لطبيعة الدراسة (إبراهيم، ١٩٨٥: ٨٤). ونظراً لأنّ هذه الدراسة اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة؛ فإنّ الأداة المناسبة هي الاستبانة.

الاستبانة :

تُعدُّ الاستبانة (Questionnaire) من أدوات جمع البيانات الأكثر استخداماً وشيوعاً في البحوث الاجتماعية (محمد، ١٩٩٥: ٣٤٨)، وهي عبارة عن استمارة تحوي مجموعة أسئلة (مصنفة ومبوبة) مغلقة ومفتوحة. صُمِّمت بصورة خاصة؛ لخدمة أغراض موضوع بحثي محدد. ويُجاب عنها في العادة من قبل المبحوثين أنفسهم، حسب الإرشادات والتعليمات التي تتضمنها الاستبانة، وهي من الأدوات الرئيسة التي يكثر استخدامها في البحوث التي تعتمد على منهج المسح الاجتماعي (الجزولي والدخيل، ٢٠٠٠: ٩٩؛ الهاملي، ١٩٨٨: ١٨٣).

ومن الميزات الأساسية في هذه الأداة كونها وسيلة لجمع المعلومات والبيانات، أنها تتيح للباحث التحديد الدقيق لما يرغب في جمعه من معلومات، قبل بدء عملية التطبيق. وبتابع إجراءات صدق وثبات موثوق بها، سيضمن الباحث أن أدواته دقيقة، وتعكس تماماً ما صُمِّمت من أجله. كما أنها اقتصادية؛ إذ إنها توفر الوقت والجهد والتكاليف المادية، وتتلاءم كذلك مع مجتمعات البحث الكبيرة التي يكون أفرادها موزعين في مناطق مختلفة، فيمكن إرسال الاستبانات إلى مفردات الدراسة حيثما كانوا، باستخدام البريد التقليدي (التير، ١٩٨٩: ١٣٢؛ غريب، ١٩٩٨: ١٩٧؛ Miller, 1991: 141)، أو باستخدام البريد الإلكتروني، إذا توافرت عناوين لأفراد مجتمع الدراسة. أيضاً من ميزات الاستبانة، أنها تسمح بجمع الكثير من المتغيرات والبيانات حول أفراد مجتمع الدراسة، وحول المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة في استمارة بحث واحدة (الهاملي، ١٩٨٨: ١٨٦).

وقد يبدو أن تصميم الاستبانة عملية سهلة ويسيرة، وفي الواقع هي كذلك، ولكنها في الوقت نفسه تتطلب إجراءات مختلفة؛ للتأكد من صدقها، وثباتها (إبراهيم، ١٩٨٥: ٩٠). كما أنها تتطلب مهارة عالية، ووضوحاً في الرؤية من حيث تركيب الأسئلة التي تحويها، وصياغاتها، ووضوح عباراتها، واتساقها، وتدرجها المنطقي الذي يساعد المبحوثين على الإجابة عنها بيسر وسهولة من جهة، ويساعد على تمثيلها أهداف الدراسة، وتساؤلاتها، ومفاهيمها من جهة أخرى (التير، ١٩٨٩: ١٣٥؛ الهاملي، ١٩٨٨: ١٨٣). فوجود أي

خلل في الاستبانة، سيؤثر بدوره على صدق المعلومات المتحصّل عليها من خلالها، وهذا بدوره سيؤثر في قدرة الباحث على الوصول إلى حقائق واقعية حول مشكلة دراسته، وفي تحقيق أهدافه البحثية التي يسعى إليها (Miller, 1991: 141-142).

وفي هذه الدراسة صُمّمت استبانة لجمع البيانات من المبحوثات الممثلات لمجتمع الدراسة، وهنّ (الإناث الفقيرات المستفيدات من الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية).

وقد احتوت الاستبانة على أبعاد متعددة، هدفت إلى التعرف إلى السمات العامة للأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، وخصائصها، والعوامل التي أدت إلى فقرها، واتجاهاتها نحو وضعها، ووضع المجتمع الذي تعيش فيه.

وقد قُسمت إلى الأقسام الفرعية الآتية:

١. البيانات الأولية: إذ شملت بيانات أولية أو ديموغرافية، حول خصائص مجتمع الدراسة من حيث (العمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة،... إلخ).
٢. الدخل والمصروفات الشهرية: إذ شملت بيانات وأسئلة حول الدخل الشهري للأسرة، وللأنثى (مفردة الدراسة)، ومصادر الدخل، والمصروفات الشهرية،... إلخ).
٣. التعليم: وشمل أسئلة حول (المستوى التعليمي، وأسباب عدم إكمال التعليم، وتعليم الأطفال،... إلخ).
٤. السكن: إذ شمل أسئلة حول (نوع السكن، وملكيته، وتجهيزاته، وملاءمته للعيش،... إلخ).
٥. المواصلات: من حيث (ملكية السيارات، وعددها).
٦. الغذاء: إذ شمل أسئلة حول (توافره، وكفايته، وشموله العناصر الغذائية جميعها).
٧. الملابس والكماليات: إذ شمل أسئلة حول (توافر الملابس على مدار السنة).

٨. العمل: إذ شمل أسئلة حول (العمل الحالي، والخبرات العملية السابقة، وأسباب عدم العمل، ... إلخ).
٩. الصحة: طُرِحَت أسئلة حول (الحالة الصحية بصورة عامة، ومدى توافر العلاج، ومدى توافر المستشفيات، ... إلخ).
١٠. أما الفقرة الأخيرة من الاستبانة، فكانت عبارة عن مقياس ضم ٣١ عبارة قاست جوانب متعددة، من حيث اتجاه الأنثى المبحوثة تجاه عوامل الفقر (الاجتماعية، والثقافية، والتنظيمية).

إجراءات الصدق والثبات:

تتطلب طبيعة المنهجية العلمية الثقة بأدوات القياس أو جمع البيانات، فعدم قدرة أداة القياس أو جمع البيانات على تحقيق مستوى عالٍ من الثقة، يمكن أن يعوّل عليه، يجعل النتائج المتحصّل عليها محلّ شكّ، وهذا بدوره يشكك في مصداقية الدراسة كلّها، ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية التحقق من صدق أدوات جمع البيانات وثباتها، قبل الشروع في تطبيقها (التير، ١٩٨٩: ١٧١). وفي الواقع، فإن الوسائل التي يُتَحَقَّقُ بها من صدق أدوات جمع البيانات، وثباتها متعددة ومتنوعة، وتختلف من أداة لأخرى، ومن طريقة منهجية إلى أخرى؛ إذ توجد أساليب لقياس الصدق والثبات مرتبطة بالمناهج الكمية، والأدوات المستخدمة فيها، كالاستبانات والمقابلات (الهمالي، ١٩٨٨: ١٠٢)، وأساليب لقياس الصدق والثبات كذلك مرتبطة بالأدوات المستخدمة في المناهج الكيفية، كالملاحظة المباشرة، وصدق المضمون، وغيرها من أدوات جمع البيانات (حجر، ١٤٢٤: ١٤٢٢: 19: Jones 1996).

وفيما يأتي، استعراض الإجراءات التي طُبِّقَت للتحقق من صدق أداة جمع البيانات وثباتها في هذه الدراسة، المتمثلة في الاستبانة، التي طُبِّقَت على الإناث المستفيدات من مساعدات الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية.

إجراءات الصدق:

يشير الصدق (Validity) إلى مدى قدرة أداة القياس، على قياس ما صُممت لأجل قياسه، وأن عباراتها وأسئلتها تمثل ما يراد قياسه حقيقة، وأنها قادرة على تحقيق الأهداف التي صُممت لأجلها (فرج، ٢٠٠٠: ٢٣١؛ التير، ١٩٨٩: ١٦؛ Corcoran & Fischer, 1987). وتتعدد أنواع قياس أدوات جمع البيانات وأساليبه، وكلما استطاع الباحث أن ينوع ويعدد في الأساليب التي يتبعها للتحقق من صدق أدواته، زاد من درجة الاعتماد عليها. ونظراً لصعوبة التحقق من جميع أنواع الصدق في هذه الدراسة؛ لما سيتطلبه من جهد ووقت وتكلفة، اعتمدنا على نوعين من الصدق؛ للتأكد من صدق أداة الاستبانة، وتمثلت في الآتي:

١. الصدق الظاهري:

ويعني أن الأداة صادقة في صورتها الظاهرية؛ لأن اسمها متعلق بالوظيفة المراد قياسها، ومناسب للغرض الذي وُضعت من أجله (العساف، ١٩٨٩: ٤٣٠؛ Corcoran & Fischer, 1987: 16). ويُستخدم الصدق الظاهري للإشارة إلى ما يبدو أن الاختبار يقيسه، ومعنى ذلك أن بنود الاختبار على صلة بالمتغير الذي يُقاس، ومضمون الاختبار متفق مع الغرض منه، ويوجد عدة معانٍ لما يشير إليه الصدق الظاهري، ولكن أقربها لمعناه، هو أنه بصورة عامة، تبدو بنود الاختبارات مقبولة للمفحوصين؛ كونها مقياساً صادقاً لما تدعي أنها تقيسه (فرج، ٢٠٠٠: ٢٥٩-٢٦٠). وبصورة عامة، لا يمكن الاعتماد عليه وحده، بوصفه طريقة للتأكد من صدق الأداة، بل لابد من الاستعانة بأنواع أخرى من أنواع الصدق.

٢. صدق المحتوى:

ويعني مدى تمثيل عينة الفقرات التي يختارها الباحث لوحدة قياسه، مجموع الفقرات التي تكون الإطار العام للفئة المراد قياسها تمثيلاً جيداً (فرج، ٢٠٠٠: ٢٥٤؛ التير، ١٩٨٩: ١٩٢)، وبعبارة أخرى أن العبارات التي تتضمنها الأداة تتفق مع مفاهيم الدراسة التي تسعى إلى قياسها. وصدق المحتوى لا يشير فقط إلى أن مكونات الاختبار أو بنوده تقيس السمة

فقط، بل يشير إلى أنّ هذه المكونات تمثل المضمون، وعناصره الأساسية. إذ يُحلَّل المجال الكلّي من خلال تقسيمه إلى مجالات فرعية، وتحليل تلك المجالات الفرعية من خلال التأكّد من وجود عدد كافٍ وشاملٍ من الفقرات تقيس ذلك المجال الفرعيّ. فمنطق صدق المحتوى يقوم على أساس أنّ اتفاق مضمون الاختبار مع تعريف المجال، وتصنيف فئاته الرئيسة يجعل الاختبار صادقاً بالنسبة إلى الأشخاص (المبحوثين)، مهما اختلفت نوعياتهم (فرج، ٢٠٠٠: ٢٥٦-٢٥٧).

وللتحقّق من صدق محتوى أداة الاستبانة في هذه الدراسة؛ عُرضت على مجموعة من المتخصصين في الخدمة الاجتماعية، وعلم الاجتماع؛ إذ بلغ عددهم (٦) أساتذة من كل من جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ لتحليل محتوى عبارات الأداة (الاستبانة)، والتأكّد من مدى تمثيل فقراتها للمجال الكلّي الذي تسعى إلى قياسه، والمجالات أو الفئات الفرعية التي يتضمنها، من خلال ارتباطها بمفاهيم الدراسة وأهدافها. وقد أبدوا ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، حول تعديل بعض الفقرات، سواء من حيث إضافة فقرات، أو حذف أخرى، أو أسلوب قياسها. وقد أُخذ بالملاحظات التي كان عليها اتفاق كبير.

إجراءات الثبات:

يشير الثبات (Reliability) إلى مدى الاعتماد على أداة القياس؛ أي أن تكون الأداة تتمتع بدرجة عالية من الاستقرار؛ بحيث تعطي النتائج نفسها في كل مرة نستخدمها، في الظروف نفسها تقريباً، كما أنّ الثبات يشير كذلك إلى وجود درجة من الاتساق الداخلي بين فقرات المقياس، إذ إنّ وجود خلل في اتساق فقرات المقياس مع بعضها بعضاً، يؤثّر سلباً في النتائج المتحصّل عليها من خلال تطبيقها في كل مرة (التير، ١٩٨٩: ١٧٢؛

(Corcoran & Fischer, 1987: 14).

ويوجد أيضاً أنواع متعددة من اختبارات قياس ثبات أدوات القياس، وللتأكّد من اتساقها. وفي هذه الدراسة، تحقّقنا من ثبات الاستبانة عن طريق استخراج معامل ألفا كرونباخ؛ باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية SPSS/PC.

وكانت قيمة الثبات -للجزء الخاص بالمقياس في الاستبانة- (٠,٨٥)، وهي درجة ثبات عالية يمكن الاطمئنان إلى النتائج المتحصّل عليها من خلالها.

محدّدات الدراسة:

١. المجال البشري:

ومثله الإناث الفقيرات في المجتمع السعودي، والمستفيدات من خدمات الجمعيات الخيرية.

٢. المجال المكاني:

طبّقت الدراسة على عينة من الإناث الفقيرات المستفيدات من خدمات الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية.

٣. المجال الزمني:

طبّقت الدراسة على عينة من الإناث الفقيرات المستفيدات من خدمات الجمعيات الخيرية في مناطق المملكة، خلال الفترة من ١٤٣١/٧/١هـ، وحتى ١٤٣١/١٠/١٥هـ.

إجراءات جمع البيانات:

طلب جمع البيانات عدداً من الإجراءات كانت على النحو الآتي:

١. حدّد في البداية حجم العينة.
٢. حدّدت المحافظات التي ستطبق فيها الدراسة بطريقة العينة العشوائية.
٣. حدّدت الجمعيات الخيرية في المحافظات التي اختيرت.
٤. كوّن ١٣ فريقاً بحثياً، إذ كان لكل منطقة فريق بحثي خاص.
٥. درّب الباحثون على كيفية تعبئة الاستبانة.
٦. طبّقت الاستبانة بعد ذلك على الإناث المستفيدات من خدمات الجمعيات الخيرية، في الجمعيات المستهدفة.

٧. عادت الاستبانات بعد جمع البيانات؛ عن طريق الشحن والتسليم اليدوي.

أسلوب تحليل البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة في تحليل البيانات على استخدام الأسلوب الكمي.

أسلوب التحليل الكمي:

استُخدم برنامج الحزم الإحصائية الخاص بالعلوم الاجتماعية (SPSS/PC) في تحليل البيانات الكمية الخاصة بالاستبانة التي طُبِّقت على الإناث المستفيدات من خدمات الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية؛ اعتماداً على إجراءات الإحصاءات الوصفية؛ وذلك استناداً إلى الأدوات الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات المتاحة، ونوعها، فاعتمد على النسب المئوية، والجداول التكرارية البسيطة، والجداول التكرارية المزدوجة، كما استخدمت بعض الاختبارات الإحصائية لاختبار العلاقة بين بعض المتغيرات. وقد تنوعت تلك الاختبارات؛ نظراً لاختلاف طبيعة المتغيرات، ومستويات قياسها، إذ استُخدم اختبار (chi-square)، واختبار تحليل التباين (one way anova).

صعوبات الدراسة:

- استغرق جمع البيانات وقتاً طويلاً؛ وذلك لصعوبة الحصول على موافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية لجمع البيانات.
- كبر مجتمع الدراسة وتوزعه جغرافياً، جعل عملية جمع البيانات تأخذ وقتاً طويلاً.
- يوجد ندرة في الإحصائيات والأرقام المتعلقة بوضع المرأة والفقر، بوجه عام، في المملكة العربية السعودية.



الفصل الثاني

عرض نتائج الدراسة

أولاً: توزيع مفردات الدراسة حسب مناطق المملكة :

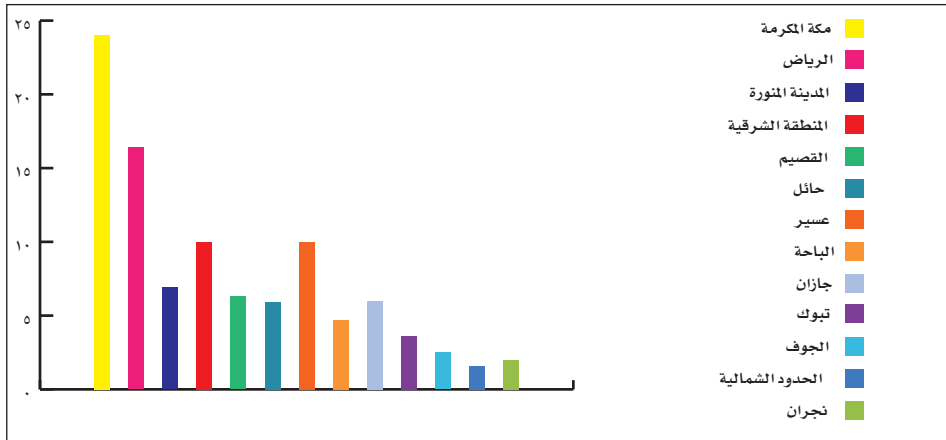
جدول رقم (٢-١) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب المناطق

النسبة	التكرار	المنطقة
٪٢٤	٩٢٩	مكة المكرمة
٪١٦,٤	٦٣٣	الرياض
٪٦,٩	٢٦٨	المدينة المنورة
٪١٠	٣٨٦	المنطقة الشرقية
٪٦,٣	٢٤٢	القصيم
٪٥,٩	٢٣٠	حائل
٪١٠	٣٩١	عسير
٪٤,٧	١٨٠	الباحة
٪٦	٢٢٧	جازان
٪٣,٦	١٤٠	تبوك
٪٢,٥	١٠٠	الجوف
٪١,٦	٦٠	الحدود الشمالية
٪٢	٧٩	نجران
٪١٠٠	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-١) توزيع مفردات الدراسة على مناطق المملكة المختلفة، ويظهر أن أعلى نسبة كانت لمنطقة مكة المكرمة، إذ شكّلت نسبة ٢٤٪ من مجموع

مفردات الدراسة، فمنطقة مكة المكرمة هي الأكثر عدداً للجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وفيها أعلى نسبة مستفيدين من مساعدات الجمعيات الخيرية، ومن ثم، كانت هي الأعلى. تأتي في المرتبة الثانية منطقة الرياض بنسبة وقدرها ١٦,٤ ٪، وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الجمعيات الخيرية، وعدد المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية.

وتأتي بعد ذلك بقية المناطق بنسب مختلفة من منطقة لأخرى؛ إذ إنّ كل منطقة مُثَّت بنسبة تتناسب مع مجموع أعداد المستفيدين من الجمعيات الخيرية، في كل منطقة من مناطق المملكة.



شكل رقم (٢-١) يوضح توزيع مفردات الدراسة حسب المناطق

ثانياً: الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة:

توضح الجداول الآتية الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة من حيث:

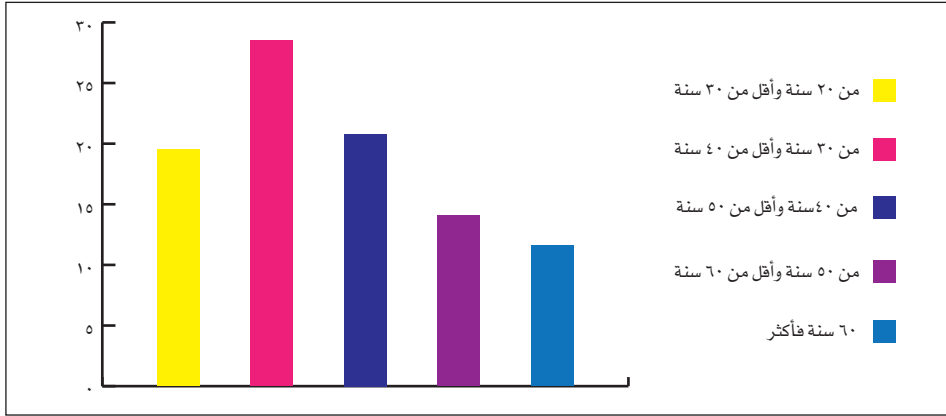
العمر، والحالة الاجتماعية، وعدد أفراد الأسرة، وغيرها من البيانات الديموغرافية

التي توضح الخصائص العامة لمفردات الدراسة.

جدول رقم (٢-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من ٢٠ سنة	١٦٤	٤,٢ %
من ٢٠ سنة إلى أقل من ٣٠ سنة	٧٥٤	١٩,٥ %
من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	١١٠١	٢٨,٥ %
من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	٨٠٣	٢٠,٨ %
من ٥٠ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة	٥٤٦	١٤,١ %
٦٠ سنة فأكثر	٤٤٩	١١,٦ %
إجابات مفقودة	٤٨	١,٢ %
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠ %

يوضح الجدول السابق توزيع أعمار مفردات عينة الدراسة، ويتضح أنّ النسبة الأكبر لمن أعمارهن من ٣٠ سنة، وأقل من ٤٠ سنة؛ إذ بلغت النسبة ٢٨,٥ %، لتأتي بعد ذلك من أعمارهن ما بين ٤٠ سنة، وأقل من ٥٠ سنة، بنسبة بلغت ٢٠,٨ %، أما في المرتبة الثالثة فهي لمن أعمارهن ما بين ٢٠ سنة، وأقل من ٣٠ سنة، بنسبة قدرها ١٩,٥ %، وهنا نجد أنّ الفتيات السعوديات تتركز أعمارهن ما بين ٢٠ سنة وحتى ٥٠ سنة، فهذه الفترة العمرية هي الفترة التي يكون فيها الإنسان في نشاطه واستقلالته، فهي سنّ الزواج، و سنّ الإنتاج، و سنّ العمل، ومن ثم، فإنّ تأثير الفقر يكون أكبر خلال هذه الفترة العمرية؛ إذ إنّ الفرد قد يعتمد عليه أفراد آخرون كالآباء والوالدين. وهذه النتيجة تجعل التركيز على إيجاد حلول للتعامل مع فقر المرأة مهمّاً، إذ يبدو من خلال النتائج أنّهنّ مازلن في فترة العمل وحتى التعليم، فيمكن تغيير ظروفهن من خلال إيجاد سياسات جديدة تساعد على تحويلهن من فقيرات معتمدات على الآخرين، إلى منتجات معتمدات على أنفسهنّ.



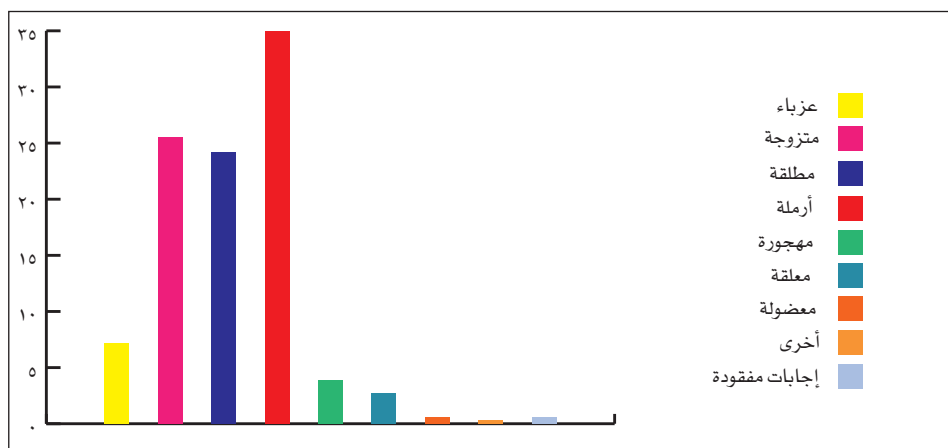
شكل رقم (٢-٢) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث العمر

جدول رقم (٢-٣) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث الحالة الاجتماعية

النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
٧,٢ %	٢٧٩	عزباء
٢٥,٥ %	٩٨٥	متزوجة
٢٤,٢ %	٩٣٤	مطلّقة
٣٥ %	١٣٥٤	أرملة
٣,٩ %	١٤٩	مهجورة
٢,٧ %	١٠٥	معلقة
٠,٦ %	٢٥	معضولة
٠,٣ %	١٠	أخرى
٠,٦ %	٢٤	إجابات مفقودة
١٠٠ %	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول السابق توزيع الحالة الاجتماعية لمفردات العينة، ويظهر أنّ تركيز توزيع مفردات العينة كان في وضع الأرمال، إذ بلغت نسبتهم ٣٥ %، وتتقارب النسبة ما بين المتزوجات والمطلقات، إذ إنّ المتزوجات مثّلن الربع تقريباً بنسبة قدرها ٢٥,٥ %، وكذلك المطلقات فقد بلغت نسبتهم ٢٤,٢ %، ونستطيع أن نقول إن ترمّل المرأة أحد أسباب فقرها الرئيسة في المجتمع السعودي؛ إذ يشكل غياب معيل الأسرة معضلة تواجهها المرأة؛ وذلك كونها تعتمد في حياتها في الأغلب على الرجل، سواء أكان أباً، أم

أخاً، أم زوجاً، ومن ثم، فإنَّ غيابَه في حياتها يؤثر سلبياً في استقرارها الاقتصادي، وهذا يعود لأنَّ فرص عمل المرأة محدودة. وتوجد عوامل مختلفة تحدُّ من عملها، وتكون في غنى اقتصادي، فحتى وهي متزوجة تكون مرهونة بوضع زوجها ودخله، فلو فقد عمله، أو أصيب بمرض، افتقرت هي مباشرة لأنها تحت إعالته. وهذا يجعل من الضروريّ النظر في توظيف قدرات المرأة؛ ما يجعلها أكثر اعتماداً على نفسها، وأقلّ مساساً للفقر.



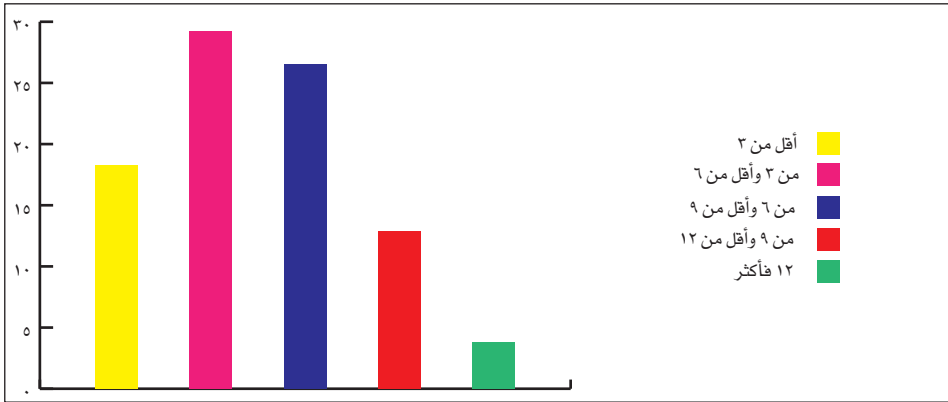
شكل رقم (٢-٣) يوضح توزيع مفردات الدراسة من حيث الحالة الاجتماعية

جدول رقم (٢-٤) يوضح عدد أفراد الأسرة لمفردات الدراسة

النسبة	التكرار	عدد أفراد الأسرة
١٨,٣%	٧٠٧	أقل من ٣
٢٩,٢%	١١٢٧	من ٣ إلى أقل من ٦
٢٦,٥%	١٠٢٦	من ٦ إلى أقل من ٩
١٢,٩%	٤٩٩	من ٩ إلى أقل من ١٢
٣,٨%	١٤٧	١٢ فأكثر
٩,٣%	٣٥٩	إجابات مفقودة
١٠٠%	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول السابق عدد أفراد أسر مفردات العينة، ويتضح أنّ التركيز كان في الفئتين ما بين ٣ أفراد، وأقل من ٦ أفراد، إذ جاءت النسبة ٢٩,٢%، وبين ٦ وأقل من

٩ أفراد، بنسبة قدرها ٢٦,٥٪، وهذه النسبة تتفق مع الإحصائيات الرسمية التي تقدر متوسط عدد أفراد الأسرة السعودية بـ ٥,٨٤، حسب نتائج تعداد السكان للعام ٢٠١٠م (مصلحة الإحصاءات العامة، ١٤٣٢هـ). وهذه النتيجة تدلّ على أنّ متوسط حجم الأسر السعودية يميل إلى أن يقلّ عن السابق؛ وذلك بسبب تغير شكل الأسرة، والاتجاه نحو استقلالية الأسر الصغيرة عن أسرها الممتدة.



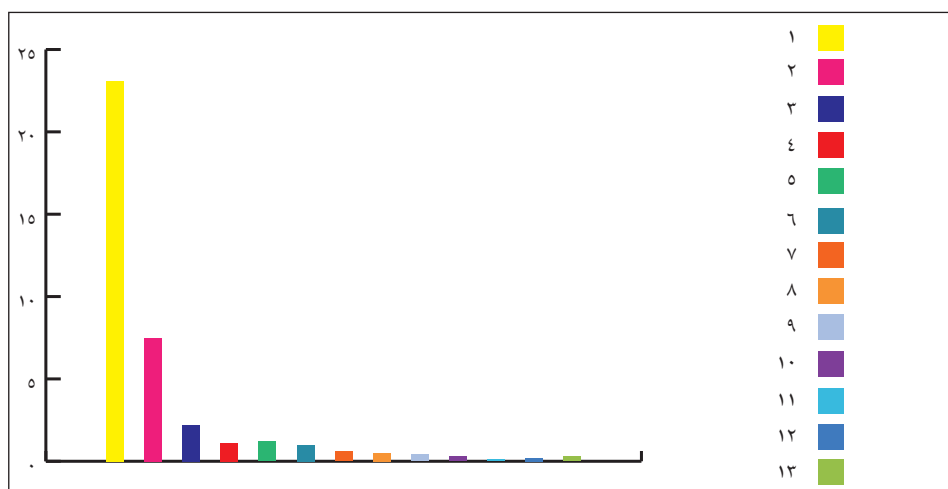
شكل رقم (٢-٤) يوضح عدد أفراد الأسرة لمفردات الدراسة

جدول رقم (٢-٥) يوضح عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل

النسبة	التكرار	عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل
٢٣,١٪	٨٩٤	١
٧,٥٪	٢٩١	٢
٢,٢٪	٨٦	٣
١,١٪	٤٣	٤
١,٢٪	٤٥	٥
١٪	٣٨	٦
٠,٦٪	٢٣	٧
٠,٥٪	٢١	٨
٠,٤٪	١٧	٩
٠,٣٪	١٢	١٠
٠,١٪	٤	١١
٠,٢٪	٨	١٢

عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل	التكرار	النسبة
١٣ فأكثر	١٠	٠,٣٪
مجموع العاملين	١٤٩٢	٢٨,٦٪
لا أحد يعمل في المنزل	٢٣٧٣	٦١٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق توزيع أعداد العاملين في منازل أفراد مفردات العينة، ويتضح أنّ فقط ما مجموعه ١٤٩٢ مفردة، بنسبة لا تتجاوز ٢٨,٦٪ من مجموع مفردات العينة، أجابوا بأنه يوجد من يعمل من أفراد الأسرة. ومن ثم، فإنّ هذه النسبة منخفضة، ونسبة كبيرة من مفردات العينة أشارت إلى أنّ أيّاً من أفراد الأسرة لديه عمل. وعدم وجود أحد يعمل في الأسرة يدل على أنها ستعاني من الحاجة والفقر، ومن ثم، ستعتمد على مساعدة خارجية، سواء أكانت مساعدات حكومية، أم خيرية. وبالنظر إلى الجدول السابق، نجد أنّ نسبة من يعمل في الأسرة قليل، فنجد أنّ ٢٣,١٪ أجبّن بأنّ شخصاً واحداً فقط في الأسرة يعمل، و٧,٥٪ ذكّرّن بأنّ فردين فقط في الأسرة يعملان. ونلاحظ أنّ النسبة تقلّ بصورة كبيرة كلما زاد عدد العاملين في الأسرة. هنا نتساءل، كيف للأسرة أن توفر دخلاً كافياً؟ وقد يكون عدم وجود أفراد عاملين في الأسرة من أسباب الفقر.



شكل رقم (٢-٥) يوضح عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل

جدول رقم (٢-٦) يوضح متوسط عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل

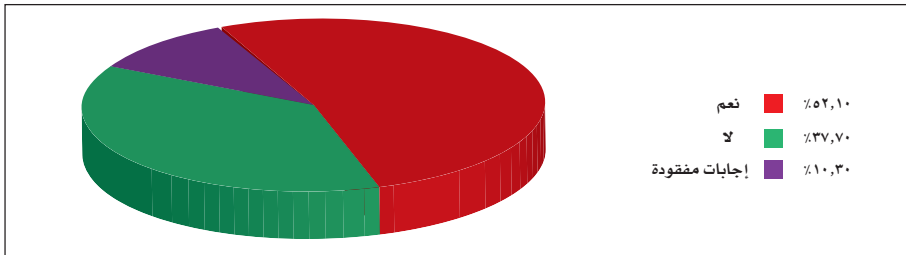
متوسط عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل	الانحراف المعياري
٢, ١٨	٢, ٣

يوضح الجدول السابق المتوسط الحسابي لعدد الأفراد الأسرة العاملين في المنزل، ويظهر أنّ عددهم ٢, ٣؛ أي ما يقرب من فردين في كل منزل، بانحراف معياري قدره ٢, ٣، وتدلل هذه النتيجة على أنّ عدداً قليلاً من أفراد الأسرة يعملون، وهذا قد يكون سبباً لكون الأسرة فقيرة، وتطلب مساعدات من الجمعيات الخيرية؛ إذ إنّ الدخل المتوافر لا يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للأسرة.

جدول رقم (٢-٧) يوضح حياة الزوج

هل زوجك على قيد الحياة؟	التكرار	النسبة
نعم	٢٠١٢	٥٢, ١%
لا	١٤٥٦	٣٧, ٧%
إجابات مفقودة	٣٩٧	١٠, ٣%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول السابق إجابة مفردات العينة حول الوضع الاجتماعي، ويظهر من خلال الإجابة أنّ ٥٢, ١% من مجموع مفردات العينة أجبن بأن أزواجهن على قيد الحياة، في حين ما نسبته ٣٧, ٧% أجبن بلا، وعلى الرغم من وجود أزواجهن على قيد الحياة، إلا أنّ الزوجة تعتمد على مساعدات من جمعيات خيرية ونحوه؛ ما يدلّ على أنه لا يتوافر دخل كافٍ للأسرة، أو أنّ الأزواج لا يقومون بدورهم في توفير متطلبات الأسرة، إما بسبب الطلاق وعدم القيام بحق النفقة الشرعية، أو عدم وجود عمل عند الزوج.

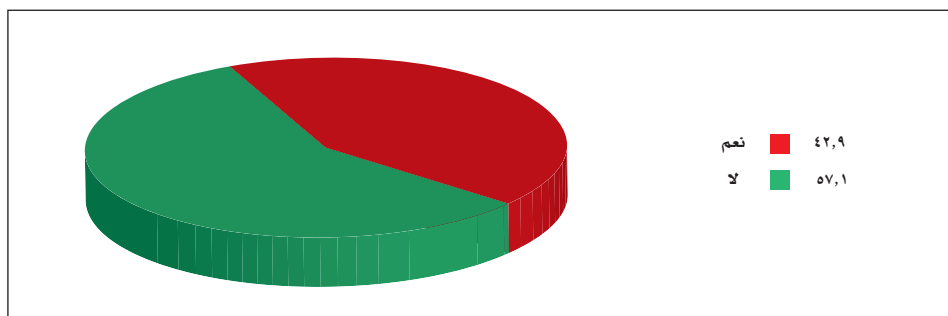


شكل رقم (٢-٦) يوضح حياة الزوج

جدول رقم (٢-٨) يوضح الحالة الوظيفية للزوج

هل يعمل؟	التكرار	النسبة
نعم	١٠٥٤	٤٢,٩%
لا	١٤٠١	٥٧,١%
المجموع	٢٤٥٥	١٠٠%

نلاحظ من قراءة الجدول السابق الذي يختصّ بما إذا كان الزوج يعمل أو لا يعمل، أنّ نسبة ٤٢,٩% من مفردات العينة أزواجهنّ يعملون، في حين أنّ ما يتجاوز نصف النسبة أزواجهن لا يعملون؛ ما يدلّ على أنّ نسبة كبيرة من الأزواج لا يعملون، وقد يكون ذلك إما نتيجة عدم وجود فرصة عمل، أو تخاذل الزوج عن العمل، ومهما كانت الأسباب؛ فإنّ النتيجة أنّ الأسرة ستعاني من مشكلات الفقر؛ لغياب الدخل الماديّ الذي يوفره الزوج في العادة؛ كونه معيل الأسرة.

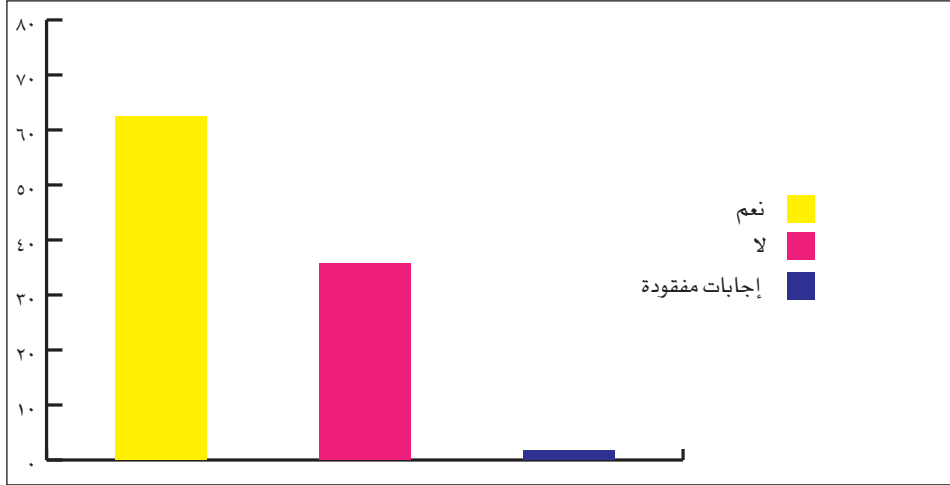


شكل رقم (٢-٧) يوضح الحالة الوظيفية للزوج

جدول رقم (٢-٩) يوضح وجود أطفال لدى مفردات الدراسة

هل لديك أطفال؟	التكرار	النسبة
نعم	٢٤١٥	٦٢,٤%
لا	١٣٨٠	٣٥,٧%
إجابات مفقودة	٧٠	١,٨%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٢-٩) إجابة مفردات الدراسة حول ما إذا كان لديهم أطفال، وقد أجبن نحو ٤٦,٢٪ بنعم، و٣٥,٧٪ أجبن بلا، ومن ثم، فإن ما يزيد على نصف العينة لديهم أطفال. ووجود الأبناء يزيد من الأعباء والمسؤوليات من حيث النفقة والمصروفات.

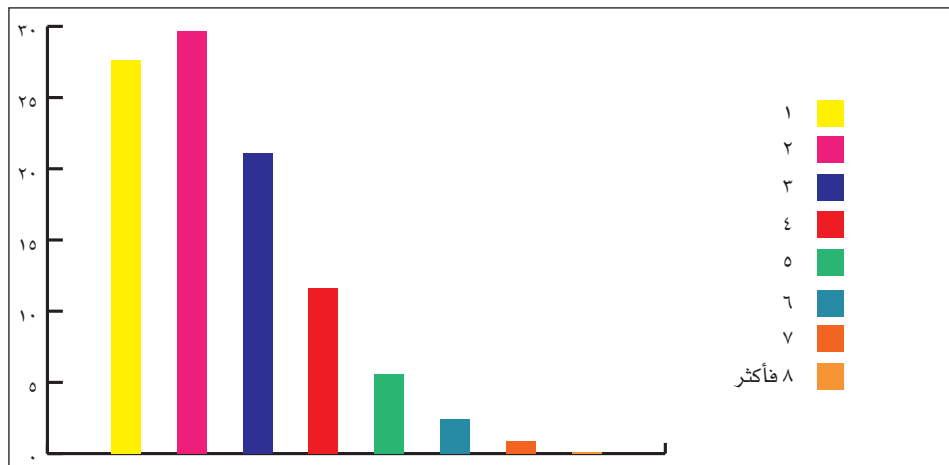


شكل رقم (٢-٨) يوضح وجود أطفال لدى مفردات الدراسة

جدول رقم (٢-١٠) يوضح عدد الأبناء من الذكور

النسبة	التكرار	(عدد الذكور)
٢٧,٦٪	٤٩٥	١
٢٩,٧٪	٥٣٤	٢
٢١,١٪	٣٧٩	٣
١١,٦٪	٢٠٩	٤
٥,٦٪	١٠٠	٥
٢,٤٪	٤٣	٦
٠,٩٪	١٦	٧
٠,١١٪	١٩	٨ فأكثر
١٠٠٪	١٧٩٥	المجموع

يوضح الجدول السابق توزيع الأبناء (الذكور) لمفردات الدراسة، وجاءت أعلى نسبة لمن لديهن طفلان من الذكور بنسبة وقدرها ٢٩,٧٪. يلي ذلك من لديهن طفل واحد بنسبة وقدرها ٢٧,٦٪. وبعد ذلك تتناقص النسب كلما زاد عدد الأطفال.



شكل رقم (٢-٩) عدد الأبناء من الذكور

جدول رقم (٢-١١) يوضح متوسط عدد الأبناء من الذكور

الانحراف المعياري	متوسط عدد الأبناء من الذكور
١,٥	٢,٥

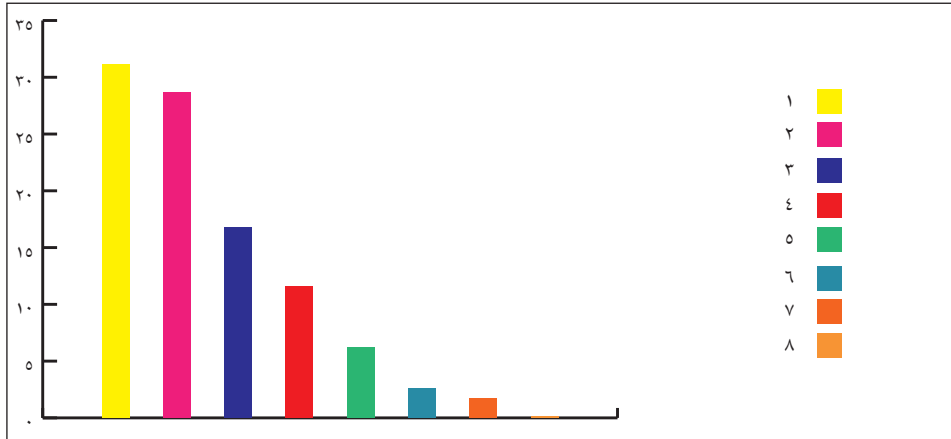
يوضح الجدول رقم (٢-١١) متوسط عدد الأبناء من الذكور، وتُظهر النتيجة أنّ المتوسط هو ٢,٥ لكل أم، وهي نتيجة تتفق مع نتائج المتوسط العام لعدد الأطفال من الذكور في الأسرة السعودية، إذ يشكلون نصف عدد الأطفال.

جدول رقم (٢-١٢) يوضح عدد الأبناء من الإناث

النسبة	التكرار	(عدد الأطفال إناث)
٣١,٨٪	٥١٩	١
٢٨,٧٪	٤٦٨	٢
١٦,٨٪	٢٧٣	٣
١١,٢٪	١٨٣	٤

النسبة	التكرار	(عدد الأطفال إناث)
٦,٢٪	١٠١	٥
٢,٦٪	٤٢	٦
١,٧٪	٢٧	٧
٠,١٠٪	١٧	٨ فأكثر
١٠٠٪	١٦٢٨	المجموع

يبين الجدول رقم (٢-١٢) توزيع الأطفال من الإناث لمفردات الدراسة، ويظهر أن ٣١,٨ أفدن بأن لديهن طفلة واحدة، في حين ٢٨,٧٪ لديهن طفلتان، وبعد ذلك نجد أن النسب تتناقص مع زيادة عدد الأطفال.



شكل رقم (٢-١٠) عدد الأبناء من الإناث

جدول رقم (٢-١٣) يوضح متوسط عدد الأبناء من الإناث

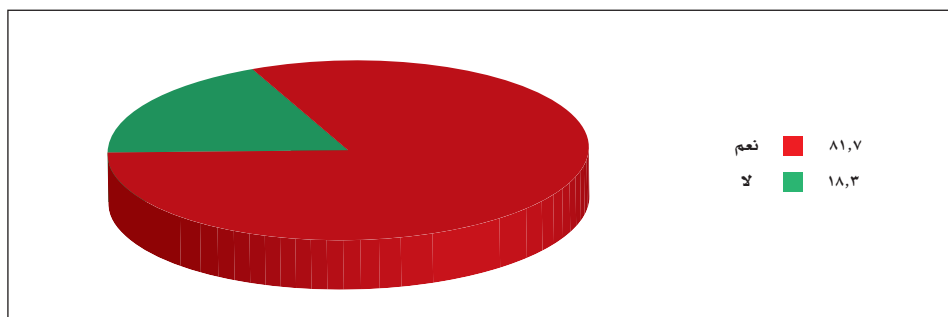
الانحراف المعياري	متوسط عدد الأبناء من الإناث
١,٥	٢,٥

يوضح الجدول رقم (٢-١٣) متوسط عدد الأبناء من الإناث، وتُظهر النتيجة أن المتوسط هو ٢,٥ لكل أم، وهي نتيجة تتفق مع نتائج المتوسط العام لعدد الأطفال من الإناث في الأسرة السعودية، إذ يشكلون نصف عدد الأطفال.

جدول رقم (٢-١٤) يوضح إذا كان الأبناء يعيشون مع الأم

هل يعيشون معك؟	التكرار	النسبة
نعم	١٩٣٨	٨١,٧٪
لا	٤٣٢	١٨,٣٪
المجموع	٢٣٧٠	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢-١٤) إذا كان أطفال المبحوثات يعيشون معهنّ، وقد أفاد ما نسبته ٨١,٧٪ منهنّ أنّ أطفالهنّ يعيشون معهنّ، في حين أفاد ما نسبته ١٨,٣٪ بلا، وبأنّ أطفالهنّ لا يعيشون معهنّ، ولكن تطلّ نسبة من لا يعيشون مع أمهاتهم قليلة نسبياً.



شكل رقم (٢-١١) يوضح إذا كان الأبناء يعيشون مع الأم

جدول رقم (٢-١٥) يوضح الحالة الاجتماعية للأبّ ومعيشة الأطفال معها

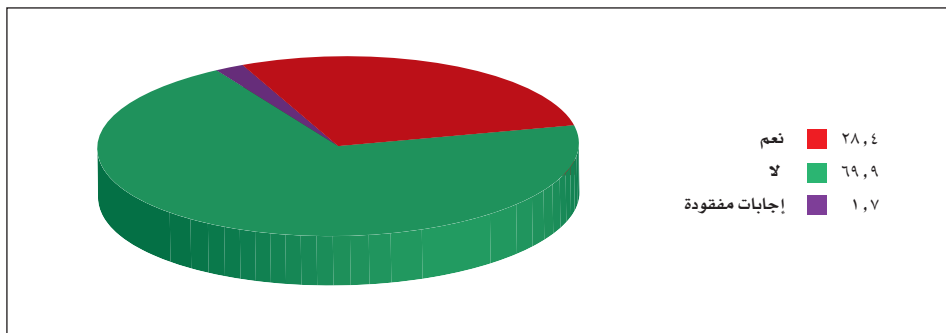
الحالة الاجتماعية	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
متزوجة	٧١٥	٩٧,٧٪	١٧	٢,٣٪	٧٣٢	١٠٠٪
مطلقة	٤٤٩	٩٠,٢٪	٤٩	٩,٨٪	٤٩٨	١٠٠٪
أرملة	٥٧٠	٨٧,٦٪	٨١	١٢,٤٪	٦٥١	١٠٠٪
مهجورة	٧٨	٨٨,٦٪	١٠	١١,٤٪	٨٨	١٠٠٪
معلّقة	٥٧	٩٣,٤٪	٤	٦,٦٪	٦١	١٠٠٪
معضولة	١١	٨٤,٦٪	٢	١٥,٤٪	١٣	١٠٠٪
أخرى	٤	١٠٠٪	٠	٠	٤	١٠٠٪
المجموع	١٨٤٤	٩١,٩٪	١٦٣	٨,١٪	٢٠٠٧	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٢-١٥) عيشة الأبناء مع أمهاتهم بناء على الوضع الاجتماعي لها، ويظهر بشكل عام أنّ الأغلبية أجبن بأن أبناءهن يعيشون معهن، بغض النظر عن أوضاعهن الاجتماعية، وإن جاءت المتزوجات في المقدمة؛ إذ أجاب ما نسبته ٧, ٩٧٪ بأن أبناءهن يعيشون معهن. وهذا يدل على أنّ الأم تتحمّل مسؤولية أبنائها، وفي حال تعرضها لأي ظرف، سيشكل ذلك عبئاً إضافياً مادياً، ونفسياً، واجتماعياً.

جدول رقم (٢-١٦) يوضح إذا كان لدى مفردات الدراسة أطفال دون سن الثالثة

هل لديك أطفال دون سن الثالثة؟	التكرار	النسبة
نعم	١٠٩٥	٢٨,٤٪
لا	٢٧٠٣	٦٩,٩٪
إجابات مفقودة	٦٧	١,٧٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق إذا كان لدى مفردات الدراسة أطفال دون سن الثالثة، ويظهر أنّ ما نسبته ٢٨,٤٪ من مجموع مفردات الدراسة أجبن بأن لديهنّ أطفالاً دون سن الثالثة، في حين أنّ ما يقرب من ٦٩,٩٪ أجبن بلا. والهدف من السؤال عن وجود أطفال دون سن الثالثة؛ لأنّ الأطفال في هذا العمر يكونون محتاجين لرعاية خاصة، ومتطلبات خاصة من حيث الرضاعة ونفقات أخرى. وفي الأغلب؛ فإنّ وجود أطفال في هذا السن يشكّل عبئاً مالياً كبيراً على الأسرة؛ لأنّ العناية بهم مكلفة مادياً، ومن ثم، قد يسبّب ضغطاً على الأسرة.



شكل رقم (٢-١٢) يوضح إذا كان لدى مفردات الدراسة أطفال دون سن الثالثة

ثالثاً: التعليم:

يُعدّ التعليم من العوامل المهمة التي تؤثر في حياة الفرد ثقافياً، واجتماعياً، واقتصادياً. فالتعليم هو الوسيلة لتحسين ظروف الحياة، وهو سبيل الرقي والتحضر، ولما للتعليم من أهمية، فقد سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى المستوى التعليمي لمفردات الدراسة، إذ إنّ الفقر المؤنث من أسبابه المفترضة انخفاض التعليم، ومن المنظور النوعي لهذه الدراسة، فإنّ قلة فرص التعليم للمرأة، مهما كان سببها، يُعدّ سبباً لفقرها، وتدهور وضعها في النواحي جميعها.

وستُعرض النتائج المتعلقة بتعليم مفردات الدراسة من حيث مستوى التعليم، وأسباب عدم إكمال التعليم.

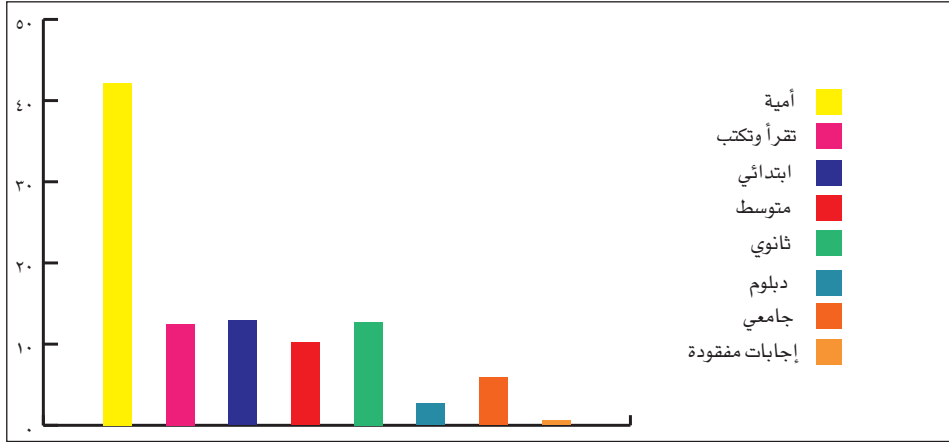
جدول رقم (٢-١٧) يوضح المستوى التعليمي لمفردات الدراسة

النسبة	التكرار	المستوى التعليمي
٤٢,٢%	١٦٣٢	أميّة
١٢,٥%	٨٢٤	تقرأ وتكتب
١٢,٩%	٥٠٠	ابتدائيّ
١٠,٢%	٣٩٤	متوسط
١٢,٧%	٤٩١	ثانويّ
٢,٧%	١٠٦	دبلوم
٥,٩%	٢٢٩	جامعيّ
٠,٢%	٦	أخرى
٠,٦%	٢٥	إجابات مفقودة
١٠٠%	٣٨٦٥	المجموع

يبين الجدول رقم (٢-١٧) المستوى التعليمي لمفردات الدراسة، ويظهر أنّ الأمية منتشرة بشكل كبير؛ إذ بلغت نسبة الأميات ٤٢,٢٪، وهي نسبة مرتفعة، وتعطي مؤشراً على أنّ الأمية لا تزال مشكلة تواجهها الأنثى الفقيرة في مجتمعنا.

وتتقارب نسبة من حصيلتهن من التعليم القراءة والكتابة فقط، والتعليم الابتدائيّ، إذ إنّ نسبتهنّ كانت ما بين ١٢,٥٪ لمن يقرأن ويكتبن، و١٢,٩٪ لمن تعليمهنّ ابتدائيّ. وتقترب من ذلك أيضاً من كان تعليمهنّ ثانويّاً؛ إذ تكون النسبة ١٢,٧٪.

وهذه النسب تدلّ على وجود مشكلة واضحة في إتاحة فرص التعليم للفتيات. فالأمية سبب قويّ للفقر؛ لأنّ من ينخفض مستواها التعليمي، لا تكون قادرة على الحصول على عمل، وحتى لو وجدت فرصة عمل، فسيكون بدخل بسيط، يجعلها مستمرة في دائرة الفقر.



شكل رقم (٢-١٣) يوضح المستوى التعليمي لمفردات الدراسة

جدول رقم (٢-١٨) يوضح توزيع تعليم مفردات الدراسة حسب مناطق المملكة

		التعليم										المناطق			
%	المجموع	أخرى %	جامعي %	دبلوم %	% ثانوي	% متوسط		% ابتدائي		% تقراً وكتب %	% أمية %				
١٠٠	٩٢٣	٠,٢	٨,١	٢,٧	١٥,٣	١٤١	١٠,٤	٩٦	١٣,٣	١٣٣	٨,٧	٨٠	٤١,٣	٣٨١	مكة المكرمة
١٠٠	٦٢٧	٠	٨,٧	٥,٤	١٨,٣	١١٥	١٢,١	٧٦	١٤,٢	٨٩	٦,١	١٠١	٢٥,٢	١٥٨	الرياض
١٠٠	٣٧٣	٠	٤,٤	٣,٩	٣,٤	٣١	١٣,٦	٥٢	٣٠	١١٥	٢٩,٢	١١٢	١٥,٤	٥٩	الشرقية
١٠٠	٢٦٧	٠	٥,٦	٢,٢	٧,٥	٢٠	١١,٦	٣١	١٠,٤	٢٧	٣,١	٣٧	٤٨,٩	١٣١	المدينة المنورة
١٠٠	٢٣٩	٠	٨,٧	٢,١	٣١	١٣	٩,٦	٢٣	٨,٤	٢٠	٤,١	٢٤	٤٦	١١٠	القصيم
١٠٠	٢٣٠	٠	٦,٥	٨,١	١٧,٨	٤٣	٢١,٣	٤٩	١٠,٩	٢٥	٧,٨	٧١	٣٤,٣	٧٥	حائل
١٠٠	٧١	٠	٧,٢	٠	٩,٦	٧١	٢,٧	٥	٨,٣	٥١	٧,٨	٤	٦٤,٤	١١٦	الباحة
١٠٠	٢٢٣	٠	٤	٠	٤,٥	١٠	٤,٩	١١	٨,١	٧١	١١,٧	٢٦	٦٦,٧	١٤٩	جازان
١٠٠	٧٨	١,٣	١١,٣	٠	٧,٧	٦	١,٣	١	٩	٧	٣,٨	٣	٧٥,٦	٥٩	نجران
١٠٠	٣٨٨	٠,٥	٢,٦	٣,١	٦,٥	٦٤	٤,٤	١٧	٩,٣	٣٦	١٠,٣	٤٠	٥٣,٤	٢٠٧	عسير
١٠٠	١٤٠	٠	٠	٠	٩,٣	١٣	١١,٤	١٦	٨,٦	١٢	١٠	١٤	٦٠,٧	٨٥	تبوك
١٠٠	١٠٠	٠	٤	٢	١٢	١٢	١٠	١٠	٨	٨	٢	٢	٪٦٢	٦٢	الجوف
١٠٠	٦٠	٠	٣,٣	١,٧	١٣,٣	٨	١١,٧	٧	٦,٧	٤	٣,٣	٢	٪٦٠	٣٦	الحدود الشمالية
١٠٠	٣٨٤٠														المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-١٨) توزيع تعليم مفردات الدراسة حسب مناطق المملكة المختلفة.

المرتبة الأولى:

يظهر أن أعلى نسبة أمية كانت في منطقة نجران؛ إذ بلغت ٦, ٧٥٪، في مقابل مفردة واحدة بنسبة ٣, ١٪.

المرتبة الثانية:

وتأتي بعد ذلك منطقة جازان من حيث انتشار الأمية، بنسبة قدرها ٨, ٦٦٪.

المرتبة الثالثة:

تأتي في المرتبة الثالثة من حيث انتشار الأمية منطقة الباحة؛ إذ بلغت نسبة الأمية ٤, ٦٤٪.

المرتبة الرابعة:

تأتي منطقة الجوف في المرتبة الرابعة؛ إذ بلغت نسبة الأمية بين مفردات الدراسة ٦٢٪.

المرتبة الخامسة:

جاءت في المرتبة الخامسة منطقة تبوك من حيث انتشار الأمية، بنسبة قدرها ٧, ٦٠٪.

المرتبة السادسة:

تأتي في المرتبة السادسة منطقة الحدود الشمالية من حيث انتشار الأمية، بنسبة قدرها ٦٠٪.

المرتبة السابعة:

وجاءت في المرتبة السابعة من حيث انتشار الأمية منطقة عسير، بنسبة قدرها ٤, ٥٣٪.

المرتبة الثامنة:

جاءت في المرتبة الثامنة منطقة المدينة المنورة، بنسبة قدرها ٩, ٤٨٪ من حيث انتشار الأمية.

المرتبة التاسعة:

أما في المرتبة التاسعة فجاءت منطقة القصيم؛ إذ وصلت نسبة الأمية ٤٦٪.

المرتبة العاشرة:

جاءت في المرتبة العاشرة منطقة مكة المكرمة؛ إذ بلغت نسبة الأمية بين مفردات الدراسة ٣, ٤١٪.

المرتبة الحادية عشرة:

جاءت منطقة حائل في المرتبة الحادية عشرة؛ إذ بلغت نسبة الأمية بين مفردات الدراسة ٣, ٣٤٪.

المرتبة الثانية عشرة:

جاءت منطقة الرياض في المرتبة الثانية عشرة من حيث انتشار الأمية؛ إذ بلغت نسبة ٢, ٢٥٪.

المرتبة الثالثة عشرة:

احتلت المرتبة الثالثة عشرة المنطقة الشرقية، بنسبة قدرها ٤, ١٥٪ من حيث انتشار الأمية.

ونلاحظ بوجه عام، أن نسبة الأمية مرتفعة مقارنة بالعموم؛ إذ إن أغلب مفردات الدراسة أعمارهم ما بين ٢٠ و ٥٠ سنة، فوجود أمية بهذا الحجم، يدل على وجود إشكالية متعلقة بتعليم المرأة.

جدول رقم (٢-١٩) يوضح العلاقة بين تعليم مفردات الدراسة والدخل الشهري

قيمة كاي ٢	المجموع		الدخل الشهري				التعليم		
			أقل من ٤٥٠٠ فاكثر	من ٤٥٠٠ و٣٠٠٠ وأقل	من ٣٠٠٠ و١٥٠٠ وأقل	أقل من ١٥٠٠			
٣٣٠,٩ ٠,٠٠٠	١٠١٧	١٠٠	١	٢,٧	٢٧	١٩٦	٧٩٣	٧٨	أمية
	١٩٣	١٠٠	٤	٢,١	٤	٦٤	١٢١	٦٢,٧	تقرأ وتكتب
	٢٠٢	١٠٠	٠	٦,٤	١٣	٤٧	١٤٢	٧٠,٣	ابتدائي
	١٧٨	١٠٠	٢	٢,٨	٥	٥٧	١١٤	٦٤	متوسط
	٢٢٩	١٠٠	٢	٣,٥	٨	٤٩	١٧٠	٧٤,٢	ثانوي
	٦٠	١٠٠	١٢	١١,٧	٧	١٧	٢٤	٤٠	دبلوم
	١٤٣	١٠٠	٨	١٨,٩	٢٧	٤٩	٥٩	٤١,٣	جامعي
	٦	١٠٠	٠	٠	٠	١	٥	٨٣,٣	أخرى
٢٠٢٨	١٠٠	٢٩	٤,٥	٩١	٤٨٠	١٤٢٨	٧٠,٤	المجموع	

يوضح الجدول رقم (٢-١٩) توزيع التعليم حسب عمر مفردات الدراسة، ويظهر أن الأمية موجودة حتى لمن هنّ دون سن العشرين، إذ إن ما نسبته ١٦٪ ممّن أعمارهن دون العشرين أميات. في حين أنّ ما نسبته ٥٣,٧٪ ممّن هنّ دون سن العشرين، أفدن بأنّ تعليمهن ثانوي.

كما أنّ ما نسبته ٤,١٣٪ ممّن أعمارهنّ ما بين ٢٠ سنة، وأقل من ٣٠ سنة، ذكرن بأنهنّ أميات، في حين لم تتجاوز نسبة الجامعيات ١٦,٧٪؛ ما يدلّ على أنّه يوجد انخفاض في المستوى التعليمي في هذه الفئة العمرية من مفردات الدراسة.

كما تُظهر نتائج الجدول السابق أنّ ما نسبته ٢٣,٨٪ ممّن تقع أعمارهنّ ما بين ٣٠ سنة، وأقل من ٤٠ سنة أميات، في حين لم تتجاوز الجامعيات نسبة ٦,٧٪.

هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة أيضاً أنّ نسبة الأمية بين من أعمارهنّ ما بين ٤٠ سنة، وأقل من ٥٠ سنة، تصل إلى ٥٢,٢٪، وهي نسبة مرتفعة، في حين أنّ الجامعيات لم تتجاوز نسبتهنّ ٢,١٪.

أمّا من أعمارهنّ ما بين ٥٠ سنة، وأقل من ٦٠ سنة، فإنّ نسبة الأمية بينهنّ تصل ٧٢٪، في حين ما نسبته ٧,٠٪ فقط أفدن بأنهنّ جامعيات.

أمّا من أعمارهنّ تجاوزت سن ٦٠ سنة، فإنّ الأميّة هي السمة السائدة بينهنّ إذ إن ٧, ٩١٪ أميّات.

جدول رقم (٢-٢٠) يوضح سبب عدم إكمال التعليم (أقل من الثانوي)

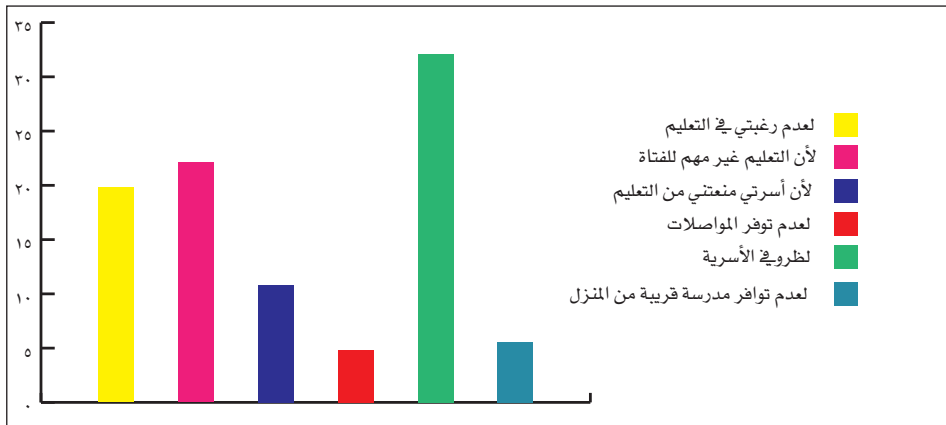
النسبة	التكرار	إذا كان تعليمك أقل من الثانوي لماذا لم تكمل تعليمك؟
١٩, ٨٪	٥٩٨	لعدم رغبتني في التعليم
٢٢, ١٪	٦٦٩	لأنّ التعليم غير مهم للفتاة
١٠, ٨٪	٣٢٧	لأنّ أسرتي منعتني من التعليم
٤, ٨٪	١٤٦	لعدم توافر المواصلات
٢٢, ١٪	٩٧٠	لظروفي الأسريّة
٥, ٦٪	١٧٠	لعدم توافر مدرسة قريبة من المنزل
٢, ٢٪	٨٥	لعدم قدرتي على إكمال تعليمي
٢٪	٦٠	أخرى
١٠٠٪	٣٠٢٥	المجموع

يوضح الجدول السابق أسباب عدم إكمال التعليم بعد المرحلة المتوسطة، ويظهر تعدّد في الأسباب، ويأتي في المرتبة الأولى - سبباً لعدم إكمال التعليم - الظروف الأسريّة، إذ اتّفق على هذا السبب ١, ٣٢٪ من مجموع مفردات الدراسة، ويبدو أنّ الفتاة ترغم على أن تكون ضحية لظروف أسرتها، بصورة تحرمها من حقوقها، وتهدد مستقبل حياتها. ففي الأغلب تكون المرأة هي الضحية الأولى لمشكلات الأسرة وظروفها. أما في المرتبة الثانية، فقد جاء سبب (لأنّ التعليم غير مهم للفتاة) بنسبة قدرها ١, ٢٢٪. وهنا نجد أنه لا يزال يوجد اعتقاد بعدم أهمية التعليم للفتاة، على الرغم من مرور نصف قرن على بدء تعليم المرأة، ولكن يبدو وجود عدم قناعة بتعليم الفتيات لدى بعض أفراد المجتمع، وهذا الاعتقاد سبب كافٍ لتردّي وضع بعض النساء في المجتمع؛ لأنّ حرمانهنّ من التعليم يحرمهنّ من فرص متعددة في الحياة. ويأتي في المرتبة الثالثة (لعدم رغبتني في إكمال تعليمي) بنسبة قدرها ٨, ١٩٪، وعدم الرغبة في إكمال التعليم يعود بدوره إلى أسباب مختلفة ومتعددة، ومنها عدم وجود دافعية التعليم التي قد يكون سببها عدم وجود التشجيع على التعليم في البيئة، أو لأنّ التجارب المحيطة حول تعليم الفتاة محبطة؛ إذ لا يُتاح لها فرص جيدة للعمل، أو نتيجة للاعتقاد بأنّ التعليم للفتاة غير مهمّ، ودورها

أن تكون زوجة وأماً فقط، وهذا الدور لا يحتاج إلى أن تكون متعلمة، مع عدم حساب أنها قد تحتاج إلى العمل لأيّ ظرف يعترض حياتها، وفي حال عدم حصولها على المؤهل التعليمي المناسب، سيكون من الصعب عليها أن تجد فرصة عمل مناسبة، وهذا الوضع قد يجعلها عرضة لمشكلات، في معظمها يغلب عليها الطابع الاقتصاديّ.

ويأتي في المرتبة الرابعة (لأنّ أسرتي منعني من التعليم) بنسبة قدرها ٨, ١٠٪، وهنا نجد أنّ بعض الأسر لا تزال عائقاً أمام إكمال الفتاة تعليمها، ما ينعكس على حياتها المستقبلية؛ إذ تحدّ من فرصها في الحياة؛ ما يجعلها تتحول إلى ضحية في ظلّ أيّ ظرف قد تتعرض له كالطلاق، أو الترمّل، على سبيل المثال؛ لأنها ستجد نفسها من دون فرصة عمل، إضافة إلى أنّ منعها من التعليم يعني ضيق أفقها، ومحدودية تفكيرها، وهذا جميعه ينعكس سلباً على حياتها وحياة أسرتها التي تكون مسؤولة عنها.

نجد بعد ذلك أنّ الأسباب الأخرى جاءت بنسب منخفضة ومتقاربة تقريباً لعدم إكمال التعليم، ونلاحظ أنّ سبب (لعدم قدرتي على إكمال تعليمي) جاء أقلّ الأسباب نسبة، إذ بلغت فقط ٢٪؛ ما يعني أنّ أسباب عدم إكمال التعليم هي في الأغلب أسباب خارجية ترغم الفتاة على عدم إكمال التعليم، على الرغم من أنّ لديها القدرات الكافية لإكمال التعليم.

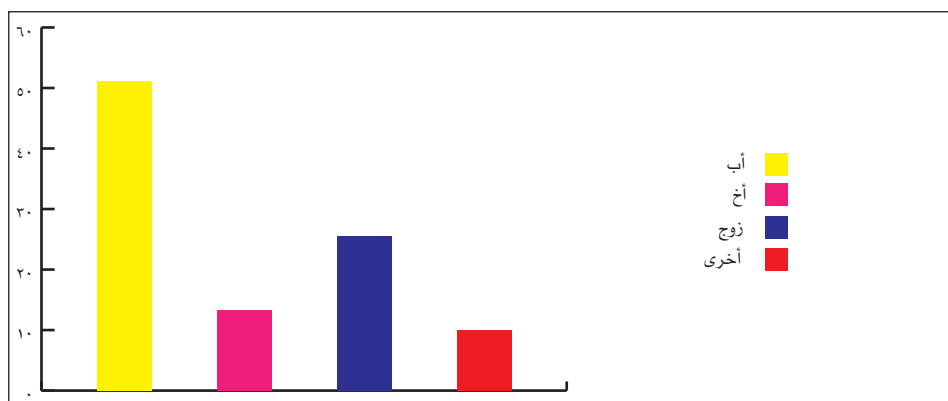


شكل رقم (٢-١٤) يوضح سبب عدم إكمال التعليم (أقل من الثانوي)

جدول رقم (٢-٢١) يوضح من منع من إكمال التعليم

النسبة	التكرار	في حال الإجابة إذا كانت أسرتي منعني من التعليم / من منعك من ذلك؟
٥١,١ %	١٦٧	أب
١٣,٣ %	٤٣	أخ
٢٥,٥ %	٨٧	زوج
١٠ %	٣٠	أخرى
١٠٠ %	٣٢٧	المجموع

يوضح الجدول السابق من منع الفتاة من التعليم من أفراد أسرتها، ويظهر أن الأب هو الأكثر منعاً، إذ إن ما يقرب من النصف ممن أجبن عن هذا السؤال، أكد أن الأب هو من منع من التعليم، وهذا منطقي لأن الأب هو رب الأسرة، والمسؤول الأول عن تصريف شؤون أبنائه؛ ومن ثم، يكون له الحق في تحديد مستقبلهم. وبعد ذلك جاء الزوج بنسبة قدرها ٢٥,٥ %، وهذا أيضاً يتفق مع المنطق؛ إذ إن الفتاة بزواجها تكون مسؤولة من قبل الزوج، ومن ثم، فإن بعض الأزواج يمنع زوجته من التعليم، أو من العمل لأسباب متعددة. وأخيراً يأتي الأخ بنسبة لا تتجاوز ١٣,٣ %، وعادة يكون تدخل الأخ محدوداً، فيما يتعلق بمستقبل أخواته في حال وجود الأب؛ لذا، نجد أن نسبة الأخ منخفضة، مقارنة بالأب.

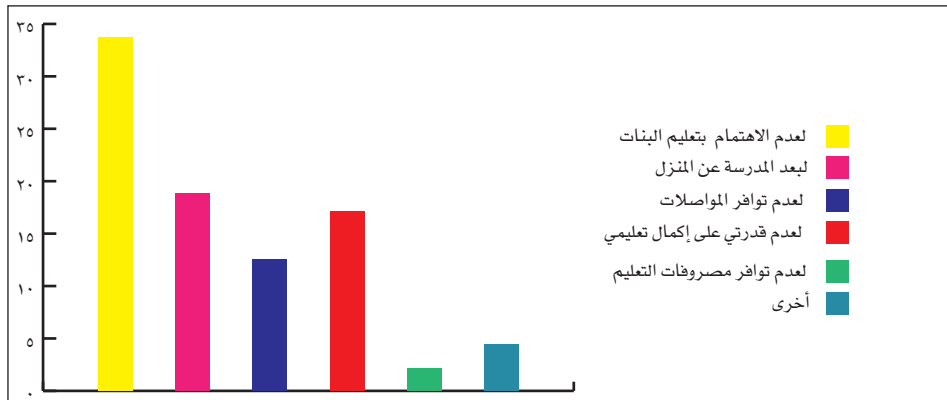


شكل رقم (٢-١٥) يوضح من منع من إكمال التعليم

جدول رقم (٢-٢٢) يوضح أسباب منع الأسرة التعليم

النسبة	التكرار	لماذا مُنعت من إكمال تعليمك؟
٢٣,٧٪	١١٠	لعدم الاهتمام بتعليم البنات
١٨,٨٪	٦١	لبعد المدرسة عن المنزل
١٢,٥٪	٤١	لعدم توافر المواصلات
١٣,٤٪	٤٣	لعدم توافر مصروفات التعليم
١٧,١٪	٥٦	لعدم قدرتي على إكمال تعليمي
٤,٤٪	١٦	أخرى
١٠٠٪	٣٢٧	المجموع

يوضح الجدول السابق أسباب المنع من التعليم، ويتضح أنّ السبب الأول الذي اتفق عليه (لعدم الاهتمام بتعليم البنات) يمثل ما نسبته ٢٣,٧٪، وهذا يتفق مع الأسباب السابقة التي تصبّ جميعها في عدم النظر إلى تعليم الفتيات باهتمام. وهذا له في الأصل أسباب ثقافية واجتماعية، منها عدم القناعة بدور المرأة في الحياة الاجتماعية، وقصر دورها على دور ربّة الأسرة، في حين يأتي السبب الثاني (بعد المدرسة عن المنزل)؛ إذ اتفق على هذا السبب ما نسبته ١٨,٨٪ من مجموع اللاتي أجبن عن أنهنّ مُنعتن من إكمال التعليم.



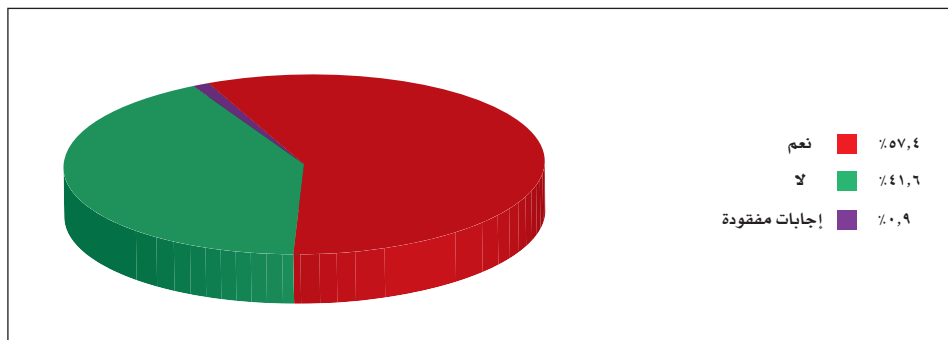
شكل رقم (٢-١٦) يوضح أسباب منع الأسرة التعليم

جدول رقم (٢-٢٣) يوضح إذا كان أحد الأبناء ملتحقاً بالتعليم

هل لديك أحد من أبنائك ملتحق بالتعليم؟	التكرار	النسبة
نعم	٢٢٢٠	٥٧,٤%
لا	١٦٠٩	٤١,٦%
إجابات مفقودة	٣٦	٠,٩%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٢-٢٣) إجابات مفردات الدراسة حول ما إذا كان لديهنّ أبناء ملتحقون بالتعليم، فقد أجاب بنعم ما نسبته ٥٧,٤%، في حين أنّ ٤١,٦% أجبنّ بلا. ما يعني أنه لا يوجد لديهنّ أبناء في سنّ التعليم.

والتعليم يُعدّ أحد الجوانب التي تتطلب نفقات من حيث مصاريف مدرسية، ونحو ذلك. فلو كانت أسرة الطالب تعاني ظروفًا مالية؛ فإنّ ذلك سيؤثر في مستوى تحصيله.

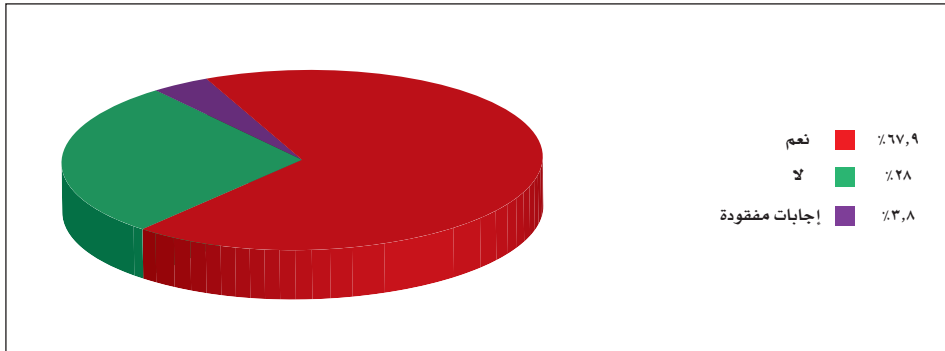


شكل رقم (٢-١٧) يوضح إذا كان أحد الأبناء ملتحقاً بالتعليم

جدول رقم (٢-٢٤) يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للأولاد

هل تتوافر مدارس للأولاد قريبة من المنزل؟	التكرار	النسبة
نعم	٢٦٢٢	٦٧,٩%
لا	١٠٩٦	٢٨%
إجابات مفقودة	١٤٧	٣,٨%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٢-٢٤) إذا توافرت مدارس (أولاد) قريبة من مساكن مفردات الدراسة، وقد أجاب ما نسبته ٩, ٦٧٪ منهنّ بأنه تتوافر مدارس قريبة في، حين أجاب ما نسبتهن ٢٨٪ بلا؛ ما يعني عدم توافر مدارس قريبة من المنزل. وبعُد المدارس عن المنزل، خاصةً في حال كانت الأسرة تعاني الفقر، سبب لعدم التحاق الأبناء بالمدارس؛ لأنه في هذه الحالة ستكون الحاجة إلى توافر وسائل مواصلات مكلفة مادياً.

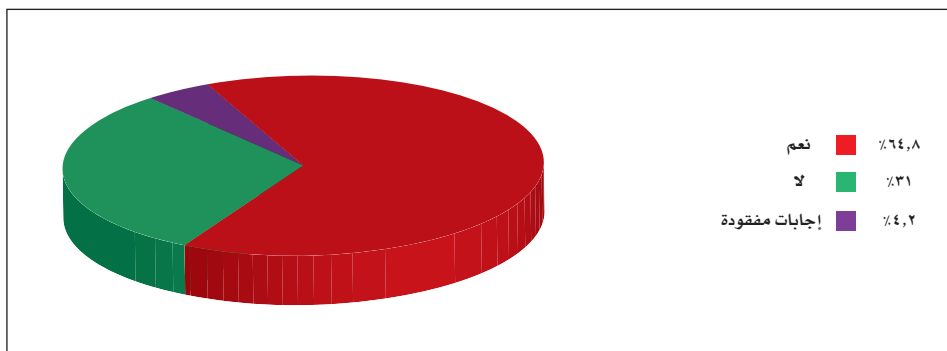


شكل رقم (٢-١٨) يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للأولاد

جدول رقم (٢-٢٥) يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للبنات

النسبة	التكرار	هل تتوافر مدارس للبنات قريبة من المنزل؟
٦٤,٨٪	٢٥٠٥	نعم
٣١٪	١١٩٩	لا
٤,٢٪	١٦١	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول السابق إجابة المبحوثات، حول ما إذا كانت تتوافر مدارس (بنات) قريبة من المنزل، ويتضح من خلال الإجابة، أنّ ما نسبته ٨, ٦٤٪ أجبنَ بنعم، و٣١٪ أجبنَ بلا، وهنا يظهر وجود اختلاف طفيف في النسبة، ما بين توافر مدارس للأولاد، وتوافر مدارس للبنات. وبوجه عام، فإنّ عدم توافر المدارس يكون أحد أسباب عدم إكمال التعليم؛ ما يؤدي فيما بعد إلى تقليص الفرص أمام الأبناء في الحصول على فرص عمل جيدة، تكفل لهم معيشة كريمة تحميهم من الاستمرار في دائرة الفقر.



شكل رقم (٢-١٩) يوضح إذا توافرت مدارس قريبة من المنزل للبنات

رابعاً: العمل:

يشكّل العمل أحد مصادر الدخل الآمن لأيّ فرد، وعدم العمل أو فقدانه سبب للوقوع في الحاجة، ثمّ الفقر. وفي مجتمعنا، لا مجال للإنكار بأنّ التهميش والإقصاء المقصود وغير المقصود للمرأة جعل فرصها محدودة. ومن ثم، جعلها تكون هشّة، وتحت أيّ ظرف تتعرض إلى الفقر والحاجة؛ لذا، فقد عُرض عدد من الأسئلة المتعلقة بالعمل، ونوعه، وأسباب المنع من العمل - إن وجدت - على مفردات الدراسة.

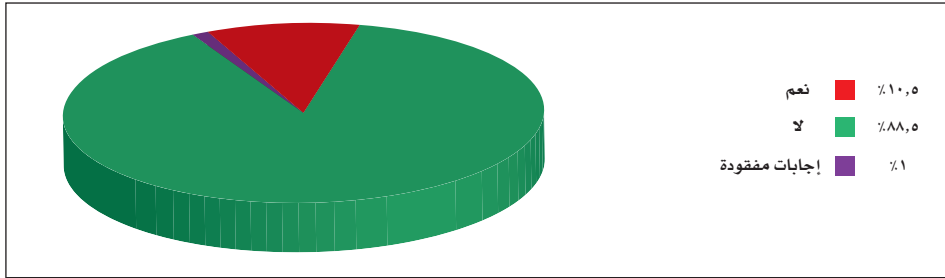
جدول رقم (٢-٢٦) يوضح حالة العمل

هل تعملين حالياً؟	التكرار	النسبة
نعم	٤٠٥	١٠,٥ %
لا	٣٤٢٢	٨٨,٥ %
إجابات مفقودة	٣٨	١ %
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠ %

يوضح الجدول رقم (٢-٢٦) حالة العمل لمفردات العينة، ويتضح أنّ ما نسبته ١٠,٥ % من مجموع مفردات العينة أجبنَ بنعم، وهي نسبة منخفضة جداً؛ إذ إنّ ما يقرب من النصف من مفردات الدراسة كانت أعمارهنّ ما بين ٣٠ سنة و ٥٠ سنة، بنسبة قدرها ٤٩,٣ %، وما يقرب من ٢٠ % كانت أعمارهنّ ما بين ٢٠ سنة و ٣٠ سنة، وهذه هي

فترة العمل في حياة الإنسان، وكون نسبة من يعملن لم تتجاوز ١٠٪ يدل على وجود مشكلة واضحة في عمل المرأة، وأن نسبة كبيرة من النساء لا يعملن، لا سيّما في أوساط محدودي الدخل. وحتى من تعمل نجد أن متوسط الدخل كان ما بين أقل من ١٥٠٠، ومن ١٥٠٠ وأقل من ٣٠٠٠، بنسبة تقرب من ٩٤٪.

ومع ذلك فإن انخفاض الدخل لم يجنبهنّ تحمّل المسؤولية؛ إذ إن ما نسبته ٥١,٢٪ من مفردات الدراسة، ذكرنّ أنهنّ يُعلِن أحد أفراد أسرتهنّ، ويبدو أنهنّ يعتمدن على المساعدات من الضمان الاجتماعي، ومساعدات الجمعيات الخيرية في توفير الدخل؛ أي أنه في الوقت الذي لا تُتاح فيه فرص تعليم وعمل جيدة للمرأة، فإن ذلك لا يجنبها تحمّل مسؤوليات مادية تجاه أسرتهنّ، بل تكون متكلّلة بالنفقة على أي من أفراد أسرتهنّ، وفي ذلك إجحاف لحقوقهنّ، وتحميلها مسؤوليات تفوق قدرتها.

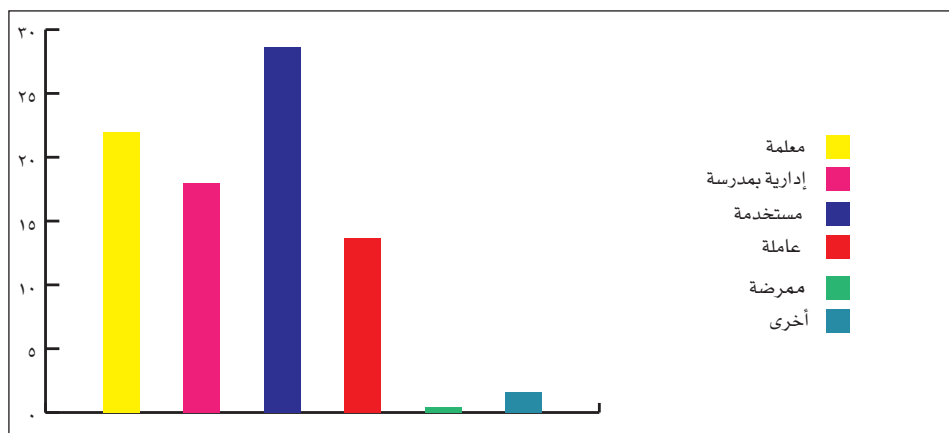


شكل رقم (٢-٢٠) يوضح حالة العمل

جدول رقم (٢-٢٧) يوضح نوع العمل

النسبة	التكرار	إذا كانت الإجابة نعم، ماذا تعملين؟
٢٢,٤٪	٩١	معلمة
١٨٪	٧٤	إدارية في مدرسة
٢٨,٦٪	١١٦	مستخدمة
١٣,٧٪	٥٦	عاملة
٤٪	١٧	ممرضة
١٢,٨٪	٥١	أخرى
١٠٠٪	٤٠٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٢٧) الوظيفة التي تشغلها مَنْ تعمل من مفردات الدراسة، ويظهر أنّ النسبة الكبرى هُنَّ مَنْ يعملن مستخدمات بنسبة قدرها ٦, ٢٨٪، تليها مَنْ يعملن معلمات بنسبة قدرها ٤, ٢٢٪، إدارية في مدرسة بنسبة قدرها ١٨٪. ومن خلال هذه النتيجة نجد أنّ الوظيفة الأكثر كانت العمل مستخدمة، ووظيفة المستخدمة لا تتطلب في العادة مؤهلات علمية وخبرات، ومن ثم، يمكن أن تعمل فيها حتى التي لا تحمل أيّ شهادة علمية. ومن ثم، فإنّ دخلها ضعيف. وهكذا نجد أنّ أحد أسباب فقر المرأة في مجتمعنا يعود إلى انخفاض المستوى التعليمي، ومن ثم، تقل فرص العمل المتاحة أمامها.

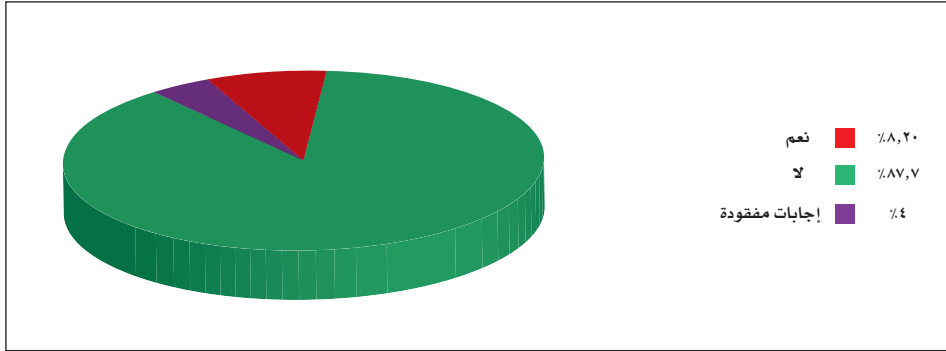


شكل رقم (٢-٢١) يوضح نوع العمل

جدول رقم (٢-٢٨) يوضح خبرات العمل السابقة

النسبة	التكرار	هل لديك خبرات عمل سابقة؟
٢, ٨٪	٣١٦	نعم
٧, ٨٧٪	٣٣٨٩	لا
١, ٤٪	١٦٠	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يبين الجدول رقم (٢-٢٨)، إذا كان لدى مفردات الدراسة خبرات عمل سابقة، فأجاب ما نسبته ٨, ٢٪ فقط من مجموع مفردات الدراسة أنّ لديهم خبرات عمل سابقة، في حين أنّ ما نسبته ٨٧, ٧٪ ذكر أنّهم لا يوجد لديهم أيّ خبرات عمل؛ أي أنّهم غير مؤهلات حتى للعمل في المستقبل. وذلك يعني أنّه ليس لديهم فرص جيدة للحصول على عمل.



شكل رقم (٢-٢٢) يوضح خبرات العمل السابقة

جدول رقم (٢-٢٩) يوضح سبب ترك العمل السابق

النسبة	التكرار	إذا كانت الإجابة نعم، لماذا تركت عملك السابق؟
٤١, ١٪	١٣١	لأنه عمل متعب
٢٦, ٤٪	٨٤	لعدم مناسبة ظروف الأُسرية مع طبيعة العمل
١٧, ٨٪	٥٥	لقلة العائد المادي من العمل
٦, ٩٪	٢٢	لعدم توافر المواصلات
٧, ٨٪	٢٤	أخرى
١٠٠٪	٣١٦	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٢٩) الأسباب التي جعلت مفردات الدراسة -ممن أجبن بأنهم سبق أن عملن وتركن العمل- يتركن العمل:

المرتبة الأولى:

جاء في المرتبة الأولى من الأسباب (لأنه عمل متعب)، إذ كانت النسبة ١, ٤١٪، وهي تتفق مع إجابة أن أغلب الوظائف التي يشغلونها هي (مستخدمات)، وعمل المستخدمة يتطلب مجهوداً بدنياً للقيام به؛ لذا، فإنه يُعدّ عملاً متعباً، لا يمكن في الظروف جميعها القيام به.

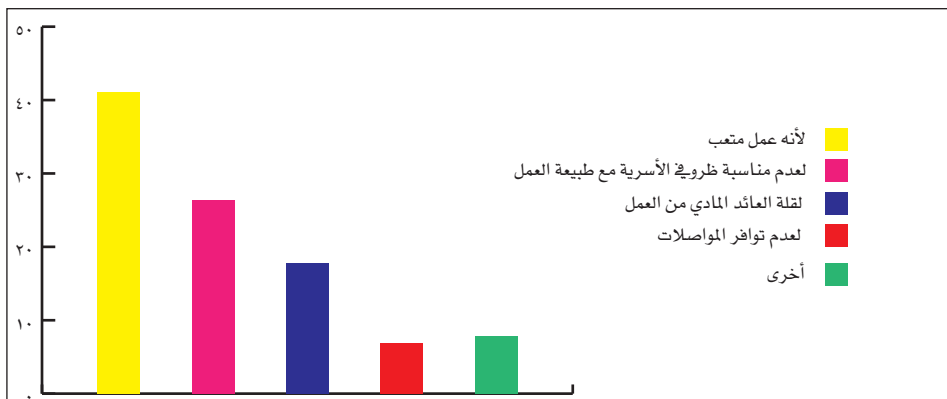
المرتبة الثانية:

جاء في المرتبة الثانية من الأسباب (لعدم مناسبة ظروف الأُسرية مع طبيعة العمل)، بنسبة قدرها ٤, ٢٦٪؛ أي أن منهنّ من يضطررنّ لترك العمل؛ بسبب ظروف الأسرة.

المرتبة الثالثة:

جاء في المرتبة الثالثة من أسباب ترك العمل (لقلة العائد المادي من العمل)، بنسبة قدرها ٨, ١٧٪، فإذا كانت أغلب فرص العمل متاحة هي وظيفة (مستخدمة)؛ فإنّ المتوقع أن يكون العائد المادي مع المجهود المبذول لا يكون ذا فائدة وقيمة، ومن ثم، قد تترك المرأة العمل، وتعتمد على مساعدات الضمان، والجمعيات الخيرية؛ لأنها تساويها تقريباً، وتحصل عليها من دون مجهود يُذكر.

أمّا السببان الأخيران وهما (لعدم توافر المواصلات) و(أخرى)، فقد جاءت نسبتهما منخفضة.

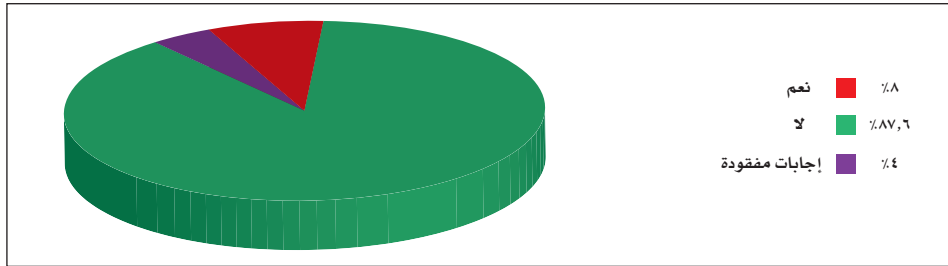


شكل رقم (٢-٢٣) يوضح سبب ترك العمل السابق

جدول رقم (٢-٣٠) يوضح إذا مُنِعَ من الحصول على عمل

هل سبق أن مُنِعْتِ من الحصول على عمل؟	التكرار	النسبة
نعم	٣٠٥	٨٪
لا	٣٣٨٩	٨٧,٦٪
إجابات مفقودة	١٧١	٤,٤٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢-٣٠) إذا مُنِعَت مفردات الدراسة من الحصول على عمل، ويتضح من خلال الجدول السابق، أن نسبة من أجبن أنه سبق أن مُنِعَ من الحصول على عمل لم تتجاوز نسبة ٨٪، في حين ما نسبته ٨٧,٦٪ أجبن بلا. فإذن، نستطيع القول إن سبب عدم عمل المرأة يعود إلى عدم توافر فرص العمل، ونقص التأهيل، للأسباب الاجتماعية وتقاليد اجتماعية، هنا يعني أنه يجب أن نلتفت بقوة نحو المرأة، وتعليمها، وتأهيلها؛ حتى تتمكن من الاعتماد على نفسها، بدلاً من الاعتماد على المساعدات، والإعانات، في حال تعرّضها لأيّ ظرف.

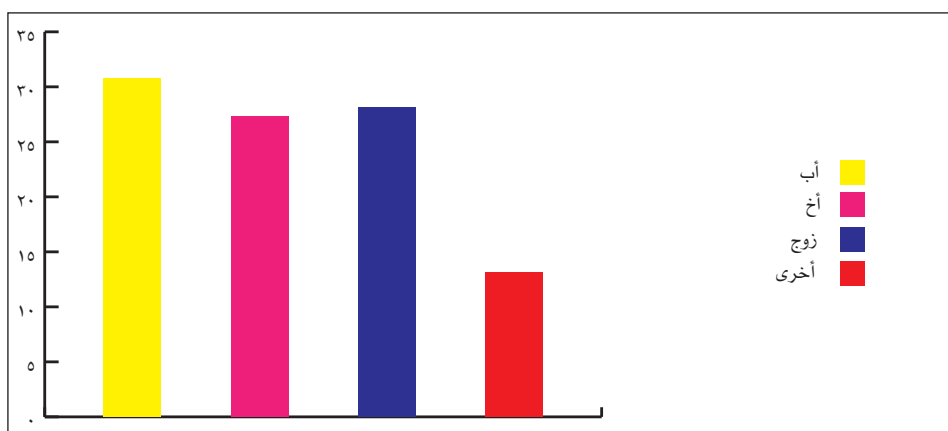


شكل رقم (٢-٢٤) يوضح إذا مُنِعَت من الحصول على عمل

جدول رقم (٢-٣١) يوضح من يمنع من الحصول على عمل

إذا كانت الإجابة بنعم، من منعك من العمل؟	التكرار	النسبة
أب	٩٣	٣٠,٨٪
أخ	٨٤	٢٧,٣٪
زوج	٨٦	٢٨,١٪
أخرى	٤٢	١٣,٨٪
المجموع	٣٠٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢-٣١) إجابات مفردات الدراسة حول ما إذا حدث منع عن العمل، ومن منعها من العمل؟ ويتضح أن أعلى نسبة كانت الأب بنسبة ٨, ٣٠٪، يليها الزوج بنسبة ١, ٢٨٪، ثم الأخ بنسبة ٣, ٢٧٪. وهي نتائج منطقية؛ إذ إن الأب هو المسؤول الأول عن أبنائه بحكم ولاية الأمر، خاصة على البنت، وبعد ذلك يأتي الزوج، ومن ثم يأتي الأخ في حال غياب الأب والزوج. ولكن بوجه عام، يظهر أن نسبة قليلة هي من تمنع البنات من العمل. فإذن عدم عمل المرأة له أسباب أخرى غير الأسباب الاجتماعية.



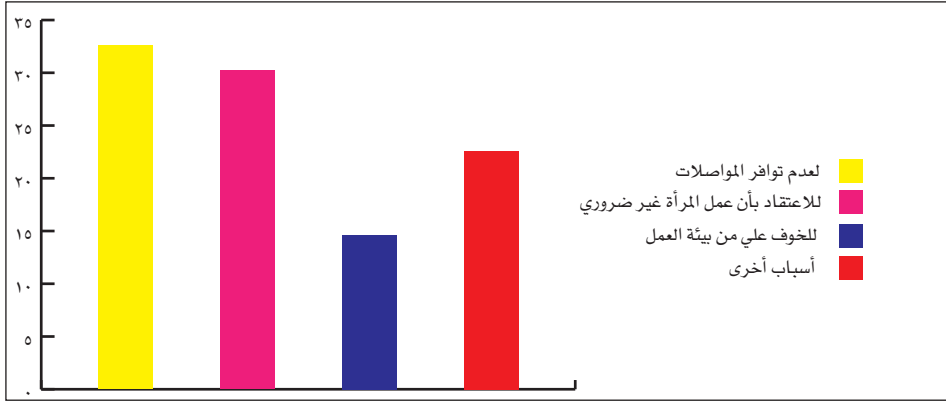
شكل رقم (٢-٢٥) يوضح من يمنع من العمل

جدول رقم (٢-٣٢) يوضح سبب المنع من الحصول على العمل

النسبة	التكرار	ما أسباب منعه من العمل؟
٦, ٣٢٪	٩٨	لعدم توافر المواصلات
٢, ٣٠٪	٩١	للاعتقاد بأن عمل المرأة غير ضروري
٦, ١٤٪	٤٤	للخوف على من بيئة العمل
٦, ٢٢٪	٦٨	أسباب أخرى
١٠٠٪	٣٠١	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٣٢) أسباب المنع من الحصول على عمل، ويظهر أن أعلى نسبة كانت بسبب (لعدم توافر المواصلات)، بنسبة قدرها ٦, ٣٢٪، يليها سبب (للاعتقاد بأن عمل المرأة غير ضروري)، بنسبة قدرها ٢, ٣٠٪، أما (أسباب أخرى)

فقد جاءت بنسبة ٦, ٢٢٪. فإذن بصورة عامة، تبدو أنّ الأسباب تعود إلى غياب تسهيلات عمل المرأة، وتوفير الدعم لعملها.



شكل رقم (٢-٢٦) يوضح سبب المنع من العمل

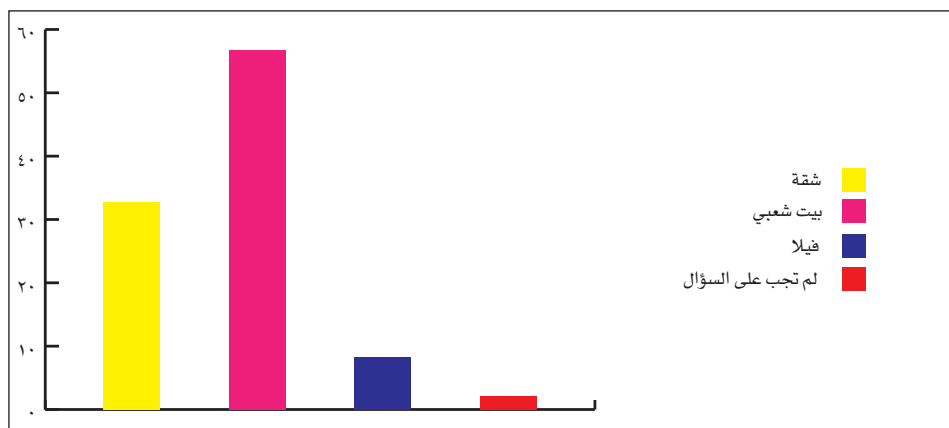
خامساً: السكن:

يمثل السكن أحد الحاجات الأساسية للفرد، في أيّ مكان في العالم. وتتجاوز المسألة توافر السكن إلى طبيعة السكن، وهل هو سكن صحيّ، وتتوافر فيه سبل المعيشة الكريمة. وعادة عند قياس خطّ الفقر، يُعدّ توافر السكن، ومدى ملاءمته، أحد العناصر التي تُحسّب لتحديد خطّ الفقر؛ لذا، فقد حُصّص عدد من الأسئلة التي سعت إلى تحديد نوع سكن مفردات الدراسة، وملكيته، ومدى توافر التجهيزات فيه، وملاءمته.

جدول رقم (٢-٣٣) يوضح نوع السكن

نوع السكن	التكرار	النسبة
شقة	١٢٦٨	٣٢,٨٪
بيت شعبيّ	٢١٩٤	٥٦,٨٪
فيلا	٣٢١	٨,٣٪
إجابات مفقودة	٨٢	٢,١٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٢-٣٣) نوع السكن لمفردات الدراسة، ويتضح أنّ ما يتجاوز النصف يسكن في منازل شعبية، بنسبة قدرها ٥٦,٨٪، وما نسبته ٣٢,٨٪ أجبن بأنّ نوع المسكن شقة، بنسبة قدرها ٣٢,٨٪، في حين لم يتجاوز عدد اللائي أجبن بأنّ السكن فيلا ٣,٨٪. وهذه الإجابات تدل على أنّ نسبة لا يُستهان بها من الفقراء، لا يزالون يعيشون في منازل شعبية، وعادة، فإنّ المنازل الشعبية تكون في الأغلب قديمة، وغير صحية، ولا تتوافر فيها سبل الراحة المعيشية. وطبعاً هي مساكن لم تعد متناسبة مع الحياة العصرية، ومع الشكل العام لمساكن المواطنين السعوديين، ومن ثم، فإنّ السكن فيها، إضافة إلى كونها غير ملائمة صحياً، تؤكد الإحساس بالعوز المادي والفقير، والاختلاف عن أغلب أفراد المجتمع السعودي.



شكل رقم (٢-٢٧) يوضح نوع السكن

جدول رقم (٢-٣٤) يوضح توزيع نوع السكن حسب مناطق المملكة

المجموع	نوع السكن						المناطق
	فيلا		بيت شعبي		شقة		
٩١٨	٣,٣٪	٣٠	٦٥,٧٪	٦٠٣	٣١٪	٢٥٨	مكة المكرمة
٦٣٠	١٢,٥٪	٧٩	٤٨,٧٪	٣٠٧	٣٨,٧٪	٢٤٤	الرياض
٣٨٦	٩,٨٪	٣٨	٥٧,٨٪	٢٢٣	٣٢,٤٪	١٢٥	الشرقية
٢٦٤	٣,٤٪	٩	٥٧,٦٪	١٥٢	٣٩٪	١٠٣	المدينة المنورة
٢٣٩	١٧,٦٪	٤٢	٥٣,٦٪	١٢٨	٢٨,٩٪	٦٩	القصيم
٢٣٠	٣٠,٤٪	٧٠	٢٨,٣٪	٦٥	٤١,٣٪	٩٥	حائل
١٦٢	٢,٥	٤	٥١,٢٪	٨٣	٤٦,٣٪	٧٥	الباحة
٢٢١	١,٨٪	٤	٧٩,٦٪	١٧٦	١٨,٦٪	٤١	جازان
٧٤	١٠,٨٪	٨	٧٤,٣٪	٥٥	١٤,٩٪	١١	نجران
٣٦٤	١,٩٪	٧	٦٣,٢٪	٢٣٠	٣٤,٩٪	١٢٧	عسير
١٣٧	١,٥٪	٢	٦٢٪	٨٥	٣٦,٥٪	٥٠	تبوك
١٠٠	٢٤٪	٢٤	٤٨٪	٤٨	٢٨٪	٢٨	الجوف
٥٨	٦,٩٪	٤	٦٧,٢٪	٣٩	٢٥,٩٪	١٥	الحدود الشمالية
٣٧٨٣							المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٣٤) نوع السكن حسب المناطق، ويظهر بصورة عامة، أنّ أغلب مفردات الدراسة في مختلف مناطق المملكة، أفدّرن بأنهنّ يعشّرن في منازل شعبية.

وتظهر أعلى نسبة سكن في منازل شعبية لمفردات الدراسة في منطقة جازان؛ إذ ذكر ما نسبتهنّ ٦, ٧٩٪، بأنهنّ يعشّرن في منازل شعبية.

في حين تظهر أقل نسبة في منطقة حائل، إذ أجاب ما نسبتهن ٣, ٢٨٪، بأنهنّ يعشّرن في منازل شعبية.

أمّا ما يتعلق باللاتي أجبنّ بأنّ مساكنهنّ شقق، فكانت أعلى نسبة ممّن أجبنّ بأنهنّ يقمّن في شقة هي منطقة الباحة؛ إذ أجاب ما نسبتهن ٣, ٤٦٪، بأنّ مساكنهنّ شقة.

في حين كانت أقل نسبة مفردات منطقة نجران، إذ أجاب ما نسبتهن ٩, ١٤٪، بأنهنّ يعشّرن في شقة.

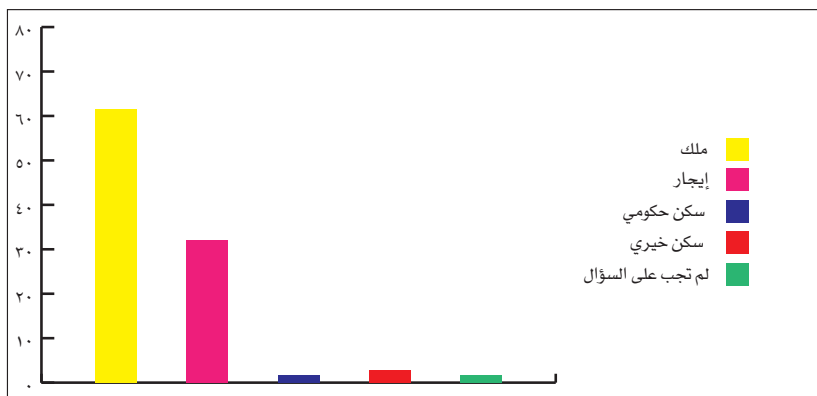
في حين يظهر أنّ من أجبَنَ بأنّ منازلهم فيلا قليلة، وأعلى نسبة كانت لمفردات منطقة حائل، بنسبة قدرها ٤, ٣٠٪.

وأقلّ نسبة كانت لمنطقة تبوك؛ إذ لم تتجاوز نسبة من أجبَنَ بأنّ مساكنهم فيلا ٥, ١٪.

جدول رقم (٢-٣٥) يوضح ملكية السكن

ملكية السكن	التكرار	النسبة
ملك	٢٣٨٠	٦١, ٦٪
إيجار	١٢٤٢	٣٢, ١٪
سكن حكوميّ	٦٥	١, ٧٪
سكن خيريّ	١١٢	٢, ٩٪
إجابات مفقودة	٦٦	١, ٧٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق إجابات المبحوثات حول ملكية السكن، وقد أجاب ما نسبته ٦١, ٦٪ من المبحوثات بأنّ مساكنهم ملك، في حين أجاب ما نسبته ٣٢, ١٪، أنّ مساكنهم إيجار. في حين أنّ نسباً قليلة أفادت بأنّ سكنها حكوميّ أو خيريّ. وهذه النسب تُظهر وجود نسبة لا بأس بها تمتلك مساكنها، ولكن بالرجوع إلى الإجابة عن الجدول رقم (٢-٣٣) حول نوع المسكن، كان ما نسبته ٥٦, ٨٪ قد أجبَنَ بأنهم يعيشون في مساكن شعبية؛ فهذا يعني أنه قد تكون الملكية تعود للمساكن الشعبية التي تعدّ في الأصل مساكن غير ملائمة.



شكل رقم (٢-٢٨) يوضح ملكية السكن

جدول رقم (٢-٣٦) يوضح توزيع ملكية السكن حسب مناطق المملكة

المجموع	ملكية السكن								المناطق
	سكن خيري		سكن حكومي		إيجار		ملك		
٩١٧	٣,٥%	٣٢	٠,٩%	٨	٣١,٥%	٢٨٩	٦٤,١%	٥٨٨	مكة المكرمة
٦٢٥	٣%	١٩	١,٩%	١٢	١٩,٧%	١٢٣	٧٥,٤%	٤٧١	الرياض
٣٨٢	١,٨%	٧	٥,٨%	٢٢	٣٣,٢%	١٢٧	٥٩,٢%	٢٢٦	الشرقية
٢٦٠	٤,٦%	١٢	١,٥%	٤	٣١,٢%	٨١	٦٢,٧%	١٦٣	المدينة المنورة
٢٣٨	٥,٥%	١٣	٢,٥%	٦	٣٠,٧%	٧٣	٦١,٣%	١٤٦	القصيم
٢٣٠	٠,٤%	١	٠%	٠	١٩,٦%	٤٥	٨٠%	١٨٤	حائل
١٧٥	٥,٧%	١٠	١,٧%	٣	٣١,١%	٣٧	٧١,٤%	١٢٥	الباحة
٢٢٢	٢,٣%	٥	٠,٩%	٢	١٧,٦%	٣٩	٧٩,٣%	١٧٦	جازان
٧٧	٣,٩%	٣	١,٣%	١	٢٠,٨%	١٦	٧٤%	٥٧	نجران
٣٧٩	١,٨%	٧	٠,٣%	١	٢٦,٩%	١٠٢	٧١%	٢٦٩	عسير
١٣٨	٢,٢%	٣	٠,٧%	١	٤٥,٧%	٦٣	٥١,٤%	٧١	تبوك
٩٨	٠%	٠	١%	١	٦٣,٣%	٦٢	٣٥,٧%	٣٥	الجوف
٥٨	٠%	٠	٦,٩%	٤	٥٠%	٢٩	٤٣,١%	٢٥	الحدود الشمالية
٣٧٩٩									شالمجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٣٦) توزيع ملكية السكن حسب مناطق المملكة، ويظهر أنّ أعلى نسبة ملكية كانت في منطقة حائل بنسبة قدرها ٨٠%.

في حين أقل ملكية سكن كانت في منطقة الجوف، إذ لم تتجاوز نسبة اللاتي أجبنّ بأنّ المنازل التي يعشّن فيها ملك ٣٥,٧%.

أما ما يتعلق بمنّ أجبنّ بأنّ مساكنهنّ بالإيجار، فقد كانت أعلى نسبة في منطقة الجوف؛ إذ أجاب ما نسبتهنّ ٦٣,٣%، بأنّ المنازل التي يعشّن فيها مساكن بالإيجار.

أما أقلّ نسبة، فكانت منطقة جازان؛ إذ أجاب ما نسبتهنّ ١٧,٦%، بأنّ منازلهنّ إيجار.

وفيما يتعلق بالسكن الحكوميّ والسكن الخيريّ، فتدلّ نتائج الجدول السابق بوجه عام، ممّن ذكرنّ أنّهنّ يعشّن في مساكن حكومية أو خيرية، يمثّلنّ نسبة قليلة.

جدول رقم (٢-٣٧) يوضح توزيع نوع السكن حسب ملكية السكن

المجموع	ملكية السكن								نوع السكن
	سكن خيري		سكن حكومي		إيجار		ملك		
١٢٤٦	٣,٧٪	٤٦	١,٤٪	١٨	٥٢,٦٪	٥٦٥	٤٢,٢٪	٥٢٦	شقة
٢١٩٦	٢,٥٪	٥٥	١,٨٪	٣٨	١٨,٤٪	٣٩٩	٧٧,٣٪	١٦٧٧	بيت شعبي
٣١٩	٠,٦٪	٢	٢,٨٪	٩	٦٪	١٩	٩٠,٦٪	٢٨٩	فيلا
٣٧٣٤									المجموع

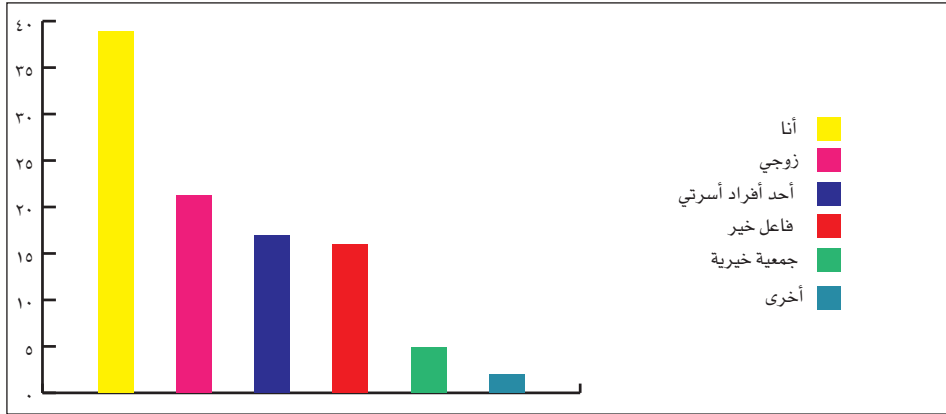
يوضح الجدول رقم (٢-٣٧) توزيع نوع المسكن حسب الملكية، ويظهر أن أعلى نسبة تملك كانت للمساكن من نوع الفيلا؛ إذ بلغت نسبة اللائي أجبن بأن سكنهن ملك ٦, ٩٠٪. في حين كانت أعلى نسبة ممن أجبن بأن سكنهن شقة بالإيجار ٦, ٥٢٪. كما سبق، فقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة تملك كانت للمساكن الشعبية. ومن ثم، تكون ملكية المساكن تقل عن المستوى المناسب للمسكن الصحي، الذي يتناسب مع طبيعة المساكن لأفراد المجتمع السعودي.

جدول رقم (٢-٣٨) يوضح من يدفع إيجار المسكن

النسبة	التكرار	إذا كان السكن إيجاراً، من يدفع الإيجار؟
٣٨,٩٪	٤٦٩	أنا
٢١,٢٪	٢٥٥	زوجي
١٧٪	٢٠٥	أحد أفراد أسرتي
١٦٪	١٩٣	فاعل خير
٤,٩٪	٥٩	جمعية خيرية
٢٪	٢٤	أخرى
١٠٠٪	١٢٠٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٣٨) من يدفع إيجار المسكن، ويظهر أن النسبة الأعلى تعود إلى المبحوثات أنفسهن، إذ أجاب ما نسبتهن ٣٨,٩٪ بأنهن يقمن بدفع إيجار المنزل بأنفسهن. أمّا اللائي أجبن بأن من يدفع الإيجار هو الزوج، فكانت نسبتهن ٢, ٢١٪، وقد أفادت ١٧٪ من المبحوثات بأن أحد أفراد العائلة هو من يدفع إيجار المسكن. وهذه

النتيجة تدلّ على أنّ المرأة إلى حدّ كبير، تتولى مسؤوليات دفع إيجار المسكن، على الرغم من أنّ النتائج المتعلقة بالدخل الشهريّ وعمل المرأة، أظهرت أنّ نسباً قليلة تعمل. وحتى لو كانت تعمل، فإنّ دخولها منخفضة، ومع ذلك تتولى مسؤوليات مادية تجاه أسرتها.

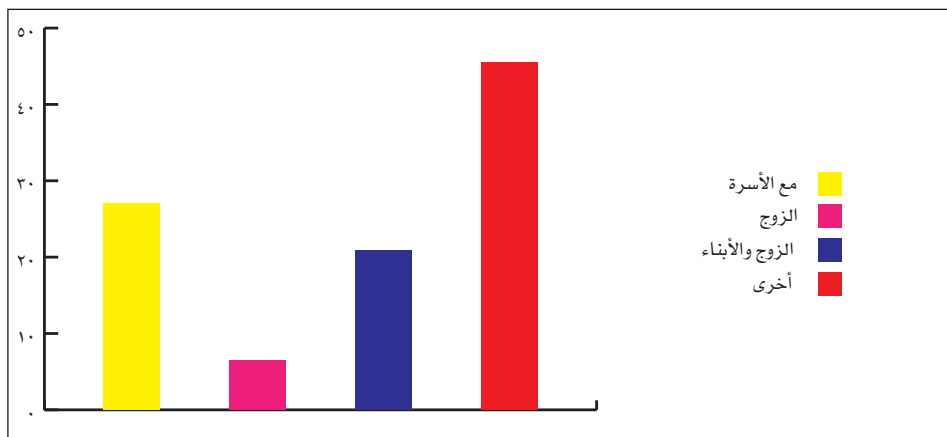


شكل رقم (٢-٢٩) يوضح من يدفع إيجار المسكن

جدول رقم (٢-٣٩) يوضح مع من تعيش مفردات الدراسة

مع من تعيشين؟	التكرار	النسبة
مع الأسرة (الوالدين، الإخوة)	١٠٤٨	٢٧,١%
مع الزوج	٢٥١	٦,٥%
مع الزوج والأبناء	٨٠٩	٢٠,٩%
أخرى	١٧٥٧	٤٥,٥%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول السابق (مع من تعيش المبحوثات)، وقد أفادت الإجابات بأنّ ما نسبته ٢٧,١%، أجبن بأنهنّ يعشنّ مع الأسرة (الوالدين، والإخوة)، في حين ما نسبته ٢٠,٩%، أجبن بأنهنّ يعشنّ مع أزواجهنّ وأبنائهنّ، في حين أنّ ما نسبته ٤٥,٥%، أجبنّ بأخرى؛ أيّ أنهنّ يعشنّ في ظروف أسرية أخرى.



شكل رقم (٢-٣) يوضح مع من تعيش مفردات الدراسة

جدول رقم (٢-٤) يوضح مع من تعيش مفردات الدراسة (أخرى)

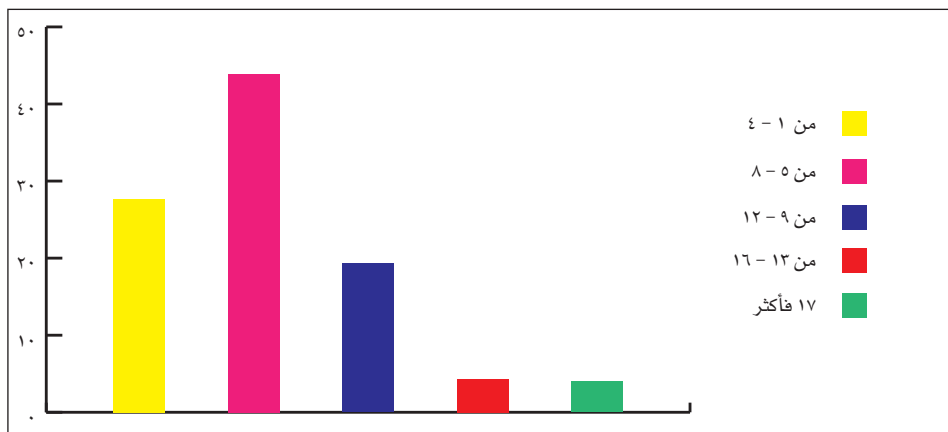
النسبة	التكرار	في حال كانت الإجابة أخرى
٠,٢%	٩	الأخت والأبناء
١,٢%	٤٦	أحد البنات
٠,٣%	١٠	زوج الابنة
٠,٨%	٣٠	الإخوة
٧١,٣%	١٠٩٨	أحد الأبناء
٠,٦%	٢٥	الوالدة وحدها
٠,١%	٣	الوالدة وإحدى الأخوات
٠,٢%	٩	الوالد وحده
٠,١%	٣	الوالد وأحد الأبناء
٠,١%	٣	العمة
٠,٩%	٩	إحدى الأخوات
١,٣%	٤٩	الوالدة والأبناء
٠,٦%	٢٥	الوالدان والأبناء
١,١%	٤٣	الأبناء والأحفاد
٠,٥%	٢٠	أهل الزوج
١٠٠%	١٥٣٩	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٤٠) إجابات مفردات الدراسة ب (أخرى)؛ في حال كُنَّ يعشن مع غير الخيارات المتاحة. وقد جاءت الإجابة متقاربة ما عدا الأبناء؛ إذ أجاب ما نسبته ٣, ٧١٪ من مجموع مَنْ أجَبْنَ عن هذا السؤال، بأنهنَّ يعشنَّ مع الأبناء، وهي إجابة تتفق مع ثقافة المجتمع السعودي، التي تؤكد أهمية صلة الرحم بين الوالدين والأبناء، من باب البرِّ والإحسان إليهما؛ لذا، نجد الحرص على أن يكون الوالدان تحت رعاية أبنائهما في الأغلب.

جدول رقم (٢-٤١) يوضح عدد الأفراد في المنزل

النسبة	التكرار	عدد الأفراد في المنزل
٢٧,٧٪	١٠٦٩	من ١-٤
٤٣,٩٪	١٧٠١	من ٥-٨
١٩,٣٪	٧٤٦	من ٩-١٢
٤,٣٪	١٦٨	من ١٣-١٦
٠,٨٪	٢٧	١٧ فأكثر
٤٪	١٥٤	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٤١) عدد الأفراد في منازل المبحوثات، ويظهر أنَّ النسبة الأعلى للعدد من ٥ إلى ٨، إذ بلغت النسبة ٩, ٤٣٪. في حين جاء في المرتبة الثانية، بنسبة وقدرها ٧, ٢٧٪ من ١ إلى ٤. وفي المرتبة الثالثة لعدد الأفراد من ٩ إلى ١٢، بنسبة قدرها ٣, ١٩٪. وهذه النسب تدلُّ على أنَّ عدد الأفراد في المنازل متوسط، وكلِّما زاد عدد الأفراد قلت النسب، مع التأكيد على أنَّ ما يقرب من نصف المنازل مساكن شعبية، وفي العادة تتكون المنازل الشعبية من دور واحد وضيقة.



شكل رقم (٢-٣١) يوضح عدد الأفراد في المنزل

جدول رقم (٢-٤٢) يوضح متوسط عدد أفراد الأسرة

الانحراف المعياري	متوسط عدد أفراد الأسرة
٣,٤٣	٦,٥

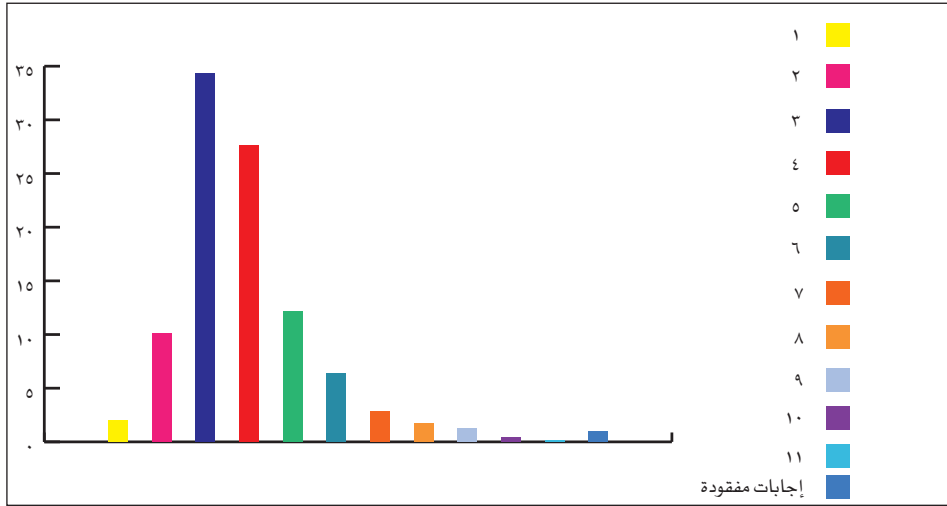
يتضح من خلال الجدول السابق، أنّ متوسط عدد أفراد الأسرة لمفردات الدراسة هو ٦,٥ أشخاص. وهذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات عدة، توصلت إلى أنّ متوسط عدد أفراد الأسرة السعودية ما بين ٥ إلى ٦,٨ أشخاص (<http://www.ameinfo.com/ar-77766.html>).

جدول رقم (٢-٤٣) يوضح عدد الغرف في المنزل

النسبة	التكرار	عدد الغرف في المنزل
٢٪	٧٨	١
١٠,١٪	٣٩٢	٢
٣٤,٣٪	١٣٢٥	٣
٢٧,٦٪	١٠٦٨	٤
١٢,٢٪	٤٧٣	٥
٦,٤٪	٢٤٦	٦
٢,٨٪	١٠٨	٧
١,٧٪	٦٧	٨

عدد الغرف في المنزل	التكرار	النسبة
٩	٥٠	١,٣%
١٠	١٥	٠,٤%
١١	٥	٠,١%
إجابات مفقودة	٢٨	١%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٢-٤٣) عدد الغرف في منزل مفردات الدراسة، ويتضح أنّ ما نسبته ٣, ٣٤% ذكّر أنّ عدد الغرف في المنزل ٣ غرف، و٦, ٢٧% ذكّر أنّ عدد الغرف ٤ غرف، وهو عدد قليل إلى حدّ ما.



شكل رقم (٢-٣٢) يوضح عدد الغرف في المنزل

جدول رقم (٢-٤٤) يوضح متوسط عدد الغرف في المنزل

متوسط عدد الغرف في المنزل	الانحراف المعياري
٣,٨	١,٥٤

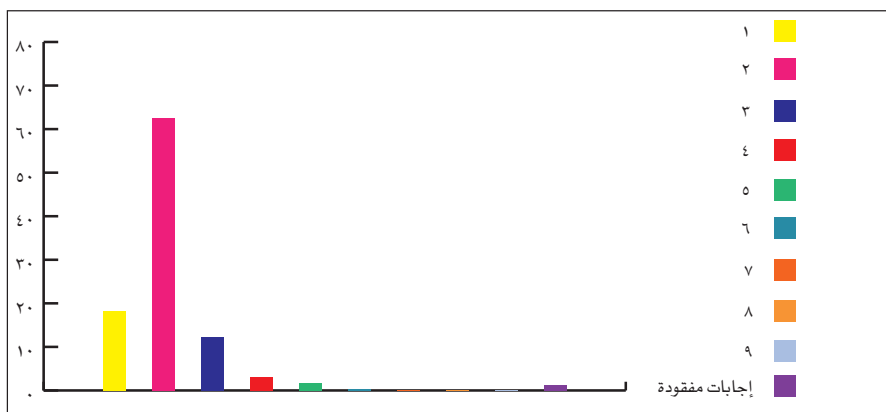
يوضح الجدول رقم (٢-٤٤) عدد الغرف في المنزل. ويتضح أنّ متوسط عدد الغرف هو ٣,٨ غرف، وتشمل غرف النوم، وغرف الجلوس. ومن ثم، يكون عدد الغرف قليلاً،

وبما أن أغلب المنازل شعبية وشقق؛ فإنّ عدد الغرف هذا، هو المتناسب مع حجم المسكن.

جدول رقم (٢-٤٥) يوضح عدد دورات المياه في المنزل

عدد دورات المياه	التكرار	النسبة
١	٧٠٨	١٨,٣٪
٢	٢٤٢٠	٦٢,٦٪
٣	٤٧٠	١٢,٢٪
٤	١١٧	٣٪
٥	٧٠	١,٨٪
٦	١٧	٠,٤٪
٧	٧	٠,٢٪
٨	٣	٠,١٪
٩	٦	٠,٢٪
إجابات مفقودة	٤٧	١,٢٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢-٤٥) عدد دورات المياه، في منازل مفردات الدراسة، ويظهر أنّ ما نسبته ٦,٦٢٪، أجبن بأنّ في منازلهم دورتي مياه. في حين ما نسبته ٣,١٨٪، أجبن بأنّ في منازلهم دورة مياه واحدة، وما نسبته ٢,١٢٪، كانت إجاباتهم بأنّ منازلهم تحتوي على ٣ دورات مياه.



شكل رقم (٢-٣٣) يوضح عدد دورات المياه في المنزل

جدول رقم (٢-٤٦) يوضح متوسط دورات المياه في المنزل

متوسط عدد دورات المياه في المنزل	الانحراف المعياري
٢	٠,٩٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢-٤٦) أنّ متوسط عدد دورات المياه في منازل مفردات الدراسة، دورتا مياه. وبما أنّ متوسط عدد أفراد المنزل ٨, ٦، فإنّ كلّ شخصين إلى ثلاثة، يستخدمون دورة مياه واحدة.

جدول رقم (٢-٤٧) يوضح مدى توافر التجهيزات في المنزل

	متوافر		غير متوافر		إجابات مفقودة		المجموع	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
مكيّفات	٣٣,٨	٦,٨٥٪	٥١٨	١٣,٤٪	٣٩	١٪	٣٨٦٥	١٠٠٪
مجالس مؤنّثة	٢٨٢٦	٧٣,١٪	٩٨٠	٢٥,٤٪	٥٩	١,٥٪	٣٨٦٥	١٠٠٪
غرف نوم مؤنّثة	٢٣٩٠	٦١,٨٪	١٤٠٩	٣٦,٥٪	٦٦	١,٧٪	٣٨٦٥	١٠٠٪
تلفاز	٣٣١١	٨٥,٧٪	٥١٤	١٣,٣٪	٤٠	١٪	٣٨٦٥	١٠٠٪
فرن	٣٢٦٧	٨٤,٥٪	٥٥٨	١٤,٤٪	٤٠	١٪	٣٨٦٥	١٠٠٪
ثلاجة	٣٤٤٠	٨٩٪	٣٩٤	١٠,٢٪	٣١	٠,٨٪	٣٨٦٥	١٠٠٪
غسالة ملابس	٣٣٤٦	٨٦,٦٪	٤٧٧	١٢,٣٪	٤٢	١,١٪	٣٨٦٥	١٠٠٪
أجهزة تدفئة	٢٥٤٨	٦٥,٩٪	١٠٩٥	٢٨,٣٪	٢٢٢	٥,٧٪	٣٨٦٥	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٢-٤٧) مدى توافر التجهيزات في منزل مفردات الدراسة، ويتضح بوجه عام، توافر التجهيزات المنزلية، بنسب إلى حدّ ما مرتفعة؛ فتجد مثلاً أنّ الأجهزة الكهربائية متوافرة بصورة أكبر من غيرها. وقد جاء توافر التجهيزات في المنزل، وفق الترتيب الآتي:

المرتبة الأولى:

جاء من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (الثلاجة)؛ إذ أجاب ما نسبته ٨٩٪، بأنّه يتوافر ثلاثاً في منازلهم.

المرتبة الثانية:

جاء في المرتبة الثانية من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (غسالة الملابس)؛ إذ أجاب بأنها متوافرة في منازلهن، ما نسبته ٦, ٨٦٪ من مجموع مفردات الدراسة.

المرتبة الثالثة:

جاء في المرتبة الثالثة من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (التلفاز)؛ إذ أجاب ما نسبته ٧, ٨٥٪، بأنه متوافر في منازلهن.

المرتبة الرابعة:

جاء في المرتبة الرابعة من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (المكيّفات)؛ إذ أجاب بتوافرها ما نسبته ٦, ٨٥٪ من مجموع مفردات الدراسة.

المرتبة الخامسة:

جاء في المرتبة الخامسة من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (الفرن)؛ إذ أجاب بتوافره ما نسبته ٥, ٨٤٪ من مجموع مفردات الدراسة.

المرتبة السادسة:

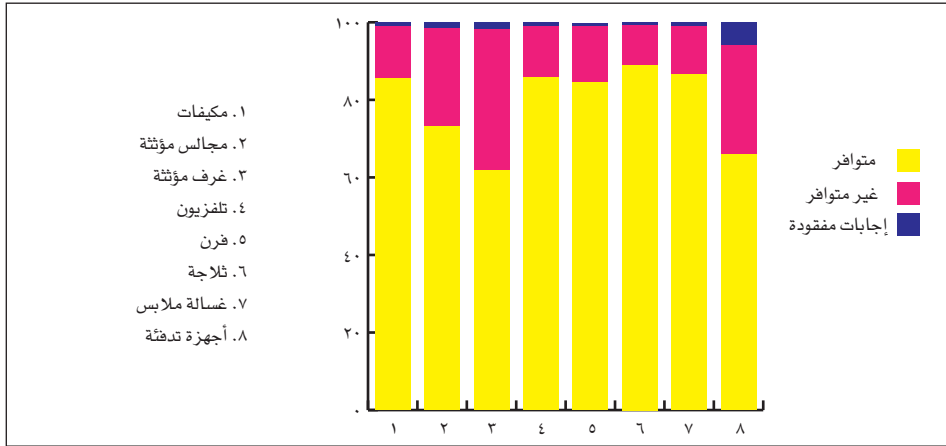
جاء في المرتبة السادسة من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (المجالس المؤثثة)؛ إذ أجاب ما نسبته ١, ٧٣٪ بأنها متوافرة في منازلهن.

المرتبة السابعة:

جاء في المرتبة السابعة من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (أجهزة التدفئة)، ما نسبته ٩, ٦٥٪ من مجموع مفردات الدراسة.

المرتبة الثامنة :

جاء في المرتبة الثامنة من حيث توافر التجهيزات المنزلية في منزل مفردات الدراسة (غرف نوم مؤثثة) ، ما نسبته ٨ ، ٦١٪ من مجموع مفردات الدراسة.



شكل رقم (٢-٣٤) يوضح مدى توافر التجهيزات في المنزل

جدول رقم (٢-٤٨) يوضح مدى ملاءمة التجهيزات في المنزل

المجموع	إجابات مفقودة		غير ملائم		ملائم			
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
١٠٠٪	٣٨٦٥	١٠,١٪	٣٩٠	٣٥,٥٪	١٣٧٣	٥٤,٤٪	٢١٠٢	مكيفات
١٠٠٪	٣٨٦٥	١٣,٥٪	٥٢٣	٣٥,٩٪	١٣٨٦	٥٠,٦٪	١٩٥٦	مجالس مؤثثة
١٠٠٪	٣٨٦٥	١٩,٩٪	٧٧١	٣٥,٧٪	١٣٨١	٤٤,٣٪	١٧١٣	غرف نوم مؤثثة
١٠٠٪	٣٨٦٥	١٠,٨٪	٤١٦	٢٧,٤٪	١٠٦٠	٦١,٨٪	٢٣٨٩	تلفاز
١٠٠٪	٣٨٦٥	١٠,٥٪	٤٠٤	٣٣,١٪	١٢٧٩	٥٦,٥٪	٢١٨٢	فرن
١٠٠٪	٣٨٦٥	٨٪	٣١٠	٢٩,٩٪	١١٥٦	٦٢,١٪	٢٣٩٩	ثلاجة
١٠٠٪	٣٨٦٥	٩,٦٪	٣٧٢	٣٣,٤٪	١٢٩٢	٥٦,٩٪	٢٢٠١	غسالة ملابس
١٠٠٪	٣٨٦٥	٢٢,٨٪	٨٨٢	٢٧,٧٪	١٠٦٩	٤٩,٥٪	١٩١٤	أجهزة تدفئة

يوضح الجدول رقم (٢-٤٨) مدى ملاءمة التجهيزات في المنزل للاستخدام، ويظهر أنّ النسب تتخفف بعض الشيء؛ ما يعني توافراً للتجهيزات المنزلية، ولكنها

ليست في كل الأحوال ملائمة ومناسبة، إذ تفاوتت في ما بينها، فتوافرها لا يعني شيئاً، لولم تكن قابلة للاستخدام، والاستفادة منها، وقد جاء ترتيب التجهيزات المنزلية من حيث ملاءمتها، وفق الترتيب الآتي:

المرتبة الأولى:

جاء في المرتبة الأولى من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (الثلاجة)؛ إذ أجاب ما نسبته ٦٢,١٪ من مجموع مفردات الدراسة بأنها ملائمة.

المرتبة الثانية:

جاء في المرتبة الثانية من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (التلفاز)؛ إذ أجاب ما نسبته ٦١,٨٪ بأنه ملائم.

المرتبة الثالثة:

جاء في المرتبة الثالثة من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (غسالة الملابس)؛ إذ أجاب ما نسبته ٥٦,٩٪ بأنها ملائمة.

المرتبة الرابعة:

جاء في المرتبة الرابعة من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (الفرن)؛ إذ أجاب ما نسبته ٥٦,٥٪ بأنه ملائم.

المرتبة الخامسة:

جاء في المرتبة الخامسة من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (المكيفات)؛ إذ أجاب ما نسبته ٥٤,٤٪ بأنها ملائمة.

المرتبة السادسة:

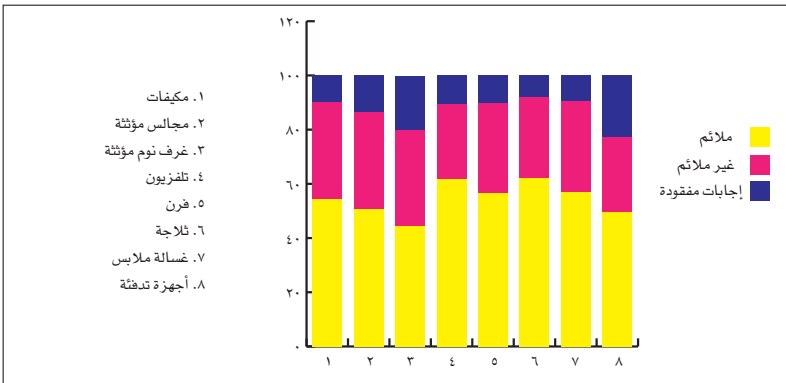
جاء في المرتبة السادسة من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (المجالس المؤثثة)؛ إذ أجاب ما نسبته ٥٠,٦٪ بأنها ملائمة.

المرتبة السابعة :

جاء في المرتبة السابعة من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (أجهزة التدفئة)؛ إذ أجاب ما نسبته ٥, ٤٩٪ بأنها ملائمة.

المرتبة الثامنة :

جاء في المرتبة الثامنة من حيث ملاءمة التجهيزات المنزلية (غرف النوم المؤثثة)؛ إذ أجاب ما نسبته ٣, ٤٤٪ بأنها ملائمة.



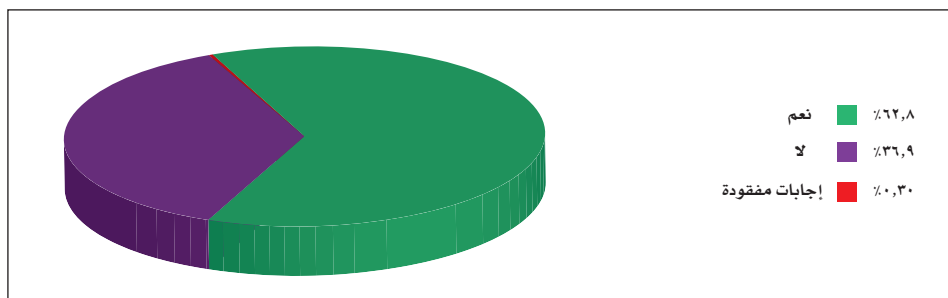
شكل رقم (٢-٣٥) يوضح مدى ملاءمة التجهيزات في المنزل

جدول رقم (٢-٤٩) يوضح امتلاك مفردات الدراسة سيارة

النسبة	التكرار	هل تمتلك أسرتك سيارة؟
٨, ٦٢٪	٢٤٢٦	نعم
٩, ٣٦٪	١٤٢٨	لا
٣, ٠٪	١١	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٤٩) امتلاك مفردات الدراسة سيارات، ويتضح أنّ ما نسبته ٨, ٦٢٪ أجبن بأن أسرهم تمتلك سيارات، في حين أنّ ما نسبته ٩, ٣٦٪ أجبن بأن أسرهم لا تمتلك سيارات. وكما هو معروف بأن السيارة في مجتمعنا حاجة ضرورية، خاصة في ظل غياب المواصلات العامة، وارتفاع تكاليف سيارات الأجرة؛ ومن ثم،

فإن الأسرة التي لا يتوافر لديها سيارة، ستعاني مشكلات المواصلات، وارتفاع تكاليف أجرة السيارات، وهذا شيء ملموس، لا سيّما عند المرأة التي تضطر لاستخدام سيارات الأجرة لقضاء حاجاتها. ومع انخفاض الدخل، فإن لذلك أعباء مالية كبيرة على الأسرة.



شكل رقم (٢-٣٦) امتلاك مفردات الدراسة سيارة

سادساً: الدخل الشهري:

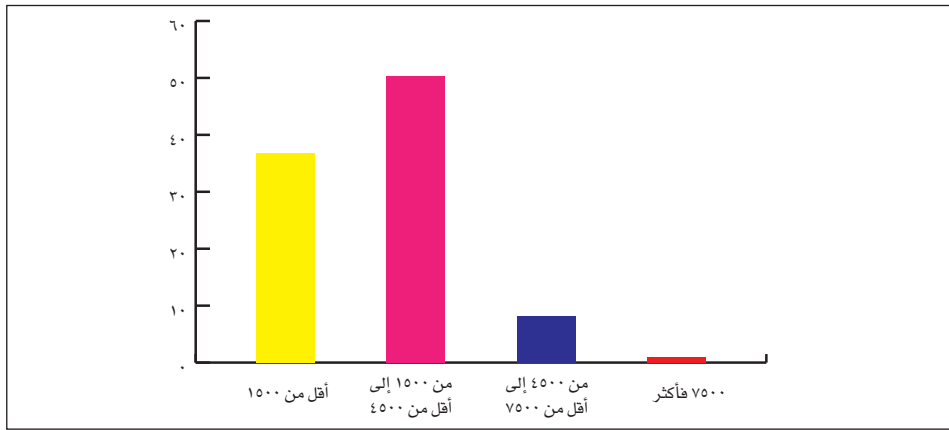
يُنظَر إلى الدخل الشهري، على أنه المعيار الرئيس لتحديد المستوى الاقتصادي للأفراد، فأغلب معايير قياس خط الفقر تعتمد على مصروف الفرد اليومي، الذي يعيش به.

لذا، فإنّ قياس الدخل الشهري لمفردات الدراسة، إضافة إلى مصادره، يُعدّ مؤشراً يمكن من خلاله تحديد مستوى الدخل للأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، وللأسر التي تنتمي إليها. فمن خلال البيانات المتعلقة بمقدار الدخل التي تحصل عليها الأنثى الفقيرة ومصادرها، يمكن تقديم وصف لدرجة الفقر المؤنث وسماته في المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (٢-٥٠) يوضح الدخل الشهري للأسرة

النسبة	التكرار	الدخل الشهري للأسرة
36,8%	1422	أقل من 1500
50,4%	1949	من 1500 إلى أقل من 4500
8,2%	315	من 4500 إلى أقل من 7500
1%	40	7500 فأكثر
3,6%	139	إجابات مفقودة
100%	3865	المجموع

يبين الجدول رقم (٢-٥٠) توزيع الدخل الشهري للأسر مفردات العينة، ويظهر أنّ ما نسبته النصف تقريباً، كانت دخولهم في الفئة من ١٥٠٠ ريال إلى أقل من ٤٥٠٠ ريال؛ وهذا يدلّ على انخفاض الدخل الشهري للأسر الفقراء. كما نلاحظ أنّ من دخلهم دون ١٥٠٠ ريال، تصل نسبتهم إلى ٣٦,٨٪، أما من تتجاوز ٤٥٠٠ ريال، فلم تتجاوز ٩٪. وهذه الأرقام مؤشّر على انخفاض في دخول الأسر السعودية من الفقراء، إذ يوجد نسبة تنخفض دخول أسرهم الشهرية عن ١٥٠٠ ريال، ومن ثم، يكون هؤلاء في خانة الفقر المدقع.



شكل رقم (٢-٣٧) يوضح الدخل الشهري للأسرة

جدول رقم (٢-٥١) يوضح توزيع الدخل الشهري للأسرة حسب مناطق المملكة

المجموع	الدخل الشهري						المناطق		
	٧٥٠٠ فأكثر		من ٤٥٠٠ وأقل من ٧٥٠٠		من ١٥٠٠ وأقل من ٤٥٠٠				
٨٧٢	١,٨٪	١٦	٧,٣٪	٦٤	٤٦,٧٪	٤٠٧	٤٤,٢٪	٣٨٥	مكة المكرمة
٦٢٧	٠,٥٪	٣	١٣,٤٪	٨٤	٧٢,٦٪	٤٥٥	١٣,٦٪	٨٥	الرياض
١٧٩	٠,٦٪	١	١٠,٢٪	٣٩	٧٧,٢٪	٢٩٤	١١٪	٤٢	الشرقية
٢٥٦	٠,٤٪	١	٨,٥٪	٢٢	٣٧,٨٪	٩٨	٥٣,٣٪	١٣٨	المدينة المنورة
٦٢٧	٠,٥٪	٤	١٣,٣٪	٣٢	٤٨,٨٪	١١٧	٣٦,٣٪	٨٧	القصيم
٢٢٨	١,٣٪	٣	١٠,٥٪	٢٤	٤٦,١٪	١٠٥	٤٢,١٪	٩٦	حائل
١٧٩	٠,٦٪	١	٤,٥٪	٨	٤٠,٢٪	٧٢	٥٤,٧٪	٩٨	الباحة
٢٠٩	١٪	٢	٦,٢٪	١٣	٤٤٪	٩٢	٤٨,٨٪	١٠٢	جازان
٦٨	١,٥٪	١	٥,٩٪	٤	٣٠,٩٪	٢١	٦١,٨٪	٤٢	نجران

المجموع	الدخل الشهري								المناطق	
	أقل من ٧٥٠٠ فأكثر		من ٧٥٠٠ وأقل من ٤٥٠٠		من ٤٥٠٠ وأقل من ١٥٠٠		أقل من ١٥٠٠			
٣٨١	٢	٢	٢٠	١٩٠	١٦٩	٤٤٤,٤	٤٩,٩	٤٤٤,٤	١٦٩	عسير
١٢٩	٠	٠	١	٥٠	٧٨	٦٠,٥	٣٨,٨	٦٠,٥	٧٨	تبوك
٩٥	٠	٠	٢	٢٦	٦٧	٧٠,٥	٢٧,٤	٧٠,٥	٦٧	الجوف
٥٨	١	١	٢	٢٢	٣٣	٥٦,٩	٣٧,٩	٥٦,٩	٣٣	الحدود الشمالية
٣٧٢٦										المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٥١) توزيع الدخل الأسري حسب المناطق المختلفة، والهدف منه التعرف إلى اتجاه دخول الأسر وفق المناطق المختلفة؛ لأن لكل منطقة خصائصها، ومستويات دخل معينة، إضافة إلى درجات فقر مختلفة بدورها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة اختلافاً، وإن لم يكن كبيراً في مستويات الدخل، فنجد أن نتائج الجدول السابق أظهرت أن منطقة الجوف هي الأكثر فقراً؛ إذ إن ٧٠,٥٪ من مجموع مفردات الدراسة، أُجِبْنَ بأن دخول أسرهنّ تقلّ عن ١٥٠٠ ريال، وهو مبلغ قليل جداً لا يُتَوَقَّع أن يفي باحتياجات أسرة.

تليها منطقة نجران؛ إذ بلغ من أُجِبْنَ بأن دخول أسرهنّ أقل من ١٥٠٠ ريال ٦١,٨٪، وهي نسبة مرتفعة كذلك.

تليها منطقة تبوك بنسبة قدرها ٦٠,٥٪، ممّن ذكّرْنَ أنّ دخول أسرهنّ تقلّ عن ١٥٠٠ ريال، وهي نسبة تتجاوز النصف؛ ما يدلّ على وجود فقر لا يُستهان به في هذه المنطقة. يلي ذلك منطقة الحدود الشمالية بنسبة قدرها ٥٦,٩٪، وهي نسبة تجاوزت النصف كذلك.

ثم تأتي منطقة الباحة، بنسبة قدرها ٥٤,٧٪، للاتي ذكّرْنَ بأن دخول أسرهنّ تقلّ عن ١٥٠٠ ريال.

لتأتي بعد ذلك منطقة المدينة المنورة، بنسبة قدرها ٥٣,٣٪، من اللاتي دخول أسرهنّ تقلّ عن ١٥٠٠ ريال من مفردات الدراسة.

ثم منطقة جازان، بنسبة قدرها ٨, ٤٨٪ من مفردات الدراسة، ممّن أجبن بأنّ دخول أسرهنّ أقل من ١٥٠٠ ريال.

لتأتي بعد ذلك منطقة عسير، بنسبة قدرها ٤, ٤٤٪، ممّن أجبن بأنّ دخول أسرهنّ أقل من ١٥٠٠ ريال.

وتأتي بعد ذلك منطقة مكة المكرمة، بنسبة قدرها ٢, ٤٤٪، ممّن قلت دخول أسرهنّ عن ١٥٠٠ ريال.

لتليها منطقة حائل، بنسبة قدرها ١, ٤٢٪، ممّن أجبن بأنّ دخول أسرهنّ أقل من ١٥٠٠ ريال.

ثم تأتي منطقة القصيم، بنسبة قدرها ٣, ٣٦٪، ممّن ذكرن بأنّ دخول أسرهنّ تقل عن ١٥٠٠ ريال.

لتأتي بعد ذلك منطقة الرياض، بنسبة قدرها ٦, ١٣٪، ممّن ذكرن بأنّ نسب الدخل تقل عن ١٥٠٠ ريال، في حين ما نسبته ٣, ٧٢٪، ذكرن بأنّ دخول أسرهنّ ما بين ١٥٠٠ ريال، وتقل عن ٤٥٠٠ ريال.

أمّا أقلّ منطقة ممّن أجبن بأنّ دخول أسرهنّ تقلّ عن ١٥٠٠ ريال، فكانت المنطقة الشرقية، بنسبة قدرها ١١٪، في حين ٢, ٧٧٪ أجبن بأنّ دخول أسرهنّ من ١٥٠٠ ريال، وأقل من ٤٥٠٠ ريال.

نخلص من هذه النتيجة إلى أنّ مناطق المملكة تفاوتت فيما بينها، فنجد أنّ مناطق الشمال والجنوب تجاوزت فيها النسب النصف ممّن تقل دخولهم عن ١٥٠٠ ريال، في حين نجد أنّ منطقتي الرياض والمنطقة الشرقية كان تركّز الدخل فيهما ما بين ١٥٠٠ ريال، وأقل من ٤٥٠٠ ريال.

وبوجه عام، نخلص إلى وجود انخفاض ملحوظ في الدخل؛ ما يعني وجود درجة من الفقر النسبي التي لا يُستهان بها في المجتمع السعودي.

جدول رقم (٢-٥٢) يوضح المصدر الرئيس للدخل الشهري للأسرة

النسبة	التكرار	مصادر الدخل الشهري للأسرة
٣٢,٤ %	١٢٤٥	رواتب
١,٩ %	٧٤	عائدات استثمارية
٦٤,٣ %	٢٤٨٦	معاش الضمان الاجتماعي
٢٧,٤ %	١٠٥٩	مساعدات الجمعيات الخيرية
٥,٧ %	٢١٩	أخرى

يبين الجدول رقم (٢-٥٢) المصدر الرئيس لدخل الأسرة. ويظهر أن ما نسبته ٦٤,٣ %، يعتمدون على معاش الضمان الاجتماعي مصدراً رئيساً للدخل، في حين أن نسبة اللاتي أجبن بأن مصدر دخل الأسرة الرئيس هو الرواتب، نسبة قدرها ٣٢,٤ %.

ومن هنا يظهر أن الاعتماد الأكبر على معاشات الضمان الاجتماعي؛ وهذا يعني أهمية بحث مدى كفاية معاشات الضمان في الوفاء باحتياجات المستفيدين، بما أنها تشكل مصدراً رئيساً للدخل عند الفقراء في المجتمع السعودي، وهذا لن يتأتى، إلا من خلال وجود خطّ محدد للفقير.

جدول رقم (٢-٥٣) يوضح العلاقة بين عدد أفراد الأسرة والدخل الشهري

قيمة كاي ٢	المجموع		الدخل الشهري				عدد أفراد الأسرة				
			أقل من ١٥٠٠	من ١٥٠٠ من ٤٥٠٠	من ٤٥٠٠ من ٧٥٠٠	أكثر ٧٥٠٠					
٣١٦,٥	٢٠,١ %	٦٨٢	٥ %	٢	١٣,٤ %	٣٤	١٢ %	٢٠٨	٣٢,٢ %	٤٣٨	أقل من ٣
معنوية ٠,٠٠٠	٣١,٨ %	١٠٧٨	٣٠ %	١٢	٢٦ %	٦٦	٣٢,٣ %	٥٥٩	٣٢,٤ %	٤٤١	من ٣ وأقل من ٦
	٢٩,٥ %	٩٩٨	٢٢,٥ %	٩	٢٢,٤ %	٥٧	٣٦ %	٦٢٣	٢٢,٧ %	٣٠٩	من ٦ وأقل من ٩
	١٤,٣ %	٤٨٣	٣٢,٥ %	١٣	٢٧,٢ %	٦٩	١٥,٨ %	٢٧٣	٩,٤ %	١٢٨	من ٩ وأقل من ١٢
	٤,٣ %	١٤٥	١٠ %	٤	١١ %	٢٨	٣,٩ %	٦٧	٣,٤ %	٤٦	١٢ فأكثر
	١٠٠ %	٣٣٨٦	١٠٠ %	٤٠	١٠٠ %	٢٥٤	١٠٠ %	١٧٣٠	١٠٠ %	١٣٢٦	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٥٣) العلاقة بين عدد أفراد الأسرة، والدخل الشهري للأسرة، ويظهر وجود أسر يصل عدد أفرادها ما بين ٣، وأقل من ٦، ومن ٦، وأقل من

٩، دخولهم كانت أقل من ١٥٠٠ ريال، بنسبة قدرها ١, ٥٥٪؛ أي نسبة تتجاوز النصف تقل دخولهم عن ١٥٠٠ ريال؛ أي أنهم يعيشون في فقر شديد مقارنة بمستويات المعيشة الكريمة التي يجب توفيرها للمواطن السعودي.

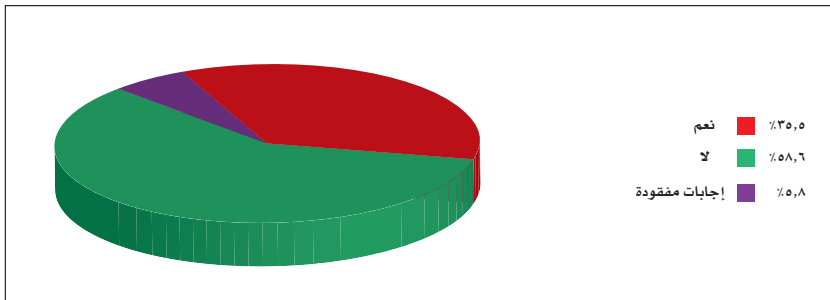
والفقر سبب رئيس للحرمان من كثير من الحقوق تبعاً، كفرصة التعليم الجيد، والرعاية الصحية المناسبة، والتغذية الجيدة كذلك. وهذا له دور في إيجاد أفراد بقدرات أقل.

أمّا قيمة مربع كاي ٢، فأظهرت وجود علاقة بين عدد الأفراد والدخل الشهري؛ أي كلما زاد عدد أفراد الأسرة، زاد الدخل، وهذا منطقي؛ لأنّ زيادة عدد الأفراد، تعني وجود زيادة لمصادر الدخل؛ ومن ثم، يرتفع دخل الأسرة.

جدول رقم (٢-٥٤) يوضح مدى توافر دخل شهريّ مستقلّ

هل لديك دخل شهريّ مستقلّ؟	التكرار	النسبة
نعم	١٣٧٣	٣٥,٥٪
لا	٢٢٦٦	٥٨,٦٪
إجابات مفقودة	٢٢٦	٥,٨٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يوضح الجدول رقم (٢-٥٤) إجابة مفردات العينة حول ما إذا كان لديهم دخل مستقلّ. وقد أجاب ما نسبته ٦, ٥٨٪، بأنّه لا يوجد لديهم دخل شهريّ مستقلّ، وهي نسبة تتجاوز نصف مفردات العينة؛ ما يعني أنّ نسبة كبيرة من مفردات العينة لا يعملن، وعدم عمل المرأة أحد أسباب فقرها وعوزها.

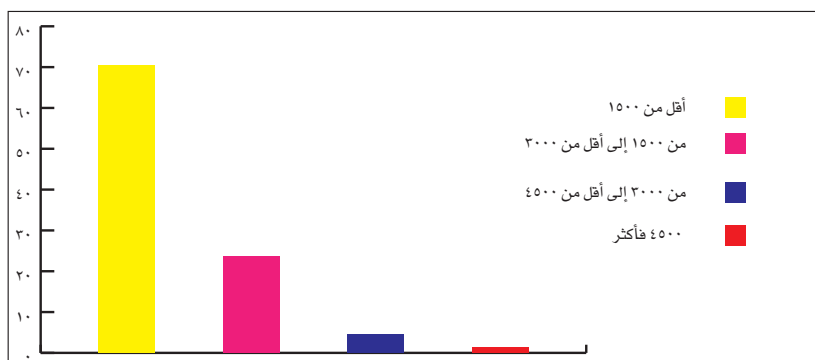


شكل رقم (٢-٣٨) يوضح مدى توافر دخل شهريّ مستقل

جدول رقم (٢-٥٥) يوضح قيمة الدخل الشهريّ لمفردات الدراسة

النسبة	التكرار	الدخل الشهريّ
٧٠,٤%	١٤٣٨	أقل من ١٥٠٠
٢٣,٦%	٤٨٢	من ١٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠
٤,٦%	٩٤	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠
١,٤%	٢٩	٤٥٠٠ فأكثر
١٠٠%	٢٠٤٣	المجموع

يوضح الجدول السابق توزيع الدخل الشهريّ لمفردات العينة، والملاحظ أنّ ما يفوق ٧٠,٤% من مفردات العينة، دخلهنّ أقل من ١٥٠٠ ريال، وهو دخل منخفض، إذا ما وضعنا في الاعتبار أنّ منهنّ يعلنّ أفراداً آخرين كالأبناء والوالدين، وهنا نتوقع أنّ كونّ الدخل أقل من ١٥٠٠، لن يكون كافياً للوفاء بالاحتياجات الأساسية.



شكل رقم (٢-٣٩) يوضح الدخل الشهريّ لمفردات الدراسة

جدول رقم (٢-٥٦) يوضح توزيع الدخل الشهريّ لمفردات الدراسة حسب المناطق

المجموع	الدخل الشهريّ				المناطق
	من ٤٥٠٠ فأكثر	من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠	من ١٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠	أقل من ١٥٠٠	
٤٩٤	٢%	١٠%	٢٧%	٦١,١%	مكة المكرمة
٢٥٦	١,٦%	٤%	١٥%	٥٤,٣%	الرياض

الشرقية	٣٦	%٤٥	٢٥	%٣١,٣	١٣	%١٦,٣	٦	%٧,٥	٨٠	%١٠٠
المدينة المنورة	١٤٥	%٧٩,٢	٢٥	%١٣,٧	١١	%٦	٢	%١,١	١٨٣	%١٠٠
القصيم	٨٥	%٧٢	٢٧	%٢٢,٩	٤	%٣,٤	٢	%١,٧	١١٨	%١٠٠
حائل	١٢٣	%٨٥,٤	٢٠	%١٣,٩	٠	%٠	١	%١,٢	١٤٤	%١٠٠
الباحة	١٠٩	%٨٠,١	٢٥	%١٨,٤	٢	%١,٥	٠	٠	١٣٦	%١٠٠
جازان	٩٧	%٦٩,٣	٣٨	%٢٧,١	٥	%٣,٦	٠	٠	١٤٠	%١٠٠
نجران	٥٠	%٨٢	١٠	%١٦,٤	١	%١,٦	٠	٠	٦١	%١٠٠
عسير	١٦٠	%٦٦,٤	٦٩	%٢٨,٦	٩	%٣,٧	٣	%١,٢	٢٤١	%١٠٠
تبوك	٤٩	%٨٣,١	٩	%١٥,٣	١	%١,٧	٠	٠	٥٩	%١٠٠
الجوف	٦٦	%٧٣,٣	٢٢	%٢٤,٤	١	%١,١	١	%١,١	٩٠	%١٠٠
الحدود الشمالية	٢٨	%٦٨,٣	٨	%١٩,٥	٥	%١٢,٢	٠	٠	٤١	%١٠٠
المجموع									٢٠٤٣	%١٠٠

يوضح الجدول رقم (٢-٥٦) توزيع الدخل الشهريّ لمفردات الدراسة، حسب المناطق، ويظهر بصورة عامة، أنّ أغلب الدخول الشهرية كانت أقلّ من ١٥٠٠ ريال، وهو مؤشر يدل على الانخفاض في الدخول، فمن يكن دخلها في هذه الحدود، تكن في دائرة الفقر؛ لأن هذا المبلغ لن يؤمّن لها سبل العيش الكريم وفقاً لمستويات الأسعار، وقياساً بمتوسط دخل الفرد السعوديّ.

المرتبة الأولى:

وقد جاءت النتائج لتؤكد أنّ أعلى نسبة ممّن أجبن أنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال، كُنّ ممثلات منطقة حائل بنسبة قدرها ٤, ٨٥٪.

المرتبة الثانية:

ثم تأتي منطقة تبوك بنسبة قدرها ١, ٨٣٪، ممّن ذكرن أنّ دخولهنّ تقلّ عن ١٥٠٠ ريال.

المرتبة الثالثة:

تأتي بعد ذلك منطقة نجران بنسبة ٨٢٪، ممّن أجبن بأنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة الرابعة:

لتأتي بعد ذلك منطقة الباحة؛ إذ أجاب ما نسبته ١, ٨٠٪، بأنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة الخامسة:

ثم منطقة المدينة المنورة؛ إذ أجاب ما نسبته ٢, ٧٩٪، بأنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة السادسة:

وتأتي بعد ذلك منطقة الجوف، بنسبة قدرها ٣, ٧٣٪؛ إذ أجبنّ بأنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة السابعة:

ثم تأتي بعد ذلك منطقة القصيم، بنسبة قدرها ٧٢٪، ممّن ذكرنّ أنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠.

المرتبة الثامنة:

لتأتي بعد ذلك منطقة مكة المكرمة؛ إذ أجاب ما نسبتهنّ ١, ٧١٪، بأنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة التاسعة:

ثم تأتي منطقة جازان؛ إذ أجاب ما نسبتهنّ ٣, ٦٩٪، بأنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة العاشرة:

أمّا بعدها، فتأتي منطقة الحدود الشمالية، بنسبة قدرها ٣, ٦٨٪، ممّن أجبنّ بأنّ دخولهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة الحادية عشرة:

وتأتي بعد ذلك منطقة عسير، بنسبة قدرها ٤,٦٦٪، ممن ذكّرَن بأن دخولهنَّ أقلَّ من ١٥٠٠ ريال.

المرتبة الثانية عشرة:

ثم تأتي منطقة الرياض؛ إذ أجاب ما نسبتهنَّ ٣,٥٤٪، بأن دخولهنَّ تقلَّ عن ١٥٠٠ ريال في الشهر.

المرتبة الثالثة عشرة:

في حين أجاب ما نسبتهنَّ ٤٥٪ من مفردات المنطقة الشرقية، بأن دخولهنَّ تقلَّ عن ١٥٠٠ ريال.

جدول رقم (٢-٥٧) يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي لمفردات الدراسة والدخل الشهري

قيمة كاي ٢	المجموع		الدخل الشهري				التعليم			
			أقل من ١٥٠٠	من ١٥٠٠ وأقل من ٣٠٠٠	من ٣٠٠٠ وأقل من ٤٥٠٠	أكثر ٤٥٠٠				
٣٣٠,٩ ٠,٠٠٠	١٠١٧	١٠٠٪	٧٩٣	١٩٦	٣٧	٢٧	٢,٧٪	١	٠,١٪	أميَّة
	١٩٣	١٠٠٪	١٢١	٦٤	٤	٤	٢,١٪	٤	٢,١٪	تقرأ وتكتب
	٢٠٢	١٠٠٪	١٤٢	٤٧	١٣	١٣	٦,٤٪	٠	٠	ابتدائيّ
	١٧٨	١٠٠٪	١١٤	٥٧	٥	٥	٢,٨٪	٢	١,١٪	متوسط
	٢٢٩	١٠٠٪	١٧٠	٤٩	٨	٨	٣,٥٪	٢	٠,٩٪	ثانويّ
	٦٠	١٠٠٪	٢٤	١٧	٧	٧	١١,٧٪	١٢	٢٠٪	دبلوم
	١٤٣	١٠٠٪	٥٩	٤٩	٢٧	٢٧	١٨,٩٪	٨	٥,٦٪	جامعيّ
	٦	١٠٠٪	٥	١	٠	٠	١٦,٧٪	٠	٠	أخرى
٢٠٢٨	١٠٠٪	١٤٢٨	٤٨٠	٩١	٢٩	٤,٥٪	٢٩	١,٤٪	المجموع	

يوضح الجدول رقم (٢-٥٧) توزيع مفردات الدراسة من حيث المستوى التعليمي، ومستوى الدخل. ويتضح أنّ عدداً لا يُستهان به من مفردات الدراسة، دخولهنَّ أقلَّ من ١٥٠٠ ريال، وعدد منهنَّ أيضاً، يظهر أنّ مستواهنَّ التعليمي أمي، كما أنّ قيمة مربع كاي ٢، أظهرت وجود علاقة بين المستوى التعليمي والدخل، عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)؛

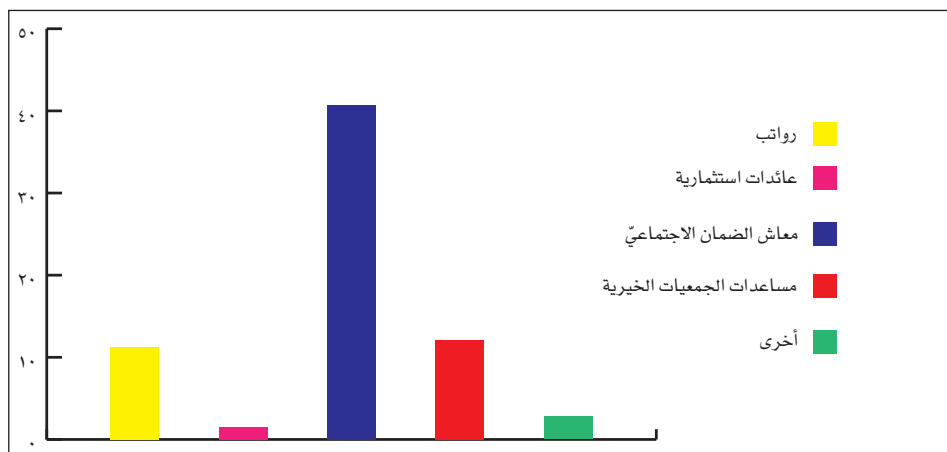
أي أنه كلما انخفض المستوى التعليمي، انخفض مستوى الدخل، وهذه النتيجة تتفق مع الفرضيات المختلفة، التي تؤكد أن انخفاض التعليم سبب رئيس للفقر؛ إذ إن انخفاض التعليم يحد من فرص العمل، وحتى لو أُتيحت، تكون ذات دخل منخفض؛ لأن العامل غير مؤهل وغير مدرب، وتتقصه المهارات الكافية.

جدول رقم (٢-٥٨) يوضح مصادر الدخل الشهري لمفردات الدراسة

النسبة	التكرار	مصادر الدخل الشهري للمفردة
١١,٣٪	٤٣٧	رواتب
١,٥٪	٥٧	عائدات استثمارية
٤٠,٧٪	١٥٧٢	معاش الضمان الاجتماعي
١٢,١٪	٤٦٩	مساعداات الجمعيات الخيرية
٢,٨٪	١٠٨	أخرى

يبين الجدول رقم (٢-٥٨) مصادر الدخل الشهري لمفردات الدراسة، ويظهر أن أعلى مصدر للدخل الشهري، هو معاش الضمان الاجتماعي؛ إذ إن ما نسبته ٤٠,٧٪ من مفردات الدراسة، أكد أن المصدر الرئيس للدخل الشهري لهم.

في حين جاءت مساعداات الجمعيات الخيرية في المرتبة الثانية، بنسبة قدرها ١٢,١٪، يلي ذلك الرواتب، بنسبة قدرها ١١,٣٪.

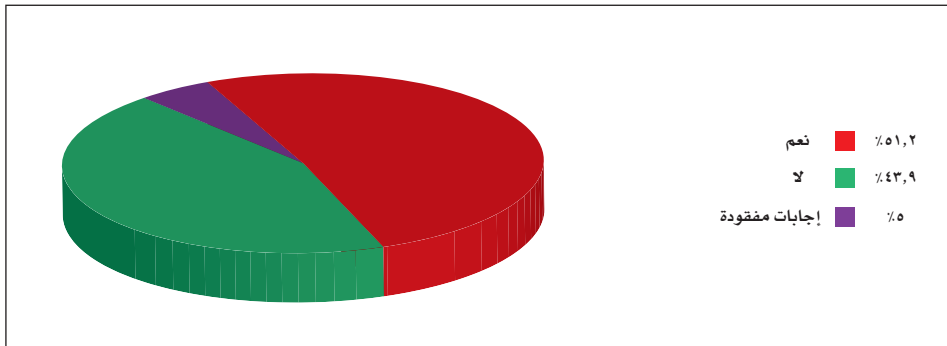


شكل رقم (٢-٤٠) يوضح مصادر الدخل الشهري لمفردة الدراسة

جدول رقم (٢-٥٩) يوضح إذا كانت إحدى مفردات الدراسة تعيل أسرتها

هل تعيلين أحد أفراد أسرتك؟	التكرار	النسبة
نعم	١٩٧٧	٥١,٢ %
لا	١٦٩٦	٤٣,٩ %
إجابات مفقودة	١٩٢	٥ %
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠ %

عند سؤال مفردات الدراسة عما إذا كنَّ يعلنن أيًّا من أفراد العائلة، أجاب ما نسبتهن ٥١,٢ % بنعم، وهي نسبة تقترب من النصف تقريباً؛ وذلك يدلُّ على الرغم من انخفاض الدخل، إلا أنَّ بعض النساء من الفقيرات يجدن أنفسهنَّ يعلنن أفراداً من أسرهنَّ. وهذا يعني عبئاً إضافياً يقع على عاتقهنَّ؛ إذ يتحولن إلى نساء معيلات، وهذه ظاهرة بدأت تنتشر في مجتمعنا، فتكون المرأة مسؤولة عن إعالة أسرتها، وإذا ما ربطنا هذه النتيجة بنتيجة الدخل الشهريِّ لمفردات العينة، نجد أنَّ أغلبهنَّ كانت دخولهنَّ دون ١٥٠٠ ريال، وفي الوقت نفسه، تكون مسؤولة عن إعالة غيرها من أفراد أسرتها، وهنا نجد أنَّ الفقر سيكون له تأثير أكبر على المرأة؛ لأنها تحتاج إلى أن توفر المعيشة لها، ولأفراد أسرتها.

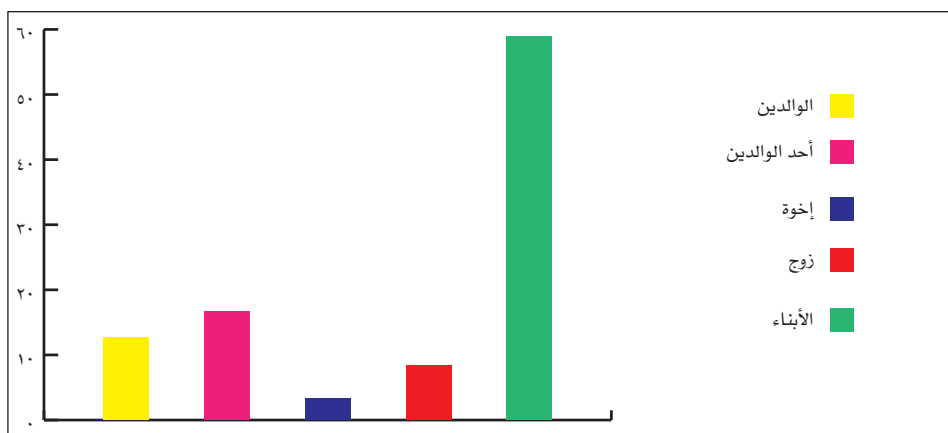


شكل رقم (٢-٤١) يوضح إذا كانت إحدى المفردات تعيل أسرتها

جدول رقم (٢-٦٠) يوضح من تعيله مفردات الدراسة

من تعيلين؟	التكرار	النسبة
الوالدين	١٥٧	١٢,٧٪
أحد الوالدين	٢٠٦	١٦,٧٪
إخوة	٤١	٣,٣٪
زوج	١٠٣	٨,٤٪
الأبناء	٧٢٦	٥٨,٩٪
المجموع	١٢٣٣	١٠٠٪

يوضح الجدول السابق (من تعيلهم مفردات الدراسة)، وجاء أعلى نسبة الأبناء، إذ إن نسبة من يعلن أبناءهن كانت ٥٨,٩٪، وتبدو طبيعية؛ إذ إن النساء في الأغلب يتولين مسؤولية الأبناء؛ وذلك إما بسبب وفاة الأب أو الطلاق، أو نتيجة لتخلي الأب عن مسؤولياته الأسرية. ونظراً لغياب الأنظمة التي تفرض على الأب تحمل النفقة في حال الطلاق، ونحو ذلك، فإن كثيراً من النساء يجدن أنفسهن مرغبات على أن يقمن بالنفقة على الأبناء. كما توجد نسبة ذكرن أنهن يتولين إعالة أحد والديهن، وكانت نسبتهن ١٦,٧٪. وهي نسبة غير كبيرة؛ ما يعني أن مسؤوليات المرأة تجاه أسرتها الأصلية مازالت محدودة، وتتركز أغلب مسؤولياتها تجاه أبنائها.



شكل رقم (٢-٤٢) يوضح من تعيله مفردات الدراسة

جدول رقم (٢-٦١) يوضح المتوسطات الحسابية للمبالغ المصروفة شهرياً على الجوانب المعيشية

الترتيب	المتوسط الحسابي للمبلغ المصروف شهرياً	الجانب المعيشي
١	٩٦٤ ريالاً	مصروفات الغذاء والشراب
٢	٨١٦ ريالاً	مصروفات السكن
٣	٦١٧ ريالاً	مناسبات اجتماعية
٤	٦٠٩ ريالاً	احتياجات مدرسية
٥	٥١٠ ريالاً	مصروفات الملابس والكماليات
٦	٤٠٦ ريالاً	احتياجات الأطفال (حفاضات، حليب)
٧	٣٦١ ريالاً	فواتير الكهرباء
٨	٣٤٠ ريالاً	المواصلات
٩	٣٠٩ ريالاً	مصروفات العلاج
١٠	٢٨١ ريالاً	فواتير الهاتف- الجوال
١١	٢٢٧ ريالاً	فواتير الماء
	٥٤٥٠ ريالاً	مجموع المتوسطات الحسابية

يوضح الجدول رقم (٢-٦١) المتوسطات الحسابية للمبالغ المصروفة على الجوانب المعيشية المختلفة لمفردات الدراسة، وقد جاءت مرتبة على النحو الآتي:

المرتبة الأولى:

جاء في المرتبة الأولى مصاريف الغذاء والشراب؛ إذ بلغ متوسط مصروفاتها شهرياً ٩٦٤ ريالاً، وهذه نتيجة منطقية؛ إذ إن مصروفات الغذاء والشراب هي المصروفات المستمرة طوال الشهر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها، ومع ارتفاع الأسعار، أصبحت تشكل ضغطاً أكبر على أفراد المجتمع.

المرتبة الثانية:

جاء في المرتبة الثانية مصروفات السكن، بمبلغ قدره ٨١٦ ريالاً، وتشمل مصروفات الإيجار، وكل ما يتعلق بأعمال المنزل من صيانة، ونحوها.

المرتبة الثالثة :

وجاء في المرتبة الثالثة مصروفات المناسبات الاجتماعية، بمبلغ قدره ٦١٧ ريالاً، وتشمل المصروفات المتعلقة بحضور المناسبات الاجتماعية، التي تعدّ جزءاً من مصروفات الأسرة السعودية.

المرتبة الرابعة :

أما المرتبة الرابعة، فقد احتلتها المصروفات المدرسية، بمبلغ قدره ٦٠٩ ريالات، وتشمل مصروفات؛ مثل التجهيزات المدرسية المتعددة التي يحتاج إليها الطلاب باستمرار.

المرتبة الخامسة :

جاء في المرتبة الخامسة مصروفات الملابس والكماليات، بمبلغ قدره ٥١٠ ريالات، وتشمل كل ما يتعلق بملابس أفراد الأسرة، وما يتبعها من كماليات.

المرتبة السادسة :

أما في المرتبة السادسة، فقد جاءت احتياجات الأطفال من حليب، وحفاظات، ونحوها، من مصروفات تتعلق بالأطفال، بمبلغ قدره ٤٠٦ ريالات.

المرتبة السابعة :

جاء في المرتبة السابعة مصروفات فواتير الكهرباء، بمبلغ قدره ٣٦١ ريالاً شهرياً.

المرتبة الثامنة :

جاء في المرتبة الثامنة المواصلات، بمبلغ قدره ٣٤٠ ريالاً شهرياً، وتشمل مصروفات المواصلات العامة والخاصة.

المرتبة التاسعة :

جاء في المرتبة التاسعة مصروفات العلاج، بمبلغ قدره ٣٠٩ ريالات، وتشمل مصروفات مراجعة المستشفيات، ومصروفات الأدوية.

المرتبة العاشرة:

جاء في المرتبة العاشرة مصروفات فواتير الهاتف والجوّال، بمبلغ قدره ٢٨١ ريالاً شهرياً.

المرتبة الحادية عشرة:

أما في المرتبة الحادية عشرة، فقد جاءت مصروفات فواتير الماء، بمبلغ قدره ٢٣٧ ريالاً شهرياً.

جدول رقم (٢-٦٢) يوضح الجوانب المعيشية التي تشكل عبئاً على الأسرة

المجموع	إيجابيات مفقودة		لا		نعم		الجانب المعيشي	
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
%١٠٠	٣٨٦٥	%٤٤,٩	١٧٣٥	%١٨,٤	٧١١	%٢٦,٥	١٠٢٤	احتياجات الأطفال
%١٠٠	٣٨٦٥	%٣٣,٩	١٣٠٩	%١١,٨	٤٥٦	%٥٤,٣	٢١٠٠	الاحتياجات المدرسية
%١٠٠	٣٨٦٥	%٢٩,٩	١١٥٦	%١١,٤	٤٣٩	%٥٨,٧	٢٢٧٠	المواصلات
%١٠٠	٣٨٦٥	%٣١,٢	١٢٠٤	%١١,٢	٤٣٢	%٥٧,٧	٢٢٢٩	فواتير الكهرباء
%١٠٠	٣٨٦٥	%٣٧	١٤٣١	%١٣,٧	٥٣٠	%٤٩,٣	١٩٠٤	فواتير الماء
%١٠٠	٣٨٦٥	%١٥,٣	٥٩١	%٩,٩	٣٨٣	%٧٤,٨	٢٨٩١	فواتير الهاتف / الجوال
%١٠٠	٣٨٦٥	%٤٢,٨	١٦٥٣	%١١,٧	٤٥٢	%٤٥,٥	١٧٦٠	مصروفات العلاج
%١٠٠	٣٨٦٥	%١١,٥	٤٤٤	%٤,٨	١٨٦	%٨٣,٧	٣٢٣٥	مصروفات الغذاء والشراب
%١٠٠	٣٨٦٥	%١٩,٨	٧٦٥	%٥,٧	٢١٩	%٧٤,٥	٢٨٨١	مصروفات الملابس والكماليات
%١٠٠	٣٨٦٥	%٥٢,٦	٢٠٣٣	%١٠,١	٣٩٠	%٣٧,٣	١٤٤٢	مصروفات السكن
%١٠٠	٣٨٦٥	%٥٠,٢	١٩٢٤	%٨,٨	٣٤٢	%٤١,٤	١٥٩٩	مصروفات المناسبات الاجتماعية

يبين الجدول السابق ما إذا كانت جوانب الحياة المعيشية المختلفة تشكل عبئاً على الأسرة، ويبدو أنّ بعض الحاجات لم تكن منطبقة على بعض المفردات، أو لا تعلم المفردات شيئاً عن مدى تشكيلها عبئاً على الأسرة.

ويأتي ترتيب الاحتياجات من حيث تشكيلها عبئاً على الأسرة، على النحو الآتي:

المرتبة الأولى:

أظهرت نتائج الدراسة أنّ مصروفات الغذاء والشراب جاءت في المرتبة الأولى؛ إذ أفاد ما نسبته ٧, ٨٣٪ بنعم؛ بمعنى أنها تشكّل عبئاً على الأسرة.

المرتبة الثانية:

بينت النتائج أنّ فواتير هاتف/ الجوال احتلت المرتبة الثانية؛ إذ أجاب ما نسبته ٨, ٧٤٪ بنعم؛ بمعنى أنها تشكّل عبئاً على الأسرة.

المرتبة الثالثة:

يظهر من النتائج أنّ مصروفات الملابس والكماليات تأتي في المرتبة الثالثة؛ إذ أجاب نحو ٥, ٧٤ بنعم؛ أي أنها تشكّل عبئاً على مصروفات الأسرة.

المرتبة الرابعة:

يتضح من النتائج أنّ المواصلات تأتي في المرتبة الرابعة؛ إذ أجاب ما نسبتهنّ ٧, ٥٨٪ بنعم، مؤكّداً أنها تشكّل عبئاً على الأسرة.

المرتبة الخامسة:

بيّنت نتائج الدراسة أنّ مصروفات فواتير الكهرباء تأتي في المرتبة الخامسة؛ إذ أجاب نحو ٧, ٥٧٪ بنعم؛ ما يعني أنها تشكّل عبئاً على الأسرة.

المرتبة السادسة:

أوضحت نتائج الدراسة أنّ الاحتياجات المدرسية احتلت المرتبة السادسة؛ إذ أجاب نحو ٣, ٥٤٪ بنعم؛ ويعني أنها تشكّل عبئاً على الأسرة.

المرتبة السابعة:

جاء في المرتبة السابعة فواتير الماء؛ إذ أكّد ما نسبتهنّ ٣, ٤٩٪، بأنها تشكّل عبئاً على الأسرة.

المرتبة الثامنة:

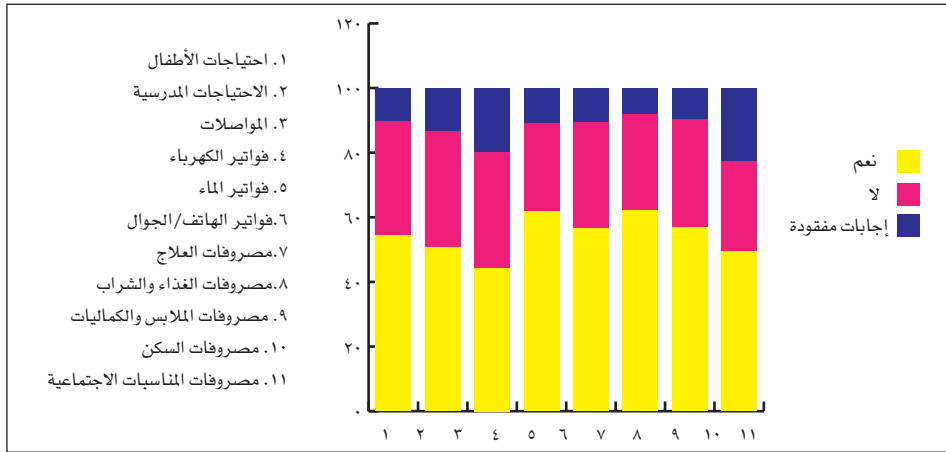
جاء في المرتبة الثامنة مصروفات العلاج؛ إذ شكّلت نسبة من أكّدن أنها تشكّل عبئاً ٥, ٤٥٪.

المرتبة التاسعة:

أتت في المرتبة التاسعة مصروفات المناسبات الاجتماعية؛ إذ أجاب بنعم على أنها تشكل عبئاً على مصروفات الأسرة، ما نسبتهنَّ ٤, ١٪.

المرتبة العاشرة:

جاءت مصروفات احتياجات الأطفال في المرتبة العاشرة؛ إذ اتفق ما نسبتهنَّ ٥, ٢٦٪، ويعود انخفاض النسبة؛ لأنَّ احتياجات الأطفال مرتبطة بوجود أطفال لم يتجاوزوا الثالثة من العمر، وذلك لا ينطبق على مفردات الدراسة جميعها.



شكل رقم (٢-٤٣) يوضح الجوانب المعيشية التي تشكل عبئاً على الأسرة

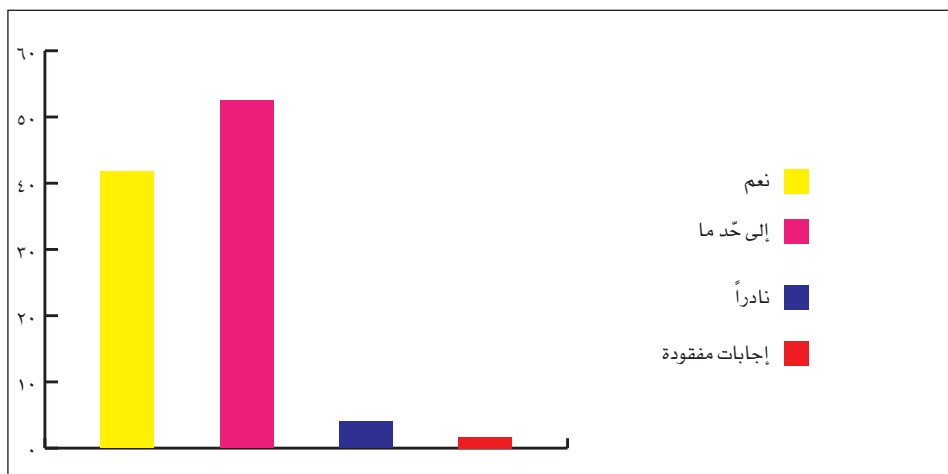
سابعاً: الغذاء والشراب:

يشكل الغذاء والشراب أساسيات الحياة، وتأخذ مصروفاتها في الأغلب جانباً مهماً من الدخل المادي. وغالباً تضع معايير قياس الفقر في اعتبارها، ما يُتاح من غذاء وشراب للفرد؛ لوجود حدٍّ أدنى لما يجب أن يتناوله الفرد، ويضمن له مستوى معيشياً وصحياً جيداً. ونظراً لأهميَّة الغذاء والشراب، وأنَّ توافره وجودته يعكس المستوى المعيشي للفرد؛ فقد حُصِّصت مجموعة من الأسئلة حول الغذاء والشراب.

جدول رقم (٢-٦٣) يوضح مدى توافر الغذاء الكافي للأسرة

هل يتوافر يومياً غذاء كاف للأسرة؟	التكرار	النسبة
نعم	١٦١٤	٤١,٨%
إلى حدّ ما	٢٠٣١	٥٢,٥%
نادراً	١٥٣	٤%
إجابات مفقودة	٦٧	١,٧%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٢-٦٣) (إذا كان يتوافر يومياً غذاء كافٍ للأسرة)، فقد أجاب ما نسبتهنّ ٥٢,٥%، أنّ الغذاء يتوافر إلى حدّ ما؛ أي أنّ ما يتجاوز النصف تقريباً، لا يتوافر لديهنّ الغذاء بشكل كافٍ. والغذاء هو من أساسيات الاحتياجات الإنسانية؛ ومن ثم، هو من أبسط الحقوق الإنسانية، وعدم توافر الغذاء بشكل كافٍ يجعل من الفقر معضلة كبيرة. ويُتوقَّع أن يكون الغذاء غير متوافر بشكل كافٍ؛ لأنه ظهر أنّ ٣٦,٨% من مجموع مفردات الدراسة دخول أسرهنّ أقلّ من ١٥٠٠ ريال، فإذا كان الدخل أقلّ من ١٥٠٠، ومتوسط عدد أفراد الأسرة ٦ أشخاص تقريباً، فمن المنطقيّ أن يوجد نقص في توافر الغذاء الكافي لأفراد الأسرة كافة. في حين تُظهر نتائج الجدول السابق، أنّ ما نسبته ٤١,٨% من مجموع مفردات الدراسة أجبنّ بنعم؛ أي أنه يتوافر غذاء كافٍ للأسرة.

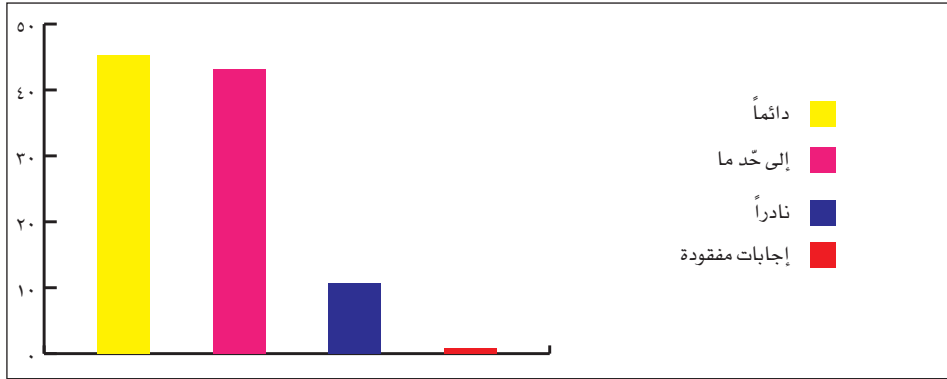


شكل رقم (٢-٤٤) يوضح مدى توافر الغذاء الكافي للأسرة

جدول رقم (٦٤-٢) يوضح هل تتناول وجبة الإفطار؟

النسبة	التكرار	هل تتناولين وجبة الإفطار؟
٤٥,٣ %	١٧٥٢	دائماً
٤٣,٢ %	١٦٧٠	إلى حد ما
١٠,٧ %	٤١٣	نادراً
٠,٨ %	٣٠	إجابات مفقودة
١٠٠ %	٣٨٦٥	المجموع

يبين الجدول رقم (٦٤-٢) (إذا كانت مفردات الدراسة يتناولن وجبة الإفطار)، فأجاب ما نسبتهن ٤٥,٣ % بنعم، في حين أجاب ما نسبتهن ٤٣,٢ % بإلى حد ما. وعدم تناول وجبة الإفطار قد يعود لأنه لا يتوافر غذاء كافٍ للأسرة. كما أنه يبدو وجود نقص في الوعي الغذائي، وإهمال تناول وجبة الإفطار؛ لعدم الوعي بأهميتها للصحة، بوجه عام.

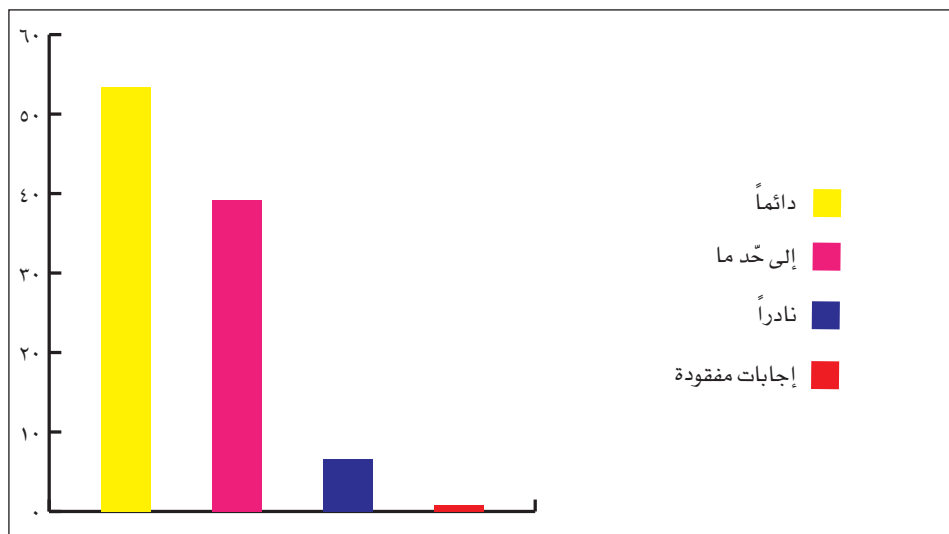


شكل رقم (٤٥-٢) يوضح هل تتناول وجبة الإفطار؟

جدول رقم (٦٥-٢) يوضح هل تتناول وجبة الغداء؟

النسبة	التكرار	هل تتناولين وجبة الغداء؟
٦١,٩ %	٢٣٩٢	دائماً
٣٤,٥ %	١٣٣٤	إلى حد ما
٢,٨ %	١١٠	نادراً
٠,٨ %	٢٩	إجابات مفقودة
١٠٠ %	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٦٥) (إذا كانت مفردات الدراسة يتناولن وجبة الغداء)، ويظهر أن ما نسبته ٩, ٦١٪، أجبن بأنهن يتناولن وجبة الغداء دائماً. في حين أن اللاتي نسبتهن ٥, ٣٤٪، أجبن بإلى حد ما. ونلاحظ أن وجبة الغداء تتناول أكثر من تناول وجبة الفطور؛ وذلك يعود إلى أن وجبة الغداء تشكل الوجبة الرئيسة لدى السعوديين.



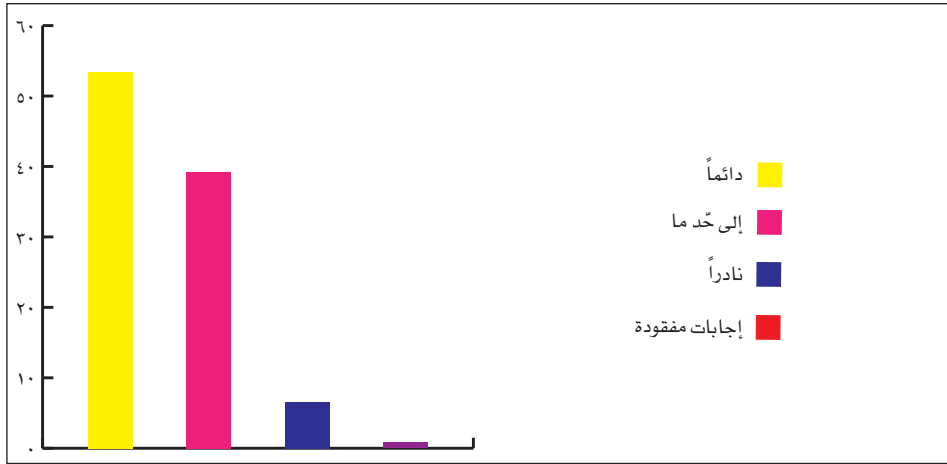
شكل رقم (٢-٤٦) يوضح هل تتناول وجبة الغداء؟

جدول رقم (٢-٦٦) يوضح هل تتناول وجبة العشاء؟

هل تتناولين وجبة العشاء؟	التكرار	النسبة
دائماً	٢٠٦٣	٥٣,٤٪
إلى حد ما	١٥١٤	٣٩,٢٪
نادراً	٢٥٧	٦,٦٪
إجابات مفقودة	٣١	٠,٨٪
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠٪

يبين الجدول رقم (٢-٦٦) (إذا كانت مفردات الدراسة يتناولن وجبة العشاء). ويظهر أن ما نسبته ٤, ٥٣٪، أجبن بأنهن يتناولن وجبة العشاء بصورة دائمة. وعند

مقارنة تناول الوجبات بانتظام، تأتي وجبة الإفطار هي الأقل، وتأتي بعدها وجبة العشاء، فوجبة الغداء أكثر وجبة يوجد انتظام في تناولها باستمرار.



شكل رقم (٢-٤٧) يوضح هل تتناول وجبة العشاء؟

جدول رقم (٢-٦٧) يوضح مدى تناول العناصر الغذائية

المجموع	إجابات مفقودة		نادراً		إلى حد ما		دائماً			
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
لحوم	٪١٠٠	٣٨٦٥	٪٠,٥	٢٠	٪٤٠,٩	١٥٧٩	٪٣٧,٥	١٤٤٨	٪٢١,٢	٨١٨
خضار وفواكه	٪١٠٠	٣٨٦٥	٪٠,٨	٣١	٪٢٨,٥	١١٠٠	٪٤٦,٣	١٧٨٨	٪٢٤,٥	٩٤٦
حليب وألبان	٪١٠٠	٣٨٦٥	٪٠,٩	٣٣	٪١٤,٢	٥٤٩	٪٤٤,١	١٧٠٣	٪٤٠,٩	١٥٨٠
أرز	٪١٠٠	٣٨٦٥	٪٠,٧	٢٨	٪٣,٦	١٤٠	٪٣٣,٧	١٣٠٢	٪٦٢	٢٣٩٥
خبز	٪١٠٠	٣٨٦٥	٪٠,٦	٢٤	٪٢,٣	٨٧	٪٢١,٦	٨٣٣	٪٧٥,٦	٢٩٢١

يوضح الجدول رقم (٢-٦٧) (مدى تناول العناصر الغذائية من قبل مفردات الدراسة)، ويظهر وجود تفاوت في تناول العناصر الغذائية، وبالترتيب تكون على النحو الآتي:

المرتبة الأولى:

جاء (الخبز) في المرتبة الأولى، بنسبة قدرها ٦, ٧٥٪، ويأتي الخبز في المرتبة الأولى؛ لأنه الأقل سعراً في المواد الغذائية؛ ومن ثم، يسهل توفيره؛ إذ إنَّ ريالاً واحداً يوفّر الخبز، إضافة إلى أن تناول الخبز من العادات الغذائية المنتشرة في المجتمع السعودي، وهو يفتقر إلى العناصر الغذائية، ولكن يبدو وجود نقص في الوعي الغذائي، إضافة إلى أن ارتفاع أسعار المعيشة، أدت إلى التركيز على الأغذية الأقل سعراً.

المرتبة الثانية:

يأتي في المرتبة الثانية من العناصر الغذائية المتناولة (الأرز)؛ إذ أجاب ما نسبتهنَّ ٦٢٪ من مجموع مفردات الدراسة، بأنهنَّ يتناولن الأرز بصورة دائمة، وكما هو معروف، فإنَّ الأرز هو الصنف الغذائيّ الرئيس في المجتمع السعودي، وفي السنوات الأخيرة، وبعد ارتفاع الأسعار، انخفض الإقبال على أكله من قبل أفراد المجتمع السعودي، وخاصة من قبل منخفضي الدخل.

المرتبة الثالثة:

جاء في المرتبة الثالثة من العناصر الغذائية الحليب والألبان، ومفردات الدراسة أجبنَّ بأنهنَّ يتناولنها بصورة دائمة، وكانت نسبتهنَّ ٩, ٤٠٪، وتظهر أقل من النصف. وكما هو معلوم فإنَّ الحليب والألبان من العناصر الغذائية المهمّة، وانخفاض الدخل يؤثر حتماً في تناولها باستمرار، كما أن نقص الوعي الغذائيّ يلعب دوره في مجتمع الفقراء، من حيث الإقبال على تناول الأغذية الصحية.

المرتبة الرابعة:

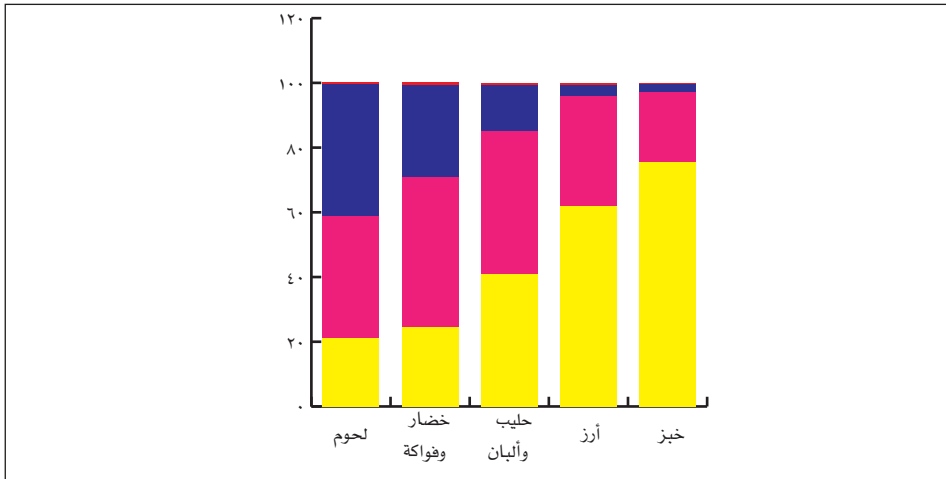
جاء في المرتبة الرابعة من العناصر الغذائية الخضار والفواكه. ومفردات الدراسة أجبنَّ بأنهنَّ يتناولنها بصورة دائمة، وتمثل نسبتهنَّ ٥, ٢٤٪، وهي نسبة تقل عن ربع مفردات العينة؛ ما يعني أنها نسبة منخفضة، وتناول الخضراوات والفواكه أحد مؤشرات

الوعي الغذائي، وعدم تناولها يدل على نقص الوعي الغذائي من جهة، ويشكل توفيرها عبئاً مالياً على الأسرة.

المرتبة الخامسة :

جاء في المرتبة الخامسة من العناصر الغذائية اللحوم. ومفردات الدراسة أجبن بتناولها بصورة دائمة، وكانت نسبتهم ٢, ٢١٪ فقط من مجموع مفردات الدراسة، وهي نسبة منخفضة؛ وذلك بسبب ارتفاع أسعار اللحوم؛ ومن ثم، فإن الأسر ذات الدخل المنخفضة تواجه صعوبة في توفيرها.

وبوجه عام، يظهر من نتائج الجدول السابق أن للفقر تأثيراً على توافر الغذاء، وعلى الوعي الغذائي لدى أسر الفقراء. والتغذية لها دور على الصحة بوجه عام، وتعكس بدورها الوعي والثقافة لدى الفرد، وبما أنه ظهر وجود مشكلة في المستوى التعليمي، فذلك ينعكس على الوعي الحياتي بوجه عام. كما أن انخفاض مستوى الدخل يفرض إشكالية في توفير أصناف من الغذاء، خاصة تلك المكلفة مادياً.



شكل رقم (٢-٤٨) يوضح مدى تناول العناصر الغذائية

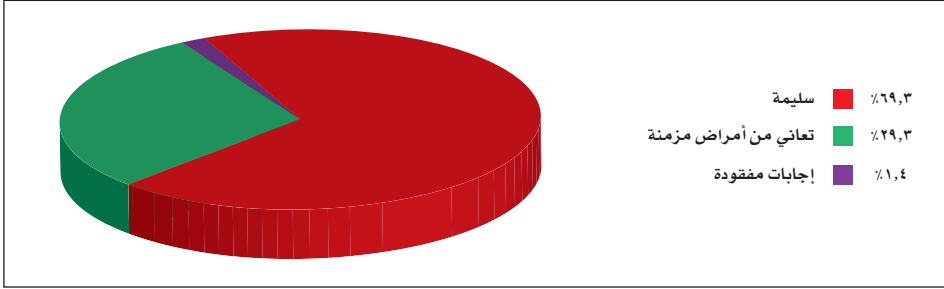
ثامناً: الصحة:

يُعدّ الإنسان الرأس مال البشريّ لأيّ نظام، سواءً أكان ذلك من الناحية الدينية أم من الناحية السياسية؛ لذلك عدّه المفكرون هدف التنمية ووسيلتها؛ إذ لا تنمية من دون الإنسان؛ ومن هذا المنطلق تسعى المجتمعات إلى توفير الرعاية الصحية لأفرادها، وما داموا في صحة جيدة؛ فإنّ التنمية بصحة جيدة أيضاً. وتلعب الصحة دوراً مهماً في حياة الفرد، فالرعاية الصحية حقّ لكل مواطن، والرعاية الصحية تعدّ إحدى الجوانب التنموية التي يجب أن تلقى عناية واهتماماً كبيرين؛ حتى يمكن أن يعيش الفرد حياة كريمة. وتوافر الرعاية الصحية الجيدة أحد مؤشرات التنمية الاجتماعية، ومقياس للتقدم الحضاري، وعلى العكس، فإنّ التقصير فيها دليل على تراجع التنمية. ولما للصحة من أهمية كبيرة، ولأنّ توافرها يُعدّ أحد عناصر توافر الحياة الكريمة للفرد؛ فقد حُصّصت بعض التساؤلات التي تحاول أن تصف الحالة الصحية، ومدى توافر الخدمات الصحية للأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي.

جدول رقم (٢-٦٨) يوضح الحالة الصحية لمفردات الدراسة

النسبة	التكرار	الحالة الصحية
٦٩,٣٪	٢٦٧٧	سليمة
٢٩,٣٪	١١٣٤	تعاني من أمراض مزمنة
١,٤٪	٥٤	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يبين الجدول رقم (٢-٦٨) (الحالة الصحية لمفردات الدراسة)، ويظهر أنّ ما نسبته ٦٩,٣٪، أجبن بأنّ حالتهم الصحية سليمة. في حين أنّ ما نسبته ٢٩,٣٪ أجبن بأنهم يعانون أمراضاً مزمنة، وبوجه عام، يبدو أنّ نسبة كبيرة من مفردات الدراسة يتمتّعون بصحة جيدة، وهذا متغيّر ركّز عليه؛ لأنّه مرتبط بالقدرة على العمل. فإذا كانت المرأة تتمتع بصحة جيدة؛ فالواجب أن تكون في سوق العمل، وليست فقط مستفيدة من خدمات الضمان الاجتماعيّ، والجمعيات الخيرية في سنّ تسمح لها بالعمل.

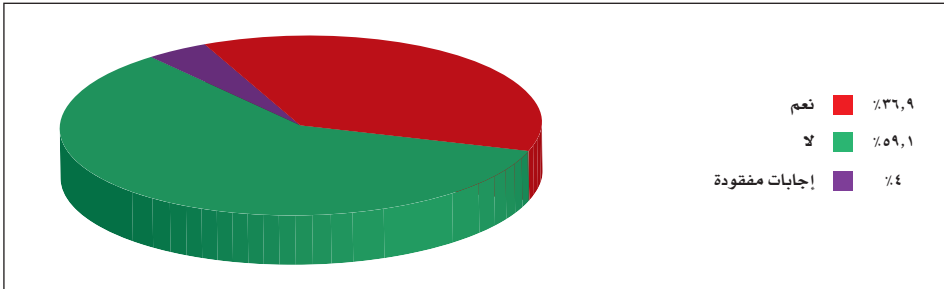


شكل رقم (٢-٤٩) يوضح الحالة الصحية لمفردات الدراسة

جدول رقم (٢-٦٩) يوضح المتابعة الصحية

النسبة	التكرار	هل تراجعين مستشفى أو مركزاً صحياً؟
36,9%	1428	نعم
59,1%	2284	لا
4%	153	إجابات مفقودة
100%	3865	المجموع

يبين الجدول رقم (٢-٦٩) (إذا كانت مفردات الدراسة يراجعن مستشفيات ومراكز صحية؛ لمتابعة حالتهم الصحية)، ويظهر أن ما نسبته 36,9%، أجبن بأنهم يراجعن مستشفيات، في حين أن ما نسبته 59,1%، كانت الإجابة بلا. ويبدو أن من يعانون أمراضاً يراجعن المستشفيات والمراكز الصحية؛ لمتابعة حالتهم الصحية.

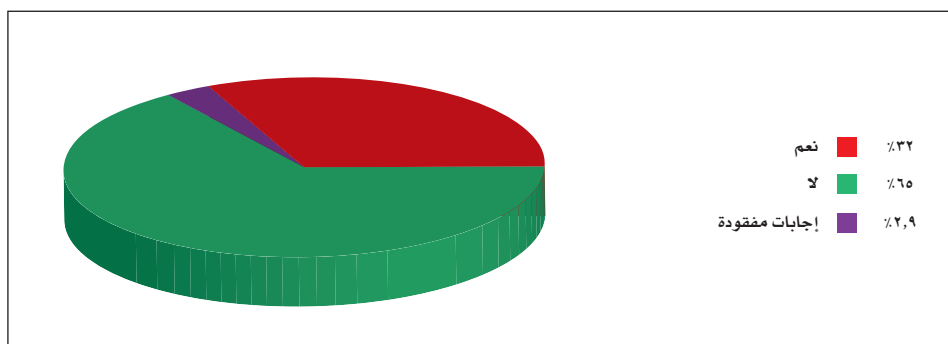


شكل رقم (٢-٥٠) يوضح المتابعة الصحية

جدول رقم (٢-٧٠) يوضح إذا كان أحد أفراد الأسرة مصاباً بمرض مزمن

النسبة	التكرار	هل أحد من أفراد عائلتك مصاب بمرض مزمن؟
٢٢٪	١٢٣٥	نعم
٦٥٪	٢٥١٨	لا
٢,٩٪	١١٢	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٢-٧٠) (إذا كان أحد من أفراد العائلة مصاباً بمرض مزمن)، وكانت النتيجة أنّ ما نسبته ٣٢٪ أجبَنَ بنعم، وفي حال مرض أحد أفراد الأسرة؛ فإنّ ذلك سيكون له تأثير في الأسرة كلّها؛ إذ سيحتاج إلى عناية خاصة، وقد يتطلب وضعه توفير عناية خاصة به. وفي حال انخفاض الدخل المادي؛ فذلك سيشكل مشكلة كبيرة على الأسرة كلّها؛ إذ لن تتمكن من توفير الرعاية البديلة له.

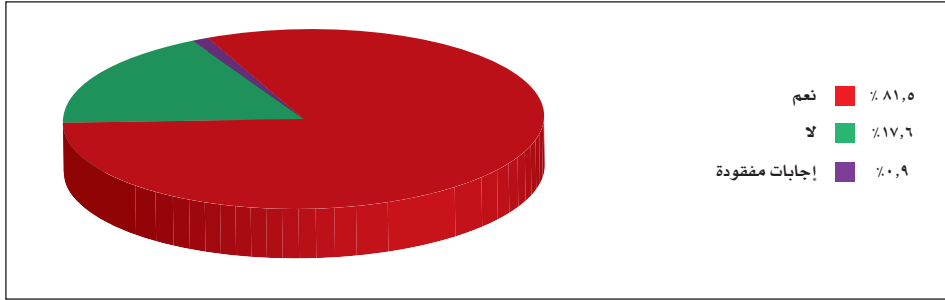


شكل رقم (٢-٥١) يوضح الإصابة بأمراض مزمنة

جدول رقم (٢-٧١) يوضح توافر مستشفى حكومي في المنطقة

النسبة	التكرار	هل يتوافر مستشفى حكومي في المنطقة؟
٨١,٥٪	٣١٥١	نعم
١٧,٦٪	٦٨١	لا
٠,٩٪	٣٣	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يوضح الجدول رقم (٧١-٢) (إذا كان يتوافر مستشفى حكومي في منطقة سكن مفردات الدراسة)، ويظهر أنّ ما نسبته ٥, ٨١٪ أجبنَ بنعم؛ أي أنه يوجد مستشفيات في منطقتهم. في حين أنّ ما نسبته ٦, ١٧٪ أجبنَ بلا. وتوافر المستشفيات الحكومية مهم؛ لأنّ غيابها يعني اللجوء إلى مستشفيات خاصة، والعلاج فيها -كما نعلم- مكلف مادياً؛ لذا، فقد يشكّل عائقاً يؤثّر في باقي نواحي الحياة المعيشية.

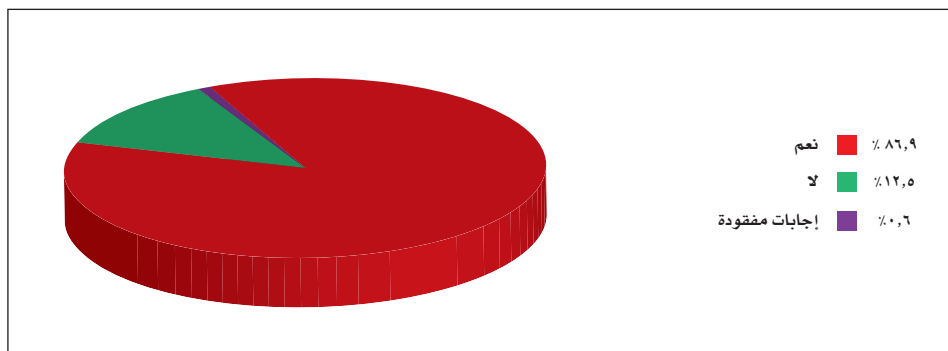


شكل رقم (٥٢-٢) يوضح توافر مستشفى حكومي في المنطقة

جدول رقم (٧٢-٢) يوضح توافر مركز صحي أولي في المنطقة

النسبة	التكرار	هل يتوافر مركز صحي أولي في المنطقة؟
٨٦,٩٪	٣٣٥٨	نعم
١٢,٥٪	٤٨٢	لا
٠,٦٪	٢٥	إجابات مفقودة
١٠٠٪	٣٨٦٥	المجموع

يبين الجدول رقم (٧٢-٢) إجابة مفردات الدراسة حول (ما إذا كان يتوافر مركز صحي أولي في المنطقة). وقد جاءت النتيجة أنّ ما نسبته ٩, ٨٦٪ أجبنَ بنعم؛ أي أنه يتوافر مركز صحي في المنطقة التي يُقَمَّن فيها. والرعاية الصحية الأولية ذات أهمية عالية؛ لأنه عن طريقها يمكن متابعة الحالة الصحية، واكتشاف الأمراض، ورعاية الأطفال.

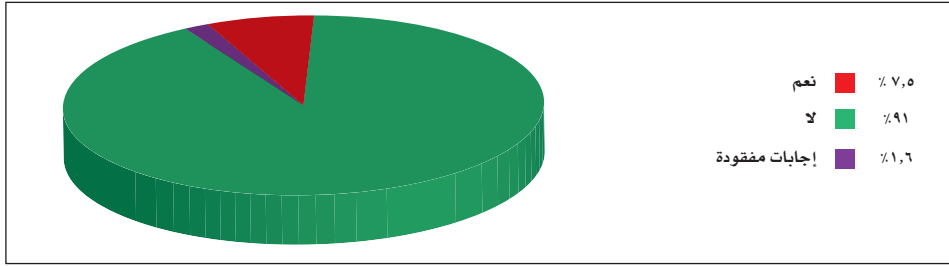


شكل رقم (٢-٥٣) يوضح توافر مركز صحي أولي في المنطقة

جدول رقم (٢-٧٣) يوضح إذا كان يوجد إعاقة

هل لديك إعاقة؟	التكرار	النسبة
نعم	٢٨٨	٧,٥%
لا	٣٥١٦	٩١%
إجابات مفقودة	٦١	١,٦%
المجموع	٣٨٦٥	١٠٠%

يوضح الجدول رقم (٢-٧٣) (إذا كان لدى أي من مفردات الدراسة إعاقة)، وقد أظهرت النتائج أنّ ما نسبته ٧,٥% فقط لديهم إعاقات، في حين أنّ ما نسبته ٩١% أجبن بلا؛ أي أنهم سليمات وخاليات من الإعاقات. وقد ركّز على السؤال عن الإعاقة؛ لأنه في حال كُنَّ سليمات من الناحية الصحية؛ فإنه يُفترض أن يَكُنَّ في وضع يجعلهنّ قدرات على التعليم، وعلى العمل؛ ومن ثم، الاعتماد على أنفسهن، بدلاً من الاحتياج إلى مساعدات وإعانات.



شكل رقم (٢-٥٤) يوضح إذا كان يوجد إعاقة

تاسعاً: اتجاهات مفردات الدراسة حول العوامل المؤدية إلى الفقر المؤنث:

تختلف العوامل والأسباب المؤدية إلى الفقر المؤنث، التي قد يعود بعضها إلى أسباب اجتماعية، والأخرى إلى أسباب ثقافية، وأخرى اقتصادية، أو حتى سياسية، وتنظيمية. فالفقر المؤنث نتيجة له أسبابه المتعددة، وعوامله المتعددة أيضاً.

ولا يمكن فهم هذه الظاهرة، من دون الوقوف على مدى وعي من يعانين منها من العوامل المؤدية إليها؛ لأن إدراك المشكلة وأسبابها، هو بداية التغيير الأولى، لا سيما إذا كنا نتحدث عن تغيير كلي لا جزئي. والتغيير الكلي والشمولي لا يمكن أن يحدث بقرارات خارجية، إذا لم يوجد تغيير في فكر المتضررات من المشكلة، وقناعاتهن بحتمية تغيير واقعهن وظروفهن.

لذا، فقد حُدِّدت مجموعة من العوامل والأسباب التي يُعتَقَد أنها سبب الوقوع في براثن الفقر المؤنث؛ وذلك بهدف تحديد موقف الإناث الفقيرات تجاهها، ومن ثم، محاولة ربطها بمتغيرات أخرى كعمر الأنثى الفقيرة، وتعليمها، وعملها؛ لمعرفة أثر هذه المتغيرات في تغيير اتجاهها نحو عوامل الفقر المؤنث، وأسبابه.

وهذا ما سنستعرضه من خلال وصف إجابات المبحوثات وتحليلها، حول العبارات الممثلة لعوامل الفقر المؤنث وأسبابه.

جدول رقم (٢-٧٤) يوضح توزيع إجابات مفردات الدراسة على الأسباب والعوامل المؤدية إلى الفقر

اجابات مقفودة	غير موافقة على الإطلاق		غير موافقة		لا ادري		موافقة		موافقة تماما		
	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	
%٠,٣	٢,٢	٨٥	%٩,٨	٣٨٠	%١٤,٢	٥٤٩	%٣٨,٣	١٤٥٨٠	%٣٥,٢	١٣٥٦	للأسرة دور فيما تعانيه المرأة من مشكلات مالية
%٠,٧	٢٦	٣٥٠	%١٨,٤	١٧١	%١٧,٢	٦٦٤	%٢٥,٦	٩٨٨	%٢٩,١	١١٢٦	المرأة لا تحصل على حقوقها
%٠,٥	٢٠	٣١٧	%٢١,٧	٤٤٧	%١١,٤	٤٤١	%٢٩,٥	١١٤٠	%٢٨,٦	١١٠٦	لا يوجد مساعده من الآخرين لتحسن المرأة ظروفها الاقتصادية
%٠,٦	٢٤	٥٠١	%١٦,١	١٢٦	%١٢,٧	٤٩٦	%٢٧,٩	١٠٧٩	%٢٩,٦	١١٤٤	الأسرة تتحكم في حياة المرأة
%٠,٦	٢٢	٢٣٧	%١٧,٧	١٧٥	%١٢,٩	٥٠٠	%٢٧	١٠٤٤	%٣٥,٦	١٣٧٧	الزواج أفضل فرص الحياة للفتاة
%٠,٥	٢١	٣٧١	%١٩,٤	١٥٨	%١٨,٢	٧٠٥	%٢٣,٧	٩١٧	%٢٨,٤	١٠٩٩	كثير من النساء يتعرضن للعنف في أسرهن
%٠,٩	٣٦	٥٣٠	%٢٩,٤	١١٣٨	%١٤,٦	٥٦٥	%١٩,٥	٧٥٢	%٢١,٧	٨٤٤	ليس للمرأة رأي في شؤون أسرتها
%٠,٥	٢٠	٣٠٠	%١٣,٧	٥٣٢	%٢٠	٧٧٤	%٣٦,٤	١٠٢٠	%٣١,٥	١٢١٩	عدم قدرة المرأة على اتخاذ قراراتها بنفسها يؤدي إلى تربي وضعها الاقتصادي
%٠,٥	١٩	٢٠٦	%١١,٤	٤٤٠	%١٩,٥	٧٥٤	%٣١,٤	١٢١٢	%٣١,٩	١٢٣٤	عدم وعي المرأة بالفرص المتاحة سبب تردى وضعها الاقتصادي
%٠,٨	٢٩	٣٨٨	%٢٣,٥	٩١٠	%١٣,٦	٥٢٥	%٢٥,٦	٩٨٩	%٢٦,٥	١٠٢٤	المرأة أقل قدرات من الرجل
%٠,٧	٢٨	٩٩٩	%٣٦,٧	١٤١٧	%١٢,٧	٤٨٩	١١,٩	٤٦١	%١٢,٢	٤٧١	ليس للمرأة دور مهم في الحياة
%٠,٦	٢٤	٦٩١	%٢٨,٩	١١١٨	%١٣,٢	٥١٢	%١٨,٩	٧٣٠	%٢٠,٤	٧٩٠	يجب على المرأة أن تخضع للرجل

إجابات مقبولة	غير موافقة على الإطلاق		غير موافقة		لا أدري		موافقة		موافقة تماماً		
	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	
١	٣٧	٧٧,٢	٧٨٠	٧٤٣	١٩,٢	٤٢٣	٣١,٥	١٢١٩	٣٠,١	١١٦٤	المرأة في حاجة دائمة إلى لرجل
٨	٣٠	٩	٢٤٧	٦٣٢	١٦,٤	٥٣٦	٢٣,٥	٩٠٩	٣٦,٥	١٤١١	عدم تعليم المرأة سبب وضعها الاقتصادي
٨	٢٩	٢٩,١	١١٢٦	١٢٥٧	٣٢,٥	٥٦٣	١٠,٩	٤٢١	١٢,١	٤٦٩	عمل المرأة خارج المنزل مخالف للشرع
٩	٢٣	١٠,٣	٤٠٠	٧٥٤	١٩,٥	٤٥٦	٢٩,٥	١١٤٣	٢٧,٩	١٠٨٠	دور المرأة أن تكون زوجة وأمًا
٧	٢٦	٧٧,٧	٢٩٨	٥٨١	١٥	٨٤٠	٢٧,٧	١٠٧٣	٢٧,١	١٠٤٨	انخفاض مهارات العمل سبب لقلّة فرص العمل
٨	٢١	١٢	٤٦٣	٩٦٣	٣٤,٩	٥٤٠	٣٥,٤	٩٨٢	٢٢,٩	٨٨٦	المرأة ضعيفة وقليلة الحيلة
٦	٢٥	٩	٢٤٨	٦٩٧	١٨	٨١٦	٣٥,٨	٩٩٦	٢٥,٤	٩٨٣	نظرة المجتمع للمرأة أهم الأسباب لتردي أوضاعها الاقتصادية
٦	٢٣	١١,٢	٤٢٣	٦٨٩	١٧,٨	٨١٢	٣٥,٥	٩٨٦	٢٣,٩	٩٢٢	عدم المساواة بين الجنسين سبب لقلّة فرصها في الحياة
٧	٢٦	٧٧,٦	٢٩٤	٥٦٥	١٤,٦	٧١٣	٢٤,٨	٩٦٠	٢٣,٨	١٣٠٧	الراتب الذي تحصل عليه المرأة من العمل قليل
٩	٢٣	٨,٢	٣١٧	٥٧٢	١٤,٨	٦٢٣	٢٤,٩	٩٦١	٣٥,٢	١٣٥٩	لا يوجد فرص عمل للمرأة
٦	٢٣	٩,٤	٣٦٥	٧٨٤	٣٠,٣	٦٧٩	٢٤,١	٩٣١	٢٨	١٠٨٣	لا تستطيع المرأة التحكم في دخلها المادي
٢	٦	٣,٢	١٢٤	٤٢٨	١١,١	٥٦٠	٣٦,٨	١٠٣٦	٤٤,٣	١٧١١	لا يوجد فرص جيدة للمرأة في الحياة

إجابات مقبولة	غير موافقة على الإصطلاح		غير موافقة		لا أدري		موافقة		موافقة تماماً			
	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت	ن	ت		
٠,٨ %	٢٩	٧ %	٢٩	١٤,٤ %	٥٥٦	١٩ %	٧٣٥	٣٧,١ %	١٠٤٨	٣١,٨ %	١٢٧٨	لا يتوافق للمرأة مصروف مستقل
١ %	٣٩	٨,١ %	٣١٢	١٧,١ %	٦٦٠	١٧,٣ %	٦٦٨	٣٧,٢ %	١٠٥٠	٣٩,٤ %	١١٣٦	لا تستطيع المرأة تلبية احتياجاتها الأساسية
٠,٦ %	٢٣	٥,٧ %	٢٢٠	١٢,٣ %	٤٧٢	١٤,٣ %	٥٥٤	٣٥ %	٩٦٥	٤٢,١ %	١٦٧٨	الوضع المالي سيّيب للكثير من الضعوف
٠,٧ %	٢٧	٨,٩ %	٣٣٦	١٧,٦ %	٦٨٢	١٣,٣ %	٥١٣	٣٥,٧ %	٩٩٢	٣٤ %	١٣١٥	المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية قليلة
٠,٨ %	٣٠	١٠,٦ %	٤١١	٢٢,٩ %	٨٨٤	١٣,٥ %	٤٨٣	٢٣ %	٨٨٩	٣٠,٢ %	١١٦٩	المساعدات المقدمة من الضمان قليلة
٠,٤ %	١٥	٢٣,٣ %	٩٠٠	٢٧ %	١٠٤٤	١٠,٧ %	٤١٢	١٨ %	٦٩٤	٢٠,٧ %	٨٠٠	يوجد نقص في الخدمات الصحية المقدمة للمرأة
٠,٣ %	١٣	٢٧,٩ %	١٠٨٠	٢٣,٩ %	٩٢٣	٩,٨ %	٣٨٠	١٦,٥ %	٦٣٦	٢١,٦ %	٨٣٣	يوجد نقص في الخدمات التعليمية المقدمة للمرأة

يوضح الجدول رقم (٢-٧٤) (إجابات مفردات الدراسة حول بعض العبارات التي تعكس توجّه مفردات العينة. حول حقوقهن الاجتماعية، والثقافية، والتنظيمية). وقد جاءت الإجابات على النحو الآتي:

فيما يتعلق بعبارة (لا توجد فرص جيدة للمرأة في الحياة)، جاءت الإجابة بالموافقة بشكل كبير؛ إذ إن ما نسبته ٧١٪، كُنَّ موافقات بوجه عام. وما نسبته ٤٤٪، كُنَّ موافقات تماماً على العبارة، و٢٦٪، موافقات؛ أي أنه يوجد نظرة عامة بأن الفرص المتاحة للمرأة منخفضة.

أما عبارة (للأسرة دور فيما تعانیه المرأة من مشكلات مالية)، فقد جاءت الإجابة أيضاً لتدلّ على الموافقة؛ إذ إن ما نسبته ٧٣٪، كُنَّ موافقات، ونسبة ٣٥٪، موافقات تماماً، وما نسبته ٣٨٪، كانت إجابتهنّ الموافقة. فهذا يدلّ على النظرة السلبية من قبل المرأة لدور الأسرة؛ فهي تراها أحد أسباب المشكلات المالية التي تعاني منها.

أمّا ما يتعلق بإجابة مفردات الدراسة حول عبارة (المرأة لا تحصل على حقوقها)، فقد جاءت إجابة مفردات الدراسة بالموافقة من قبل ما يزيد على نصف مفردات الدراسة؛ إذ جاءت نسبة الموافقة ٥٤٪، ٧، فقد أجاب ما نسبته ٢٩٪، ١، بالموافقة التامة، وما نسبته ٢٥٪، ٦، بالموافقة.

وفيما يتعلق بعبارة (لا يوجد مساعدة من الآخرين لتحسّن المرأة ظروفها الاقتصادية)، فقد جاءت الإجابة بشكل عام بالموافقة، بما نسبته ٥٨٪، ١، فقد وافق تماماً ما نسبته ٢٨٪، ٦، وما نسبته ٢٩٪، ٥، كانت إجابتهنّ بالموافقة؛ أي أنه يوجد نظرة من بعض مفردات الدراسة، بأنه لا أحد يساعد المرأة على تحسين وضعها الاقتصادي؛ وهذا يدلّ على افتقارهنّ الثقة بمن حولهنّ من أنظمة وأفراد، في توفير السبل المساعدة على تحسين الظروف.

أمّا عبارة (الأسرة تتحكّم في حياة المرأة)، فقد وصلت نسبة الموافقة إلى ٥٧٪، ٥، ونسبة الموافقات تماماً ٢٩٪، ٦، والموافقات ٢٧٪، ٩، وهذه الإجابة تدلّ على أن هناك نظرة بأن الأسرة تتحكّم في حياة المرأة؛ ومن ثم، تفرض عليها أسلوب حياة في كثير من

الأحيان، يعيقها من الحصول على حقوقها المشروعة التي منها حقها في التعليم والعمل، وتجعلها نتيجة ذلك عرضة لمشكلات؛ مثل الفقر ونحوه، في حال واجهت مشكلات اجتماعية.

وفيما يتعلق بعبارة (الزواج أفضل فرص الحياة للفتاة)، فقد أجاب بالموافقة عليها ما يقرب من ٦, ٦٢٪، وما نسبته ٦, ٣٥٪ كانت إجابتهنّ بالموافقة تماماً، في حين ما نسبته ٢٧٪ كانت بالموافقة؛ ما يعني أنّ نسبة لا يُستهان بها، مازالت ترى أنّ المرأة خلقت للزواج، وهو أفضل ما تحصل عليه في الحياة. وهذه نظرة قاصرة في الوقت الحاضر؛ إذ إنّ المرأة يمكن أن تكون عاملة، ولها دور في الحياة العامة، إلى جانب كونها زوجة.

ونجد أنّ عبارة (كثير من النساء يتعرضنّ للعنف في أسرهنّ)، نسبة من أجاب بالموافقة عليها ٢, ٥٢٪، منهن ٤, ٢٨٪ كن موافقات تماماً، و٨, ٢٣٪ كن موافقات، وهذا يدلّ على وجود نسبة ترى أنّ الأسرة تمارس عنفاً على المرأة.

أمّا عبارة (ليس للمرأة رأي في شؤون أسرتها)، لم تتجاوز نسبة الموافقة عليها ٣, ٤١٪، منهن ٨, ٢١٪ وافقن تماماً، وما نسبته ٥, ١٩٪ موافقات؛ وهذا يدل على أنّ المرأة تشارك إلى حدّ ما في شؤون أسرتها، وهذا مؤشر جيد.

وعند النظر إلى عبارة (عدم قدرة المرأة على اتخاذ قراراتها بنفسها؛ يؤدي إلى تردي وضعها الاقتصادي)، نجد أنّ نسبة من أجبنّ بالموافقة ٩, ٥٧٪، منهن ٥, ٣١٪ أجبنّ بالموافقة التامة، في حين أنّ ما نسبته ٤, ٢٦٪ كانت إجابتهنّ بالموافقة، ونجد من خلال تحليل هذه الإجابة، أنّ نسبة تتجاوز النصف ترى أنّ إقصاء المرأة، وتجاهل تفكيرها، أحد أسباب تردي وضعها، وحرمانها من الحصول على حقوقها الاقتصادية.

أمّا عبارة (عدم وعي المرأة بالفرص المتاحة سبب لتردي وضعها الاقتصادي)، جاءت نسبة الموافقة عليها ٣, ٦٣٪، ونسبة من أجبنّ بموافقة تامة ٩, ٣١٪، ومن أجبنّ بالموافقة كانت ٤, ٢٦٪، وهذه الإجابة تؤكد وجود نسبة من مفردات الدراسة ترى نقصاً في الوعي لدى المرأة، بما لها من حقوق، يؤثر في تمكنها اقتصادياً، وفي تحسين وضعها.

وفيما يخص عبارة (المرأة أقل قدرات من الرجل)، جاءت نسبة الموافقة عليها ١, ٥٢٪، ونسبة الموافقة التامة ٥, ٢٦٪، والموافقة ٦, ٢٥٪؛ أي أنّ النسبة التي ترى أنّ المرأة أقل قدرات من الرجل تقرب من النصف، وهذا مفهوم له مرجعية ثقافية تشربتها المرأة في مجتمعا، وهي ما جعلها محدودة القدرات، وتحدّ من قدرتها على ممارسة حقوقها المشروعة.

أمّا عبارة (ليس للمرأة دور مهمّ في الحياة)، فقد جاءت النسبة لمن وافقن على العبارة ١, ٢٤٪، وهذا مؤشر جيد؛ إذ إنّ المرأة ترى أنّ لها دوراً في الحياة، بغضّ النظر عن هذا الدور، سواء أكان في الحياة العامة، أم في حياتها الأسرية.

وأمّا عبارة (يجب على المرأة أن تخضع للرجل)، فقد جاءت نسبة الموافقة عليها ٣, ٣٩٪، ونسبة من وافقن تماماً كانت ٤, ٢٠٪، ومن وافقن ٩, ١٨٪، وهي نسبة متوسطة؛ أي أنّ المرأة استطاعت تجاوز مفهوم الخضوع للرجل، وبدأت تدرك أنها مستقلة لها حقوقها الشرعية.

أمّا عبارة (المرأة في حاجة دائمة إلى الرجل)، فقد وافق عليها ما نسبته ٦, ٦١٪ منهنّ، ١, ٣٠٪ كانت موافقتهنّ تامة، في حين أنّ ما نسبته ٥, ٣١٪ كانت إجابتهنّ بالموافقة، وهي تدلّ على وجود نسبة تتجاوز النصف، ترى أنّ وجود الرجل في حياة المرأة مهمّ، وهو منطق سليم؛ إذ إنّّه يوجد شراكة بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون الحياة. وفي مجتمعا يزداد اعتماد المرأة على الرجل؛ نظراً لأنّ الأنظمة المختلفة تربط حصول المرأة على أيّ من حقوقها بموافقة الرجل، سواء في تعليم أم في عمل، وحتى حقوقها الاجتماعية.

وفيما يتعلق بعبارة (عدم تعليم المرأة سبب وضعها الاقتصادي)، فقد وافق عليها ما نسبته ٥, ٦٠٪ من مجموع مفردات الدراسة، منهنّ ٥, ٣٦٪ موافقتهنّ كانت تامة، وما نسبته ٥, ٢٣٪ كُنّ موافقات، وهذه النتيجة تدلّ على وجود نسبة ترى بأنّ لتعليم المرأة أهمية في تحسين وضعها الاقتصادي، وأنّ حرمانها من التعليم سبب لتردي وضعها.

أمّا عبارة (عمل المرأة خارج المنزل مخالف للشرع)، فقد أجاب ما نسبته ٢٣٪ فقط بالموافقة؛ ما يدل على وجود وعي بأنّ عمل المرأة حقّ لها، لا يتنافى مع القيم الدينية. وحول ما يخصّ عبارة (دور المرأة أن تكون زوجة وأمّاً)، فكانت نسبة الموافقة عليها ٥٧٪، وهي تدلّ على وجود قناعة بأنّ نسبة تتجاوز النصف، ترى أنّ المرأة دورها أن تكون زوجة وأمّاً، وهو دور رئيس للمرأة، ولكن لا يمنع أن تعمل خارج المنزل.

أمّا عبارة (انخفاض مهارات العمل سبب لقلة فرص العمل)، فقد أجاب بالموافقة عليها ٥٤٪، من مجموع مفردات الدراسة، وهي نسبة تقرب من النصف، التي ترى بأنّ عدم إتاحة الفرصة لها لتطوير مهاراتها، سبب لانخفاض فرصها في الحصول على عمل مناسب.

وأمّا عبارة (المرأة ضعيفة وقليلة الحيلة)، فقد حصلت على موافقة بنسبة ٤٨٪، وهي نسبة تقلّ عن النصف. ومفهوم ضعف المرأة مفهوم مرتبط بثقافة اجتماعية بالية، كانت لا ترى أنّ المرأة تتمتع بقوة وقدرة تمكنها من الاعتماد على نفسها.

أمّا عبارة (نظرة المجتمع للمرأة أهم الأسباب لتردي أوضاعها الاقتصادية)، فقد أجاب بالموافقة عليها ما نسبته ٥١٪، من مجموع مفردات الدراسة، وهي نسبة تقرب من النصف، ونسبة من وافقن تماماً ٢٥٪، وهذه النسبة تعطي مؤشراً على أنّ نصف مفردات الدراسة يرين أنّ للمجتمع دوراً في قلة حصول المرأة على فرصها؛ ومن ثم، تردي أوضاعها الاقتصادية.

وفيما يتعلّق بعبارة (عدم المساواة بين الجنسين سبب لقلة فرصها في الحياة)، فقد أجاب بالموافقة عليها ما نسبته ٤٩٪، وهي نسبة تقرب من النصف تقريباً، فمن وافقن تماماً كانت نسبتهنّ ٢٣٪، ومن وافقن كانت نسبتهنّ ٢٥٪، من مجموع مفردات الدراسة، وهذه النسب تدلّ على وجود نسبة ترى وجود تمييز بين الجنسين، يؤثّر في فرص المرأة في الحياة.

أمّا عبارة (الراتب الذي تحصل عليه المرأة من العمل قليل)، فقد أجاب بالموافقة عليها ما نسبته ٦, ٥٨٪، ومن وافق منهنّ تماماً بلغت نسبتهن ٨, ٣٣٪.

أمّا عبارة (لا يوجد فرص عمل للمرأة)، فقد وافق عليها ما نسبته ١, ٦٠٪، وهذه النسبة تعطي مؤشراً على وجود وعي من قِبَل المرأة في مجتمعنا، بأنّ فرص العمل المتاحة لها قليلة.

وأمّا عبارة (لا تستطيع المرأة التحكم في دخلها الماديّ)، وافق عليها ١, ٥٢٪، وما نسبته ٢٨٪ كانت موافقة تامة، وهي تدلّ على وعي المرأة بأنّ هناك تحكماً في دخلها الماديّ، وهي لا تستطيع التصرف في دخلها.

أمّا عبارة (لا يتوافر للمرأة مصروف مستقل)، فقد وافق عليها ما نسبته ٩, ٥٨٪، منهن ٨, ٣١٪ كانت موافقتهن تامة، وهي تدلّ على وجود نسبة من النساء، لا يملكن حق الحصول على دخل مستقلّ.

أما ما يخصّ عبارة (لا تستطيع المرأة تلبية احتياجاتها الأساسية)، فقد وافق عليها ما نسبته ٦, ٥٦٪، وهي تعطي مؤشراً على وجود نسبة لا يُستهان بها من النساء غير قادرات على تلبية الاحتياجات الأساسية، وهذه مشكلة تحدّ من قدرة المرأة على التطور، فإذا كانت الحاجات الأساسية غير مشبعة؛ فإن ذلك يدل على التقصير في إعطائها حقوقها الأخرى.

وقد حظيت عبارة (الوضع الماليّ للمرأة سبب للكثير من الضغوط)، بنسبة موافقة عالية نسبياً، فقد وافق عليها ما نسبته ١, ٦٧٪ من مجموع مفردات العينة، وما نسبته ١, ٤٢٪ كانت موافقتهنّ تامة، وهي تدلّ على أنّ الفقر ونقص الموارد المالية سبب للضغوط التي تعاني منها المرأة في حياتها؛ ومن ثم، لو تحسّن وضعها المالي؛ لاستطاعت تجاوز الكثير من مشكلاتها الحياتية.

أمّا عبارة (المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية قليلة)، فقد وافق عليها ما نسبته ٧, ٥٩٪، منهنّ ٣٤٪ موافقتهنّ تامة، وهي تدلّ على أنّ نسبة من مفردات الدراسة

ترى أنّ ما تحصل عليه من إعانات من الجمعيات الخيرية قليل، ولا يفي باحتياجاتها المادية.

بينما عبارة (المساعدات المقدمة من الضمان قليلة)، وافق عليها ما نسبته ٢, ٥٣٪، منهن ٢, ٣٠٪ موافقتهنّ تامة، وهذه النتيجة تدل على أنّ ما يتجاوز النصف بقليل، يرون أنّ ما يحصلن عليه من الضمان لا يفي باحتياجاتهنّ.

وأما ما يخصّ عبارة (يوجد نقص في الخدمات الصحية المقدمة للمرأة)، فقد وافق عليها ما نسبته ٧, ٣٨٪، وهي نسبة قليلة؛ ما يعني وجود رضى عن الخدمات الصحية المقدمة للمرأة.

وأخيراً، وفيما يتعلّق بعبارة (يوجد نقص في الخدمات التعليمية المقدمة للمرأة)، فقد وافق عليها ما نسبتهن ١, ٣٨٪، منهن ٦, ٢١٪ كانت موافقتهنّ تامة، وهذه النسبة تدل على وجود رضى عن الخدمات التعليمية المقدمة للمرأة.

جدول رقم (٢-٧٥) يوضح الفروق بين العمر والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر من وجهة نظر الأنثى الفقيرة

قيمة ف	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
* ١, ٢٩	١٠٨	٢, ٤٤	٢٦٤, ٣٨	بين المجموعات
	٣٢٨٩	١, ٨٨	٦٢٠٩, ٢٧	داخل المجموعات

* دالّ إحصائيّاً عند مستوى معنوية ٠,٠٥

يبين الجدول رقم (٢-٧٥) الفروق بين عمر مفردات الدراسة، والاتجاه نحو الأسباب المؤدية إلى الفقر، ويظهر من خلال قيمة ف ١, ٢٩، أنّ هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين اختلاف الفترة العمرية، والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر؛ أي وجود اختلافات نتيجة العمر، بمعنى أنّ الانتماء إلى فئة عمرية معينة، يؤثر في الاتجاه نحو عوامل الفقر وأسبابه.

جدول رقم (٢-٧٦) يوضح الفروق بين مستوى التعليم، والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر من وجهة نظر الأنتى الفقيرة

قيمة ف	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
* ١,٩٨	١٠٨	٦,٩٢	٧٤٧,٦٢	بين المجموعات
	٣٣٠٣	٣,٤٨	١١٤٩٩,١	داخل المجموعات

* دال إحصائياً عند درجة معنوية ٠,٠٠٠

يوضح الجدول رقم (٢-٧٦) الفروق بين اختلاف المستوى التعليمي، والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر، ويظهر من خلال قيمة ف ١,٩٨ الدالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠ أنه توجد دلالة إحصائية؛ أي وجود علاقة بين ارتفاع المستوى التعليمي، والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر؛ بمعنى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي، وُجد وعي أكبر بعوامل الفقر.

جدول رقم (٢-٧٧) يوضح الفروق بين العمل، والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر من وجهة الأنتى الفقيرة

قيمة ف	درجات الحرية	متوسط المربعات	مجموع المربعات	
* ١,٧٣	١٠٨	٠,١٦٠	١٧,٣٠٩	بين المجموعات
	٣٢٩٤	٣,٤٨	٣٠٤,٦٠	داخل المجموعات

* دال إحصائياً عند درجة معنوية ٠,٠٠٠

يوضح الجدول رقم (٢-٧٧) الفرق بين العمل، والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر، ويظهر وجود فروق؛ بناءً على حالة العمل في الاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر؛ إذ أظهرت قيمة ف ١,٧٣ أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين العمل، والاتجاه نحو العوامل المؤدية إلى الفقر؛ بمعنى أن العاملات يختلفن في نظرتهم نحو العوامل المؤدية إلى الفقر عن غير العاملات.



الفصل الثالث

مناقشة نتائج الدراسة

التوصيات

مقدمة:

يظلّ للفقر في مجتمع ما سماته الخاصة التي تميزه عن غيره في المجتمعات الأخرى، مهما وُجِدَت سمات مشتركة؛ وذلك يعود إلى تركيبة المجتمع من جهة، وإلى أوضاع المجتمع من جهة أخرى؛ لأنّ الفقر مختلف من مجتمع إلى آخر، حسب اقتصاد المجتمع، وثرواته، وعدد سكانه، وطبقاته الاجتماعية.

والفقر المؤنث مفهوم يحاول أن يركز على طبيعة الفقر؛ وفقاً لخصائص مرتبطة بالأنثى الفقيرة، وسماتها الخاصة، فالفقر المؤنث تلعب فيه عوامل اجتماعية، واقتصادية، وسياسية دوراً بارزاً. فهو مرتبط بما يُتاح للأنثى في التنمية، ودورها هي في أحداث التنمية، وعوامل مرتبطة بما يُتاح لها من أدوار؛ نتيجة نوعها الاجتماعيّ.

فالثقافة السائدة، والسياسات الاقتصادية القائمة في بلد ما، تكون في الأغلب من العوامل التي تجعل لفقر الأنثى في أيّ مجتمع سماته وخصائصه، التي تميزه عنه في أيّ مجتمع آخر.

وقد حدّد عدد من الدراسات المختلفة معايير وعوامل، يُقاس بناءً عليها الفقر المؤنث، ومنها فرص التعليم المتاحة للأنثى، ووضعها الاجتماعي، وتوافر فرص العمل، والرعاية الصحية، وبرامج الرعاية الاجتماعية، والسكن الملائم. ومظاهر التمييز النوعي إن وُجِدَت، التي تعد مؤشرات رئيسية، يمكن من خلالها قياس مؤشر الفقر المؤنث في مجتمع ما (Moghadam,2005).

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ، فالهدف ليس فقط قياس مؤشرات الفقر لدى الأنثى، بل يتجاوزها لتحديد كيف يمكن تحفيزها؛ لتكون عنصراً فعّالاً ومشاركاً في الحياة الاجتماعية؛ من خلال تحقيق مفهوم المساواة الاجتماعية، وتمكينها اجتماعياً، واقتصادياً.

وقد قدمت الدراسة الحالية تصوّراً لما هو عليه واقع الفقر المؤنث في المجتمع السعودي، من حيث سمات الأنثى الفقيرة، وخصائص الفقر في المجتمع، التي تعدّ بمنزلة بداية لدراسة أخرى، تحاول أن تقيس التغيّر في مؤشرات الفقر المؤنث في المجتمع السعودي على فترات متتالية؛ لأنه ظاهرة متغيرة بتغير عوامل متعددة اقتصادية، وثقافية، وسياسية تتداخل لتغيّر من سماته وخصائصه.

وسنقدّم فيما يأتي تحليلاً لنتائج الدراسة، التي تحاول أن تجيب عن تساؤلات الدراسة الأساسية؛ لتقدم الوصف الكامل والتحليلي لواقع الفقر المؤنث في المجتمع السعودي.

أولاً: سمات الأنثى الفقيرة:

العمر للأنثى الفقيرة:

كشفت نتائج الدراسة أنّ عمر مفردات الدراسة يقع في الفئة العمرية بين ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة، وهذه الفترة هي فترة العمل والعطاء، وبقاء المرأة من دون عمل يُعدّ إهداراً للموارد البشرية من جهة، وسبباً لفقرها وحاجتها من جهة أخرى، لا سيّما مع النقص الحادّ في الرعاية الاجتماعية الحكومية، من حيث انخفاض مخصصات الضمان، وعدم شمولية الخدمات الصحية والتعليمية، من حيث النقص في أعداد المدارس،

والمستشفيات، والمراكز الصحية، وانخفاض مستوى خدماتها عمّا يجب أن تكون عليه؛ وفق المعايير العالمية؛ لتحقيق الرفاهية الاجتماعية. كما أنّ ارتفاع مستويات المعيشة نتيجة التحولات الاقتصادية، كل هذه تجعل من الضروريّ التركيز على استثمار المرأة؛ بوصفها عنصراً بشرياً فعّالاً في التنمية؛ من خلال فتح فرص عمل جديدة، وتدريبها وتعليمها التعليم المناسب الذي يجعلها مطلوبة في سوق العمل.

فنتائج الدراسة كشفت أنّ الأنثى الفقيرة في المجتمع السعوديّ، هي امرأة في سنّ العمل المُفترَض. ومن ثم، يكون جعلها في دائرة الفقر إهداراً لجزء مهمّ من الموارد البشرية في المجتمع.

وهنا نخلص إلى أنّ إحدى سمات الأنثى الفقيرة في المجتمع السعوديّ، أن عمرها يقع ما بين ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة.

الحالة الاجتماعية للأنثى الفقيرة:

أظهرت نتائج الدراسة أنّ سمة الحالة الاجتماعية للأنثى الفقيرة في المجتمع السعوديّ، أن تكون أرملة في المرتبة الأولى؛ إذ كانت النسبة ٣٥٪، أو متزوجة في المرتبة الثانية، بنسبة قدرها ٢٥, ٥٪، أو مطلّقة في المرتبة الثالثة؛ إذ كانت النسبة ٢٤, ٢٪. وبذلك يكون ترمل المرأة سبباً رئيساً لفقر الأنثى في المجتمع السعودي. وكما هو معروف، فإنّ غياب المعيل في حياة المرأة سبب لتردي وضعها الاقتصاديّ، لا سيّما في الحالات التي يكون لا عمل لها فيها. فتكون هنا محتاجة إلى دخل كافٍ من الضمان الاجتماعيّ، يكفل لها حياة كريمة، وأن تحصل على خدمات الرعاية المختلفة التي تكفل لها ولأبنائها الحياة الكريمة. وعدم قدرتها على توفير دخل مناسب لها ولأسرتها، سيؤثر حتماً في استقرارها نفسياً واجتماعياً؛ ما ينعكس بدوره على مجريات الأمور في حياتها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ نسبة منهن مطلقات؛ أي أنّ الطلاق يُعدّ سبباً كذلك لترديّ وضع المرأة اقتصادياً، وهذا سيشكل ضغطاً نفسياً عليها؛ نتيجة تعدّد مسؤولياتها، وضيق حيلتها المادية. ففي دراسة أجرتها الفريح (١٤٢٧هـ)، وجدت أنّ المستوى الاقتصاديّ يلعب دوراً كبيراً في مساعدتها على التخلص من مشكلاتها، ورفع

ثقتها بنفسها؛ إذ إنَّ الفقر يلعب دوراً كبيراً في سوء تكيف المطلقة، خاصة تلك التي لا تعمل؛ إذ تجد نفسها تستجدي المساعدات المالية من الأهل، أو طلب النفقة من طليقها، أو تحاول أن تبحث عن عمل يتناسب مع مؤهلاتها، وقدراتها، التي تكون في الأغلب محدودة.

ومن ثم، نصل إلى أن إحدى السمات التي قد تميز الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، هي وجود مشكلات متعلقة بتكيفها الاجتماعي؛ نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي.

عدد أفراد أسرة الأنثى الفقيرة:

أظهرت نتائج الدراسة أن عدد أفراد الأسر التي تنتمي إليها الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، ما بين ٣ إلى أقل من ٦ أفراد، وما بين ٦ إلى أقل من ٩ أفراد، وبمتوسط عدد أفراد للأسرة يبلغ ٥, ٦ للأسرة. وهذه النتيجة اتفقت مع نتائج وإحصائيات رسمية، أوضحت أن متوسط عدد أفراد الأسرة السعودية يكون ما بين ٥ إلى ٦, ٨ أشخاص. ومن ثم، فإنَّ عدد أفراد الأسر الفقيرة في المجتمع السعودي، لا يختلف عن متوسط عدد الأسر، بوجه عام.

إذ أظهرت نتائج (دراسة مسح دخل وإنفاق الأسرة الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة عام ٢٠٠٧م) أن متوسط حجم الأسرة السعودية ٦ أشخاص، وهي نسبة مقاربة لما توصلت له هذه الدراسة؛ ومن ثم، نستطيع القول إن متوسط الأسرة الفقيرة، لا يختلف عن المتوسط العام للأسرة السعودية، بوجه عام.

ومن هنا، نصل إلى أن إحدى سمات الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، أنها تعيش في أسرة متوسط عدد أفرادها ٥, ٦ فرد.

عدد الأفراد العاملين في أسرة الأنثى الفقيرة:

لعلَّ أول ما يلفت الانتباه، هو أن ما نسبته ٦, ٣٨٪ من مجموع مفردات الدراسة، أُجِبْنَ بأنَّ هناك أفراداً يعملون في المنزل، وما نسبته ١, ٢٣٪، ذكَّرْنَ أنَّ فرداً واحداً هو من يعمل، وفي حال كان يوجد مَنْ يعمل، فإنه فرد واحد؛ فهي إذن أسر ذات معيل واحد. وكما

هو معروف، فإنَّ الأسر التي تعتمد على معيل واحد، في الأغلب تكون محدودة الدخل؛ وهذا يجعلها في حالة فقر وعوز.

فإذن، نستطيع القول إن من سمات الأنتى الفقيرة في المجتمع السعودي، أنها تعيش في أسرة يغلب عليها أن لا أحد من أفرادها يعمل.

حياة زوج الأنتى الفقيرة:

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ ما نسبته ١, ٥٢٪ من مجموع مفردات الدراسة، ذكَّرن أنَّ أزواجهنَّ على قيد الحياة، ويُفترض أنَّه في حال كان الزوج على قيد الحياة أن تكون حياة الأسرة متيسرة، ولكن يبدو أنه حتى مع وجود الأب، فإنَّ الأسرة تعاني الفقر والحاجة، وتطلب مساعدات من الجمعيات الخيرية، وهذا إمَّا أن يكون مؤشراً على أنَّ الزوج لا يفي بحقوقه المادية تجاه أسرته، أو أنه من ذوي الدخل المنخفض؛ ومن ثم، لا يستطيع الوفاء بالمتطلبات المعيشية.

الحالة الوظيفية لزوج الأنتى الفقيرة:

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ ما نسبته ٩, ٤٢٪ من مجموع مفردات الدراسة، أجَبْنَ بأنَّ أزواجهنَّ يعملون، وطبعاً هي نسبة قليلة نسبياً؛ إذ إنَّ أكثر من نصف المتزوجات يعشنَّ مع أزواج لا يعملون، وعدم عمل الزوج يعني وجود مشكلات مادية تعاني منها الأسرة، وفي هذه الحالة، فإنَّ الزوجة هي من يقع على عاتقها الإحساس بالمسؤولية، والمعاناة من هذا الوضع؛ لأنها ستشعر بحاجاتها، وعوزها، وحاجة أبنائها؛ ومن ثم، تكون في معاناة تؤثر حتى في استقرارها النفسي، والزواجي، والاجتماعي.

ونخلص من هذه النتيجة إلى أن من سمات الأنتى الفقيرة في المجتمع السعودي، أن زوجها في الأغلب لا يعمل.

وجود أبناء لدى الأنتى الفقيرة:

أوضحت نتائج الدراسة أنَّ ما نسبته ٤, ٦٢٪ من مجموع مفردات الدراسة من الإناث الفقيرات، أجَبْنَ بأنَّ لديهنَّ أطفالاً، ووجود الأطفال له أعباء اقتصادية واجتماعية من

حيث المسؤوليات. كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ متوسط عدد الأطفال كان خمسة أطفال؛ إذ كان متوسط عدد الأطفال من الذكور ٥, ٢، ومتوسط عدد الأطفال من الإناث ٥, ٢، وهذه النتيجة تتفق مع نتائج الإحصاءات العامة الحديثة، التي تُظهر أنّ متوسط عدد الأطفال في الأسرة السعودية هو خمسة أطفال؛ ومن ثم، نصل إلى أنه لا يوجد فرق بين عدد الأطفال في الأسرة الفقيرة، عنها في الأسرة السعودية، بوجه عام. وكما معروف، لا تزال لدى الأسرة السعودية ثقافة إنجاب عدد غير قليل من الأطفال.

معيشة أبناء الأنتى الفقيرة معها :

أجاب ما نسبته ٧, ٨١٪ من مجموع مفردات الدراسة، أنّ أبناءهن يعيشون معهن. وقد جاءت المتزوجات في المقدمة بنسبة قدرها ٧, ٩٧٪، وكذلك الأمهات من المطلقات، إذ إنّ ما نسبته ٢, ٩٠٪ كذلك أجبن بأنّ أبناءهنّ يعيشون معهن، وكذلك الأمهات من الأراامل، بنسبة قدرها ٦, ٨٧٪.

فإذن نخلص من هذه النتائج إلى أنّ الأبناء في الأغلب يعيشون مع الأم في المجتمع السعودي، بغض النظر عن حالة الأسرة، واستمرارية زواج الوالدين؛ أي أنّ الأم هي من تتحمّل مسؤولية رعاية الأبناء في أغلب الأحوال، بغض النظر عن قيام العلاقة الزوجية، من عدمها. وهذا يعني أنّ الأم تتحمل مسؤوليات كبيرة من حيث التربية والمصروفات.

فإذن، من سمات الأنتى الفقيرة أنها أمّ، وأنّ أبناءها يعيشون معها في الأغلب.

خصائص الأثني الفقيرة:

أولاً: تعليم الأثني الفقيرة:

يُعدّ التعليم من أهم مؤشرات التنمية والتقدم لأيّ مجتمع، وقد أثبتت الدراسات والبحوث وجود علاقة بين مستوى الفرد اقتصادياً، وتعليمه. وما لا شكّ فيه، أنّ انخفاض التعليم سبب للكثير من المشكلات، ولعل الفقر في مقدمة تلك المشكلات.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الحالية أنّ ما نسبته ٢, ٤٢٪ من مجموع مفردات الدراسة أميّات، وهي نسبة مرتفعة، إذا ما قورنت بمتوسط الأعمار. إذ يقع تركيز مفردات الدراسة في الفترة العمرية ما بين ٢٠ سنة و ٥٠ سنة، وانتشار الأمية بهذا الحجم في هذه الفترة العمرية مؤشر على أنّ الأمية مازالت مشكلة تعاني منها الأثني.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته ٤, ٢٥٪ من مجموع مفردات الدراسة لم يتجاوز تعليمهنّ المرحلة الابتدائية. وهنا يظهر لنا انخفاض في المستوى التعليمي بين الإناث الفقيرات.

وتدلّ هذه النتيجة على أنّ إحدى خصائص الأثني الفقيرة في المجتمع السعودي انخفاض المستوى التعليمي.

انخفاض التعليم سبب للكثير من المشكلات الأخرى، ومنها انخفاض الدخل؛ لأنّ من لا يوجد لديها مؤهلات علمية، لن تحصل على فرصة عمل جيدة، وحتى إن عملت فسيكون عملها لا يحتاج إلى مهارات؛ لأنها لن تمتلك أيّ مهارات، إذا كان تعليمها متديناً. كما أنّ تدني التعليم سبب رئيس لانخفاض الوعي العام، سواء أكان صحياً، أم اجتماعياً، كما أنه سبب لانخفاض الوعي بالحقوق الحياتية المختلفة.

فإذن، حينما نعلم أنّه يوجد نقص في الوعي بالحقوق عند الأثني الفقيرة في المجتمع السعودي، فلذلك ما يسوّغه، إذا كان هناك مشكلة واضحة وجليّة متعلّقة بالتعليم.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ الأمية تزداد انتشاراً في المناطق الجنوبية، والشمالية من المملكة، وتقلّ كلما اتجهنا نحو المنطقة الوسطى، والشرقية، والغربية. وهذه نتيجة

منطقية؛ إذ إنها مناطق حضرية بصورة أكبر. في حين لا تزال المناطق الشمالية، والجنوبية تخطو ببطء نحو التنمية الشاملة. ففي هذه المناطق مشكلات أخرى مرتبطة بعوامل تنموية، واجتماعية، ومنها عدم توافر المدارس الكافية، ونقص الوعي بأهمية تعليم المرأة.

كما أظهرت نتائج الدراسة، أنّ من أسباب عدم إكمال المرأة تعليمها بعد المرحلة الثانوية الظروف الأسرية بنسبة قدرها ١, ٣٢٪، يليها سبب أنّ التعليم غير مهمّ للفتاة بنسبة قدرها ١, ٢٢٪. وهذه النتيجة تُظهر وجود أسباب اجتماعية وثقافية لعدم إكمال التعليم، تقتنع بها نسبة من مفردات الدراسة.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود عوامل متعددة ومتداخلة، تلعب دوراً في الحدّ من تعليم المرأة. وأنّ للذكر سلطة - إلى حدّ ما - في منع الفتاة من حقها في التعليم.

ثانياً: عمل الأثني الفقيرة:

يُعدّ العمل المصدر الرئيس لتوفير الدخل الماديّ لكثير من فئات المجتمع، وطبيعة العمل، ودخله يحدّدان المستوى الاقتصاديّ للفرد، وكذلك لهما علاقة بتحديد خصائص اجتماعية مرتبطة بطبيعة مهن معينة.

وقد توصلت الدراسة الحالية إلى عدد من النتائج المتعلقة بطبيعة عمل الأثني الفقيرة، ولعلّ أهم ما أظهرته نتائج الدراسة، أنّ نسبة من أجبن بأنهنّ يعملن من مجموع مفردات الدراسة، لم تتجاوز نسبة ٥, ١٠٪، وهي نسبة منخفضة جداً، مقارنة بأن تركّز مفردات العينة كانت في الفئة العمرية من ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة، وهي الفترة التي يجب أن يكون فيها الفرد في سوق العمل.

فإذن، لماذا هذا الانخفاض في نسبة من يعملن؟

بالرجوع إلى نتائج التعليم، وجدنا أنّ نسبة كبيرة من مفردات الدراسة كنّ أميات، بنسبة قدرها ٢, ٤٢٪، وما يقرب من ٢٥٪ لم يتجاوز تعليمهنّ المرحلة الابتدائية. فإذن

امرأة بهذا المستوى المتدني من التعليم ستواجه صعوبة في الحصول على عمل، وحتى لو استطاعت الحصول على عمل، فسيكون عملاً متعباً ذا مرود ماليّ منخفض في الأغلب. فنستطيع الوصول إلى أنّ إحدى خصائص الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي أنها لا تعمل.

ولعلّ أحد أسباب انخفاض نسبة عمل المرأة في الأصل انخفاض ما يُتاح لها من فرص عمل في سوق العمل. وحصرها في وظائف ومهن محدودة جداً، وهذا يحدّ من اتجاهها نحو العمل.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بطبيعة العمل أنّ ما نسبته ٦, ٢٨٪ من مجموع مفردات الدراسة أفدّن بأنهنّ يعملنّ مستخدمات، ووظيفة المستخدمة لا تتطلب مهارات، بل تعتمد على المجهود البدنيّ، وهنا يتضح أنّ سبب عدم عمل المرأة هو قلة فرص التعليم المتاحة لها، ونقص المهارات.

وعند سؤال المبحوثات عن توافر الخبرات السابقة في العمل، فمنّ أجبنّ بنعم لم تتجاوز ٢, ٨٪، وهذه النتيجة تدلّ على شبه عدم وجود لدخول الأنثى الفقيرة في سوق العمل في مراحل حياتها المختلفة، وانعدام الخبرات سيحدّ حتى من الفرص التي قد تُتاح؛ لأنّ سوق العمل يفضّل العامل ذا الخبرة السابقة.

وعند سؤال المبحوثات عن سبب ترك العمل السابق -إن كان سبق لها العمل- أجاب ما نسبتهنّ ١, ٤١٪ بأنه عمل متعب؛ أي أنّ ما كان يتطلبه العمل من مجهود بدنيّ، كان سبباً لترك الأنثى الفقيرة العمل.

وعند السؤال عمّا إذا كان هناك منع من الأسرة في الحصول على عمل، أجاب ما نسبتهنّ ٨٪ بنعم؛ وهذا يعني أنّ لا موانع اجتماعية تمنع الأنثى الفقيرة من العمل، وحتى عند المنع، فإنّ السبب الأول هو عدم توافر المواصلات، بنسبة قدرها ٦, ٣٢٪.

فإذن نستنتج أنّ الأسباب في انخفاض نسبة دخول المرأة في سوق العمل هي:

- عدم وجود فرص عمل من جهة.
- عدم إتاحة التعليم والتدريب الكافي للمرأة، الذي يجعلها مهياًة للدخول في سوق العمل من جهة أخرى.

ثالثاً: سكن الأثني الفقيرة:

يُنظَر للسكن من حيث توافره، وملكيته، وملاءمته من المؤشرات المهمة في قياس الفقر في كثير من المقاييس العالمية؛ لتحديد خطوط الفقر.

لذا، فقد أُفردت مجموعة من الأسئلة حول سكن الأثني الفقيرة في المجتمع السعودي؛ لأنه أحد المؤشرات التي يمكن من خلالها وصف حالة فقر الأثني في المجتمع، وقد أظهرت نتائج الدراسة مجموعة من الحقائق حول هذا الموضوع.

بداية أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته ٨, ٥٦٪ من مجموع المبحوثات أجبن بأن مساكهن عبارة عن بيوت شعبية. ونلاحظ من النتائج أنه كلما اتجهنا إلى مناطق المملكة الشمالية والجنوبية، كانت إجابات المبحوثات حول طبيعة السكن الشعبي أكبر؛ فمثلاً جاءت في المرتبة الأولى منطقة جازان بنسبة قدرها ٦, ٧٩٪ ذكرن بأنهن يقيمن في منزل شعبي، تليها منطقة نجران بنسبة قدرها ٣, ٧٤٪، في حين احتلت الحدود الشمالية المرتبة الثالثة بنسبة قدرها ٢, ٦٧٪. وهنا نلاحظ اختلافاً بين مساكن الفقراء في المجتمع السعودي، ومساكن أفراد المجتمع السعودي بشكل عام (الرجوع للإحصائيات). والمساكن الشعبية تتسم في الأغلب بضيق المساحة، وعدم توافر الشروط الصحية والبيئية التي تجعلها مناسبة للسكن. ومن ثم، فإن وجود نسبة من الفقراء في هذا النوع من المساكن، له أثر سلبي في الصحة والنفسية.

وعند السؤال عن ملكية السكن، أجاب ما نسبتهن ٦, ٦١٪ بأن مساكهن ملك. وتظهر أعلى نسبة تملك للمساكن في منطقة حائل؛ إذ بلغت نسبة ٨٠٪.

وبشكل عام، تُظهر لنا النتائج أنّ من خصائص الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، أنها تقيم في منزل شعبيّ، وفي الأغلب تعود ملكيته للأسرة.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ متوسط عدد الأفراد المقيمين في المنزل نفسه ٦,٥ أشخاص. وهذه النسبة تتفق مع نتيجة (بحث مسح إنفاق ودخل الأسرة السعودية ٢٠٠٧م)، الذي أظهر أنّ متوسط حجم الأسرة السعودية المقيمة في المنزل نفسه ٦ أشخاص. فإذن، لا يختلف عدد أفراد الأسرة للأنثى الفقيرة عن أفراد الأسرة السعودية بوجه عام، من حيث عدد الأفراد في المسكن الواحد.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ متوسط عدد الغرف في منازل مفردات الدراسة كانت ٣,٨٪، وتشمل غرف النوم، وغرف المعيشة، ونحوها، وهنا يظهر أنّ لطبيعة المسكن علاقة في قلة عدد الغرف، وهذا يعني أنه قد يشترك أكثر من فرد في الغرفة نفسها.

كما أنّ من خصائص مسكن الأنثى الفقيرة أنّ عدد دورات المياه في المتوسط دورتان، وهذا العدد أيضاً قليل، ويُعدّ عدد الغرف ودورات المياه من المؤشرات التي يؤخذ بها في قياس خطوط الفقر، من حيث ملاءمة السكن.

أمّا من حيث توافر التجهيزات الأساسية في مسكن الأنثى الفقيرة، فقد أظهرت النتائج بصورة عامة أنّ التجهيزات الأساسية المتمثلة في (مكيّفات، ومجالس مؤثثة، وغرف نوم مؤثثة، وتلفاز، وفرن، وثلاجة، وغسالة ملابس، وأجهزة تدفئة) متوافرة؛ إذ تراوحت نسب توافرها ما بين ٨٩٪ للثلاجة، أعلى نسبة توافر، و٦١,٨٪ لغرف النوم المؤثثة، أقلّ نسبة توافر.

ولكن عند السؤال عن ملاءمة هذه التجهيزات، اختلف اتجاه الإجابة؛ إذ تغيّر من طرف اليمين بأنها متوافرة، إلى الوسط من حيث مدى الملاءمة؛ إذ جاءت أعلى نسبة ملاءمة للثلاجة بنسبة ٦٢,١٪، وأقلها ملاءمة لغرف النوم المؤثثة؛ إذ إنّ من أجبنّ بأنها ملائمة لم تتجاوز نسبتهم ٣,٤٤٪.

وهذه النتيجة تعطي مؤشراً على أنّ التجهيزات المشتركة تتوافر بصورة كبيرة في مساكن الأسرة الفقيرة، ولكن يقلّ توافر التجهيزات الخاصة مثل غرف النوم، وكذلك جاهزيتها، وملاءمتها.

وكما هو معروف، فإنّ طبيعة المناخ في المملكة العربية السعودية تحتمّ توفير ثلاجات، وأجهزة تكييف؛ لشدة حرارة الجو؛ لذا، الأسرة حتى لو كانت فقيرة، ستسعى إلى توفيرها وتأمينها. في حين أنّ المجالس المؤثثة، وغرف النوم المؤثثة، ليست من الضروريات القصوى؛ لذا، ينخفض الاتجاه نحو توفيرها، خاصة أنّ تكاليفها عالية.

رابعاً: الدخل الشهريّ للأنثى الفقيرة وأسرتها:

١. دخل الأسرة:

تتعدّد مقاييس الفقر ومؤشراته، ولكن يظلّ الدخل الماديّ، وحجم الإنفاق في مقابل هذا الدخل، ومقارنته بمستويات المعيشة السائدة والمقبولة اجتماعياً، هو المؤشر الأهمّ لقياس الفقر.

لذا، فقد توصلت الدراسة الحالية إلى عدد من النتائج المهمة المتعلقة بحجم دخل الأنثى الفقيرة، وطبيعته في المجتمع السعوديّ؛ ما أدى إلى وجود حقائق يمكن الاستناد إليها في تحديد درجة فقر الأنثى الفقيرة، وأسرتها في المجتمع السعوديّ.

أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته ٢, ٨٧٪ من مجموع أسر مفردات الدراسة، كانت دخولهم أقلّ من ٤٥٠٠ ريال شهرياً. منهم ما نسبته ٨, ٣٦٪ كانت دخولهم أقلّ من ١٥٠٠ ريال شهرياً؛ أي أنّ هناك انخفاضاً في الدخل، مقارنة مع متوسط عدد أفراد الأسرة الذي كان ٥, ٦ أفراد. كما أنّ نتائج الدراسة أظهرت أنّ ما نسبته ١, ٥٥٪ من الأسر التي يقلّ دخلها عن ١٥٠٠ ريال، كانت الأسر التي عدد أفرادها من ٣ إلى ٦ أفراد، ومن ٦ وأقلّ من ٩ أفراد. وبمقارنة هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (مسح إنفاق ودخل الأسرة، ٢٠٠٧م) التي بيّنت أنّ متوسط دخل الأسرة السعودية على مستوى المملكة شهرياً ١٤٠٤٨ ريالاً،

المكونة من متوسط عدد أفراد يبلغ ٦ أفراد. ومن هذه النتيجة يتضح وجود فجوة كبيرة بين متوسط الدخل الشهري العام للأسرة السعودية، والدخل الشهري للأسرة الفقيرة، التي لم تختلف في متوسط عدد الأفراد، ولكن اختلفت في مبلغ الدخل الشهري للأسرة. كما أظهرت نتائج الدراسة اختلافاً نسبياً في مستوى الفقر بين مناطق المملكة العربية السعودية. فقد بينت النتائج أنّ أعلى نسبة لمن تقل دخولهم عن ١٥٠٠ ريال كانت في منطقة الجوف، إذ وصلت إلى ٧٠,٥٪؛ ما يدلّ على أنها أقل منطقة من حيث انخفاض دخل الأسرة. في حين كانت أقل نسبة المنطقة الشرقية؛ إذ بلغت من تقلّ دخولهم من الأسر عن ١٥٠٠ ريال ١١٪.

ويبدو أنّ هذه النتيجة متسقة مع نتيجة دراسة (مسح إنفاق ودخل الأسرة، ٢٠٠٧م) التي أظهرت أنّ متوسط دخل الأسرة في منطقة الجوف من الدخول المنخفضة؛ إذ بلغ ١٠٩٠٨ ريالاً شهرياً، في حين كانت المنطقة الشرقية ١٥٥٩٧ ريالاً شهرياً، وتدلّ هذه النتيجة أيضاً، على وجود فجوة في المناطق المختلفة بين متوسط دخل الأسرة الفقيرة، ومتوسط دخل الأسرة السعودية، بوجه عام.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ المصدر الرئيسي لدخل الأسرة كانت معاشات الضمان الاجتماعي؛ إذ أجابت ما نسبتهنّ ٦٤,٣٪ بأنّ أسرهنّ تعتمد على دخل الضمان الاجتماعي شهرياً.

وهذه النتيجة تعطي مؤشراً آخر، وهو أنّ معاش الضمان الاجتماعي يقلّ كثيراً عن الرواتب المتحصّل عليها من مصادر العمل الأخرى. ويدلّ ذلك على وجود إشكالية واضحة في دخل معاش الضمان الاجتماعي، وتساؤلات حول كفايته للوفاء باحتياجات المستفيدين منه والتزاماتهم؛ إذ إنّ مستوى الدخل المتحصّل عليها من خلال معاش الضمان الاجتماعي، يصنع فجوة بين مستفيدي الضمان الاجتماعي، وبقية الأسر السعودية.

فإذن، من أهم خصائص الأثني الفقيرة في المجتمع السعودي، أنها في الأغلب تعيش في أسرة يقلّ دخلها عن ٤٥٠٠ ريال.

٢. دخل الأنثى الفقيرة:

كشفت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته ٦, ٥٨٪، أجبنَ بأنه لا يوجد لديهنّ دخل شهريّ مستقلّ، وهي نسبة تزيد على النصف، فهي إذن تعتمد على دخل الأسرة. وحتى عند استفادتها من ضمان ونحوه، فهي تتقاسمه مع أفراد أسرتها.

كما أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته ٤, ٧٠٪، أجبنَ بأنّ دخولهنّ الشهرية تقلّ عن ١٥٠٠ ريال. وهي متوقعة؛ لأنّ معاش الضمان الاجتماعيّ في الأغلب، لا يتجاوز ٨٠٠ ريال للفرد. وبمقارنة متوسط دخل الأنثى الفقيرة، بمتوسط دخل الفرد السعوديّ الذي حدّدته نتائج دراسة (مسح إنفاق ودخل الأسرة، ٢٠٠٧م)، فإنّ متوسط دخل الفرد كان ٢٢٧٣ ريالاً، وهنا يظهر وجود فجوة بين متوسط دخل الأنثى الفقيرة، ومتوسط دخل الفرد السعوديّ، بوجه عامّ.

وقد جاءت منطقة حائل أعلى منطقة من حيث نسبة من تقلّ دخولهنّ الشهرية عن ١٥٠٠ ريال، إذ بلغت النسبة ٤, ٨٥٪، والمنطقة الشرقية بنسبة قدرها ٤٥٪.

وعند ربط الدخل الشهريّ بالتعليم، ظهرت علاقة بين الدخل الشهريّ والتعليم؛ أي كلما ارتفع التعليم، زاد الدخل الشهريّ؛ إذ أظهرت قيمة مربع كاي ٢, ٩٣٠ الدالة إحصائيّاً عند مستوى معنوية ٠, ٠٠٠، وهناك يمكن أن نسوّغ انخفاض الدخل الشهريّ؛ لأنّه ظهر وجود نسبة لا تقلّ عن ٢, ٤٢٪ كُنّ أميات و٤, ٢٥٪ كان تعليمهنّ أقلّ من الابتدائيّ. فانخفاض التعليم سبب لمحدودية فرص العمل، أو حتى عدم توافرها. ومن ثم، يكون اعتماد الأنثى الفقيرة على مساعدات الضمان الاجتماعيّ، والجمعيات الخيرية التي تكون في الأغلب مبالغ بسيطة بعيدة عن متوسط الدخل المناسب للمعيشة الكريمة في المجتمع السعوديّ.

ومع ذلك أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته ٢, ٥١٪ من مجموع مفردات الدراسة، أجبنَ بأنهنّ يعلنّ أفراد أسرتهنّ، وهي نسبة تصل إلى النصف تقريباً. فإذن، على الرغم من انخفاض الدخل الشهريّ للأنثى الفقيرة، إلا أنها تجد نفسها معنية بالصرف على أفراد أسرتها، أو أحد أفراد أسرتها.

فإذن، نخلص إلى أنّ إحدى خصائص الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، أنّ دخلها الشهري يقل عن ١٥٠٠ ريال شهرياً، ومع ذلك تجد نفسها مسؤولة عن إعالة أسرتها، أو أحد أفراد الأسرة.

٣. الإنفاق على الجوانب المعيشية المختلفة:

كشفت نتائج الدراسة أنّ متوسط الإنفاق الشهريّ لأسرة الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي بلغ ٥٤٥٠ ريالاً شهرياً، وقد استُخرج المتوسط من الإنفاق على الجوانب المعيشية الآتية: (مصروفات الغذاء والشراب، ومصروفات السكن، ومناسبات اجتماعية، واحتياجات مدرسية، ومصروفات الملابس والكماليات، واحتياجات الأطفال (حفاظات، وحليب)، وفواتير الكهرباء، والمواصلات، ومصروفات العلاج، وفواتير الهاتف الجوال، وفواتير الماء) التي تمثل جوانب المعيشة الرئيسة؛ إذ جاءت نفقات الغذاء والشراب في المرتبة الأولى، بمتوسط إنفاق شهريّ يصل إلى ٩٦٤ ريالاً شهرياً. أما في المرتبة الأخيرة، فقد جاءت نفقات مصروفات المياه؛ إذ بلغت ٢٠٣ ريالاً شهرياً. وبمقارنة حجم متوسط إنفاق أسرة الأنثى الفقيرة السعودية، بمتوسط إنفاق الأسرة السعودية بوجه عام، الذي أظهرته نتائج دراسة (مسح إنفاق ودخل الأسرة، ٢٠٠٧م)، فإنّ متوسط إنفاق الأسرة السعودية بلغ ١٣٢٥١ ريالاً. وهنا نلاحظ وجود اختلاف في مستوى الإنفاق الشهري بين متوسط الأسرة السعودية بوجه عام، ومستوى إنفاق أسرة الأنثى الفقيرة.

وبمقارنة حجم الإنفاق لأسرة الأنثى الفقيرة، بحجم الدخل، نجد أنّ الدخل يقلّ عن حجم الإنفاق؛ ومن ثم، تعطي هذه النتيجة مؤشراً على أنّ أسرة الأنثى الفقيرة تعيش تحت ضغط ماديّ واقتصاديّ؛ ما يجعلها تقع تحت وطأة الفقر.

ويمكن من خلال المتوسط الحسابيّ لأسرة الأنثى الفقيرة أن نصل إلى متوسط الإنفاق الشهريّ للفرد الواحد في أسرة الأنثى الفقيرة، حسب المعادلة الآتية:

$$٨٣٨ = ٦,٥ \div ٥٤٥٠ \text{ ريالاً شهرياً.}$$

فإذن متوسط إنفاق الفرد في أسرة الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي يبلغ ٨٣٨ ريالاً شهرياً.

وبحساب متوسط الإنفاق اليومي للفرد في أسرة الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، فإنه يكون وفق المعادلة الآتية:

$$٨٣٨ \div ٣٠ = ٢٧,٩ \text{ ريال يومياً.}$$

وهذه النتيجة تعطي مؤشراً على انخفاض الحد الأدنى في حجم الإنفاق، إلى مستويات المعيشة المقبولة اجتماعياً في المجتمع السعودي بوجه عام، وبحجم الإنفاق لأسرة الأنثى الفقيرة.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض الجوانب المعيشية تشكل نفقاتها عبئاً على الأسرة؛ إذ جاءت نفقات الغذاء والشراب في المرتبة الأولى، بنسبة قدرها ٤, ٨٣٪، أما في المرتبة الأخيرة، فقد جاء الإنفاق على احتياجات الأطفال، بنسبة قدرها ٥, ٢٦٪.

فإذن، نصل إلى أنّ من خصائص أسرة الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي وجود فرق بين دخل الأسرة الشهري، ومستويات الإنفاق الشهرية.

كما أنّ من خصائص أسرة الأنثى الفقيرة، أنّ الإنفاق على أغلب الجوانب المعيشية يشكل عبئاً على الأسرة.

خامساً: توافر الغذاء والشراب للأنثى الفقيرة:

يُنظر إلى الغذاء والشراب على أنه من الجوانب المهمة والرئيسية التي توضع في الاعتبار، عند قياس الفقر؛ وذلك لأنّ توافره بشكل كافٍ وصحّي، يعطي مؤشراً على أنّ الفرد يعيش في مستوى معيشي جيد. كما أنّ نقصه يعني أنّ الفرد قد يعاني أمراضاً مختلفة كفقر الدم والضعف العام، التي تعدّ أحد مؤشرات الفقر والعوز.

وقد بينت نتائج الدراسة الحالية أنّ ما نسبته ٥٢, ٥٪ من مجموع مفردات الدراسة ذكّرَن بأنه يتوافر إلى حدّ ما غذاء كافٍ للأسرة، في حين أجاب ما نسبته ٤١, ٨٪ بأنه

يتوافر باستمرار غذاء كافٍ للأسرة، و٤٪ فقط من أجبنَ بأنه نادراً ما يتوافر غذاء كافٍ للأسرة.

أما عند السؤال عن الانتظام في تناول الوجبات الغذائية الرئيسية يومياً، فقد أجاب ما نسبته ٣، ٤٥٪ بتناول وجبة الإفطار بصورة دائمة.

في حين كانت الإجابة عن سؤال الانتظام في تناول وجبة الغداء بنسبة ٩، ٦١٪ من مجموع مفردات الدراسة.

أما وجبة العشاء، فقد أجاب ما نسبته ٤، ٥٣٪ من مجموع مفردات الدراسة بتناولها دائماً.

وتُظهر هذه النتيجة أنّ الانتظام في تناول الوجبات الغذائية بوجه عام، يبدو في حدود النصف تقريباً، ويقلُّ عنه بقليل في الانتظام على تناول وجبة الإفطار، ويزيد عنه في الانتظام على وجبة العشاء.

وتدلُّ هذه النتيجة على وجود مشكلة في أسلوب الغذاء الصحيّ؛ إذ يقلُّ الانتظام في وجبة الإفطار عنه في وجبة العشاء، ويفترض أن يكون العكس.

أما عند السؤال عن الانتظام في تناول العناصر الغذائية التي شملت (مجموعة اللحوم، ومجموعة الخضار والفواكه ومجموعة الحليب والألبان، ومجموعة الأرز، ومجموعة الخبز)، فقد أظهرت النتائج أنّ أكثر صنف غذائيّ يتناولُ بصورة دائمة كان الخبز، بنسبة قدرها ٦، ٧٥٪. في حين كانت اللحوم أقلّ صنف غذائيّ؛ إذ إنّ من أجبنَ بأنهنَّ يتناولنّه دائماً نسبة لم تتجاوز ٢، ٢١٪، يليه الخضار والفواكه بنسبة لم تتجاوز أيضاً ٥، ٢٤٪ لمن أجبنَ بدائماً.

وتدلُّ هذه النتيجة على وجود نقص في تناول البروتينات عند أسر الأنتى الفقيرة، وذلك يعود لكون أسعار اللحوم مرتفعة، ومن ثم، انخفاض الدخل يجعل توافرها يشكّل عبئاً على الأسرة، في حين يكون الإقبال على الخبز؛ لانخفاض سعره، على الرغم من فقره غذائياً.

إذن، من خصائص أسرة الأثني الفقيرة في المجتمع السعودي نقص الوعي الغذائي، ونقص في تناول بعض العناصر الغذائية المهمة.

سادساً: صحة الأثني الفقيرة:

تعدّ الحالة الصحية، وما يرتبط بها من توافر خدمات الرعاية الصحية أحد المؤشرات التي يؤخذ بها في تحديد الفقر، ووصفه في مجتمع ما؛ إذ إن الرعاية الصحية معيار لتوافر الرعاية للفرد في أيّ مجتمع، وفقدانها يؤثر في حياة الفرد من جميع جوانبها، كما يؤثر في مسار التنمية الشاملة، وجودة الإنتاج.

وفي الجانب الصحيّ، أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما نسبته ٣, ٦٩٪ من مجموع مفردات الدراسة يتمتعن بصحة جيدة، ولا يعانين أمراضاً. وهذا مؤشر جيد، فالفرد السليم من الناحية الصحية، ستكون لديه قدرة أكبر على ممارسة الحياة الطبيعية، وسيكون لديه قدرات تمكّنه من الاستفادة منها.

وهذه النسبة متوقعة؛ لأنّ نتائج الدراسة أظهرت أن أغلب مفردات الدراسة ضمن الفئة العمرية من ٢٠ سنة إلى ٥٠ سنة، وهي مرحلة الشباب التي يتمتع فيها الفرد بصحة جيدة في الأغلب.

وعند سؤال مفردات الدراسة حول (ما إذا كنّ يراجعن في مستشفيات، أو مراكز صحية)، أجاب ما نسبتهنّ ٩, ٣٦٪ بنعم. وهي نسبة تعكس أنه في الأغلب من يعانين أمراضاً، هنّ فقط من يقمن بمراجعة المستشفيات، والمراكز الصحية. أمّا من حالتهم الصحية جيدة، فلا يوجد متابعة، وهذا طبعاً يدلّ على نقص الوعي الصحيّ؛ لأنّ المرأة تحتاج باستمرار إلى أن تتابع صحتها؛ حتى تتجنّب الكثير من الأمراض.

كما كشفت نتائج الدراسة أن هناك توافراً للمستشفيات في المناطق التي تسكنها مفردات الدراسة؛ إذ أجاب ما نسبتهنّ ٥, ٨١٪، بأنه يتوافر مستشفى حكوميّ قريب.

وكذلك مراكز الرعاية الصحية الأولية، إذ أجاب ما نسبتهنّ ٧, ٨٦٪، بأنه يتوافر مركز رعاية صحيّ أوليّ في المنطقة التي تقيم فيها مفردات الدراسة.

وتوافر المستشفيات، والمراكز الصحية، يُعدّ مؤشراً على توافر الرعاية الصحية التي تكفل العيش الكريم للمواطن.

أمّا ما يتعلق بوجود إعاقة لدى مفردات الدراسة، فقد أجاب ما نسبتهنّ ٩١٪ من مجموع مفردات الدراسة، بأنهنّ خاليات من أي إعاقة.

فإذن، من خصائص الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي، أنها في الأغلب تتمتع بحالة صحية جيدة.

ثالثاً: اتجاهات الأنثى الفقيرة نحو العوامل والأسباب المؤدية إلى الفقر:

وضع الفقر ليس إلا نتيجة عوامل متعددة ومتداخلة، ولعلّ الوعي الحقوقي أحد أسباب وقوع الفرد في دائرته، وعندما ننظر إلى ظاهرة الفقر من منظور النوع الاجتماعي -الذي يركز على دراسة الفقر من منظور يرى أن لواقع المرأة؛ بوصفها نوعاً اجتماعياً خصائصه، وواقعه الخاص- فإنه لا بدّ من قياس اتجاه الأنثى الفقيرة نحو العوامل الثقافية، والحقوقية، والاجتماعية التي تجعلها تعاني الفقر.

وتدل هذه العبارات على وجود عوامل اجتماعية، وثقافية، وتنظيمية تجعل من الأنثى تقع في دائرة الفقر؛ وذلك إما للتقليل من قدراتها، أو محاولة الأسرة التحكم فيها، وفي حياتها، وقصر دورها على مهامّ محددة. ويبدو أنّ الأنثى الفقيرة واعية إلى حد ما بهذه العوامل، فقد اتفق عليها ما يراوح نصف مفردات الدراسة تقريباً.

وسنعرض فيما يأتي العوامل المؤدية إلى الفقر مرتبة حسب الاتفاق عليها:

جدول رقم (٢-٧٨) يوضح ترتيب العوامل المؤدية إلى الفقر من وجهة نظر مفردات

الدراسة

الترتيب	العبرة	نسبة الاتفاق
١	للأسرة دور فيما تعانيه المرأة من مشكلات مالية	٧٣,٥٪
٢	لا يوجد فرص جيدة للمرأة في الحياة	٧١٪
٣	الوضع المالي للمرأة سبب للكثير من الضغوط	٦٧,١٪
٤	عدم وعي المرأة بالفرص المتاحة سبب لتردي وضعها الاقتصادي	٦٣,٣٪

الترتيب	العبارة	نسبة الاتفاق
٥	الزواج أفضل فرص الحياة للفتاة	٦٢,٦٪
٦	المرأة في حاجة دائمة للرجل	٦١,٦٪
٧	لا يوجد فرص عمل للمرأة	٦٠,١٪
٨	عدم تعليم المرأة سبب وضعها الاقتصادي	٦٠٪
٩	المساعدات المقدمة من الجمعيات الخيرية قليلة	٥٩,٧٪
١٠	الراتب الذي تحصل عليه المرأة من العمل قليل	٥٨,٦٪
١١	لا يوجد مساعدة من الآخرين لتحسّن المرأة ظروفها الاقتصادية	٥٨,١٪
١٢	عدم قدرة المرأة على اتخاذ قراراتها بنفسها يؤدي إلى تردي وضعها الاقتصادي	٥٧,٩٪
١٣	الأسرة تتحكم في حياة المرأة	٥٧,٥٪
١٤	دور المرأة أن تكون زوجة وأمّاً	٥٧,٤٪
١٥	لا تستطيع المرأة تلبية احتياجاتها الأساسية	٥٦,٦٪
١٦	انخفاض مهارات العمل سبب لقلّة فرص العمل	٥٤,٨٪
١٧	المرأة لا تحصل على حقوقها	٥٤,٧٪
١٨	المساعدات المقدمة من الضمان قليلة	٥٣,٢٪
١٩	كثير من النساء يتعرضن للعنف في أسرهنّ	٥٢,٢٪
١٩ م	المرأة أقل قدرات من الرجل	٥٢,١٪
٢٠	لا تستطيع المرأة التحكم في دخلها المادي	٥٢,١٪
٢١	نظرة المجتمع للمرأة أهم الأسباب لتردي أوضاعها الاقتصادية	٥١,٢٪
٢٢	عدم المساواة بين الجنسين سبب لقلّة فرصها في الحياة	٤٩,٤٪
٢٣	المرأة ضعيفة وقليلة الحيلة	٤٨,٣٪
٢٤	ليس للمرأة رأي في شؤون أسرتها	٤١,٣٪
٢٥	يوجد نقص في الخدمات الصحية المقدمة للمرأة	٣٨,٧٪
٢٦	يوجد نقص في الخدمات التعليمية المقدمة للمرأة	٣٨,١٪
٢٧	يجب على المرأة أن تخضع للرجل	٣٩,٣٪
٢٨	ليس للمرأة دور مهمّ في الحياة	٢٤,١٪
٢٩	عمل المرأة خارج المنزل مخالف للشرع	٢٣٪

تعليق ختاميّ حول واقع الأنثى الفقيرة في المجتمع السعوديّ من خلال نتائج الدراسة الحالية :

خلصت الدراسة الحالية إلى أنّ الأنثى الفقيرة في المجتمع السعوديّ، لها خصائص وسمات بعضها خاص بها، وبعضها تشترك فيه مع الأنثى الفقيرة في المجتمعات العربية،

وفي الدول النامية بصورة عامة، التي في أغلب الأحيان تواجه مشكلات ومعضلات تنموية كبيرة، تكون في الأغلب المرأة أحد أكبر ضحاياها.

وهنا يمكن طرح تساؤل حول ما هو نوع الفقر الذي تعاني منه الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي؟

بداية يمكن تحديد فقر الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي بأنه فقر نسبي؛ إذ إنَّ أوضاع الأنثى الفقيرة السعودية يمكن وصفها بأوضاع الفقر؛ قياساً بأوضاع المجتمع ككله، ودخول أفراد المجتمع السعودي، فهو إلى هذه اللحظة لا يمكن وصفه بالفقر المطلق؛ إذ إنَّ ما تحصل عليه الأنثى الفقيرة من خدمات ودخل يتجاوز ما حدده البنك الدولي لوصف الفقر المدقع، أو الفقر المطلق. وهذا طبيعي؛ إذ إنَّ الأنثى الفقيرة في المجتمع السعودي تعيش في أحد أكبر البلدان النفطية في العالم باقتصاد قوي. ومن ثم، لا يُتوقع أن يصل الفقر إلى المطلق، ولكن حتى وجود الفقر بهذه الصورة، يعطي مؤشرات قوية على وجود خلل في التنمية، يجب الالتفات إليها، والمبادرة بإيجاد حلول لها؛ حتى لا يتفاقم الوضع.

وعند التساؤل حول (ما هو السبب الرئيس لوقوع الأنثى السعودية ضحية للفقر المؤنث؟)

فإنَّ الإجابة بأن الاستبعاد والتهميش المتفاعل مع عوامل اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، ودينية تداخلت مع بعضها بعضاً؛ لتوجد صفة وسمة خاصة بالفقر المؤنث في المجتمع السعودي. فالمرأة بشكل عام مازالت حتى الوقت الحاضر مُقصاة عن كثير من الفرص التعليمية، وكثير من الفرص الوظيفية؛ ما يجعل مصادر الدخل المحتملة لها قليلة، ومعتمده على غيرها، سواء أكانت أسرة، أم حتى جهات داعمة خارجية، حكومية كانت أم أهلية.

أمَّا من حيث الأسباب الاجتماعية، فما زال المجتمع ينظر إلى المرأة نظرة فيها تقليل من قدراتها، ومن حقوقها المستحقة لها، تشعرها بأنَّ عوامل وأسباباً جعلتها تقع ضحية للفقر، ولعلَّ في مقدمة هذه العوامل، غياب دور الأسرة والفرص المتاحة لها؛ من أجل

الحصول على فرص جيدة في الحياة. وهذه العوامل تتداخل فيها النواحي الاجتماعية والتنظيمية. فغياب العمل الحقوقي من أجل المرأة سنوات طويلة في المجتمع السعودي، جعل مشكلات الأنثى تتراكم وتتشابك، فهي جزء من المجتمع وحراكه الاقتصادي والاجتماعي، ولكن بحقوق منقوصة في كثير من الأحيان. ولعل في مقدمة هذه المشكلات التعليم، وفرص العمل، ومحدوديتها للمرأة، وكذلك ما يُبيِّت باستمرار من خلال وسائل الإعلام، والخطاب الديني الذي يحصر دور المرأة في الأسرة، ويحد كثيراً من خروجها إلى العمل، وانخراطها في الحياة العامة. فهذا أدى إلى عزلها مع كونها جزءاً من المكون الاجتماعي، ومن ثم، عند حدوث أي أزمة، كانت هي الضحية الأولى لتلك الأزمة؛ لأنها أنثى محدودة القدرات والإمكانات - حسب ما يسود من معتقد فكري تتبناه شريحة كبيرة من أفراد المجتمع - يحد نتيجة ذلك من الفرص التي قد تُتاح لها.

التوصيات والمقترحات:

تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تناولت مفهوم (الفقر المؤنث) في المجتمع السعودي، من حيث النظرة الشمولية لوصف واقع فقر المرأة في المجتمع السعودي، وأبعاده، والعوامل التي أدت إلى حدوثه.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الحقائق، والنتائج المهمة، والأرقام، والإحصائيات، التي يمكن الاستناد إليها في عرض ظاهرة (الفقر المؤنث) ووصفها، التي ظل الحديث عنها معتمداً، إما على تقارير صحفية أو توقعات. وقد استطاعت هذه الدراسة أن تتجاوز تلك العقبة؛ إذ توصلت إلى حقائق مستندة إلى منهجية علمية يمكن الاعتماد عليها، ليس فقط في وصف ظاهرة الفقر المؤنث، بل في رسم السياسات الاجتماعية المعنية بمعالجة الظاهرة والقضاء عليها؛ من خلال انتشار الأنثى الفقيرة من واقعها المقيت إلى عالم تتمتع فيه بحقوقها الإنسانية، مستفيدة من فرصتها في الحياة، التي تجعلها تعيش بكرامة وإنسانية بعيداً عن العوز والحاجة، وطلب يد العون من المحسنين، وغيرهم.

فالأنثى الفقيرة هي مواطنة سعودية جعلتها ظروف ما فقيرة، ومن ثم، يجب عدم الوقوف عند دراسة واقعها، بل إيجاد الحلول المناسبة لتخليصها من واقع الفقر أولاً، ومن ثم، وقاية أفراد أسرتها من الاستمرار في دائرة الفقر المفرغة.

توصيات ومقترحات متعلقة بتعليم الأنثى في المجتمع السعودي وتدريبها:

أولاً: بما أن نتائج الدراسة كشفت أن نسبة الأمية تصل إلى ٢, ٤٢٪، وقد كانت هذه النسبة مرتفعة في المناطق الجنوبية والشمالية، ومن ثم، فإنه لا بد من الالتفات نحو تقييم وضع تعليم المرأة في تلك المناطق، ومعرفة أسباب انتشار الأمية فيها، وتحديد هل الأسباب ثقافية اجتماعية؟ أو نتيجة للنقص في عدد المدارس واستيعابها للطالبات؟ لأن الأمية هي بداية المشكلات، ومن ثم، لا يمكن التخلص من الفقر، وهي لا تزال موجودة؛ لأن المساعدات المادية وحدها ليست كافية للقضاء على الفقر، بل لا بد من التركيز على تعليم الفقراء؛ لأنه الوسيلة الأكثر فاعلية لانتشالهم من دائرة الفقر المفرغة؛ لذا، نوصي بإجراء دراسة لتقييم وضع التعليم بوجه عام، لا سيما في المناطق الأقل نمواً، ومعرفة مدى استفادة الفقراء من فرص التعليم المتاحة في البلد.

ثانياً: يجب أن تكون هناك أنظمة صارمة تلزم الوالدين، أو من يقوم مقامهما بإلحاق الأبناء بالتعليم العام، تترتب على عدم الالتزام بها عقوبات. إذ إن التعليم حق أكدته شريعة الإسلام، والأنظمة المرعية محلياً ودولياً، ورعته المنظمات الحقوقية. ولا يحق لأي كان حرمان أحد من هذا الحق. كما أن المادة ٣٠ من النظام الأساسي للحكم، نصت على أن توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية. ولكن يغيب وجود آليات لمعاقبة من يصادر حق أبنائه في التعليم، ومن ثم، يجب أن يكون هناك نظام تفصيلي متعلق بالعقاب الزاجر والرادع لمن يتسبب في حرمان أبنائه من التعليم العام، لأي سبب كان.

ثالثاً: كشفت نتائج الدراسة، أن من أسباب عدم عمل المرأة انخفاض التعليم والتأهيل؛ لذا، لا بد من وضع برامج شمولية لتأهيل المرأة، وتدريبها في المجتمع، والتوسع في إنشاء معاهد التعليم الفني، والتدريب المهني؛ لتهيئة الفتاة السعودية للدخول في

سوق العمل، وجعلها بديلاً للعامل الأجنبي؛ إذ يمكن أن تُهيئاً للعمل في المصانع ونحوها، مع مراعاة الضوابط الشرعية التي توفر لها بيئة عمل مناسبة.

رابعاً: التوسع في التعليم العالي، خاصة للإناث؛ إذ أظهرت الدراسة أن نسبة الجامعيات منخفضة، على أن يكون التركيز على فتح تخصصات جديدة للإناث، تتناسب مع حاجة سوق العمل.

توصيات ومقترحات متعلقة بعمل الأنثى في المجتمع السعودي:

أولاً: أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة قليلة جداً من مفردات الدراسة كُنَّ يعملن؛ إذ لم تتجاوز النسبة ٥, ١٠٪. وهي نسبة منخفضة جداً، وتدلّ على أن المرأة شبه غائبة عن سوق العمل. وتتفق هذه النتيجة مع الإحصائيات الرسمية حول إسهام المرأة في سوق العمل؛ إذ لا تتجاوز نسبة الإناث من القوى العاملة ٩, ٥٪، وهي نسبة منخفضة. وفي القطاع الخاص لا تتجاوز ٢, ٠٢٪؛ أي أن المرأة غير موجودة في سوق العمل في القطاع الخاص، في حين تبلغ العمالة الأجنبية في القطاع الخاص ٨٨٪ من مجموع العمالة المنخرطة في العمل في منظمات القطاع الخاص ومؤسساته المختلفة؛ أي أن الحل هو البدء فعلياً في تأهيل الفتاة السعودية؛ لتحلّ محلّ جزء من العمالة الأجنبية، خاصة في الأعمال التي تتفق مع طبيعتها، ومع خصوصيتها؛ لأن ذلك سيحلّ معضلة كبيرة تتعلق بتحسين وضع المرأة الاقتصادي، وتحويلها من عالة على نفسها، وعلى المجتمع، إلى عضو فعّال منتج، تشكل جزءاً من سوق العمل السعودي.

ثانياً: يوصى بأن يكون هناك برنامج متخصص لدعم المشروعات الصغيرة للفتيات السعوديات، وأن يكون لهنّ الأولوية؛ وفقاً لوضعهنّ، وظروفهنّ الأسرية بصورة خاصة، وذلك لتحويلهنّ إلى منتجات.

ثالثاً: في الوقت الذي أظهرت نتائج الدراسة انخفاض نسبة الإناث العاملات، فإن تقارير خطة التنمية التاسعة أشارت إلى أن المرأة لا تمثل إلا ٨, ١٢٪ من مجموع القوى العاملة في سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وهي نسبة منخفضة، في مقابل أن نسبة العمالة الوافدة تصل إلى ٥٤٪ من مجموع القوى العاملة في سوق العمل. وهذه

معضلة كبيرة؛ إذ يتم تفضيل العامل الوافد على توظيف المرأة. ومن ثم، حرمانها من فرص وظيفية، فيجب أن يكون هناك سياسات واضحة لإحلال المرأة السعودية محلّ العامل الوافد، لا سيّما في المهن التي تتناسب مع وضعها، وظروفها.

توصيات ومقترحات متعلقة بمعالجة مشكلة الفقر المؤنث:

أولاً: النظر في وضع الضمان الاجتماعيّ من حيث الفئات التي يخدمها، ويشملها، وكذلك من حيث المساعدات والمبالغ التي يقدمها؛ إذ إنّ نصيب الفرد من معاش الضمان الاجتماعيّ الشهريّ هو ٨٢٦ ريالاً. وهذا المبلغ أقلّ ممّا ينفقه الفقير واقعياً، ويجعله يظلّ في دائرة الفقر. والواقع أنّ مساعدات الضمان الاجتماعيّ يجب أن تكفل مستوى معيشة مرضياً. ومن ثم، يجب أن تُربط بمستويات المعيشة السائدة؛ فلا تقلّ عن متوسط معيشة أفراد المجتمع، وأن تُربط بمعدلات التضخم، وارتفاع الأسعار السنوية. وأن تكون مرنة وقابلة للزيادة والنقص حسب الأوضاع المعيشية، وأسعار السلع والخدمات في المجتمع.

ثانياً: إنّ المبالغ التي تُضخّ للضمان الاجتماعيّ، والزيادات المباشرة في المعاشات الصادرة في العام ١٤٢٩هـ، التي قضت بزيادة راتب الضمان الاجتماعيّ ١٠٪، لن تعالج مشكلة الفقر؛ لأنها تقديرية، وغير مبنية على دراسات، وبيانات، وتقدير احتياجات فعليّ، لا سيّما مع الارتفاع المضطرد في الأسعار، وارتفاع مستويات التضخم؛ لذا، لا بدّ من وجود دراسة تُعنى بتقدير حدّ الكفاية الذي يمكن من خلاله توفير مستوى المعيشة المقبول، لا الحدّ الأدنى للمعيشة؛ لأنّ الضمان الاجتماعيّ نظام موجود لأفراد لا يدخلون في سوق العمل، ومن ثم، هو نظام لإعاشتهم، وليس تفضلاً أو تكّراً. لذا، فإنّه لا بدّ أن يكفل حق المعيشة الكريمة التي يجب يكون عليها وضع المواطن متوسط الدخل.

ثالثاً: أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف في نسب الفقر، وفي نسب الدخل، وحدّ الكفاية بين مناطق المملكة المختلفة. ومن ثم، لا بدّ من أن يكون هناك آلية تكفل تحديد مستوى حدّ الكفاية لكلّ منطقة من مناطق المملكة بشكل مستقل؛ لأنّ ما يحتاج إليه

فرد يعيش في الرياض، يختلف عن فرد يعيش في جازان أو طريف، على سبيل المثال؛ لاختلاف متطلبات الحياة من حيث أسعار العقار ونحوه.

رابعاً: من المشكلات الرئيسية التي كشفت عنها الدراسة وضع المساكن؛ إذ أظهرت نتائج الدراسة أنّ ما يقرب من ٨, ٥٦% من مجموع مفردات الدراسة، أجبن بأن مساكنهنّ منازل شعبية، ومن ثم، المنزل الشعبي منزل غير ملائم وغير مناسب، ولا تتوافر فيه في الأغلب الظروف الصحية الملائمة؛ لذا، يوصى بأن يكون هناك توفير فعليّ لمساكن حكومية، أو حتى توفيرها من قبل المؤسسات الخيرية للفقراء، وأن تكون الأولوية للإناث الفقيرات، والمطلقات منهن، والأرامل على وجه التحديد؛ لأن توفير البيئة الصحية، هي بداية علاج مشكلة الفقر.



المراجع العربية

١. القرآن الكريم
٢. إبراهيم، عبد الوهاب ١٩٨٥ أسس البحث الاجتماعي. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.
٣. الباز، راشد سعد ٢٠٠١ الرعاية الاجتماعية في عهد الملك عبد العزيز، مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض.
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨ م مكافحة وإزالة الفقر.
٥. تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢م التقرير السنوي للتنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٦. تقرير التنمية البشرية ١٤٣١هـ التقرير السنوي للتنمية البشرية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
٧. تقرير البنك الدولي ٢٠٠٧م التقرير السنوي للبنك الدولي.
٨. التير، مصطفى عمر ١٩٨٩م مساهمات في أسس البحث الاجتماعي. طرابلس: معهد الإنماء العربي.
٩. الجزولي، عبد الحافظ والدخيل، محمد ٢٠٠٠م طرق البحث في التربية والعلوم الاجتماعية. الرياض: مكتبة الخريجي.
١٠. جمعة، سلوى شعراوي ٢٠٠٤م برنامج نحو موازنة تستجيب لمفهوم النوع الاجتماعي. مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة. جامعة القاهرة.
١١. حجر، خالد أحمد ١٤٢٤هـ معايير وشروط الموضوعية والصدق والثبات في البحث الكيفي: دراسة نظرية. مجلة جامعة أم القرى. المجلد الخامس عشر. العدد (٢). جمادى الأولى ١٤٢٤هـ.
١٢. حشاد، نبيل ٢٠٠٦م وقائع المؤتمر العلمي الرابع للجمعية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية.
١٣. حمدي، عبدالعظيم ٢٠٠٥م فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة.
١٤. حوسو، عصمت محمد ٢٠٠٩م الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية. عمان: دار الشروق.
١٥. الخولي، البهي ١٩٩٨م الثروة في ظل الإسلام، القاهرة: دار الإعتماد.
١٦. دينا، شوقي ١٩٩٨م سلسلة أعلام الاقتصاد الإسلامي، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.

١٧. زيتون، أحمد وفاء ٢٠٠٠م دراسات في الفقر والتنمية. الفيوم: مكتبة الصفوة للنشر والتوزيع.
١٨. سنن أبو داود وشبرا، محمد عمر ٢٠٠٦م الإسلام والتحديات الاقتصادي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
١٩. الصالح، محمد بن أحمد ١٤٢٥هـ الفقر والفقراء في الإسلام، الرياض: دار الرشد للنشر.
٢٠. الصالح، محمد بن أحمد ١٤٢٨هـ الأساليب الإسلامية لعلاج مشكلة الفقر، كلية الشريعة، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٢١. الصندوق الاجتماعي للتنمية ٢٠٠٨م التقرير السنوي، القاهرة.
٢٢. الضحيان، سعود ضحيان ١٤٢٠ العينات وتطبيقاتها في الدراسات الاجتماعية. القاهرة: الثقافة المصرية للطباعة.
٢٣. عبد السلام، محمد السيد ٢٠٠٦م الأمن الغذائي في الوطن العربي. الكويت: دار القلم.
٢٤. عجوبة، مختار ١٩٩١م مدى تجاوب المواطنين السعوديين مع قضايا سياسات الرعاية الاجتماعية. الرياض: جامعة الملك سعود.
٢٥. العزيمي، خديجة ٢٠٠٥م الأسس الفلسفية للفكر النسوي الغربي. بيروت: بيسان للنشر والتوزيع.
٢٦. العساف، صالح ١٩٨٩م المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية (سلسلة البحث في العلوم السلوكية). الرياض: مطابع مكتبة العبيكان.
٢٧. عمر، محمد عبد الحليم د.ت الرقابة على الأموال في الفكر الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الأزهر.
٢٨. العفيفي، محمد ١٩٩٦م مقدمة في التخلف والتقدم، الكويت: مؤسسة دار العلوم.
٢٩. العوضي، رفعت ١٩٩٨م الضوابط الشرعية للاقتصاد، القاهرة: مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي.
٣٠. غريب، غريب عبد السميع ١٩٩٨م البحث العلمي الاجتماعي بين النظرية والإمبيريقية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
٣١. غيث، محمد عاطف ١٩٩٣م قاموس علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعي.
٣٢. فرج، صفوت ٢٠٠٠م القياس النفسي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
٣٣. الفريخ، آمال ١٤٣١هـ تكييف المرأة السعودية لمرحلة ما بعد الطلاق والعوامل المؤثرة فيه. كرسي الأميرة صيته بنت عبدالعزيز لأبحاث الأسرة. جامعة الملك سعود.
٣٤. القاطرجي، نهى ٢٠٠٦م المرأة في منظومة الأمم المتحدة: رؤية إسلامية. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
٣٥. القرضاوي، يوسف ١٩٨٠م مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القاهرة: دار الشروق.

٣٦. كسروان، ربيع ٢٠٠٣م مؤشرات أساسية عن التنمية البشرية والإنسانية في الوطن العربي، بيروت.
٣٧. لطفي، طلعت إبراهيم ١٩٩٥م أساليب وأدوات البحث الاجتماعي. القاهرة: دار غريب للنشر والتوزيع.
٣٨. مجلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٣م
٣٩. المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٤م تضمين شؤون المرأة في خطة التنمية (٢٠٠٢م-٢٠٠٧م). القاهرة: المجلس القومي للمرأة.
٤٠. محمد، محمد علي ١٩٩٥م البحث الاجتماعي. دراسة في طرائق البحث وأساليبه. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
٤١. مختار، عبد العزيز ١٩٩٤م سياسات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي. جامعة الملك سعود، مركز بحوث كلية الآداب، الرياض.
٤٢. مصطفى، أمال ٢٠٠٧م الفقر في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
٤٣. مصطفى، بوشامة ومراد، محفوظ ٢٠٠٩م ظاهرة الفقر في العالم العربي والإسلامي، أسبابها وآثارها. الجزائر: منشورات جامعة سعد دحلب البليدة.
٤٤. المعهد العربي للتخطيط ٢٠٠٨م مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت.
٤٥. مينكيس، هدى ٢٠٠٦م إنجازات الصعود الصيني، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.
٤٦. الهمالي، عبد الله عامر ١٩٨٨م أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته. بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
٤٧. منظمة العمل الدولية ٢٠٠٧م تقرير منظمة العمل الدولية ٢٠٠٧م .
٤٨. وزارة الاقتصاد والتخطيط ١٤٣١هـ الأهداف التنموية للألفية. وزارة الاقتصاد والتخطيط.
٤٩. وزارة الاقتصاد والتخطيط ٢٠٠٥م خطة التنمية الخمسية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠١٠).
٥٠. وزارة الاقتصاد والتخطيط ٢٠٠٧م مسح وإنفاق دخل الأسرة. مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. وزارة الاقتصاد والتخطيط.
٥١. وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠٠٠م نشوء وتطور الخدمات الاجتماعية والعمالية في العربية السعودية. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. الرياض: دار الهلال.
٥٢. وزارة الشؤون الاجتماعية ١٤٣١هـ الكتاب الإحصائي السنوي. للعام ١٤٣٠/١٤٣١هـ. إدارة التخطيط والتطوير الإداري.
٥٣. وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠١٠م دليل الجمعيات الخيرية.
٥٤. وليم، إدوارد ٢٠٠٩م تخفيض معدلات الفقر والعنف ضد المرأة، مجلة الثقافة العالمية، الكويت.
٥٥. اليونيسيف ٢٠٠٠م التقرير السنوي لمنظمة اليونيسيف.

المراجع الإنجليزية

1. AL Amin, Khalid 2003 Understanding and Competing Poverty: A Quest for conceptualization, Measurement, Indicators, causes, and Empirical methodologies. Working paper 0338. Economic Research Forum. Egypt.
2. Barker, Robart 1993 Social Work Dictionary. Washington DC:NASWA press.
3. Corcoran, Kevin & Fischer, Jo 1987 Measures for clinical practice. New York: the free press.
4. Day, tanis, & others 2005 The economic costs against the women: an evaluation of the literature. United Nation. Nation Unies.
5. Gelpi, Barbra & Hartsock, Nancy 1984 women and poverty. Journal of women in culture and society. Winter 1984, Vol. 10, No. 2.
6. Jones, Russell 1996 Research methods in the social and behavioral sciences. Second edition. New York: sinaure associates.
7. Lewis, Oscar 1996 The Culture of Poverty.In G. Gmelch and W. Zenner, eds. Urban Life. Waveland Prees.
8. Loucks Danielle & Martin Marcus 2007 The Feminization Of Poverty. Empowering women. Macdonald William institute.
9. Moghadam, Valentine 2005 SHS papers in women's studies /gender research. No 2. United nations educational scientific and cultural organization.
10. Miller, Delbert 1991 Hand book of research design and social measurement. Fifth edition. California: sage publication.
11. Walby, Sylvia 2004 The cost of domestic violence. National statistics, women & equality unit. UK.
12. Robert Wright, 1992 A FEMINISATION OF POVERTY IN GREAT BRITAIN. Review of Income and Wealth Series 38, Number 1, March 1992
- 13.

مواقع الإنترنت

1. www.en.wikipedia.org/wiki/Feminization
2. www.islamonline.net
3. www.arab-ency.com
4. www.mega.essays.com
5. www.essays.com
6. www.nesasy.org
7. www.home.swipnet.se/~w-18076/sida2ram.htm
8. www.malaysiaayah.com
9. www.shareah.com
10. www.ameinfo.com/ar-77766.html

ملحق الاستبانة

استمارة دراسة بعنوان:

الفقر المؤث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي

	المنطقة
	المحافظة
	اسم الجمعية/مكتب الضمان
	تاريخ تعبئة الاستمارة
	اسم الباحث
	رقم الاستمارة

البيانات الأولية:

١. العمر			
<input type="radio"/> أقل من ٢٠ سنة	<input type="radio"/> من ٢٠ سنة	<input type="radio"/> من ٣٠ سنة	<input type="radio"/> من ٤٠ سنة وأقل من ٥٠ سنة
<input type="radio"/> من ٥٠ سنة وأقل من ٦٠ سنة	<input type="radio"/> ٦٠ سنة فأكثر		
٢. الحالة الاجتماعية:			
<input type="radio"/> عزباء	<input type="radio"/> متزوجة	<input type="radio"/> مطلقة	<input type="radio"/> أرملة
<input type="radio"/> مهجورة	<input type="radio"/> معلقة	<input type="radio"/> معضولة	<input type="radio"/> أخرى تذكر:
٣. عدد أفراد الأسرة:			
<input type="radio"/> أقل من ٣	<input type="radio"/> من ٣ وأقل من ٦	<input type="radio"/> من ٦ وأقل من ٩	<input type="radio"/> من ٩ وأقل من ١٢
<input type="radio"/> ١٢ فأكثر			
٤. عدد أفراد الأسرة العاملين في المنزل: ()			
٥. هل زوجك على قيد الحياة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٦. هل يعمل؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		

الدخل والمصروفات الشهرية :

٧. كم يبلغ دخل أسرتك الشهريّ			
<input type="radio"/> أقل من ١٥٠٠	<input type="radio"/> من ١٥٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠	<input type="radio"/> من ٤٥٠٠ إلى أقل من ٧٥٠٠	<input type="radio"/> ٧٥٠٠ فأكثر
٨. ما مصدر الدخل؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)			
<input type="radio"/> رواتب	<input type="radio"/> عائدات استثمارية تجارية	<input type="radio"/> معاش الضمان الاجتماعيّ	<input type="radio"/> إعانات ومساعدات من جمعيات خيرية
<input type="radio"/> أخرى تذكر:			
٩. هل لديك دخل شهريّ مستقل؟			
<input type="radio"/> نعم		<input type="radio"/> لا	
١٠. كم يبلغ دخلك الشهريّ؟			
<input type="radio"/> أقل من ١٥٠٠	<input type="radio"/> من ١٥٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠	<input type="radio"/> من ٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠	<input type="radio"/> ٤٥٠٠ فأكثر
١١. ما مصدره؟ (يمكن اختيار أكثر من خيار)			
<input type="radio"/> راتب وظيفة	<input type="radio"/> عائدات تجارية	<input type="radio"/> معاش الضمان الاجتماعيّ	<input type="radio"/> إعانات ومساعدات من جمعيات خيرية
<input type="radio"/> أخرى تذكر:			
١٢. هل تعيلين أحد أفراد أسرتك؟			
<input type="radio"/> نعم		<input type="radio"/> لا	
١٣. إذا كانت الإجابة بنعم، من تعيلين؟			
<input type="radio"/> والدين	<input type="radio"/> أحد الوالدين	<input type="radio"/> إخوة (العدد:)	<input type="radio"/> زوج
<input type="radio"/> الأبناء			
(العدد:)			

كم تبلغ نسبة المصروفات الشهرية تقريباً على الجوانب المعيشية الآتية؟

الجانب المعيشي	المبلغ المصروف شهرياً	هل تشكل عبئاً على الأسرة
١٤ . احتياجات الأطفال (حفاضات، حليب)		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
١٥ . احتياجات مدرسية		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
١٦ . المواصلات		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
١٧ . فواتير الكهرباء		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
١٨ . فواتير الماء		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
١٩ . فواتير الهاتف- الجوال		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
٢٠ . مصروفات العلاج		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
٢١ . مصروفات الغذاء والشراب		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
٢٢ . مصروفات الملابس والكماليات		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
٢٣ . مصروفات السكن		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
٢٤ . مناسبات اجتماعية		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
٢٥ . أخرى تذكر:		نعم <input type="radio"/> لا <input type="radio"/>
المجموع		

التعليم:

٢٦. المستوى التعليمي			
<input type="radio"/> أمية	<input type="radio"/> تقراً وتكتب	<input type="radio"/> ابتدائي	<input type="radio"/> متوسط
<input type="radio"/> ثانوي	<input type="radio"/> دبلوم	<input type="radio"/> جامعي	<input type="radio"/> أخرى تذكر:
٢٧. إذا كان تعليمك أقل من الثانوي، لماذا لم تكمل تعليمك؟			
<input type="radio"/> لعدم رغبتني في التعليم	<input type="radio"/> لأن التعليم غير مهم	<input type="radio"/> لأن أسرتي منعتني من التعليم	<input type="radio"/> لعدم توافر المواصلات
<input type="radio"/> لظروفي الأسرية	<input type="radio"/> لعدم توافر مدرسة قريبة من المنزل	<input type="radio"/> عدم قدرتي على إكمال تعليمي	<input type="radio"/> أخرى تذكر:
٢٨. في حال الإجابة لأن أسرتي منعتني من التعليم/من منعك من ذلك؟			
<input type="radio"/> أب	<input type="radio"/> أخ	<input type="radio"/> زوج	<input type="radio"/> آخر يذكر:
٢٩. لماذا تم منعك من إكمال تعليمك؟			
<input type="radio"/> لعدم الاهتمام بتعليم البنات	<input type="radio"/> لبعدها المدرسة عن المنزل	<input type="radio"/> لعدم توافر المواصلات	<input type="radio"/> لعدم توافر مصروفات التعليم
<input type="radio"/> لعدم قدرتي على إكمال تعليمي	<input type="radio"/> أخرى تذكر:		
٣٠. هل لديك أطفال؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٣١. في حال الإجابة بنعم، كم عددهم؟			
عدد الذكور:	عدد الإناث:		
٣٢. هل يعيشون معك؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٣٣. هل لديك أطفال دون سن الثالثة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		

٣٤. هل لديك أحد من أبنائك ملتحق بالتعليم؟	
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا
٣٥. هل تتوافر مدارس للأولاد قريبة من المنزل؟	
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا
٣٦. هل تتوافر مدارس للبنات قريبة من المنزل؟	
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا

السكن:

٣٧. نوع السكن؟			
<input type="radio"/> شقة	<input type="radio"/> بيت شعبي	<input type="radio"/> فيلا	
٣٨. ملكية السكن؟			
<input type="radio"/> ملك	<input type="radio"/> إيجار	<input type="radio"/> سكن حكومي	<input type="radio"/> سكن خيري
٣٩. إذا كان السكن مستأجراً من يتولى دفع قيمة الإيجار؟			
<input type="radio"/> أنا	<input type="radio"/> زوجي	<input type="radio"/> أحد أفراد أسرتي	<input type="radio"/> فاعل خير
<input type="radio"/> جمعية خيرية	<input type="radio"/> آخر يذكر:		
٤٠. مع من تعيشين؟			
<input type="radio"/> مع الأسرة (الوالدين، الإخوة...)	<input type="radio"/> مع الزوج	<input type="radio"/> مع الزوج والأبناء	<input type="radio"/> أخرى تذكر:
٤١. كم عدد الأفراد في المنزل؟			

مدى توافر التجهيزات بالمنزل:

٤٢. كم عدد الغرف بالمنزل؟ ()				
٤٣. كم عدد دورات المياه؟ ()				
٤٤. نوع التجهيز		مدى التوفر		مدى الملائمة
٤٥. مكيفات	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم
٤٦. مجالس مؤثثة	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم
٤٧. غرف نوم مؤثثة	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم
٤٨. تلفزيون	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم
٤٩. فرن	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم
٥٠. ثلاجة	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم
٥١. غسالة ملابس	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم
٥٢. أجهزة تدفئة	<input type="radio"/> متوافر	<input type="radio"/> غير متوافر	<input type="radio"/> ملائم	<input type="radio"/> غير ملائم

المواصلات والتنقلات:

٥٣. هل تملك أسيارة؟	
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا
٥٤. في حال الإجابة بنعم كم عددها؟	
<input type="radio"/> سيارة واحدة	<input type="radio"/> سيارتان
<input type="radio"/> ثلاث سيارات	<input type="radio"/> أخرى تذكر:

الغذاء:

٥٥. هل يتوافر يومياً غذاء كاف للأسرة؟		
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> إلى حد ما	<input type="radio"/> نادراً
٥٦. هل يتم تناول الوجبات الأساسية؟		
إفطار	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> إلى حد ما
غداء	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> نادراً
عشاء	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> نادراً

٥٧. هل يتم يومياً تناول العناصر الغذائية الآتية؟			
لحوم	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> إلى حد ما	<input type="radio"/> نادراً
خضار وفواكه	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> إلى حد ما	<input type="radio"/> نادراً
حليب وألبان	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> إلى حد ما	<input type="radio"/> نادراً
أرز	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> إلى حد ما	<input type="radio"/> نادراً
خبز	<input type="radio"/> دائماً	<input type="radio"/> إلى حد ما	<input type="radio"/> نادراً

الملابس والكماليات:

٥٨. هل تتوافر ملابس شتوية لكل أفراد الأسرة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا	<input type="radio"/> أحياناً	
٥٩. هل تتوافر ملابس صيفية لكل أفراد الأسرة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا	<input type="radio"/> أحياناً	

العمل:

٦٠. هل تعملين حالياً؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٦١. إذا كانت الإجابة بنعم، ماذا تعملين؟			
<input type="radio"/> معلمة	<input type="radio"/> إدارية بمدرسة	<input type="radio"/> مستخدمة	<input type="radio"/> عاملة
<input type="radio"/> ممرضة	<input type="radio"/> أخرى تذكر:		
٦٢. هل عندك خبرات عمل سابقة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٦٣. إذا كانت الإجابة بنعم لماذا تركتي عملك السابق؟			
<input type="radio"/> لأنه عمل متعب	<input type="radio"/> لعدم مناسبة ظروفى الأسرية	<input type="radio"/> لقلة العائد المادي	<input type="radio"/> لعدم توافر المواصلات
<input type="radio"/> أسباب أخرى تذكر:			
٦٤. هل سبق أن تم منعك من الحصول على عمل؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		

٦٥. إذا كانت الإجابة بنعم، من منعك من ذلك؟			
<input type="radio"/> أب	<input type="radio"/> أخ	<input type="radio"/> زوج	<input type="radio"/> آخر يذكر:
٦٦. ما أسباب منعك؟			
<input type="radio"/> لعدم توافر المواصلات	<input type="radio"/> للاعتقاد بأن عمل المرأة غير ضروري	<input type="radio"/> للخوف علي من بيئة العمل	<input type="radio"/> أسباب أخرى تذكر:

الصحة:

٦٧. الحالة الصحية:			
<input type="radio"/> سليمة	<input type="radio"/> تعاني من أمراض مزمنة		
٦٨. إذا كانت الإجابة أنها تعاني من أمراض مزمنة، ما هي؟			
٦٩. هل تراجعين مستشفى أو مركزاً صحياً؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٧٠. هل أحد من أفراد أسرتك مصاب بمرض مزمن؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٧١. في حالة الإجابة بنعم، من؟			
<input type="radio"/> أحد أبنائي	<input type="radio"/> أحد والدي	<input type="radio"/> أحد إخوتي	<input type="radio"/> الوالدين
<input type="radio"/> الزوج			
٧٢. هل يتوافر مستشفى حكومي في المنطقة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٧٣. هل يتوافر مركز صحي أولي حكومي في المنطقة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		
٧٤. هل لديك إعاقة؟			
<input type="radio"/> نعم	<input type="radio"/> لا		

تمثل العبارات الآتية الأسباب المؤدية لفقر المرأة، عبري عن وجهة نظرك من خلال أحد الاختيارات المتاحة لك على كل عبارة:

غير موافقة على الإطلاق	غير موافقة	لا أدري	موافقة	موافقة تماماً	العبارة
					٧٥. لا يوجد فرص جيدة للمرأة في الحياة
					٧٦. للأسرة دور فيما تعانيه المرأة من مشكلات مالية
					٧٧. المرأة لا تحصل على حقوقها
					٧٨. لا يوجد مساعدة من الآخرين لتحسن المرأة ظروفها الاقتصادية
					٧٩. الأسرة تتحكم في حياة المرأة
					٨٠. الزواج أفضل فرص الحياة للفتاة
					٨١. كثير من النساء يتعرضن للعنف في أسرهن
					٨٢. ليس للمرأة رأي في شؤون أسرتها
					٨٣. عدم قدرة المرأة على اتخاذ قراراتها بنفسها يؤدي لتردي وضعها الاقتصادي
					٨٤. عدم وعي المرأة بالفرص المتاحة سبب تردي وضعها الاقتصادي
					٨٥. المرأة أقل قدرات من الرجل
					٨٦. ليس للمرأة دور مهم في الحياة
					٨٧. يجب على المرأة أن تخضع للرجل
					٨٨. المرأة في حاجة دائمة للرجل
					٨٩. عدم تعليم المرأة سبب وضعها الاقتصادي
					٩٠. عمل المرأة خارج المنزل مخالف للشرع
					٩١. دور المرأة أن تكون زوجة وأم
					٩٢. انخفاض مهارات العمل سبب لقلّة فرص العمل
					٩٣. المرأة ضعيفة وقليلة الحيلة

غير موافقة على الإطلاق	غير موافقة	لا أدري	موافقة	موافقة تماماً	العبرة
					٩٤. نظرة المجتمع للمرأة أهم الأسباب لتردي أوضاعها الاقتصادية
					٩٥. عدم المساواة بين الجنسين سبب لقلّة فرصها في الحياة
					٩٦. الراتب الذي تحصل عليه المرأة من العمل قليل
					٩٧. لا يوجد فرص عمل للمرأة
					٩٨. لا تستطيع المرأة التحكم في دخلها المادي
					٩٩. لا يتوافر للمرأة مصروف مستقل
					١٠٠. لا تستطيع المرأة تلبية احتياجاتها الأساسية
					١٠١. الوضع المالي سبب للكثير من الضغوط
					١٠٢. المساعدات المقدمة من الجمعيات قليلة
					١٠٣. المساعدات المقدمة من الضمان قليلة
					١٠٤. يوجد نقص في الخدمات الصحية المقدمة للمرأة
					١٠٥. يوجد نقص في الخدمات التعليمية المقدمة للمرأة